

دكتور السيد يوسف نصر

الوثائق التاريخية للسياسة المصرية في أفريقيا في القرن ١٩



دار المعارف

الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى أفريقيا فى القرن ١٩

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف	٥٦٢ - ٣٣٧١٩
رقم التسجيل	٣٣٧١٩

اعداد وتقديم

دكتور السيد يوسف نصر

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة أسيوط

الطبعة الاولى

١٩٨٠



دارالمعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة - ج ٠ م ٠ ع.

الإهداء

الى أرواح من ضحوا بأرواحهم من أبناء مصر في سبيل
بعث أفريقيا • الى من كشفوا عنها حجب الغيوم وأزالوا أستار
الجهالة فأصبحت بعدهم مبعث الأمل لأبنائها ومبعث الطمع
لأعدائها •

فهرس

رقم الصفحة

من ٠٠٠ الى

تقديم

احصائية بعدد الجيش المصرى فى

الفترة من ١٨٢٠ وما بعدها ٢٩ — ٣٤

المعارك الحربية ٣٥ — ٩٣

العمارة ٩٥ — ١٠٣

الكشوف الجغرافية ١٠٥ — ١٢٨

الرقائق ١٢٩ — ١٦١

الماشية ١٦٣ — ١٦٩

السكة الحديد السودانية ١٧١ — ٢٩٠

البريد والتلغراف ٢٩١ — ٣١١

الزراعة ٣١٣ — ٣٢٩

علاقة مصر ببعض الدول ٣٣١ — ٣٤٥

التنظيم الادارى ٣٤٧ — ٣٨٣

القوانين الخاصة بالتشريعات ٣٨٥ — ٤٣١

تقديم

تناولت في هذا الكتاب عددا من التقارير والوثائق التاريخية الهامة ، التي تعتبر بحق خير دليل ، وخير شاهد على الدور الحضارى الذى قامت به مصر فى أفريقيا طوال القرن التاسع عشر ، سواء أكان ذلك فى النواحى الاقتصادية أم السياسية أم الاجتماعية . وقد اشتملت هذه الوثائق على معلومات على جانب كبير من الأهمية ، فهى بمثابة مصدرا أساسى يفيد الباحثين والدارسين المتخصصين فى تاريخ افريقيا الحديث ، أى أنها تمثل مادة وثائقية تهتم المهتمين بالدراسات المصرية الافريقية ، فتعتبر بذلك مصدرا أساسيا وليست مصدر ثانويا زيادة على ذلك فانها تمثل تراثا وطنيا يجب الحفاظ عليه للأجيال القادمة حتى يكونوا على دراية بتاريخ بلادهم الحديث ، دون لبس أو غموض . ومن ناحية أخرى فاننى حرصت على نشر هذه المجموعة من الوثائق التاريخية ، حتى لا تتآكل وتضيع معالمها ، نظرا لسوء حفظها ، الذى يعرضها للتلف والضياع ، وفى هذه الحالة تفقد مصر حلقة هامة من حلقات تاريخها المجيد والبطولى فى أفريقيا ، كما أن نشرها فى هذه الفترة بالذات ، يعتبر على جانب كبير من الأهمية ، وخاصة وأن الدولة فى الوقت الحاضر تقوم بتجميع الوثائق التاريخية المصرية ، والخاصة بالتاريخ المعاصر .

ويمكن تقسيم هذه الوثائق الى عدد من الموضوعات المختلفة ، منها ما هو خاص بالاحصائيات ؛ فقد عثرت على وثيقة توضح لنا احصائية بعدد الجيش المصرى فى الفترة ما بين ١٨٢٠ - ١٩٤٥ م وهذه الوثيقة تذكرنا بعدد القوات المسلحة المصرية فى هذه الفترة التاريخية ، ومن خلال دراستنا لها ، يمكن الوقوف على حجم هذه القوات ، فمن الملاحظ أن هذه القوات كان عددها يزداد فى فترات الاستقلال ، بينما نجده يقل كثيرا فى فترات الاستعمار ، ونضرب بذلك بعض الأمثلة ، فمثلا نجد أن عدد القوات المسلحة فى نهاية عصر محمد على ، أى فى عام ١٨٤٨ م ، بلغ نحو ٨٦٧٦٣ جنديا ، هذا الى جانب القوات غير النظامية ، التى لا تدخل فى عداد الجيش ، فكان هذا العدد يتمشى مع طموحات

محمد على باشا ، وفتوحاته في أفريقيا ، وحروبه في آسيا واليونان ، ولكن هذه الزيادة لم تستمر بل نجد أن هذا العدد يتناقص في عهد خلفائه ، فقد بلغ عدد هذه القوات في نهاية عهد سعيد باشا نحو ٢٧٦١٥ جنديا . ومن الملاحظ أن هذا العدد أقل بكثير عما كان عليه في نهاية عصر محمد على ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن كلا من عباس الأول ومحمد سعيد باشا ، لم يكن لهما أي توسعات أو طموحات بخلاف سلفهما ، هذا إلى جانب أنهما لم يقوما بأيّة معارك خارجية .

بينما نجد أن عدد الجيش المصري في نهاية عهد الخديو اسماعيل قد بلغ نحو ٨٩٦٦٦ جنديا ، ويرجع السبب في هذه الزيادة إلى طموحات اسماعيل وفتوحاته في أفريقيا ، فكان من الواجب عليه أعداد مثل هذا العدد الضخم حتى يتمكن من تنفيذ رغباته في بناء امبراطورية مترامية الأطراف في أفريقيا .

لم يظل هذا العدد على ما هو عليه ، بل نجده يصل إلى ١٠٨٦٦١ جنديا في عهد الخديو توفيق ، ولكننا نلاحظ أن هذه الزيادة الكبيرة مالبثت أن انخفضت إلى ٦٠٠٠ جندي فقط في الفترة ما بين ١٨٨٣ إلى ١٨٨٥ م ، والسبب في ذلك راجع إلى احتلال مصر من جانب بريطانيا ، وقيامها بتسريح عدد كبير من الجيش المصري ، حتى يمكنها ذلك من بسط هيمنتها وسيطرتها على البلاد ، وحتى يقتصر واجب هذه القوات قليلة العدد على حماية النظام والأمن فقط ، وليست كقوات عسكرية يمكن الاعتماد عليها في الحروب الخارجية .

ومن الجدير بالذكر أن هذا العدد القليل لم يدم طويلا ، فنلاحظ أنه مع نهاية عهد توفيق يزيد عدد الجيش المصري ، ويبلغ في عام ١٨٩١ نحو ١٢٦٣٣ جنديا ، يبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى أن بريطانيا فكرت في استخدام هذه القوات في خدمتها ومن ناحية أخرى كانت قد سيطرت سيطرة كاملة على البلاد ، ولم تعد تراودها المخاوف من تزايد حجم القوات المصرية ، وبخاصة بعد أن تخلصت من عرابي ورفاقه . وهكذا استمر عدد الجيش المصري في التزايد حتى بلغ عدده في نهاية حكم عباس حلمي الثاني إلى نحو ١٧٧٥٤ جنديا ، وفي خلال الفترة ما بين ١٩١٣ - ١٩٢٤ ، لم يزد عدد

الجيش المصرى عن ١٨٠٠٠ جندى ، وبانسحاب الجيش المصرى من السودان انكمش هذا الرقم الى ١١٠٠٠ جندى وضابط فقط ، وظل هذا الرقم ثابتا الى أن عقدت المعاهدة المصرية البريطانية عام ١٩٣٦ م ، ولكننا نلاحظ أن هذا العدد قد زاد حتى بلغ فى عام ١٩٤٥ م ، ٥٣٤٦٠ جنديا ، ومن المحتمل أن يكون السبب فى هذه الزيادة راجعا الى قيام الحرب العالمية الثانية فكان من المحتم على مصر الوقوف الى جانب بريطانيا ، حتى ولو كان ذلك من أجل الدفاع عن القواعد البريطانية الموجودة فى مصر .

وزيادة على ذلك فان وثيقة احصائية الجيش قد تضمنت احصائية أخرى ، خاصة بعدد السكان فى مصر فى الفترة من ١٨٠٠ وحتى عام ١٩٤٧ م . ويمكن القول أنه فى عام ١٨٠٠ م كان عدد سكان مصر نحو ٢٠٠ر٤٦٠ر٢ نسمة ، بينما بلغ عدد سكان مصر فى عام ١٨٢١ م ، نحو ٤٠٠ر٥٣٦ر٤ نسمة ، وظل هذا العدد يتزايد حتى بلغ ١٨٠٠٠٠ر٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٧م .

من الملاحظ أن الزيادة فى عدد السكان فى مصر بدأت فى التزايد منذ بداية القرن التاسع عشر ، وحتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين ، وسبب ذلك فيما يبدو يرجع الى تحسن المستوى الصحى ، بالإضافة الى زيادة المواليد وقلة الوفيات .

والى جانب الوثيقة الخاصة بعدد الجيش والسكان يوجد فى هذا الكتاب عدد من الوثائق الحربية الخاصة بمعارك الجيش المصرى فى افريقيا عامة ، والحبشة خاصة ، فمن دراستنا لهذه الوثائق تمكنا من معرفة عدد الجنود الذين سيرتهم مصر لمحاربة الحبشة ، وأسماء الضباط المصريين والأجانب الى جانب معرفة عدد القتلى من الجانبين ، والتخطيط الخاص بالمعارك ، كما تمكنا أيضا من معرفة مدى الصعوبات والمخاطر التى تعرض لها الجند المصريون، سواء اكان ذلك أثناء تقدمهم فى المناطق الوعرة أو من خلال الأدغال والغابات ولكن رغم ذلك فان القوات المصرية تخلصت من كل هذه العقبات بفضل استخدامهم للمعاول والمناشير والبلط ، وما الى ذلك من أدوات .

وكان من أهم هذه المعارك ، المعركة التى نشبت بين الجنود السودانيين
المتمردين فى معسكر التاكه بالسودان الشرقى ، من ناحية ، وبين القوات
المصرية من ناحية أخرى . وكانت الغلبة فى هذه المعركة للقوات المصرية ،
وذلك بسبب استخدامها للأسلحة النارية المتطورة ، ويبدو أن السبب فى تمرد
الجنود السودانيين راجع الى سوء تصرف القادة ، الى جانب تأخر مرتباتهم ،
مما اضطرهم الى القيام بالثورة ومهاجمة القبائل المجاورة بالمعسكر ، لنهب
أموالهم وممتلكاتهم ، ولكن الخديو اسماعيل تمكن من احتواء هذه الأزمة التى
كادت أن تؤدى الى حرب أهلية انفصالية فى السودان .

ومن المعارك الهامة أيضا المعركة التى نشبت بين الجنود المصريين
والأحباش فى منطقة جونديت ، فقد ورد بالتقرير سير المعارك ، ومدى الخسائر
التي منيت بها القوات المصرية فى الأرواح والعتاد ، وكانت الحبشة قد انتصرت
فى هذه المعركة لأسباب عدة منها ، أن جنودها كانوا يحاربون من بلادهم ،
وكانوا على علم كاف بمنطقة المعركة ، فساعدتهم ذلك على محاصرة القوات
المصرية وقطع طرق مواصلاتها وأمداداتها التموينية ، ووسائل الاتصال بينها
وبين مركز القيادة فى مضع ، ونتيجة لذلك فقد قتل عدد كبير من الجنود
والضباط المصريين فى هذه المعركة ، ولكن على أية حال فإن القوات المصرية
لها ما يبرر هزيمتها ، فهي قدمت من مسافات بعيدة ، وسط الأدغال والأحراش
والمناطق الصخرية الوعرة ، كل هذه العوامل مجتمعة تسببت فى إجهادها
تفقدانها لكميات كبيرة من المؤن ، هذا الى جانب سوء القيادة والتخطيط .

وكان من هذه المعارك أيضا المعركة التى دارت بين الحبشة والقوات
المصرية التى كانت تحت قيادة (منزجر باشا) عام ١٨٧٥ م . وقد هزمت
القوات المصرية فى هذه الواقعة ، وفقدت كل أسلحتها وذخائرها وأمتعتها وعرضا
كبيرا من جنودها ، بما فيهم (منزجر باشا) نفسه ، وفر من بقى حيا سيرا
على الأقدام الى تاجورة الواقعة على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، ويشير
تقرير المعركة كذلك الى المخاطر التى تعرض لها الجنود المصريون ، أثناء
نقحهم ، فقد لاقوا من الأهوال مالا يتصوره عقل ، والسبب فى ذلك يرجع

الى سوء القيادة لهذه الحملة ، ويمكن مراجعة ذلك من قراءة تقرير موقعة
الأوسية •

ومن المعارك كذلك ، موقعة (قياخور) التي دارت رحاها بين مصر من
ناحية ، والحبشة من ناحية أخرى ، ففي هذه الواقعة لقن المصريون الأحباش
درسا لم ينسوه فقتل منهم في هذه الواقعة أعداد كبيرة جدا ، والسبب في
ذلك راجع الى استخدام مصر للأسلحة الحربية الحديثة ، والتي كان يجهل
الأحباش استخدامها ، ولكن بسبب خيانة القادة الأجانب ، فشلت الحملة في
تحقيق أهدافها •

ومن هذه المعارك أيضا المعركة التي دارت بين القوات المصرية والقوات المهدية،
فقد تبين من تقرير المعركة ، خط سير الحملة المصرية التي كانت تحت قيادة
اللواء هولد سميث Hold Smith كما وضح التقرير كذلك الأدوات التي
حملتها الحملة ، هذا الى جانب ذكر عدد القتلى من الجنود المصريين والجنود
المهديين ، وكان النصر في هذه المعركة حليف القوات المصرية ، وخاصة في موقعة
عفافيت الواقعة في شرق السودان •

ومن أخطر الوثائق العسكرية ، الوثيقة الخاصة بمعارك استرداد
السودان ، فقد تضمنت هذه الوثيقة حجم القوات المصرية والانجليزية ،
وبالطبع ساهمت مصر بالنصيب الأكبر في هذه المعارك ، وورد بهذه الوثيقة
أيضا عدد المعارك التي خاضتها القوات المصرية ، منذ بدأت زحفها على
السودان وتحريره من أيدي الدراويش ، في الفترة ما بين ١٨٩٦ - ١٨٩٨ م ،
ووضح أيضا من هذه الوثيقة قيمة التكاليف البشرية والمادية التي تحملتها
مصر في هذه المعارك وكذلك وضح بها أيضا قيمة التكاليف الضئيلة التي
تحملتها بريطانيا •

بالإضافة الى ما سبق ذكره في كتابنا هذا فانه يوجد مجموعة من هذه الوثائق
تختص بالجانب العمراني في الأقاليم الأفريقية ، وقد تمثل هذا النشاط العمراني في
بناء مدينة مصرية في فازوغلي ، عرفت باسم مدينة محمد علي باشا ، ومن خلال
الوثيقة يمكن معرفة طريقة البناء التي اتبعت في هذه المدينة وعدد المنازل

والمخازن والورش والأدوات والمهمات ، ومن الملاحظ أنه أستخدم الطوب الأحمر في بناء هذه المدينة ، وخاصة بعد أن أنشئ مضرب للطوب في الخرطوم • ويبدو أن الغرض من انشاء هذه المدينة راجع الى اتخاذها كمقر لسكنى عمال التنقيب عن الذهب في جبال فازوغلى ، ودليلنا على ذلك وجود بيان يوضح لنا كافة الأدوات التى كانت تستخدم في عمليات التنقيب •

لم يقتصر انشاء المدن على مدينة محمد في فازوغلى بل نجد أن مصر تواصل انشاء المدن في بعض الأقاليم الأفريقية فقد شرع اسماعيل في تأسيس مدينة في منطقة نهر الجوبا في بلاد الصومال ، فكان قد أرسل عددا من الأشخاص لكي يقوموا بهذا العمل ، وقد نجح هؤلاء العمال المصريون في وضع الأساس لهذه المدينة ، التى لم يشأ القدر أن تتم بسبب الضغط البريطانى على مصر ، والذى أدى في النهاية الى اجبار مصر عن التخلي عن منطقة شرق افريقيا ، ونتيجة لذلك توقف العمل في هذه المدينة •

ومن الوثائق الهامة التى ورد ذكرها في هذا الكتاب مجموعة الوثائق الخاصة بالكشف عن منابع النيل وغيرها من المناطق الافريقية الاخرى ، فقد وجدت وثيقة ، كتبت بالفرنسية ، وهى خاصة بحملات سليم قبودان ، التى أرسلت بأمر محمد على ، بالتوجه الى منطقة أعالي النيل لكشفها ، وذلك في الفترة ما بين ١٨٣٩ - ١٨٤٢ م • وقد نجحت هذه الحملات في كشف المنطقة التى تمتد من الخرطوم حتى بلدة غندوكرو ، وتمكنت من القاء الضوء على عادات كافة القبائل التى مرت من خلال أراضيها •

لم تقتصر جهود مصر على كشف النيل الابيض فحسب بل شملت أيضا الكشف عن العديد من المناطق الداخلية ، والتى كان منها بحيرة فيكتوريا وكيوجا ، ويتضح ذلك جليا من الخطابات الخاصة بشايو لونج Chaille Long الذى قاد بعثة كشفية لكشف المنطقة الواقعة بين بحيرة البرت وأوغندا ، وكان لونج قد نجح في كشف الغموض عن بحيرة كيوجا ، ورغم ذلك غاب هذا الكشف لم ينسب اليه ، فاضطره ذلك الى أن يشكو الى غردون باشا حاكم دار السودان والى الجمعية الجغرافية البريطانية Royal Geographical Society

ولم يتمكن لونج رغم هذا من الحصول على حقه ، الا في نهاية حياته ، فقد حصل على الميدالية الذهبية ، وعلى الاعتراف بكشفه لبحيرة كيوجا .

ومن هذه الوثائق كذلك الوثيقة الخاصة بكشف المنطقة الممتدة من أسيوط وحتى دارفور ، فكان الخديو اسماعيل قد أرسل بعثة كشفية عام ١٨٧٥ م ، وذلك لكشف هذه المنطقة ، لاستخدامها في نقل البريد لأنها كانت أقرب الطرق التي تربط مصر بالسودان الغربي ، ومن المحتمل أيضا أن يكون السبب في ارسال هذه البعثة هو بغرض مد سكة حديد تربط أسيوط بدارفور وخاصة وأن السكة الحديد المصرية كانت قد وصلت الى أسيوط في تلك الفترة .

وعلاوة على كل ما سبق فقد عثرت على عدد آخر من الوثائق الخاصة بالرقيق في أفريقيا ، ومن خلال هذه الوثائق يمكن الوقوف على الجهود التي بذلت من جانب مصر لالغاء هذه التجارة غير الانسانية ، ففي عصر محمد علي مثلا ، نجده يحاول العمل من جانبه على وقف هذه التجارة ، مع أنه استغلها في بداية حكمه ، لذلك نجد أن الجمعية الخاصة بمحاربة الرقيق ترسل له وفدا يطالبه بالعمل الجاد لوقف هذه التجارة ، ونتيجة لذلك ، فقد نجح محمد علي الى حد كبير في وقف هذه التجارة .

لم تقتصر الجهود المصرية الخاصة بوقف تجارة الرقيق على عصر محمد علي ، بل نجد أن الخديو اسماعيل عمل من جانبه على وقف هذه التجارة ، وذلك بعقده معاهدة عام ١٨٧٧م مع بريطانيا ، تقضى بوقف هذه التجارة ، وقد تضمنت هذه المعاهدة ، نسخة المعاهدة وصورة اللائحة ، التي تتضمن ٣٦ بندا تنص جميعها على كيفية مكافحة الرق في أفريقيا ، بينما تتضمن نسخة المعاهدة سبعة بنود ، زيادة على ذلك فإنه يوجد تذييل للمعاهدة ، يقضى باضافة بعض البنود الخاصة بالمعاهدة وذلك لسد الثغرات الناقصة في وسائل المكافحة ، وتوضح الوثيقة رقم ١٩ البنود التي تم تعديلها وهي البنود ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من بنود المعاهدة سالف الذكر .

وتنص الوثيقة رقم ٢١ على أن مصر أبرمت في ٢١ نوفمبر عام ١٨٩٥ م ،

وفاقاً بينهما وبين بريطانيا ، كان الهدف منه القضاء النهائي على هذه التجارة وقد تضمن هذا الوفاق إحدى عشر بنداً ، كلها توضح كيفية مقاومة هذه التجارة . بالإضافة الى ذلك فانه صدر مشروع آخر يقضى بالعمل على وقف تجارة الرقيق ، ويتضمن ١٤ بنداً ، وقد أدخلت تعديلات على المادة الثانية والرابعة والخامسة والعاشرية ، والحادية عشرة ، والثالثة عشرة ، ويبدو أن السبب في ذلك راجع الى سد الثغرات في هذا الاتفاق حتى يمكن التخلص من هذه التجارة الى الأبد ، وبعد ذلك يمكن القول أن مصر ساهمت بدون أدنى شك في وقف تجارة الرقيق في أفريقيا والتي تم القضاء عليها نهائياً مع بداية القرن العشرين ، ويمكن مراجعة صورة الوثيقة بالكتاب .

ومن الوثائق الهامة أيضاً وثيقة خاصة بالثروة الحيوانية التي جلبت من السودان الى مصر في اثناء حكم محمد علي باشا ، فهذه الوثيقة توضح لنا المحطات التي كانت تضم الأعلاف الخاصة بالماشية السودانية القادمة الى مصر ، ومن المعروف أن محمداً علياً ، كان قد جلب خلال فترة حكمه ما يقرب من ٢٠٠٠٠ رأساً من الماشية السودانية ، وبخاصة عندما تعرضت الثروة الحيوانية المصرية للهلاك بسبب القحط والطاعون اللذين أصابا الماشية المصرية بالضرر والفناء ، وتوضح هذه الوثيقة كذلك عدد الساعات التي كانت تقطعها الماشية بين كل محطة والأخرى .

وبالكتاب مجموعة أخرى من الوثائق الخاصة بمد سكة حديد السودان التي تربط وادي حلفا بالخرطوم . وسواكن على البحر الأحمر ، ببربر على النيل .

ولكى تقوم مصر بمد هذه الشبكة كان عليها أن تحصل من تركيا على مينائى سواكن ومصوع ، ولكن لما علم والى جده بهذا الخبر ، حث الوالى العثمانى على عدم الموافقة على التنازل عن هذين المينائين بحجة أن هذا التنازل سيقول من قيمة الجمارك المقررة على موانئ جدة ، والمكلا والحديدة ومستط ، بل سيؤثر هذا التنازل بالتالى فى دخل الخزينة التركية ، ومن المعروف أن الدولة العثمانية كانت قد تنازلت عن هذين المينائين الى مصر عام ١٢٦٢ هـ

أى فى عصر محمد على باشا ، ولكنها استردتهما بعد وفاته .

وقد دافع اسماعيل عن مطالبة بما يفيد أن انشاء سكة حديد الى سواكن سوف لا يضير دخل الدولة العثمانية ، لأن السفن التى تقوم بنقل البضائع من الهند الى سواكن ومصوع من الأفضل لها أن تتجه مباشرة الى السويس ، بدلا من الاتجاه الى هذين المينائين ، لأن اتجاه البضائع اليهما سوف يزيد من نفقات النقل . لذلك فالأسهل أن تأتى هذه البضائع الى السويس مباشرة ، ومنها الى القاهرة .

وكان من الشركات التى تعمل وابوراتها فى ذلك الوقت فى المحيط الهندى والبحر الأحمر ، هى وابورات الشركة الشرقية ، وابورات شركة المناجيدى الامبراطورية ، وابورات الشركة العزيزية المصرية ، وجميعها كان يساهم فى نقل البضائع من وإلى موانئ البحر الأحمر ، فمثلا كانت وابورات الشركة العزيزية تتجه من سواكن الى السويس مباشرة ، دون التوجه الى موانئ البحر الأحمر الشرقية ، زد على ذلك فانه لايمكن اتمام هذه السكة فى سنة أو سنتين أو فى ثلاثين أو أربعين سنة وفوق ذلك فان مال الشركة العزيزية التى أنشئت من أجل هذا المشروع ، لايكفى ، بل هذه السكة الا من مصر الى الخرطوم فقط ، أى أن انشاء سكة حديد الى السودان عامة والبحر الأحمر خاصة ، لايؤثر على دخل الدولة العثمانية ، بل على العكس فان انشاء هذا الخط سوف يزيد من نشاط الحركة التجارية فى هذا البحر ، والمحيط الهندى على حد سواء .

وقد نجح اسماعيل بهذه التبريرات والأسانيد ، فى اقناع والى العثمانى بضرورة الحصول على مينائى سواكن ومصوع .

وقطع بذلك خط الرجعة على والى جده ، وترتب على ذلك موافقة والى العثمانى على التنازل عن هذين المينائين لمصر ، لمدة ثلاث سنوات ، فى مقابل أن تزيد مصر من قيمة الجزية المقررة عليها (الويركو) بنحو ١٠٠٠ كيسة ، حتى تصبح بذلك القيمة الاجمالية لهذه الجزية ٤٧٠٠ كيسة ، بدلا من ٣٧٠٠

كيسة (١) ، وتسائل اسماعيل عن عدم موافقة تركيا على التنازل عن هذين المينائين بصفة نهائية ، كما فعلت مع محمد علي باشا من قبل وذلك عام ١٢٦٢ هـ ، ويبدو أن السبب في ذلك يرجع الى أن الدولة العثمانية كانت تخشى من تدهور دخلها من موانئها في البحر الأحمر ، لذلك قررت أن تكون مدة التنازل ثلاث سنوات حتى تقف على مدى معرفة الخطورة التي تنجم عن مد هذا الخط الحديدى ، ففي حالة الاضرار بمصالحها ، يمكنها بعد انقضاء المدة المتفق عليها أن تسترد موانئها ، وتحكم سيطرتها على سواحل البحر الأحمر الغربية والشرقية .

ومن الواضح أن تركيا وافقت فيما بعد على التنازل النهائى عن هذين المينائين الى مصر ، وذلك بعد تأكدها من أن مصر لايمكنها أن تنفذ هذا المشروع في فترة وجيزة ، وهذا ما حدث بالفعل ، فقد انتهى العمل من مد خط حديد سواكن - بربر عام ١٩٠٥ م (٢) .

وبعد أن حصلت مصر على موافقة السلطان على مد سكة حديد الى السودان ، بدأت في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع ، وذلك بإرسال البعثات الكشفية المصرية ، لكشف المناطق التي تصلح أن تمد السكة الحديد من خلالها ، وقد تكونت إحدى هذه البعثات الكشفية من مهندسين انجليزيين ، وكان معهما أحد الأطباء المصريين ، بالإضافة الى كل ما يلزمهما من مؤن وأدوات معيشية ، وعمال وخلافه . ومن بعدها أرسلت مصر بعثة كشفية أخرى عام ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٦٧ م ، وذلك لكشف المنطقة الممتدة من سواكن على البحر الأحمر وحتى شندى على النيل ، وكانت هذه البعثة تحت قيادة اسماعيل بك الفلكى .

(١) ذكر للأستاذ الدكتور محمد محمود السروجى في كتابه « الجيش المصرى في القرن ١٩ » في صفحة ٢٨٧ أن الكيسة تساوى خمسة جنيهات مصرية .

(٢) من الجدير بالذكر أن العمل في مد هذا الخط بدأ عام ١٨٦٧ م .

ولم تكتف مصر بهاتين البعثتين بل نجدها ترسل المسيو فولر عام ١٨٧١ م ، على رأس بعثة كشفية للوقوف على حالة المنطقة المعتزم انشاء الخط الحديدى من خلالها ، هذا الى جانب دراسة عمل السطح المائل عند أول شلال لمرور المراكب من خلاله ، وقد ذهب فولر الى منطقة حلفا وزار منطقة النيل النوبى ، وكتب تقريراً على جانب كبير من الأهمية ، ضمنه أطوال المسافات التى سوف يمر الخط الحديدى من خلالها ، وكان من هذه المناطق ، منطقة حلفا ، وكوهة ، كما تضمن تقريره عمل هويس على النيل ، وبين أيضاً صلاحية بلدة أمبيجول ، لتكون مركزاً لمحطة ، وقد ذكر فولر فى تقريره ، أن طول خط حلفا - الخرطوم يبلغ ٨٨٩ كم . وينقسم الى أربعة أقسام : الأول منها ، يبدأ من حلفا حتى بلدة كوهة الواقعة على الشاطئ الأيمن للنهر ، ويبلغ طوله ٢٥٩ كم ، والثانى يتمثل فى عمل قنطرة على النهر . والثالث يبدأ من كوهة وحتى أمبيجول الواقعة على الشاطئ الأيسر للنهر ، ويبلغ طوله ٣٤٩ كم . والرابع يبدأ من أمبيجول الى شندى مارا بصحراء بيوضه ، ويبلغ طوله ٢٨١ كم .

ويذكر التقرير أن انشاء هذا الخط الحديدى فى هذه المنطقة سهل ، ولا يحتاج الى عمل قناطر كبيرة ، وهذا الخط سيفيد البلاد من حيث تنمية زراعتها وعمرانها ، بل ويعمل على ربط شمال البلاد بجنوبها ، كما يعمل على ايجاد عمل لسكان المنطقة الاستوائية ؛ الذين لا يجدون أعمالاً يمارسونها باستثناء الأعمال البدائية المثلة فى الجمع والألتقاط ، وذكر أيضاً أن الهدف من مد السكة الحديد من خلال الصحراء ، هو بهدف اختصار المسافة ، هذا الى جانب تجنب تعاريج النهر ، التى تحتاج الى مد خطوط أطول . ويبلغ طول المسافة الواقعة بين نقطة البداية والنهاية ١٣٠٠ كم .

وبعد أن انجزت مصر عمل الدراسات اللازمة ، بدأت فى تنفيذ هذا المشروع ، فطلبت من حاكم السودان أن يعد سكان كل من بلدة أرقو والحفير والأردى ، للعمل فى مد هذا الخط ، واقامة الجسور ، التى سيقام عليها الشريط الحديدى ، ولكن سكان هذه الاقاليم رفضوا القيام بهذا العمل ، وقدموا كثيراً من الشكاوى الى الخديو يطلبون فيها عدم اشتراكهم فى هذا العمل لأن ذلك

سيؤدي الى تدهور الزراعة في بلادهم ، ولكن الخديو رفض مطالبهم مبررا رفضه بتعجبه من أنهم لا يعملون في مد السكة الحديد الى السودان ، في الوقت الذي يذهبون فيه الى أواسط أفريقيا من أجل جلب العبيد للاتجار فيهم .

لذلك نجد أن الخديو اسماعيل يقرر فصل منطقة النيل النوبي عن حكمدارية البلاد السودانية ، ووضعها تحت اشراف شاهين باشا مأمور السكة الحديد السودانية ، حتى يكون له من النفوذ ، ما يمكنه من جمع المون والعمال وبالفعل بدأ العمل في تنفيذ هذا المشروع .

ومن التقارير الهامة أيضا تقرير كتبه المسيو بتييه ، رئيس اللجنة المكلفة بالنظر والبحث في السكك الحديد السودانية ، فكان قد ذكر في تقريره انتظام خط السكة الحديد من أسوان وحتى الشلال ، ومن وادي حلفا حتى بلدة سرس ، وأبدى بعض الملاحظات الخاصة بتطوير هذا الخط ، وهي تتمثل في النقاط الآتية :

امكانية انشاء قنطرة حديدية ، بدلا من الكوبرى الخشبي حتى يمكن الوصول من أسوان الى الشلال مباشرة ، والعمل على حماية الخط من تهليل ارمال المتحركة ، وعمل رصيف يساعد على نقل البضائع من النيل الى السكة الحديد ، وذكر في تقريره أيضا أن الخط الذي يبدأ من حلفا الى سرس ، يبلغ طوله ٥٧٠ كم ، وهو تحت التنفيذ ، وحث على ضرورة مد هذا الخط حتى دنقلة الجديدة .

ويبلغ طوله في هذه المنطقة ٣٤٢ كم . وذكر أنه يوجد في مخازن وادي حلفا أدوات تكفى لمد خط حديدى يبلغ طوله ٤٠ كم ، وقدر قيمة الأدوات الموجودة بمخازن حلفا الغير ضرورية بنحو ٣٠.٠٠٠ جنيه مصرى .

وعلى الرغم مما ذكره المسيو بتييه ، الا أن المسيو فنست ذكر في تقريره أنه من الضرورى الغاء الجزء الذى تم تشغيله من الخط الحديدى ، الذى يبدأ من حلفا الى سرس ، ويكتفى بالخط الذى يبدأ من أسوان الى الشلال .

ومن المحتمل أن يكون السبب في ذلك راجعا الى أنه رأى أن هذا الخط لا يحقق المكاسب المرجوة منه ، لأنه يكلف الحكومة المصرية الكثير من الأموال .
ويبدو لذلك أن ففست كان غير مقتنعا بهذا الخط ، ومن المحتمل أيضا أنه كان لا يرغب في انتعاش الاقتصاد المصرى ، فاضطره ذلك الى التقليل من قيمة هذا الخط الاقتصادية .

ومن التقارير الهامة أيضا تقرير المسيو جودنج الذى تناول فيه عددا من الموضوعات ، منها : أنه رسم عددا كبيرا من الخرائط ، التى كان منها خريطة للنيل النوبى ، خاصة للمنطقة التى تبدأ من وادى حلفا وحتى شلال حنك ، مبينا عليها السكة الحديد المبتدئة من حلفا الى سرس ، وخريطة للمنطقة التى تبدأ من الكيلو ٨٨ ثمانية وثمانين كم وحتى أمبيجول ، وثالثة لوادى حلفا ، ورابعة خاصة بشلال كجبار وغيرها كثير .

وقد قدرت قيمة تكاليف هذا الخط بنحو ٧٨٣ر١٤٠ر١ مليون مصرية (مليون ومائة وأربعين الفا وسبعمائة وثلاث وثمانين) ، وجاء بالتقرير أيضا ذكر لعدد الواحورات التى كانت تستخدم فى الجزء الذى تم تشغيله من سكة حديد السودان ، وهو الجزء الذى يبدأ من حلفا حتى سرس ، فقد بلغ عددها ثلاثة وواحورات كبيرة ، وواحورين صغيرين ، وأربع عربات لزوم الركاب ، واثنى عشرة سبنسة وخمس عربات مغطىة وخمسين عربة لزوم البضاعة .
وجاء بالتقرير أيضا وجود ورشة لتصليح الواحورات ، وأخرى لاصلاح العربات ، والحدادة . ومن الواضح أن العمل فى سكة حديد السودان توقف منذ أن أقيل اسماعيل عن عرش مصر ، وظل هكذا حتى عام ١٨٨١ م ، مع أن مصر كانت جادة فى تنفيذ هذا المشروع .

ففى العام نفسه تقرر انشاء خط يبدأ من بلدة سرس حتى أمبيجول ، وتبلغ قيمة تكاليفه ٥٠ر٠٠٠ جنيه ، ويبدأ الخط الثانى من أمبيجول الى فركة ، ويبلغ طوله ٧٥ كم وتبلغ قيمة تكاليفه ١٨٧ر٥٠٠ جنيه مصرى ، وتبلغ تكاليف الكيلو متر الواحد ٢٥٠٠ جنيه ، هذا بالاضافة الى ٣٠ر٠٠٠ جنيه قيمة تكلفة بناء هويس ، ٥٠ر٠٠٠ جنيه قيمة تكاليف حفر ترعة وهويس

عند بلدة حنك . والى جانب هذا المشروع وجد مشروع آخر يقضى بمد سكة حديد من سرس الى أمبيجول ، وتبلغ تكاليفه ٥٠٠٠٠٠ جنيه ، ويبدأ الجزء الثانى من هذا الخط من بلدة أمبيجول الى فركة ، وتبلغ تكاليفه ١٨٧٥٠٠ جنيه مصرى ، ويبدأ القسم الثالث من فركة الى دنقله ، وتبلغ تكاليفه ٥٦٢٠٠٠ جنيه مصرى ويبلغ طوله ٢٢٥ كم .

وبمقارنة المشروعين أحدهما بالآخر من حيث المنفعة ، يتضح لنا أن المشروع الثانى هو الأرجح ، لأنه يفتح للتجارة طريقا طوله ٤٠٠ كم ، بينما تبلغ مسافة الخط الأول ١٧٦ كم ، وهو يبدأ من وادى حلفا وحتى فركة . وقد خوقش هذان المشروعان بواسطة عدد من الخبراء الأجانب والمصريين ، وكان على رأسهم اسماعيل أيوب ، وعلى أثر هذه الدراسة طلب المسيو كاتزنستين من نظارة الأشغال العمومية ، أن يقوم بتأسيس شركة تتولى عملية تنفيذ هذا المشروع ، الذى أقرته اللجنة الهندسية ، ولكن نظارة الأشغال العمومية لم توافق على مطلب كاتزنستين ، ويبدو ذلك لعدم اقتناعها بالدراسات التى كانت قد أعدت من قبل ؛ والدليل على ذلك أن على باشا ناظر الأشغال العمومية ، كتب تقريراً واضح فيه كيفية مد سكة حديد الى السودان ، وقد جاء فيه أنه لا بد من أن يكون مرور هذا الخط فى أرض صالحة للعمران ، بحيث تربط البلاد المصرية بالسودانية ، كما تقرر أن يكون مرور هذا الخط بجوار طرق القوافل ، والمراكز التجارية ، ومراكز المديريات ، والمناطق التى تتوفر فيها المياه .

وينقسم مشروع على باشا الى خطين هما خط حلفا الذى يبدأ من نهاية الخطوط المصرية مارا بمنطقة النيل النوبى ، وتقدر جملة البضائع التى تنقل بواسطة بنحو ١٥٠٠٠٠ طونولاته فى السنة ، ويزيد من دخل السكة الحديد المصرية فى السنة بنحو ٧٥٠٠٠ جنيه ، وهذه الزيادة هى صافى الأرباح .

أما الخط الثانى ، فهو خط سواكن بربر الذى يمر عبر أرض قاحلة ، وأغلب مياه أبارها مالحة ، ولا تصلح للوابورات ، ولا للركاب ، زيادة على ذلك فإن إنشاء سكة حديد فى هذه المنطقة يحتاج الى تكاليف باهظة وجهد عظيم ؛

وذلك بسبب كثرة الرمال المتحركة التي تتردم شريط السكة الحديد في هذه المنطقة من وقت لآخر ، بالإضافة الى أن هذا الخط سوف لا يكون له الا محطتان ، أحدهما في سواكن والأخرى في بربر ، كما أنه لا يساهم بطريق مباشر في نقل البضائع التجارية ؛ فتقوم المراكب بنقل هذه البضائع من الخرطوم الى بربر وتستغرق مدة النقل خمسة أيام ، كما أن السفن سوف تتعرض أثناء هذه الرحلة لمخاطر جمة وخاصة في زمن التحريق ، ولكي تتلاشى هذه العيوب ، اقترح بعض الخبراء أن تمر سكة حديد سواكن من خلال أرض التاكة الى الخرطوم ، مباشرة ، لأنها في هذه الحالة تمر عبر أرض صالحة للزراعة وعامرة بالسكان ، ولكن رغم هذا فانها تحتاج الى مجهودات شاقة ؛ بسبب كثرة المجارى المائية والأخوار ، بالإضافة الى أن هذا الخط يحتاج الى حراسة مستديمة حتى لا يتعرض للتلف والتدمير من جانب القبائل الحبشية .

ومن حيث المنفعة فان هذا الخط لا يخدم الا تجارة السودان ، والتجارة الخارجية فقط ، ولا يفيد مصر لامن قريب ولا من بعيد . من هنا يمكن القول بان خط حلفا كان الأرجح ، وهو الذى حظى بموافقة جميع البعثات ، التى أرسلت لدراسة هذه المناطق ، ويبلغ طوله ابتداء من حلفا وحتى الخرطوم ٨٩٦ كم ، بينما يبلغ طول خط سواكن - الخرطوم ٧٢٠ كم اذن فرق المسافة بين الخطين هو ١٧٦ كم .

ويذكر على باشا ناظر الأشغال العمومية في تقريره أن البضائع التجارية لا يستغرق نقلها وقت طويل من خلال خط حلفا - الخرطوم فهي تستغرق مدة ١٨ يوما فقط ، وتبلغ تكاليف نقل القنطار من الصمغ على هذا الخط ١٨ قرشا ، بينما يستغرق نقل هذه البضائع نفسها على خط سواكن - بربر ١٥ يوما ، وتبلغ تكاليف نقل القنطار ١٥ قرشا . اذن يبلغ فرق الأجرة في نقل البضائع بين الخطين ثلاثة قروش ، ويبلغ الفرق في الوقت ، ثلاثة أيام ، ويستغرق نقل البضاعة من الخرطوم الى انجلترا ٣١ يوما، وتبلغ تكاليف نقل القنطار ٢٣ قرشا ، ٢٠ بارة ، ومن المعروف أن المسافة من الخرطوم الى القاهرة تبلغ ١٨ يوما ومن القاهرة الى الاسكندرية تبلغ يوما واحدا ، ومن الاسكندرية الى

انجلترا بتبلغ اثنى عشر يوما ، بينما يستغرق نقل البضائع من الخرطوم الى
انجلترا عن طريق بربر - سواكن مارا بالسويس فبور سعيد مدة ٢٩ يوما ،
وتبلغ قيمة نقل القنطار ١٧ قرشا ، ٢٠ بارة • اذن يمكن تفضيل خط بربر -
سواكن عن خط الخرطوم حلفا ، فى حالة تصدير تجارة السودان الى انجلترا
لقصر مسافئة وقلة تكاليفه عن الخط الآخر •

وقد أيد ماسون بك ذلك ، وطلب فى تقريره مد خط حديدى يربط بين
بربر - وسواكن لأهميته وذكر أنه سيعود على الحكومة الخديوية بالنفع
والخير الوفيرين ، ويعتبر رأى ماسون على جانب كبير من الصواب لأنه على
دراية ببلاد السودان اذ انه كان قد رافق غردون باشا فى رحلته الى اعالي
النيل ، واكتشف بحيرة البرت نيانزا ، فهو من هذا المنطلق يعتبر على صواب •

ونتيجة لهذه الدراسات عقد مجلس ضم سعادة رسو باشا ، وسعادة عبد
القادر باشا ، وعثمان باشا رفقى ، والسيو ريجوليه ، وماسون بك ، وواتسون
وكان الهدف من عقد هذا الاجتماع هو مناقشة التصميمات التى رسمت لسكة
حديد السودان ، خلال الفترات السابقة ، فكان هناك ثلاثة تصميمات : الأول
منها هو مد سكة حديد بجوار النيل ، والثانى يتضمن مد سكة حديد من
سواكن على البحر الأحمر مارا بكسلا وقوز رجب الواقعتين على نهر العظيرة،
ومنها يتجه اما الى الخرطوم ، وأما الى أبى حراز الواقعة على النيل الأزرق ،
والثالث يتضمن مد سكة حديد من سواكن الى بربر • وقد استقر رأى المجلس
على انشاء خطين حديدين يبدأ أحدهما من حلفا الى الخرطوم ويبدأ الثانى من
بربر الى سواكن ، ورفض المجلس خط سواكن - كسلا ، لأن تنفيذه يحتاج
الى تكاليف ضخمة بسبب كثرة المجارى المائية ، وبسبب قربه من الحبشة
فهو سيكون معرض للتدمير من جانب القبائل الحبشية •

ورغم كل هذا الجهد الذى بذل من أجل مد سكة حديد السودان ، الا أن
التنفيذ الفعلى لم يبدأ الا مع زحف القوات المصرية أثناء استرداد السودان ،
ومن الثابت تاريخيا أن العمل فى مشروع سكة حديد السودان قد توقف
تنفيذه مرتين أحدهما عندما اقبل اسماعيل عام ١٨٧٩ ، والثانية بعد قيام

الثورة المهدية في السودان عام ١٨٨١م • واستمر هكذا حتى قيام مصر باسترداد السودان مرة أخرى في الفترة مابين ١٨٩٤ - ١٨٩٨ م • وكان قد تقرر أن تقوم أحد الشركات الأجنبية بمد سكة حديد السودان ، ولكن الخديو عباس حلمي الثاني عارض هذه الفكرة ، خشية أن تسيطر هذه الشركة على اقتصاديات البلاد ، ولما عرض الأمر على الباب العالي رفض هذه الفكرة أيضا ، وفي الوقت نفسه وافق للخديو أن يقترض مبلغا من البنوك الأوروبية لكي يستخدم في تنفيذ هذا المشروع على أن تسدد قيمة هذا القرض من دخل هذا الخط •

وهكذا يمكن القول بأن مصر لعبت دورا هاما في مد سكة حديد السودان ، وذلك لما لها من منافع جمة فهي تعمل على رفاهية البلاد السودانية خاصة والأفريقية عامة ، كما تعمل على عمرانها •

ومن الجدير بالذكر أن هذا الخط يعد من أعظم الانجازات الحضارية التي أدخلتها مصر في السودان ، حيث أنه لاتزال هذه الخطوط مستخدمة هناك حتى الآن ••

والى جانب الوثائق الخاصة بالسكة الحديد ، والتي ورد ذكرها في هذا الكتاب وجد عدد آخر من الوثائق التاريخية الخاصة بالمواصلات السلوكية واللاسلكية ، ومن أهمها وثيقة توضح لنا قرار الخديو بمد خط تلغرافى يربط بين السويس وسواكن على البحر الأحمر ، فكان قد طلب من مصلحة التلغراف المصرية ، ايجاد أماكن في كل من سواكن ومصوع ، لسكنى العاملين في هذه المكاتب من الموظفين والعمال • وقد أوكلت مصر تنفيذ هذا المشروع الى شركة تلغراف القومبانية الشرقية ، وكان من أبرز بنود هذا الاتفاق أن تقوم القومبانية بانجاز هذا المشروع من السويس وحتى سواكن ، وأن يكون لها كافة السلطات اللازمة لحماية خطوطها ، وأن يكون للحكومة المصرية حق الامتياز في ارسال تلغرافاتها الرسمية على جميع خطوط القومبانية ، في مقابل أن تدفع نصف الأجرة المقررة فقط ، بينما يدفع الأهالى الأجرة كاملة • ومنها أن يكون لمصر الخيار في فسخ هذا الاتفاق في أى وقت تشاء ، وكان عليها في هذه الحالة أن تخبر القومبانية قبل الموعد بأثنى عشر شهرا ، وأن تدفع لها تعويضا قدره ١٥٠,٠٠٠ ر. ١٥٠ جنيه •

وقد وجد أيضا عددا من الوثائق المكتوبة باللغة الانجليزية ، وهى توضح لنا كافة الأدوات والمهمات اللازمة لمد خطوط التلغرافات فيما بين السويس وأفريقيا الشرقية ، وكذلك فيما بين أسوان والخرطوم وعندوكرو فى جنوب السودان .

وبالإضافة الى الوثائق السابقة توجد بهذا الكتاب ، مجموعة من الوثائق الخاصة بالزراعة فى السودان وغيرها من الأقاليم الأفريقية الأخرى ؛ فهناك وثيقة توضح لنا جميع الأراضى الصالحة للزراعة فى سواكن وتبلغ مساحتها مائتى ألف فدان . وفى مصوع وتبلغ مساحتها ١٧٦٢ ر ١٠٨ فدان ، وفى التناكه تبلغ مساحتها ٧ مليون فدان تقريبا ، وفى القصارف وتبلغ مساحتها مائتى ألف فدان ، وفى سنار وتبلغ مساحتها ما يستغرق عشر ساعات سيرا على الأقدام ، كما توجد أيضا أراضى صالحة للزراعة لم تحدد الوثيقة مساحتها فى مديريات الخرطوم والبحر الأبيض ، وكردفان وبربر ، أما دنقلة فتبلغ مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فيها ألف فدان . كما وجدت وثيقة أخرى تشير الى كميات البذور التى كانت ترسلها مصر الى الفلاحين السودانين ، وبعض الأقاليم الأفريقية الأخرى ، وتشير الوثيقة الثالثة الى الفلاحين المصريين الذين هاجروا من مصر الى السودان لممارسة العمل الزراعى هناك .

ومن المجموعات الوثائقية الهامة التى احتوى عليها هذا الكتاب مجموعة الوثائق الخاصة بعلاقة مصر ببعض الدول الأفريقية والأوروبية ، فكان من الدول الأفريقية الحبشة التى لم تستمر العلاقة بينها وبين مصر على حال ، فكانت هذه العلاقات تسوء فى بعض الأحيان ، ويؤدى ذلك بالتالى الى نشوب المعارك الطاحنة بين الدولتين ، وقد تكبدت مصر الكثير من المعدات والأفراد فى هذه المعارك ، وفى بعض الأحيان الأخرى كان يعقد الصلح بين الدولتين ، ولكن سرعان ما تسوء العلاقة بين الدولتين ، وتنشب المعارك من جديد وكان الدافع وراء هذه الحروب هو محاولة الحبشة الحصول على أحد موانئ البحر الأحمر وزاد الحاحها فى هذا المطلب ، بعد أن طوقتها مصر بقواتها من جميع الجهات ، ومن ناحية أخرى كان هذا المطلب يتعارض مع مصالح مصر فى هذه البلاد .

ومن هذه المجموعة أيضا الوثيقة الخاصة بعقد اتفاق بين مصر وحكومة بريطانيا ، فكان هذا الاتفاق يتضمن تحديد نفوذ مصر في افريقيا الشرقية ، فتقرر في هذا الاتفاق أن يقف نفوذ مصر عند رأس غرد فوى ، ومنها أيضا وثيقة توضح لنا طبيعة العلاقات المصرية الايطالية ، التى انتهت في نهاية الأمر باحتلال ايطاليا لاقليم عصب ومصوع وأرتيريا ، وجزء من شرق افريقيا .

ومن الوثائق أيضا ، الوثائق الخاصة باعادة تنظيم بلاد السودان ، والأقاليم الأفريقية الاخرى ، وكان الهدف من هذه التنظيمات نشر الأمن والنظام. وذلك بتدعيم القوة العسكرية التى تتمركز في الأقاليم الافريقية حتى يمكنها أن تقوم بدورها في حفظ الأمن ، وقد تقرر أن يكون حجم هذه القوات ٢٤٥٠٠ جندي ، ويتضح ذلك من تقرير اسماعيل باشا أيوب الذى كتبه في ٢ صفر عام ١٢٩٧ هـ الموافق ١٥ يناير عام ١٨٨٠ م . ولكن يبدو أن هذه القوة لم تكن كافية لمتطلبات الأمن في الأقاليم الأفريقية وسوف يتضح لنا ذلك من خلال هذا التقديم .

ومن هذه التقارير الخاصة بالتنظيمات الداخلية للأقاليم الأفريقية ، تقرير خاص بتقسيم هذه الأقاليم الى مديريات فتقرر أن تقسم جهات افريقيا الى أربعة أقسام الأولى منها يسمى مديرية عموم غرب السودان ويضم مديريات دارفور وكردفان وشكا ، وبحر الغزال ، ودنقلة ومركزه الفاشر . بينما يسمى القسم الثانى مديرية عموم وسط السودان ، ويتضمن مديريات الخرطوم وسنار وبربر وفاشوده ، وخط الاستواء ومركزه الخرطوم ، والقسم الثالث ويسمى مديرية عموم شرق السودان ، ويتضمن مديرية التاكة وملحقاتها ، والقضارف ومن محافظتى سواكن ومصوع وملحقاتهما حتى باب المندب ، ومركزه مصوع ، والقسم الرابع ويسمى مديرية عموم هرر وملحقاتها ويتضمن محافظة زيلع وبربره وملحقاتها ومركزه هرر . وقد تقرر أن تظل أسماء المديريات والمحافظات الأصلية على ما هى عليه ، مثل مديرية الخرطوم ومحافظة مصوع ، كما تقرر أن تكون حسابات كل محافظة محصورة فيها .

ومن بين هذه التنظيمات انشاء عدد من المدارس في الأقاليم الأفريقية .

بحيث يعمل بالتدريس فيها فخبه من الضباط المشهود لهم بالكفاءة ، فتقرر أن يدرس بها المواد التي كانت تدرس في المدارس التجهيزية والابتدائية بالقاهرة ، زد على ذلك أن هذا التقرير تناول تنظيم النواحي المالية في هذه البلاد ، وكذلك النواحي العسكرية التي بينت لنا أنه تقرر أن يزيد عدد القوات المسلحة الى ٣٨٩٩٨ جندي بدلا من ٢٤٥٠٠ جندي ، ويبدو أن الغرض من زيادة هذه القوة هو حماية البلاد الأفريقية ، والدفاع عنها من أى هجوم خارجي . وجاء بهذا التقرير أيضا ، العمل على وقف تجارة الرقيق في أفريقيا فتقرر ، أن تتخذ كافة الإجراءات للحيلولة دون استمرار هذه التجارة ، المنافسة لكل القوانين الألهية والوضعية ، ومن أجل هذا عين مفتش عمومي في كل مديرية يتلخص عمله في العمل الجاد على وقف هذه التجارة ، ويعاونه عدد آخر من الموظفين .

وهذه الإجراءات لم تخرج الى حيز التنفيذ ، بسبب قيام الثورة المهدية في السودان ، التي قلبت الأوضاع رأسا على عقب ، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، بل نجد مصر تسترد السودان ، وتقرر فرض عدد من القوانين التشريعية ، التي تنظم الضرائب الخاصة بالعقارات والماشية والأغنام والنخيل والمعدات ، بل ، وشملت أيضا القوانين الخاصة بالباعة الجائلين ، وكذلك صدر قانون خاص ينظم انضمام السودانيين الى العمل بالوظائف المدنية .

وبعد هذا العرض يمكن القول بأن هذه التشريعات ساهمت في نهضة بلاد السودان ورفاهيتها ، فهي لم تر مثلها من قبل . كما كان لها أكبر الأثر في تنظيم الحياة بين هذه الشعوب ، وتعتبر بحق جانب من أعظم الجوانب الحضارية التي دخلت الى افريقيا مع دخول القوات المصرية .

وعلى الرغم مما ذكرته في هذا التقديم من وثائق يحتوى عليها هذا الكتاب فان هذا التقديم لايفي بكل الوثائق والتقارير المنشورة ، فهي غزيرة في كمها وكيفها أى معلوماتها ، وعميقة في معانيها ، وفضلا عن ذلك فان هذه الوثائق كتبت بطريقة سهلة وواضحة بحيث تعين القارئ العادي والمثقف على فهمها والوقوف على محواها ، ولو استطدت في التقديم لهذه المجموعة من الوثائق التاريخية ، لكتبت مجلدا بأكمله عنها .

ولكن الهدف من هذا التقديم هو اعطاء القارئ فكرة مبسطة عن هذه الوثائق الهامة ، التي تمثل في مجموعها اهم الجوانب الحضارية المختلفة التي ساهمت مصر في انجازها طوال القرن التاسع عشر ، والتي تعد بحق تطورا حضاريا لم تشهده البلاد من قبل . .



أولا : الوثائق الخاصة بعدد الجيش المصرى

فى الفترة ما بين ١٨٢٠ وما بعدها

صورة الوثيقة رقم (١)

أحصائية عامة للجيش المصرى
من عام ١٨٢٠ - ١٩٤٧ م

عهد محمد على :

السنوات	عدد الجيش	السنوات	عدد الجيش
١٨٢٠ م	١٦٠٣٧٤	١٨٢١	١١٤٧٩٨
٢٢	١٠٨٥٣٧	٢٣	١٤١٤٢٤
٢٤	١٥٣٧٥٧	٢٥	١٦٥٩٩٠
٢٦	١٨٢٥٣٧	٢٧	١٩٠٨٥٩
٢٨	٢٠٣٥٤٧	٢٩	٢٢٣٣٠٠
٣٠	٢٢٣٣٠٠	٣١	٢٢٣٣٠٠
٣٢	٢٢٣٣٠٠	٣٣	٢٢٣٣٠٠
٣٤	٢٢٣٣٠٠	٣٥	٢٢٣٩١٣
٣٦	٢٢٣٩١٣	٣٧	٢٢٣٩١٣
٣٨	١٩٤٦٤٦	٣٩	١٦٥٣٢٤
٤٠	١٣٩١٢١	٤١	٠٩٩٧٠٢
٤٢	٥٠٥٠٢	٤٣	٨٦٥٩١
٤٤	٨٦٥٩١	٤٥	٨٦٧٠٤
٤٦	٨٩٢١٦	٤٧	٨٩٢١٨
٤٨	٨٦٧٦٣		

يضاف اليها قوات غير نظامية

عهد عباس الأول وسعيد

١٨٤٩	٨٦٧٦٣	١٨٥٠	٩٦٠١٩
٥١	٩٥٥٦٣	٥٢	١٢٧٩٨٨
٥٣	١٢٩٦٢٨	٥٤	١٢٩٩٨٢
٥٥	٩٨٣٠٥	٥٦	٨٢٨٦٨
٥٧	٨٢٨٦٨	٥٨	٨٢٨٦٨
٥٩	٨٠٤٣٧	٦٠	٢٢٢٨٨
٦١	٢٢٢٨٨	٦٢	٢٧٦١٥

الجيش في عهد الخديو اسماعيل :

١٨٦٢	٢٩٠٤٨	١٨٦٣	٣٤٥٧٥
٦٤	٣٥١٤٤	٦٥	٤٤٧٣٨
٦٦	٥٠٦٨١	٦٧	٤٨٩٠٩
٦٨	٤٨٢٠٣	٦٩	٥١٩٣٥
٧٠	٦٥٤٤٣	٧١	٦٥٤٤٣
٧٢	٦٩٩٩١	٧٣	٩١٩٠١
٧٤	٧٧٩٩٠	٧٥	٨١٧٠٦
٧٦	٦٤٤١٣	٧٧	٦٢٥١٦
٧٨	٨١١١٩	٧٩	٨٩٦٦٦

الجيش في عهد الخديو توفيق قبل الاحتلال :

١٨٧٩	٧٠٧٢١	١٨٨٠	٥٤٢٦٢
٨١	٢٢٢٣٤	٨٢	٣٥٢١٦

وفي خلال الحرب ١٠٨٦٦١

بعد الاحتلال :

٦٠٠٠	١٨٨٤	٦٠٠٠	١٨٨٣
١٠٠٠٠	٨٦	٦٠٠٠	٨٥
١١٠٠٠	٨٨	١١٠٠٠	٨٧
—	٩٠	—	٨٩
—	٩٢	١٢٦٣٣	٩١

الجيش في عهد الخديو عباس حلمي الثاني :

١٨٠٠٠	١٨٩٧	١٦٠٠٠	١٨٩٦
٢٢٨٣٣	٩٩	٢٢٨٣٣	٩٨
—	١٩٠١	٢٠٠٠٠	١٩٠٠
—	١٩٠٣	—	١٩٠٢
١٦٨٠٠	١٩٠٥	—	١٩٠٤
١٩٧٥٥	١٩١١	١٧٦٥٢	١٩٠٩
١٧٧٥٤	١٩١٣	١٧٩٠٢	١٩١٢

(*) وفي خلال المدة بين سنة ١٩١٣ - ١٩٢٤ لم يزد عدد الجيش على ١٨ ألف جندي ، وبانسحاب وحدات الجيش المصري من السودان انكمش هذا الرقم الى حوالي ١١٠٠٠ جندي وضابط فقط كما سنرى وظل هذا الرقم ثابتا الى عام ١٩٣٦ لما عقدت المعاهدة المصرية البريطانية .

عدد الجيش المصرى فى الفترة ما بين ١٩٢٥ - ١٩٤٥ م :

١٠٦٣٥	١٩٢٦	١٠٤١٥	١٩٢٥
١٢٢٦٤	٢٨	١٢٢٤٠	٢٧
١٢٣٧٧	٣٠	١٢٣٧٣	٢٩
١٢٢٦١	٣٢	١٢٢٩٢	٣١
١٢٢٩١	٣٤	١٢٢٠٧	٣٣
١٢٦٥٠	٣٦	١٢٤٣٣	٣٥
٢١٧٤٣	٣٨	١٢٧٤٥	٣٧
٤١٩٠٦	٤٠	٣٢٥٧٩	٣٩
٥٢٢٨١	٤٢	٤٦٠٣٠	٤١
٥٣٤٤٧	٤٤	٥٣٨٢٤	٤٣
		٥٣٤٦٠	٤٥

جدول يوضح عدد سكان مصر
فى الفترة ما بين عام ١٨٠٠ - وعام ١٩٤٧ م

السنوات	عدد السكان
١٨٠٠	٢٠٠ر٢٤٦٠
١٨٢١	٤٠٠ر٥٣٦
١٨٤٦	٤٤٠ر٤٧٦
١٨٨٢	١٣١ر٨٣١
١٨٩٧	٧٠٥ر٧٣٤
١٩٠٧	٣٥٩ر٢٨٧
١٩١٧	٩١٨ر٧٥٠
١٩٢٧	٨٦٤ر٢١٧
١٩٣٧	١٠٠٠ر٥٠٠
١٩٤٧	١٨٠٠٠ر١٠٠٠

(*) ملف (٥١) دوسيه ٢ ج ٢ - الموضوع السودان رئاسة مجلس الوزراء

هيئة الاستشاريين ص ٧ ، ٨ محفظة ١ فى الفترة ما بين ١٨٢٠ - ١٩٤٧ م

ثانيا : الوثائق الخاصة بالمعارك الحربية

التي خاضها الجيش المصرى فى أفريقيا

صورة الوثيقة رقم (٢)

تقرير موقعة التاكه في عام ١٨٦٥ م

سيدي صاحب السعادة مهردار « حامل الختم » جناب الخديوى لم نعرض عن الخطة التى سرنا عليها فى سفرنا الى كسلة التى هى مركز مديرية التاكه ولا عن أحوال تلك الجهة وأخبارها ولذلك نشرع فى تفصيل حقيقة أحوالها وقد كنا قطعنا المسافة بين سواكن ومركز التاكه فى مدة ١٧ يوم بسير جمال النقل بالصفحة الموضحة مدة السير عدا مدة الاقامة والاستراحة بلغت ١٣٠ ساعة فقط وعلى هذا يكون معدل سيرنا اليومي ٨ ساعات وقد ثبت لدينا نتيجة التحقيقات التى تمكنا من إجرائها أن ثورة الآلاى الثائر لم تقع بتحريض على الحكومة من طرف أى أحد من الداخل أو من الخارج بغرض ما أو لاحداث فتنة خارجة وأن الفوضى التى سادت تدريجيا بسبب تقصير الضباط العسكريين والموظفين الملكيين وسوء معاملتهم للعساكر قد نتجت هذه الحالة السيئة وهذه الفوضى عن هذه الثورة الوحيدة وتفضيل ذلك فيما يلى :

منذ تأسيس الآلاى الرابع هذا ، يعين ضابط مع جنديين أو ٣ فى خدمة المديرية أو فى الأماكن البعيدة بصفة دائمة ومع طول المدة يعين أحدهم مأمور جمرك وأحدهم ناظر وأحدهم طالب وأحدهم محصل أموال وطلبات فلا يرى الضابط جنديه ولا الجندي ضابطه حتى ولا مرة واحدة فى السنة ولا يعرفه ولا يتعرفوا على بعضهم وإذا قدم أحد الضباط الى المديرية مؤقتا حسب الضرورة لا يمر على مقر العساكر ويظل فى بيته أو فى ديوان المديرية الى أن يعين لمهمة أخرى بغرض النقود أما العساكر فقد ذكرنا فى معروضاتنا السابقة بناء على ما اتصل لنا يستغرقون ٣ ، ٥ ، ١٠ سنوات عند مشايخ البدو بحجة تحصيل الأموال واستعجال الطلبات ويمكنون عندهم وربما زاد عددهم عن الألفى جندي وأن المديرية لا تسأل عنهم وقد تحققنا الآن عن وجود

كثير من الجنود عند البدو من مدة ٣ أو ٤ سنة أما العساكر المتبقين في مركز المديرية فان الجنود يفرون ويعترفون أنهم أصبحوا لا يرون ضباط ولا ادارة ولا تدريب عدا عن نصف صف ضباطهم ناقصة وانهم لم يخرجوا للتدريب غير مرة واحدة في العام الماضي وينقل الجندي جارية أو اثنين أو ٣ أو عشر يقضى ليله ونهاره في عشته أو في حانة البوطة يرقص ويلعب على هواه ويندر ذهاب احدثهم الى ما يسمى الثكنة العسكرية مرة في الأسبوع أو الشهر للحراسة فقط ولما يتوجه أحد الضباط بعدد من الجنود باسم الغزو لتحصيل الأموال والمطالب يخوف الأهالي والبدو بمن معه من العساكر ويرضي العساكر بعشر ما ينهبه منهم من أموال ومواشي ودقيق ويأخذ هو تسعة أعشاره ولما يتقاسم ذلك مع خوفه من الضباط يظل دائما خجولا ومحجوبا تجاه العساكر ولا يقدر أن ينفذ ارادته عليهم مهما صغرت حتى أن العساكر قد تعدوا مرارا على يوزباشيهم وملازميهم باليد واللسان ولم يجرؤ ضباطهم على مداعبتهم وكانت حالة العساكر من جهة اللبس والمأكول والمشرب يرثى لها لأنها كانت عبارة عن عدم دفع مرتباتهم لمدة سنين .

وحيث أن العساكر والضباط يفصلون مرارا من أورطهم أو أورطة أخرى فانهم لم يكونوا يعلمون أبدا أي أورطة بلوك تابعين ولا من أين أو في أي وقت تصرف لهم كسوتهم ومؤنهم وليس هناك في الدفتر الأسماء مقيدة أما المتوفين والفارين فانهم مجهولين وغير مقيدين لا في الآلاى ولا في الدفتر وكانت مرتباتهم ومؤننتهم تصرف كاملة وتصيع بين الكتاب والضباط ومن المستحيل اجراء التحقيق في ذلك لأن الكتاب والضباط يدعون أن العصاة أحرقوا جميع دفاتر الآلاى بالنار .

هنالك جبلين أو ٣ ملحقه بمديرية التاكة تسمى كوفيت وباريه وبازة سكانها متوحشين ومختلفى الديانة يطيعون الحكومة حينما ويعصونها حينما آخر لا يدركون ولا يعقلون وبما أنهم لا يدفعون الأموال الأميرية مالم يموتون بعدد قليل من العساكر يرسل لهم بين الحين والآخر قرر المدير في العام الماضي أن يتوجه عليهم بنفسه مع أورطة من العساكر ومدفع واحد

وانتخب ٥٠٠ جندي من العساكر المقيمين بصورة دائمة في مركز المديرية ونبه عليهم وأخبرهم بأنهم سيتوجهون الى جبال باريه المذكورة .

ولكن العساكر المذكورين رجوا والتمسوا صرف ماهية شهرين أو ٣ ليتركوها عند عائلاتهم الا أن المدير أجابهم جوابا جافا قاطعا أن لا نقود في الخزينة الآن وأنه سيدفع لهم ماهياتهم من الأموال التي يحصلونها من هناك بعد عودتهم ولكنه صرف ماهية بصفة ١ شهر للبكباشي خطاب أفندي الذي سيتوجه مع الأربعة والذي قتله العساكر أخيرا ولبعض الضباط خفية ، ونبه عليهم بأن يكتموا ذلك عن العساكر ولما نبه المدير على خطاب أغا المذكور وقال له لا ربما امتنع العساكر عن الغزو أن سمعوا ذلك قال الاغا المذكور « ماذا أخاف أنا من هؤلاء العساكر الذين هم رعاي العرب أنا أجبرهم وأخذهم بالسياط وكان يتكلم بصوت عال فسمع كلامه بعض العساكر نصه وبلغوه لباقي العساكر فغضبوا من ذلك وقالوا « لنرى كيف يريد خطاب أفندي أن يجبرنا بالسياط وأصروا على عدم التوجه للغزو مالم يستلموا ماهيتهم ويبعد خطاب وكان القيل والقال قد اشتعل بين الجميع منهم ولما أمروا بالسفر في اليوم الثاني أعلنوا عصيانهم وقالوا بلسان واحد « لانتوجه للغزو ما لم تصرف لنا الماهية وتزداد مؤونتنا ، وهجموا للاستيلاء على المدفع والذخيرة اللذين أريد إرسالها معهم ولما رأى رئيس السوارى سيد أغا هذه الحالة أسرع مع بعض العساكر لتخليص المدفع والذخيرة من أيديهم ولكنهم رموه بالرصاص فأصابته رصاصة في ذراعه فجرحته جرحا بسيطا ووقع عن حصانه وضرب عدة سنكات « سنان البندقية » وأصيب رئيس المهرجين العصاة برصاصة أردته قتيلا وأخيرا استولى الخوف على المدير وقائمقام الآلاي والضباط فطيّبوا في الحال خاطر العساكر وصرفوا لهم ماهية شهرين أو ٣ ومقدار من الذرة وأطفا نارهم ما أمكن ومع ذلك توقف سفر العساكر على شـرطين طلبوهما أحدهما : أن يتوجهوا للغزو وصحبة القائمقام فقط ولا يوفر عليهم خطاب أفندي وبعض اليوزباشية والملازمين .

الثاني : أن يعاهدوا ويحلف لهم أنهم سوف لا يحاكمون على ذنبهم

الأخير وكانت تنقلاتهم أثناء الغزو بأيديهم أسلحتهم .

وعند عودتهم من الغزو استمالوا لهم العساكر الموجودين في مركز المديرية أيضا واتحد جميع عساكر الآلاى وعقدوا بينهم اتفاقا سريا أعلنوا فيه تضامنهم على انقاذ أنفسهم في حالة اساءة معاملة الضباط لهم أو في حالة نقض اليمين الذى حلف لهم والرغبة في محاكمتهم أو معاقبتهم على عصيانهم ومنذ ذلك الحين وهم لا يصغون للأوامر والتعليمات الأخرى وأصبحوا أحرارا عصاة مستقلين برأيهم بصورة علنية ، وكان هذا شاهد أو معلوما لكل انسان .

وقد ابتدأ عصيان الآلاى الرابع هذا اعتبارا من هذه الحادثة وكان موقف الجنود الحزر ويقولون في أنفسهم لابد أن يأت يوم تحاكمنا فيه الحكومة وضباطنا ويعاقبونا وكان اذا اقترف أحدهم ذنبا صغيرا انتقم منهم الضباط بسبب تلك الحادثة ويعاقبونه عقابا علنا صارما ولما رأى العساكر هذه الحالة كانوا قد عقدوا بينهم اتفاقا سريا آخر تضامنوا فيه وأقسموا بأن يساعد بعضهم بعضا ولما رجع موسى باشا من مصر الى الخرطوم انتدب أمير اللواء حسن باشا الى كسله للتحقيق في هذه الحادثة ولما اتضح له أن هنالك اتفاق سرى بالصيغه الموضحة أعلاه أرجأ التحقيق لغرض أو لخدعة منه .

وفي شهر صفر سنة ١٢٨٢هـ أرسل الميرلاى الى المكان المسمى ميت كئاب الذى يبعد يومين عن كسله وتقيم فيه بدو كثير بحجة تغيير العساكر الموجودين هناك بالأمورية منذ فترة طويلة وصمم اللواء حسن باشا الموما اليه على فرز ٥٠٠ جندي ونيف الذين قاموا بالثورة الأولى وأرسالهم الى كئاب ومن خلفهم الميرلاى ليوزعهم بمعرفته على مشايخ البدو الموجودين هناك فرقة فرقة كل فرقة مؤلفة من عشرة أو عشرين ثم يجعل البدو يلقون عليهم القبض فرقة فرقة في وقت واحد ويحاكمهم ويعاقبهم الا أن العساكر قد عرفوا مقصده في الطريق أثناء توجههم لعدم كتمان سره .

وبينما كان يوزعهم على البدو فرقة فرقة على الوجه المحرر أغلاه استعدوا

نجاة لرمى الرصاص وهجموا على الميرالاي والضباط ونهبوا ذخيرتهم الحربية وأمتعتهم وركب بعضهم جواد الميرالاي وأخذ بندقيته ورجعوا جميعا فى اليوم التالى الى مركز المديرية بالسير السريع معلنين الثورة والعصيان ودخلوا رأسا الى الثكنة العسكرية واستمالوا اليهم العساكر الموجودين فيها طوعا وقتلوا الضباط الموجودين هناك وهم :

ـ البكباشى خطاب المذكور • وستة عشر ضابطا •

ثم سعوا فى الاستيلاء على ديوان المديرية والجبخانه وكان حكامدار الآلاى المقيم فى ميت كذاب قد أرسل الى أمير اللواء والمدير بريدا مستعجلا وصلهما قبل وصول العساكر المذكورين الى مركز المديرية بساعتين أحدهما فيه ثورة العساكر وكان فى امكانهم مقابلة المتمردين قبل وصولهم الى الثكنة واقفال الأبواب ولم يكن الوقت كاف لاستمالة باقى العساكر الموجودين فى الداخل وقد تحصن أمير اللواء والمدير ومن نجا من القتل من باقى ضباط الآلاى فى ديوان المديرية وأدخلوا فيه المدافع كما أن رئيس السوارى سيد أغا تحصن مع عدد من العساكر فى مستودع الذخيرة الحربية الذى يبعد ١٥٠ خطوة عن المديرية ووزع باقى العساكر على ديوان المديرية وبعض الأماكن المخيفة ودخلوا فى الحصار وكان المدير واللواء قد اخطر ديوان الحكمدارية بالحادث حالا وحرر منشورات بشأن قدوم العساكر غير النظاميين •

أما العساكر الثائرين فانهم بعد أن قتلوا الضباط الموجودين فى الثكنة هجموا يومين متتالين بالليل والنهار برمى الرصاص على المدير وعلى الجبخانه بغرض الاستيلاء على الذخيرة الحربية والمدافع الا أن عساكر سيد أغا قد صمدوا أمامهم فلم ينالوا مأربهم وقد ارتكب العصاة جميع أعمال الغدر والظلم ولم يغفلوا عن الحاق الخسارة بالأهالى والتجار وهتك أعراضهم وشرفهم وقتلهم واطفالهم ونهب أمتعتهم ونقودهم •

وقد لجأ الأهالى الى بدو حلة الخاتمية التى هى مقر « السيد الحسن » الذى يقيم فيها بدو كثيرون • أما بقية الأهالى ونوى المقذرة من التجار

والمغاربة المسلحين والجعلين من أهالى بربر المقيمين فى كسلة مؤقتا للتجارة بالإضافة الى ٥ أو ٦ تجار يونانى ، ١٢ أوربى من مختلف الجنسية جميعا قد اجتمعوا فى المنازل المبنية الجدران - والأبواب وتحصنوا فيها للمحافظة على أنفسهم ولم يتعد العصاة على الأجانب وقد غادر السيد الحسن مكانه فى حلة الخاتمية وتوجه الى ثكنة العساكر العصاة وسألهم عن قصدهم ووعظهم ونصحهم بالعدول عن أعمال الغدر والقتل والعصيان وقد استجابوا لنصحه واقسموا له أنهم سوف لا يحاربون أو يعتدون مرة أخرى على سبيل الهدنة الى أن تعين الحكومة مأمور تحقيق منصف وطلب بعض العصاة الانضمام الى المحاصرين بعد أن يسلموا سلاحهم ولكن المدير ابراهيم بك والأمير اللواء حسن باشا لم يوافقوا على دخول بعض العصاة مع الجنود خشية أن يكون ذلك خدعة .

وقد وصل بعد ذلك تدريجيا من ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ جندى وبدوى مسلحين من عساكر الشايقية وقبائل البدو الذين طلبهم المدير واللواء للنجدة وأحاطوا بنذر كسلة وكان قيام هذه الثورة فى ٣ ربيع الأول سنة ١٢٨٢ هـ وكان على كاشف قد قدم الى كسلة ومعه ٢٠٠ جندى أثناء انعقاد الهدنة الأولى وقد تمكن من اقامتهم فى ديوان المديرية .

وكان المدير والمير لواء قد أمر البدو بمنع أى عسكرى من الثوار من الفرار ولذلك كانت تقع مناوشات كثيرة بين الثوار والبدو وكانت الغلبة فيها فى أكثر الأحيان الى البدو ولعساكر الشايقيه لكونهم مسلحين - كان شيخ الخاتمية يهجم على العصاة يوم قتلت فرسته ووقع على الأرض فمسكه العصاة وقطعوه اربا ووزعوا كبده وبعض لحمه على بعضهم وأكلوه لأن ذلك الشيخ كان جبارا وكان مخلصا للحكومة وقد عين ابنه الكبير شيخا مكانه ومن أفعالهم أيضا أنه كانت هناك عائلة تاجر مشهورة وغنية تدعى عائلة أولاد عجيب فى يوم من الأيام ذهب جندى من العصاة الى منزلها وفتح بئر الذرة الموجود خارج الحوش فخرج اليه أحد أفراد أولاد عجيب ومنعه فضربه العسكرى فقتله فى الحال ولكن قتلوا العسكرى القاتل فلما وصل ذلك الخبر الى

العصاة نقضوا الهدنة التي عقدوها مع السيد الحسن وأحاطوا بمنزل أولاد عجيب من جميع جهاته وفتكوا بمن فيه وبلغ عددهم ٥٣ شخصا . فكلما شدد عليهم الحصار تضايقوا فحاولوا الاستيلاء على مبنى المديرية ومستودع الذخيرة مما اضطرهم للقيام بعدة هجمات ولكنها باءت بالفشل - وقد استشهد ٦٠ جندي من غير النظاميين وجرح كثيرون .

وبعد أن سمع الثوار بقرب مجيء العساكر والمدافع المرسلة من الخرطوم ومن مصر عن طريق سواكن دب الرعب في قلوبهم وأوقفوا الحرب وطلبوا عقد هدنة ثانية في ذلك الوقت كان آدم بك قد وصل من واد مدني الى كسله في ٨ ربيع الثاني ١٢٨٢ هـ مع الأربع بلوكات السودانية وقد تدارس مع المدير وأمير اللواء طلب الثوار في الصلح وقرروا أن يترك الثوار سلاحهم في الثكنة ويخرجون تجاه عساكر آدم بك ويسلمون أنفسهم وفي اليوم الثاني وقف العصاة أمام عساكر آدم بك في هيئة طابور وصرح لهم بربط أسلحتهم وتركها بين العسكريين وإخراج عائلاتهم وأمتعتهم من الثكنة وقبل تسليم سلاحهم لمستودع الذخيرة وصل الى كسله السرجشمه عبد الله باشا ومن بمعيته من العساكر غير النظاميين بعد قدوم آدم بك بأسبوع أي في ١٥ ربيع آخر سنة ١٢٨٢ هـ وعسكر جيشه في الخارج وبعد أن نقلوا سلاح العساكر « الثوار » وسلموه لمستودع الذخيرة فر من العصاة عدد من الدنجاويين والسناريين فأرسل من خلفهم جنود وبدو ضربوا عددا منهم وألقوا القبض عليهم وفر أكثرهم دون تعقب .

أما من بقى من الثوار فقد قيدت أيديهم وبوشر بادخالهم للثكنة محبوسين وبينما كان ابن صغير لأحد الثوار يعانق والده ويبكى أخذ أحد العساكر غير النظاميين ولده من يده كغنيمة فضرب الوالد العسكري بمديّة في بطنه وقع على أثرها على الأرض ولذلك فإن العساكر غير النظاميين أطلقوا الرصاص على جميع العصاة بأمر عبد الله باشا ثم أخذ العساكر غير النظاميين ينهبون العصاة ويسلبونهم بأمر عبد الله الذي قال لهم أن يمتلك الثوار من الأمتعة والمنهوبات والرقيق والحمير وجميع النساء والأولاد هم غنيمة لهم

في هذه المعركة أما العصاة فانهم وجدوا أن الفرصة سانحة بطبيعة الحال في تلك المعركة وفر الجميع منهم عدا المقيد والمجروح والعاجز ولم يوجد العدد الكافي من العساكر لتعقبهم بسبب النهب كما أن البدو الشايقية لم يهتموا كثيرا بتعقب الهاربين لأنهم كانوا مشغولين بالنهب أيضا وبعد بضعة أيام بيع ما اغتنموه من الثوار من أمتعة وحيوانات ورقيق وأسلحة بالمزاد العلني بينهم وقد ثبت أن أسلحة الحكومة وسيوفها قد بيعت أيضا وقتها لأنفار الورشة الصناعية الصغار ومن هم دون البلوغ من العساكر السودانية الطياليين والزمارين والبواقين (نافخ البوق) باعتبار أنهم عبيد أرقاء وقد تناقلت الألسن من أن الكبار والصغار قد أفرزت لهم حصتهم من أولاد العساكر الثوار وجواريتهم وبالرغم من كوننا مسافرين في الطريق نشرنا أمرا عموميا مؤكدا ومشددا على جميع أنحاء السودان وأكنافه بشأن القبض على العساكر الفارين واحضارهم ومن لم يسلم نفسه منهم يقتل ، ويعاقب من يخفيهم بالقتل وقد كان لهذا المنشور تأثيره والله الحمد أن وصل حتى الآن ٣٠٠ نفر من العساكر الفارين عدا من قتلهم البدو وقد علمنا من التحريرات الواردة من الحكمدارية أن من القى القبض عليهم من الفارين من الخرطوم وسنار وبربر وكردفان قد بلغوا حتى اليوم ١١٠ أنفار وصار توقيفهم وسجنهم في سجن الحكمدارية . كانت جثث القتلى والمتوفين من العساكر العصاة ومن البدو والمحاصرين أثناء الحرب التي دارت رحاها بينهم مدة شهرين كما وضحنا مقدما ومؤخرا قد بقيت مهمة دون دفن حتى أن جثث العصاة من ٣٠٠ - ٤٠٠ قد تركت ملقاة على الأرض للعبرة زعمهم ولم يعتن بدفنها أحد وبسبب ذلك امتد المرض حتى إلى الوحوش والطيور من عفونة جثث الحيوانات والآدميين القديمة والحديثة المنتشرة على بعد خطوات من بعضها داخل البلدة وخارجها وكنا نشاهد طيور جارحة ميتة وقد اختلطت الجثث المذكورة بمياه السيول والبرك نظرا لانخفاض أرض كسلة وكان العساكر غير النظاميين ساكنين ومقيمين وسط القذارة والعفونة اللتين لايمكن طاقتها الخارجية عن حد الوصف الباقي أثرها حتى الآن بسبب هذه الحالة أصيبوا كلهم بالحمى المحرقة والأمراض الأخرى ولكن نظرا لوفاء المدير والسرجشمه بالمرض المذكور وأصابة كل من أمير اللواء والميرالاي والقائمقام ووكيل المديرية ورؤساء

العساكر بالحمى مع العساكر دفعة واحدة على الوجه المشروع لوجودهم أسرى منازلهم وأخلت حكومة مركز مديرية التاكه وأصبحت بلا حاكم وكانت جثث المتوفين من العساكر والمحبوسين تبقى ملقاة على الأرض أياما وقد تفرق البدو في رؤوس الجبال وفي الأطراف وكذلك الأهالي قد خرجوا وأقاموا بعشش بنوها في الأطراف والاكفاف وأصبح البندر خاليا من السكان وقد مات أكثر من نصف الخيول واستبدلنا غيرها بهجن ولم يحص أو يسجل عدد القتلى والجرحى حتى ولا بصورة اجمالية ولذلك لاتزال شخصيات المتوفين والفارين مجهولة ونجن لانتمكن من جرد أو احصاء الأنفس التي كنا نجد عظامها وجثثها ملقاة في مختلف الأماكن وقد مزق الوحوش والطيور ظهور القتلى وأيديهم وأرجلهم على مسافة بعيدة وقد قسمنا العقوبات التي سنتخذها الى : -

- الدرجة الأولى وهي القتل والاعدام شرعا وقانونا .
- الدرجة الثانية وهي الأشغال الشاقة المؤبدة طول الحياة بدون قيد أو الى ان يصدر الجناب العالى المشفق عفوا عموميا على أن يقيديوا بالسلاسل الحديدية أزواجا ويطعم الواحد منهم تعينا واحدا في اليوم ويلبس ٣ قمصان بيض في السنة .
- الدرجة الثالثة : العفو العام عن كل من لم يتفق مع العصاة ولم يشترك في الثورة ومن وجد بين العصاة بالقوة الجبرية ممن هم صغار السن ودون البلوغ كالزمارين والطبالين والبواقين وأنفار الورشة الصناعية والذين أعدموا طبقا لعقوبة الدرجة الأولى : -

عدد

١	صاغقول واحد
١	يوزباشى
٢	أمين بلوك
٨	باشجاويش
٢٤	شاويش
٦٥	امباشيا
٣	أنفار

المجموع ١٠٤

والذين يستحقون عقوبة الدرجة الثانية والذين قيدوا منهم بالسلاسل.
حوالى ٤٠٠ نفرا .

والذين استحقوا العفو العام فقد بلغ عددهم حوالى ٤٨١ شخصا وقد
انتخب من المطيعين ١٧١ شخصا بين صف ضابط وعسكرى وأرسلوا الى
سواكن ليتوجهوا منها الى مصر ويلحقوا بعساكر الميرالاي آدم بك والمطلوبين
الى مصر .

وقد صرفت للجميع منهم ماهيتهم لغاية توت ١٢٨١ ق أما كسوتهم
فنظرا لان عساكر الآلاى الرابع مكشوفى الرؤوس عراة الأجسام حفاة الأقدام
فقد صنع لكل منهم كسوة وسرولان وقميصا من البفتة السودانية التى
وجدناها هنا ونظرا لانعدام الطرابيش وأحذية فى التاكه بالكلية . فقد طلب
من الباشا الحكمدار بارسال طرابيش من الخرطوم الى سواكن عن طريق
بربر وقد سلمنا يوم بتاريخه جميع أسلحة عسكر الأربع بلوكات المذكورة
مع جبخانتهم ومهماتهم الحربية لمستودع التاكه وأوصلت الجمال اللازمة
لنقلهم ، ١٣٦ شخص من أولادهم ونسائهم من كسله الى سواكن وأوصلنا
لذلك القرب والمؤونة واللوازم السفرية وحملناهم عليها وأرفقناهم بمن يلزم
من الأدلاء والخبراء ومشايخ البدو وشيعناهم عند سفرهم ونأمل أن يصلوا الى
سواكن فى مدة ١٥ يوم . وقد أصيب بدو من العساكر بلغ حوالى ١٥ نفرا
بالزهرى حديثا وذلك نظرا لكثرة الجوارى الزانيات هنا وعدم اعتناء الضباط
وأصحاب النوبة بطردهن وأبعادهن أو بمنع اختلاطن بالعساكر . وعلمت من
التحريرات الواردة اليوم من سواكن أن ١٠ آلاف أردب من الغلال سترسل من
طرف الخديوى الى التاكه وبربر والخرطوم عن طريق سواكن لتوزيعها على
الفقراء بناء على ماعرضه الباشا الحكمدار من وجود قحط شديد بالسودان .

وقد استبد موسى باشا استبدادا كليا بمناسبة القحط وقلة الزراعة
من العام الماضى وصادر جميع الزراعة التى يمتلكها الأهالى وأمر بتوريدها
الى شون الحكومة كمؤونة للعساكر والمستخدمين وأرسل عددا من العساكر
والموظفين الى جميع انحاء البلاد وحاصر جميع الطرق والمعابر بالعساكر الذين
كانوا لا يكتفون بمصادرة ما يجدونه من الذرة القليلة من يد صاحبها الذى

كان كبيراً أم صغيراً غنياً أم فقيراً مسافراً أم مقيماً بل كانوا كالنهابين يضطرون صاحب الجمال الحاملة ذرة إلى الفرار فضاعت الذرة حتى جمالها في أيدي الموظفين وقد ابتاع بعض التجار والأهالي عدة جمال وقوتهم الضروري بـ ٥ أو ٦ أضعاف ثمنه بمشقة عظيمة من مصوع وحدود الحبشه بسبب القحط والبلاء في السودان وبينما كانوا قادمين إلى وطنهم فرحين مستبشرين إذ خرج عليهم العساكر والموظفين الكامنون بأمر الحكومة في جميع الطرق والمعابر كقطاع الطرق وكانوا يفرجون على كل جمل مقابل ريال أو ريالين وإذا لم يدفع صاحبه يضطرونه إلى الفرار ولم يكن يرد إلى شونة الحكومة عشر ما يصادرونه ولولا وجود أشجار الدوم والطيور والمواشي الكثيرة في البلاد السودانية لهلك أهالي السودان في العام الماضي بسبب القحط والغلاء .

الختام
مير لواء وكيل السودان
نور أظهر عبده جعفر

(*) محفظة ٣٦ معية تركي - وثيقة ٢٤٥ في ١٠ شعبان ١٢٨٢ هـ -
١٨٦٥ هـ عبارة عن تقرير خاص بمشكلة التاكة ومرسل من جعفر باشا إلى
مهردار خديوى .

صورة الوثيقة رقم (٣)

تقرير مقدم من عمر رشدي بكباشي أركان حرب
بخصوص الواقعة التي حصلت للعساكر
المصرية بجهة جونديت بالحبشة

الجيش كان موزعا في النقاط المختلفة كما يأتي : -

مقدمة الجيش التي هي مركبة من ٦ ستة بلوكات ، ٣ مدافع وصاروخين تحت رئاسة الكونت ريجي المجري الجنسية ، كان ملازم في عساكر النمسا ، وتردد في هذه البلاد من مضي المدة من الزمان ومعروف طرف المحافظ والحكمдар وكانت عساكره معسكره من ٣ نوفمبر بالقرب من بلدة تسمى جنده (جونديت) التي هي على بعد ساعه من المارب .

ومحل إقامة الحكمدار العمومي والمحافظ كانت بجوار بلدة تسمى عدخولة ، والعساكر التي هناك احدى عشر بلوك ، ٦ مدافع وصاروخين تحت رئاسة الحكمدار والقائمقام من يوم ٥ نوفمبر ، وهذه البلدة هي على بعد ساعتين ونصف من معسكر جنده (جونديت) بالطريق المختصر ولكن مرتفعة عنها ببعد ٦٠٠ قدم وكسور يتصل منها الى (جونديت) ببغاز صعب السلوك وهي من جهة الشمال الشرقي منها ، ٥ بلوكات ومدفعين من العساكر ١ جي أورطة تحت رئاسة على رائف أفندي بكباشي كانوا مقيمين (بقياخور) وهي على بعد ٨٠ كيلومتر تقريبا من عدخولة والسكة بينهم صعبة جدا وجونديت بها بوغازات وأشجار كثيرة وهي في الشمال الشرقي من عدخولة كما يوجد بلوكين من عساكر سنهيت والمسافة بينها وبين قياخور حوالي كيلو واحد وهي جهة الجنوب ، ولجرد وصول الحكمدار والمحافظ الى عدخولة أرسلوا النائب محمد عبد الرحيم الى ملك الحبشة ، الذي كانت مقدمة

عساكره على بعد ساعة ونصف من مقدمة عساكرنا والمقصود من ارسال المومى اليه ، كما تحقق بظرفنا هو أعمال شروط الصلح مع ملك الحبشة والتسليم للحكومة الخديوية بأخذ الأراضى بحدودها بنهر المارب والجاش . وقد كان وتوجه النائب المومى اليه ، وفى اليوم الرابع ، ١٠ نوفمبر الساعة ٨ تقريبا حضر لطرف الكونت حكمدار العساكر المتقدمة بعض اهالى قريبة من جنده (جونديت) وأخبروه على أن بعض عساكر ملك الحبشة حضروا لطرفهم وأرادوا سلبهم فبوقتها توجه الميسو المومى اليه ببلوكين ومدفع لطردهم ، وصار على بعد نصف ساعة تقريبا من معسكره فشهد نحو ٣٠٠ نفر تقريبا من عساكر الحبشة وكانوا على بعد ٢٥٠ مترا منهم ، فبوقتها ترك بلوك وأخذ البلوك الآخر ، وهجم عليهم عندما وصل على بعد ٣٠٠ خطوة منهم ضرب عليهم النار ثم هجم عليهم ففروا هاربين الى معسكرهم الذى كان يبتدى على بعد نصف ساعة منهم . وعندما وصل الكونت مع بعض أنصار من عساكر البلوك وجد نحو ١٥ نفر قتيلا وبعض البغال والخيول ، فأخذهم ورجع الى محله وأرسل خبر للحكمدار بذلك فى يوم الاثنين ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ م ، وصار اعلان ذلك على عساكر معسكره (عدخوله) وبعد نصف ساعة وكسور تقريبا وردت بوستة من طرف الكونت المومى اليه يذكر فيها انه ورد اليه أخبار مضمونها أن ملك الحبشة يريد الهجوم عليهم وعلى معسكر عدخوله العمومى بثلاث قولات أحدهم على جونديت من الامام والثانى والثالث على عدخوله ويسير أحدهم بطريق (عدى جورى) التى هى على بعد ساعة ونصف وكسور من عدخوله ، ومن الجنوب الشرقى منها ، والثانى بطريق (سعد فلاى) الذى هى على بعد ساعة ونصف من جنوب (عزى) بالمشى (بعدخوله) ، وكذا وردت أخبار من الجواسيس مثل ما ذكر فعندما تحقق الحكمدار من صحة ذلك قال أمامنا على أن جونديت هى أصلح لنا فى الهجوم وموقعها مساعد ، وبوقتها أمر القائممقام بأخذ حكمدارية الجيش الباقى وترك المحافظ صحبته ، وأمر فرج أفندى صاغقول أغاس بأخذ ٤ بلوكات ويتوجه صحبته ، وأمر بكباشى أركان حرب (دنسون) بأخذ نصف بلوك ويتوجه الى سعد فلاى فى البوغاز وكذا أمرنى بأخذ النصف الثانى من البلوك ، وأتوجه الى بلدة (عدى عنقور) التى هى على بعد ساعة ونصف

وكسور من (عدخوله) ، وكذا في البوغاز من ساعة تاريخه الى غاية صدوز.
أمر جديد ، وأعطاء كل منا ستة سوارى من بنى عامر ، وقد حصل وتوجه
كلا منا الى المحل المخصص له ، وفي الساعة ٦ وكسور ، وردت بطرفنا بوسنة.
من القائمقام يقول « انه لم يحصل شر الى الصباح أحضروا من معى الى
العساكر (بعدخوله) ، وعندما تقابلنا مع القائمقام أورى بأمر من الحكمدار
مضمونه انه سيتوجه ، ويترك بلوكين ، ٤ جى ، ٧ جى ، ١ جى أورطة تحت
رئاسة (دنسون) بكباشى بمعسكره (بعد خولة) وأربعة مدافع وأمرنى
بالاتحاد مع النائب محمد آدم لكى أشهل المهمات والعفش وأحضر الى جونديت
محل الواقعة وقال لنا القائمقام على أن الحكمدار أجرى في هذه الليلة الهجوم
على معسكر ملك الحبشه الساعة ٨ من الليل الى ليلة الثلاثاء وترك بلوك من
معسكر جونديت ، وبلوك على عقبة جهة اليمين وأخر جهة اليسار ، أمام
(جونديت) ، بمحل الهجوم وهو أى القائمقام بالتحاقه بالحكمدار ، وكذا
المحافظ أخبرنا بذلك ، وقد كان وساروا صحبته خمسة بلوكات ومدفع
وصاروخين والمحافظ وأحمد أفندى فوزى بكباشى وبكباشى الطوبجية وكان
سيرهم جهة (جونديت) الساعة ١ وكسور من يوم الواقعة الذى هو يوم
الثلاثاء وصحبته أيضا الجمال التى كانت موجودة محل المهمات والعفش ،
وبعد مضى ساعتين حضر شيخ بلدة (عدخوله) وأورى على أن ضرب النار
مستمر من الشروق أمام (جونديت) وعلى بعد ساعة منها ، وبعدها بساعة
حضر أحد العربان من بنى عامر ، وقال أن عساكرنا هزمت وأخذت مدافعهم
وهكذا لم يزل حضر واحد بعد الآخر كل منهم بحوادث مختلفة تارة عساكرنا
هزمت وتارة منصوره الا أن ماتستمر وقد احتاطت بعساكرنا سوارى وبقيادة
الحبشه ، وتقربوا منا على بعد ١٥٠٠ متر ، وانقسموا الى أربعة أقسام ثم
غابوا عن أعيننا فنحن اشتغلنا بعمل الاستحكامات اللازمة لعساكرنا الى
الصبح ، ولكن من بعد غروب الشمس الى الصباح تواردت علينا بعض عساكر
مجروحة وبعضها مطوشة وهكذا كسر قلوب عساكرنا وصاروا خائفين من
الهجوم عليهم وأخيرا حضر ابراهيم الحريرى ، ٦ جى ، ويوزباشى ، ٢ جى
أورطة الذى كان مخصص لحفظ الجبل جهة الشرق أمام (جونديت) ، وكان
حضوره بطرفنا هو ومن معه من العساكر البالغ قدرهم ٦٠ نفر في حالة صعوبة.

من التعب والمشاق الساعة السابعة والنصف من ليلة الأربعاء وأخيرا أن
عساكرنا فنيت وبوقتها أيضا حضر نفر من عساكر السودان وقال أن الأمر
بخلاف الحكمدار لم يزل يضرب النار أمام (جونديت) والقائمقام خلفها ولكن
عساكر الحبشه ملكوا (جونديت) ومنعوا مواصالاتهم بالطريق بيننا وبينهم
فهي ممسوكه بعساكر الحبشة فبوقتها كتبت بوسنة وأرسلتها الى علاء الدين
بك مضمونها أن الحكمدار محاصر أمام (جونديت) ونحن في (عدخوله)
محاصرين وأملنا إرسال عساكر من طرفه (بعدخوله) ، وأخبر المعية بإرسال
عساكر وكذا لعلمي أن على أفندي رائف قايم بجوار (عدى فلاش) ببلوكين
بقصد الحضور الى (عدخوله) وأرسلت اليه توصيلة ليحضر سريعا مع
الشروق وكان ذلك الساعة ٨ من ليلة الأربعاء وفي الساعة ١٠ وردت بوسنة
من أحمد أفندي عبد القادر ٣ جى يوزباشى ، ١ جى أورطة مضمونها أن
الخيالة التى كانت معهم هربت ومعه حملة محضرة من (قياخور) فبوقتها
جمعت الحمير التى كانت موجودة وبلغ عددها نحو العشرة وأرسلتها اليه ١٠
وأحضر نصف الحملة ، وترك النصف الآخر خلف العقبة فى شمالنا مع نصف
بلوك والملازم ثم من بعد ادخالها مع عساكرنا عاد ثانيا ، ورجع الساعة خمسة
وكسور وحضر لطرفنا بعض من الأهالى المجاورين منا وبالسؤال منهم أروا
على أنهم سمعوا أن الحكمدار من الأمام يحارب فعندها علمنا ظنا أنه موجود
فقال البكبباشى (دنسون) يلزم فتح الطريق له ببلوكين تحت رئاسته ويبقى
بلوك واحد والبلوك المنهزم صحبتة للمحافظة على معسكر (عدخوله) واتفقنا
نحن ، ٤ جى ، ٧ جى يوزباشى ، ٦ جى ، ٣ جى يوزباشى ، ويوزباشية
الطوبجية وأدم أفندي ولكن الساعة ٧ وكسور حضر لطرفنا حسن أحمد من
عساكر ٣ جى بلوك ، ٢ جى أورطة مأسورا من طرف ملك الحبشة ومعه
عسكرى حبشى ، وجواب مرسل من طرف الحبشه صورته حرفيا « سياقى
(يوحنا) المؤيد من الله فهو ملك ملوك الحبشه ، وما يليها الى الامرا المكرمين
وطورسه المبين راكن بيده ولزام العساكر المصرية ضباط وجاويش بعد أهدي
السلام عليكم والأمانات الملوكية نعلمكم انه من الأصول الجارية ما بين جميع
ممالك العالم بآثره هو أن لم يتعدى أحد على جاره فى أدنى شئ من الحدود
الثابتة والآن قد صار التعدى الكامل على حدودنا ودوايرنا ٠٠٠٠ ، أخذت
الجواب من العسكرى المذكور وعلمت مضمونه وهو معى الآن وشاهدت
(دنسون) والنايب محمد وأعلمتهم مضمونه وأخبرنى العسكرى المذكور على

أن جميع العساكر التى هى فى الأمام ماتت عن آخرها وأخذت مهماتهم ، وكل ما يتعلق بهم وكذا سايس المحافظة المسمى حسنين حضر مطوشا نوعا وأخيرا على أن الجميع توفى الى رحمة الله فبعدها كتبت رده باستشارة النايب (دنسون) وأرسلته الى ملك الحبشه مع عساكره ، والملك المذكور كان مقيم مع عساكر (جونديت) •

صورة الخطاب « بعد أهدى السلام عليكم ورد لطرفنا ضباط العساكر المصرية بمعسكر (عدخوله) مكتوبكم وبتلاوته صار معلوم ، وأما من خصوص تسليم الأسلحة لا يمكن مطلقا أبدا مادمننا أحياء الحكمدار موجود بجهة (سعد فلاى) ، وأرسلنا خطابكم اليكم تراه ونحن نجرى العمل حسبما يرد إلينا منه والسلام ختام ، •

امضاء

بكباشى عمر رشدى

امضاء

بكباشى (دنسون)

وقد علمنا عدم امكاننا المقاومة لأن (قياخور) بعيدة ومصوع وسنهييت أبعد والعساكر قليلة حوالى ٣٦٠ فقط ، ونحن الجميع ارتحلنا من وقتنا بقصد الالتحاق بعساكر (قياخور) ، وتركنا كل ما نمتلكه وصرنا بالملابس التى علينا ومع كل عسكرى بندقيته ، وستة دست رصاص وتركنا جميع الباقي بما فيهم أربعة مدافع ، وذلك لعدم وجود حيوانات تجرهم ، وفي الغروب قربنا من بلدة تسمى (أدى أجواجه) بالقرب من (جودى فلاى) وهناك صار التجميع على العساكر فوجدت جميعها ووصلنا السير وتركنا (جودى فلاى) ووصلنا الى عقبة خلفها ، واسترحنا هناك الى طلوع القمر ثم سرنا الى الساعة ٨ من ليلة الخميس ، وأردنا الاستراحة مقدار ٣ ساعات من تعب السفر وعدم النوم لمدة ٣ ليالى بنهارهم ، ألا وقد ورد لطرفنا نفرين مسلمين من أهالى (جودى فلاى) وأخبروا أن ملك الحبشه متغاض (شديد الغضب) لعدم تسليم أسلحتنا فحضر خلفنا الى (جودى فلاى) بعساكره ونصحونا بالقيام من محلنا فلعدم وجود تقوية وللتعب الشديد الذى نحن فيه وعساكرنا ، (أمر دنسون) البكباشى بالقيام ، وقد كان وقمنا وصرنا الى يوم الخميس

الساعة ٣ ووصلنا (قياخوري) والتحقنا بعساكر (على رائف) وعندها اجتمعت على عساكره ولكن تاهت أنفار بالطريق بسبب الليل وطول المسافة والأشجار والجبال الطبيعية ، وكان أركان الحرب (دور هولس) ومن معه قد توجه مع عساكر بلوكين (سنيهيت) الى مصوع ومعه كذلك الصاروخين. ومن الساعة ٨ من ليلة الجمعة توجهنا من (قياخور) جميعا الى مصوع ، وبعد نصف ساعة من المسير سمعنا أصوات مزعجة فوق الجبل وكانت ليلة مظلمة من الغيام وكثرة الأشجار ، وقد فرت العساكر هاربة جهة مصوع وتاهت. في الأشجار واتحدنا جميعا في (توليفهم) ولكن لم نتمكن ، ولكن في مصوع تجمعنا من جديد والخسائر كالآتي : -

- ١٤ بلوك من عساكر ٢ جى أورطة - ، ٧ بلوك من عساكر ٢ جى أورطة، وواحد بلوك من ١ جى أورطة - الحكمدار والمحافظ والقائمقام وبكباشية الطوبجية وبكباشية جى أورطة وضباط البلوكات جميعها التي سبق ذكرهم وأخذت مدافعهم ومهماتهم وأسلحتهم وخيامهم وأسر نحو ١٥ نفر بما فيهم معاون ٢ جى أورطة وواحد ملازم طوبجية و صاروخين من ضمن الأحدى عشر بلوك الذين حضروا اثنين سودان البكباشى (دور هولس) وواحد ملازم. وفقد من الأمراء ما يقرب على ١٥ ألف وكثير من رؤساؤهم وهذا ملازم .

(*) دفتر ٣٤ (عابدين) وارد تلغراف في ٢٧ شوال سنة ١٢٩٤ هـ
الموافق ١٨٧٥ م .

صورة الوثيقة رقم (٤)

تقرير واقعة أوسه وجهاتها تحت رئاسة مسنجر باشا

أنه في يوم الأربعاء ٢٨ رمضان سنة ١٢٩٢ هـ الموافق شهر أكتوبر سنة ١٨٧٥ م قد صدر أمر الباشا المشار اليه بقيام ١ جي و ٣ جي بلوك من الثلاثة بلوكات السفرية المعينين من المحروسة تحت رئاسة اسماعيل أفندى حالت معاون تلك الأمورية وكان ١ جي بلوك تحت حكمدارية ملازم أول على أفندى حبيب وملازم ثانى ، وثمة تعداد أنفار هذا البلوك ٨٩ نفر ، ٣ جي بلوك تحت رئاسة السيد أفندى عبد المجيد يوزباشى واثنين ملازمين وكان ثمة هذا البلوك مائة نفر وكذا بطارية طوبجية مركبة من مدفعين جبلى عيار ٤ وصاروخين حربيين ٤٠ من العيار المذكور تحت حكمدارية ملازم أول يوسف جاهين وكمية عساكر هذه البطارية ٤٦ نفر وأحد كتاب عموم شرق السودان وأركان حرب واحد وأجزجى ، ١ جي أورطة ، ٢ جي بياده سودانى واحد معاونين عموم شرق السودان والأمير راس بدوا الحبشى وشخص فرنساوى يدعى الخواجه (لنفرى) وكذا بلوك سودان مكون من ١ جي أورطة ، ٢ جي بيادة سودان تحت رئاسة دياب أغا يوزباشى وملازم أول وثانى سودان فيكون مجموع أفراد البلوك ١٠٣ نفر وجناب الباشا مع توابعه ثم صدر أمره بتوزيع لكل نفر جهادى ، ٦ دست جبخانة وأخذ لكل بلوك ٦ صناديق جبخانة عن كل صندوق مائة وخمسة دست وجبخانة المدافع الجبلى ٦ صناديق ، عن كل صندوق ١٢ طلقة لكل منفع خلاف صناديق عربيته وثمانية صناديق صواريخ وكذا أخذ ذخيرة عشرة أيام من صنف البقسماط فقط وببدلة واحدة وذلك لداعى عدم وجود جمال كفاية لحمل الذخيرة بل صار الحصول على خمسين جمل البعض بالأجرة والبعض مشترى وقد صدر أمر جناب الباشا بنزول الجميع بوابور الزقازيق من منية تجره ماعدا الجمال لأنه تعين بهم فرج أغا ملازم أول بلوك السودان وعشرين عسكرى محافظين عليهم وقت توجههم بطريق البر وتنبه عليهم بالتلاقى معنا فى ميناء دالوا .

وكان قيام الوابور من مينة تجره يوم الأربعاء قبل طلوع الشمس في اليوم المذكور أعلا حيث تكون الساعة واحدة من النهار وكان الوصول الى مينة دالوا الساعة أربعة من اليوم المذكور ثم صار طلوعنا في هذه المينة وهي ليست محكمة ولا مستورة ولا هي معدة للمرعى وصار أقامتنا بها بقية هذا اليوم مع ليلة الخميس وبعدها صدر أمر جنابه الى وابور الزقازيق بالرجوع .وقدر هذا مع بياتنا في هذه المينة ليلة الخميس لصباح يومها وتصادف حضور الجمال في وقت الظهر من يوم الأربعاء وقد مكثنا يوم الخميس لغاية الساعة ٥ نهارا لأجل تجهيز الحمول وتوزيعها على الجمال وكان العزم بالتوجه الى جهة أوسه وبوقتيها تنبه من جناب الباشا بطلب أركان حرب والمعاون ومعاون البلوكات والضابطان بأنهم يحضروا بطرفه لعقد جمعية لحصول الاستشارة بكيفية سير الجيش وللنزول في المحطات وغيره وقد كان وحضروا الجميع لطرفه وتنبه عليهم حسب الأوجه الآتى ذكرهم أدناه :

أولا : أنه قد صار الاستفهام من أركان حرب عن كيفية سير الجيش والنزول في المحطات وغيره وكيفية مقابلة العدو وحفظ حمول الجيش مع مهماتهم وجبختهم وكيفية الحصول على المياه فكانت اجابته له عن كل وجه من الوجوه الذى سئل فيهم من جناب الباشا المشار اليه وهي :

أولا : أن يصير فرز الجمال المعدة لمسال الحملة الى ثلاث درجات منها الأولى لحمل الثقلات مثل مدافع وجبخانه للطوبجية والثانية لحمل جبخانه وبقسماط البيادة والثالثة لحمل باقى موجودات العساكر وضباطهم والقوابع مثل حكيم وكاتب والمعاون والمهندس وأما عن كيفية سير الجيش فيلزم أن يكون في مقدم الجيش أحد الضابطان مستصحباً بخمسة عشرة نفر من عساكر الاستكشاف للطريق ومعهم أحد الستة (خبره) الأخوين من مينة تجره بالضماين بمعرفة شيخها وسيرهم يكون على بعد مائتان متر في مقدم الجيش وأن يكون أركان حرب ويوزباشى بلوك السودان مرفوقا مع أحد الخبره أيضا وبفرقتهم خمسون عسكري من خلفهم في مقدم الجيش بالمسافة السابق ذكرها ومن خلف ذلك على بعد أربعة أمتار يكون ضابط الطوبجية والمدافع ومن خلفه الجبخانه مع عساكر الطوبجية يمينا ويسارا ثم خلف ذلك جمال جبخانه البيادة والخزينة وأنه يوضع مستحفظين على كل جمل خمسة أنفار من البلوك المتتبع

له الجمل الحامل للجبخانة والخزينة وخلف ذلك جمال البقسماط والمهمات وعفش الاغوات والحريمات وأولادهم ويشترط فى ذلك أن يكون على يمين الحملة من مقدم الجيش الى نهاية ١ جى بلوك مع أحد ضباطه فى الرأس والضابط الثانى فى الوسط والثالث فى الأنتهى وعلى يسار الحملة ٣ جى بلوك يكون موازيا الى ١ جى بلوك وفى نهاية الجيش على بعد مائة متر يكون واحد ملازم على عشرين عسكرى واحد البروجية وأحد الخبره ايضا محافظين لمن يتأخر من الحملة ومن حيث أن موجود مسافة على يمين ويسار الجيش تبلغ أربعة أمتار فى كل جهة منحصرة ما بين ١ جى ، ٣ جى بلوك الموازين لبعضهم فيكون موجود فى هذه المسافة أبقار اللحوم والأغنام وجمال المياه حتى وأن لا سمح الله وحصل أدنى شىء فبأمر وقوف الحملة فى غاية السرعة بدون تعب على هذا الترتيب وبذلك تسهل المدافعة :

وأما عن كيفية السير فى الطريق فيكون المشى أربع ساعات فى أول النهار ومتى أشقذ الحر يصير نزول الحملة وأعمال الأستراحة وبعد ذلك يصير التحميل الساعة ٩ من النهار لغاية الساعة ١١ ، يصير نزول الحملة بعد المرسى على المحل الذى يناسب وضع الحملة فيه بشرط أن يكون خلى من وجود الأشجار والأحجار ويكون مسطح نوعا وبيات الجيش به ويصير وضعه على هيئة قلعة مربعة وكل ضلع منها مركب من ثلاثة جاويشية ويكون ضلعها بمقدار خمسة وأربعون خطوة وكائنا فى زوايا المربع المتجهة بمواجهة العدو المدفعين الجبلى والزوايا الأخرى يوضع فيهم الصاروخين ويكون بداخلهم القلعة المذكورة رئيس الجيش والتوابع والمهمات والحيوانات والجمال تكون معقولة ويصير توفيق فى كل وجه من أوجه مربع القلعة ثلاثة دربانات ورابعهم على المدفع ويكونوا متباعدين عن خط نار القلعة بأربع خطوات وكذا طوف دورية التمام وبعد حصول متباعد عن القلعة بمسافة مناسبة لوضع الأرض وعند القيام والتجهيز للتحمل التمام وبمعرفته تضرب نوبة الانتهاء فعندها يصير وضع المؤن على الجمال وبعد هذا وذلك تضرب سعادتكم نوبة حملة يصير التحميل وبعد انتهاء يصير ضرب نوبة مشى ويكون ذلك دفعة واحدة ولايلزم القيام من أى محطة كانت الا من بعد التحقيق من وجود المياه فى المحطة الأخرى القابلين عليها ومعرفة المسافة الكائنة بين الجيش وبينها وأخذ القول اللازم من الخبره الذين استكشفوا هذه الحالة وقد تم قولنا فى الحاضرة والمعينة

أمام جمعية الضابطان وجناب الباشا المشار اليه ومعاون العموم المدعو (هاكمخر) ولما عرضت هذه الأقوال على مفردات الجمعية من جناب المشار اليه عن موافقة هذا الرأي من عدمه فحصلت المعارضة من دياب أغا يوزباشى بلوك السودان وأورى أنه يجرى أعمال زريبة محيطة بالقلعة فعارضه اسماعيل. وحالت معاون الثلاث بلوكات بقوله أنه لايلزم أعمال زريبة لربما أنه من شدة تعب العساكر لا يمكنهم أعمال الزريبة ويمكن أنه لا يوجد سنط لأعمال الزريبة بل أنه يصير وضع نقطة نيران في نهاية قطار المربع المارة بزوايا القلعة على مسافة مائة متر وقد وافق هذا الرأي لرأى سعادة الباشا وذلك علاوة على ما أوضحه أركان حرب :

ولما كان في الخميس الساعة ٥ من النهار قاصدين جهة أوسه من طريق (جلفعوا) من مينة دالوا وكان وصف هذا الطريق جميعه فهو خور مجرى السيل وأرضه أحجار غير منتظمة صغيرة ولا يوجد به مياه بل موجود به أشجار سنط وأشجار سنمكى وبعض أشجار متنوعة وقد قطعت الحملة هذا الخور في مسافة يبلغ قدرها ساعة واحدة الى أنه وصلت الحملة الى بوغاز جلفعوا وهو بوغاز ضيق منحصر ما بين جبلين عرضه نحو الخمسة وعشرين مترا وارتفاع كلا من الجبلين نحو الثلاثين مترا هذا ومن بعد مرورنا من هذا البوغاز تركنا هذا الخور على اليمين وصعدنا من على ذيل الجبل الذى على الشمال والخور الذى ترك على اليمين الواقع ما بين الجبلين تتواجد فيه المياه في زمن الأمطار واستمرينا في المسير الى أن وصلنا الى وادى (برساب) ومن جهة جلفعوا الى هذا الوادى مسافة تبلغ ستة أميال والطريق به ارتفاعات وانحطاطات وبه أحجار صغيرة والطريق المذكور جميعه ذات عوارض وموجود به أشجار سنط وفي هذا الوادى يوجد فيه خورين أحدهما أتى على يمين السالك للطريق وقاطع له والآخر من على يسار المار ثم يتلاقيا مع بعضهم في نقطة واحدة على يسار الطريق وتلك المسافة التى قطعها الجيش في هذا الوادى لا يوجد بها مياه وقد وصل الجيش الى (بروسان) حيث تكون الساعة ١١ من النهار وصار نزول الحملة في هذا المحل وأجريننا ترتيب القلعة على الأصول المتبع اجراها وفي الساعة ٢ من ليلة الجمعة صدر أمر الباشا بقرب نوبة الكبسة لتجربة العساكر وقد كان وانقضت تلك الليلة على أحسن حال .

ولما كان في صباح يوم الجمعة الموافق غاية رمضان سنة ١٢٩٢ هـ قد صار تحميل الحملة على حسب القواعد الأساسية بالأصول الجارية وجديبا بالمسير الى أن وصلنا الى جهة وادي (لوه) وكان مقدار المسير للوادي المذكور ثلاثة أميال ونزلنا فيه للاستراحة وهذا المكان موجود به مياه على يسار الماء في خور بعيدا عن الطريق بمسافة ٤٥ دقيقة وهي مياه أمطار والطريق الذي فيه الخور هو جهة قبلي ثم وموجود أيضا خور في محل خور (لوه) وبه أشجار سنط لمثونة الحيوانات وبعض خشايش وفي الساعة ٨ من اليوم المذكور صار قيام الحملة من هذا المكان الا أن وصلنا الى خور (دايسه) وفي أثنى المسير في الطريق صادفنا خور قريبا من خور (دايسه) انما سهل المرور وجميع الطريق المذكور فهو حجر وكانت مسافة ذلك مقدارها ثلاثة أميال وعند النزول بالحملة في خور (دايسه) كان الطريق عقبة من حجر وكان عمق هذا الخور عشرين متر تقريبا وعرضه نحو الثلاثون وكانت أرض هذا الخور جميعها أحجار وصار المسير فيه بمقدار خمسة أميال الى أن وصلنا الى قبة خراب حيث تكون الساعة ١١ ونصف في يوم الجمعة المذكور وهذا المحل لا يوجد به مياه بل موجود به خشايش وأشجار لمثونة الحيوانات وانقضت ليلتنا هذه على أحسن حال الى أن أصبح الله بالصباح .

غرة شوال سنة ١٢٩٢ :

ولما كان يوم السبت الموافق غرة شوال سنة ١٢٩٢ هـ الذي هو يوم عيد الفطر صار قيامنا من قبة خراب قاصدين وادي (تغري) وهو بعيدا عن قبة خراب بمسافة ستة أميال وسرنا بهذا الطريق الى أن وصلنا الى حافة بحر (أسل) فصادفنا خور على يمين هذا الطريق معروف بخور (تغري) وموجود به مياه أمطار وهو عميق جدا وعمقه نحو الخمسة وعشرون متر انما على بعد مسافة خمسة عشر دقائق يوجد به حمامات أعنى حفر تأخذ منها المياه في حالة ما اذا كان الخور ليس موجود به مياه أمطار وليس موجود به خشايش ولا أشجار قد صار نزولنا بمجاورته لاستراحة ثم بعد أخذ المياه منه وشرب المواشي واستراحة الحملة مقدار ثلاث ساعات صبر الأمر بقيام أركان حرب ودياب أغا يوزياشي وبرفقتهم أحد الخبرة وخمسون عسكري وتوجه الجميع الى عقب ميا لأجل تصليحها وتكون لمرور الجمال بالحملة وهي بعيدة بمسافة

ميل واحد من الخور السابق أخذ المياه منه ومسافة النزول منها خمسة دقائق بالرجل ثم بالوصول لها قد صار تصليحها على قدر الأماكن وكان نهاية النزول تمتها بالجملة الساعة ٨ من النهار ثم جدينا في السير على حرف شاطئ بحر (أسل) في (وادي ميا) ثم سرنا الى أن وصلنا الى عقبة رمال متماسكة ببعضها وهي بعيدة عن العقبة الأولى بمسافة أربعة أميال ونصف ومن بعد نزولنا من هذه صار بياتنا في الوادي على أحسن حال .

٢ - ولما كان يوم الأحد صباحا الموافق ٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ صار قيامنا من هذا المكان الى أن وصلنا الى وادي مرميسوا وهو بعيدا عن عقبة الرمل السابق ذكرها بمسافة ميل واحد ومن وادي (مرميسوا) الى وادي (حنستان) مسافة أربعة أميال ونصف وموجود بها مياه أمطار على يسار الطريق وبه بعض أشجار سنط وجميع طريقه حجر وبهذا المكان قد عملت فيه الاستراحة لحد الساعة ٨ من يومها وصار التحميل والسير بالحملة الى جهة ملاحه (أسل) وهذه الجهة بعيدة عن وادي حنستان بمسافة ٨ أميال ونصف وطول الملاحه ميل واحد وصار بياتنا تلك الليلة على حرف الملاحه وليس بها مياه ولا أغذية حيوانات .

٣ - ولما كان في يوم الاثنين الموافق ٣ شوال سنة ١٢٩٢ هـ جرى التحميل واستمرينا في السير الى أن وصلنا جهة وادي «جبنمتنا» وهذا المحل بعيدا عن الملاحه بمسافة ميلين ونصف وبه عين مياه جارية وهي خور بين جبلين ثم صار نزول الحملة في هذا المحل وكانت الساعة ٤ من يومها صار البيات فيه .

٤ - ولما كان يوم الثلاثاء الموافق ٤ شوال سنة ١٢٩٢ هـ صار تحميل الحملة وجرى مسيرنا الى أن وصلنا الى جهة (استدانك) وهو على بعد ميل واحد من جهة «جبنمتنا» ولم نزل ساير الى أن وصلنا الى جهة (علوى) وهذه الجهة بعيدة عن جهة (استدانك) بمسافة أربعة أميال وبها مياه وأشجار دوم وكان وصولنا في هذا المحل حيث تكون الساعة ٥ من النهار وجرى نزولنا لأجل الاستراحة ومكثت الحملة أربعة ساعات وفي الساعة ٩ من النهار المذكور صار تحميل الحملة وصرنا بها الى أن وصلنا الى جهة أخرى (وادي عالولى) فصار نزول الحملة وبياتنا في هذا المكان ولم يكن به مياه :

٥ - ولما كان في يوم الأربعاء ٥ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قد صار التحميل والسير بالحملة الى أن وصلنا الى جهة وادى (مترس) وهذا الوادى سهل السير وبه مياه حفر وأشجار سنط وهو بعيدا عن (وادى عالولى) بمسافة تسعة أميال وبه فزلت الحملة حيث تكون الساعة خمسة نهارا وبعد الاستراحة قد صار التحميل الساعة ٩ من النهار المذكور وسرنا الى أن وصلنا الى جهة (كلوتا باد) والطريق سهل انما به عقبة صغيرة وهذا الوادى بعيدا عن (وادى مترس) بخمسة أميال وصار بياتنا به .

٦ - ولما كان في يوم الخميس ٦ شوال سنة ١٢٩٢ هـ صار التوجه بالحملة الى جهة وادى (يوبكى) وهو بعيدا عن وادى (كلوتاباد) بعشرة أميال وطريقه غير مستوى ونزلت به الحملة حيث تكون الساعة ٤ من النهار لأجل الاستراحة ومضت تلك الليلة فيه وبه خور يسمى (هجينه) وبه أشجار دوم بكثرة ومياه أيضا .

٧ - ولما كان في يوم الجمعة ٧ شوال سنة ١٢٩٢ هـ صار تحميل الحملة في صباح ذلك اليوم وساده الى أن وصلت الى وادى (طعوا) وهو بعيدا عن وادى (يوبكى) بعشرة أميال وبه خور يسمى خور (هجينه) وبه أشجار دوم هالى ويوجد به مياه أمطار وهى على يمين الطريق ثم صار بياتنا في هذا المحل لحد الصباح .

٨ - ولما كان في يوم السبت الموافق ٨ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قد صار تحميل الحملة وسيرها قاصدين العقبة المشهورة بعقبة أوسه ففي هذا حصلت مخالفة ما بين الخبرة وبعضها فالبعض منهم أورى أن الطريق من جهة الشمال والبعض قال في جهة اليمين وقد توجهت الحملة لجهة الشمال فصار ضلال الحملة عن طريق الصواب مدة ثلاث ساعات وبعدها صار الحصول على الطريق الاصلى ومن زيادة المشتقات صار بياتنا في الطريق المذكور .

٩ - أول الواقعة - ولما كان في يوم الأحد الموافق ٩ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قد صار التحميل والسير من ذلك المحل في الساعة ١١ في طلوع الشمس قاصدين العقبة الى أن وصلنا الى العقبة المذكورة وصار النزول منها الساعة ٨ من النهار ووصلنا على شاطئ بحر أوسه ولمناسبة صعوبة العقبة المذكورة

وطولها صار نزول الحملة من عليها وهي متفرقة عن بعضها وباقي الحمول وصلت في النزول على شاطئ البحر لحد الساعة ٨ من ليلتها وبعض الاحمال صار ابقاها الى الصباح وفي هذا المحل كان يوم انتهاء الوفرة في التعيينات ولما اشتد على الجيش الجوع قد صار ذبح جمليين من حوامل الزخرات وكانوا مرضا ومتأخرين وذلك كان بأمر الباشا المومى اليه .

١٠ - ولما كان في يوم الاثنين الموافق ١٠ شوال سنة ١٢٩٢ هـ لم نزل مقيمين في هذا المكان الذى هو على شاطئ بحر أوسه والخبرة صاروا يحضروا بكلام من العربان ويخبروا به جناب الباشا وهو يرسل لهم رده ثم بعدها حضر شخص يدعى الشيخ محمد ولد لعيطه شيخ عربان ذاك الجهة لسعادة الباشا وأوراه أنه طايح الحكومة المصرية ومن ضمن ما أوراه المذكور لسعادة الباشا أنه حضر له جواب من سعادته وتشرف بتلاوته وأرسل رده مع مخصوص ولكن المرسول توجه من طريق آخر غير هذا الطريق الذى حضر من سعادتكم وأخبره أيضا بقوله له أن مالنا وعيالنا وأراضينا وجميع ماتملكه أيدينا فهو لكم ولا فرق ما بيننا وبينكم فلما سمع ذلك سعادة الباشا آمن له وخلع عليه الخلعة وهي البدلة وأعطاه سيف وأنعم عليه بمبلغ ثمانون ريال والباشا طلب منه أبقار وأغنام بالثمن لثونة العساكر وحب أذره وطلب منه أيضا أن يحضر له واحد رسول ليرسله الى الشيخ محمد ولد حنفري يحضره بطرفه ويحضر الثلاثة خبره الذين كانوا أرسلوا الى ولد حنفري من طرف الباشا وأنه فيما بعد ينصبه في وظيفة كبيرة فالشيخ المذكور أخذ البدلة من بعد ما أورى له الأمانة ولم يلبسها وخادعه في جميع أقواله والباشا ضرب أمام الشيخ محمد ولد لعيطه طلقتين احدهما بالصاروخ والثانية بالمدفع وأخيرا الشيخ المذكور أجاب على أنه يحضر الأبقار والأغنام انما حب الأذرة لا يوجد الا في جهة أوسه وهو يشتري من الجهة المذكورة والشيخ المذكور أورى الباشا أنه أرسل الى ولد حنفري ليحضره بطرفه فولد حنفري أورى الشيخ أنه يخبره على أن سعادة الباشا حاضر لجهة أوسه في أى طريق لتصير المقابلة معه ويرغب نظره بجهة أوسه وأورى أنه كان أحضر شخصين لمشتري حب الأذره من البلد المذكورة من طرف حنفري والشيخ محمد ولد لعيطه أحضر شخص المذكور من طرفه يعرف باللغة العربية فالباشا أعطاه الشخص المذكور أربعين ريال لمشتري حب الأذره والشخص المذكور أخبر الباشا بأنه اذا كان

لازم الحال لمشتري بلح لآمانع كوفى اشتريه وأحضره معى فالباشا أورى عدم لزومه فى الحال انما عند دخوله أوسه اذا لزم الحال فيما بعد لآمانع من المشتري وفى يومها جميع الخبره طلبت الرجوع الى جهة تجره وصاروا مشغوفين بالرجوع وتحمرت لهم البوستة اللازمة ليلا وأعطى لهم ستة عشر ريال انعاما وصار قيامهم الساعة ٩ ليلا والشيخ محمد ولد لعيطه أورى سعادة الباشا انه هو خبير بالطريق وهو الذى يوصلنا الى جهة أوسه انما خايف من محمد ولد حنفرى فالباشا أوراه اذا لم كان يطيع محمد ولد حنفرى فأننا أقتله وأوليك منصبه وأن أطاع فلا تخف وتعاهدوا على ذلك وأحضر أربع بقرات فقط ضيافة منه بدون ثمن وأوعده بحضور الأبقار والأغنام والجمال اللازمة وقد أقمنا يومين بهذا المكان يوم ١١ ، ١٢ والشيخ محمد ولد لعيطه أورى سعادة الباشا أن الطريق من جهة الغرب لم تكن سهلة ومسير أربعة أيام ومن جهة الشرق يومين ونصف وسهل فسعادة الباشا أمر بالرحيل من جهة الشرق .

١٣ - ولما كان فى يوم الخميس ١٣ شهر شوال سنة ١٢٩٢ هـ جرى تحميل الحملة وأخذنا مسافة ميل واحد ونظرنا فلم نرى الخبير المعين أمام الجيش ولم نرى طريق للسلوك فأوقفت العساكر ونظرت يمينا ويسارا فوجدت الخبير الذى كان معين معنا فوق الجبل فطلبت له للمسير أمام الجيش فأبى ولم أرتضى أن يطاوعنا وعصى عن المشى وقال أنه لايمشى حتى يحضر الشيخ محمد ولد لعيطه فتوجه أركان حرب وأخبر الباشا بذلك فأمر بإيقاف الحملة وصرنا فى انتظار الشيخ محمد المذكور نحو ساعة ونصف ثم صار نزول الحمول من على الجبال ونزلنا بهذا المكان المسمى بجبل أوسه الى أن حضر الشيخ محمد ولد لعيطه المذكور وكان حضوره الساعة ٩ من النهار المذكور وبعده قد أجرينا تحميل الحملة وصار المسير لغاية الساعة ١١ من ذاك اليوم وأن هذا الطريق ليست سهلة بل كان جارى تصليحها قطعة بقطعة من قطع أشجار ونقل أحجار ثم نزلنا وفى الأثنى قد حضر الشيخ محمد ولد لعيطه أربع بقرات وبتنا فى هذه الليلة لحد الصباح .

١٤ - ولما كان فى يوم الجمعة الموافق ١٤ شوال سنة ١٢٩٢ هـ جرى التحميل والمسير وكانت الساعة خمسة من النهار الى وقت الغروب الساعة ١١ ولا نزال جارين تصليح الطريق فى مدة المسير وصار البيات فى هذا المكان الذى

هو من ضمن جبل أوسه وفيه قد صار ذبح جملين •

١٥ - ولما كان في يوم السبت ١٥ شوال سنة ١٢٩٢ هـ صار قيامنا من هذا المكان حيث الساعة ١٢ من الليل وصرنا الى أن وصلنا الى رأس البحر المعروف ببحر أوسه وكان الوصول اليه الساعة ٥ من النهار فلما وصلنا الى هذا المكان قد أراد الباشا المومى اليه النزول بجوار النهر فما كان من الشيخ محمد ولد لعيطه الا أنه أوري لسعادة الباشا أن قدام محل عظيم وصالح لأقامة العساكر به وقد توجه الشيخ المذكور مقرونا بسعادة الباشا بعيدا عن النهر بمسافة سبعين متر في زيل الجبل وهذا المحل يوجد فيه بعض أشجار السنط وخلافه وأوراه أن هذا المحل موافق للتظلل فيه فأمر الباشا بالنزول فيه ومكثنا في انتظار حضور الحملة جمل بعد جمل الى غاية الساعة ١٠ من النهار قد حضر شخص أمباشى يدعى مصطفى من بلوك السودان وأخبر يوزباشيته بأن محمد افندى رفاعى ملازم ثانى ٣ جى بلوك وعياله وابنته قد أكلوا حشايش جبلية من شدة الجوع ووقعوا في درجة الموت فاليوزباشى أخبر سعادة الباشا بذلك فسعادته أخبر معاون البلوكات فحضر المعاون وأرسل واحد ملازم وأربعة عساكر وركب معهم بنفسه لكى يحضروا الملازم المذكور والعساكر المتأخرة فما كان من المعاون الا ان توجه مسافة ألف متر تقريبا ورجع بنفسه ثم أن الباشا أرسل جاويش المراسلة ومعه اثنين عساكر راكبين أبغال وأعطاهم بقسمات وأمرهم بحضور الملازم وزوجته فتوجه الجاويش في أثر الملازم والأربعة عساكر لم يحضروا لغاية الساعة واحدة من الليل فلا نشعر الا وأحد العساكر السودانية حضر بطرف اليوزباشى دياب أغا وأخبره بأنه موجود عسكري مصرى مطعون وملقى بجانب البحر فاليوزباشى أخبر سعادة الباشا بذلك فتوجهنا بمعية الباشا الى العسكرية المذكور وأحضرناه والحكيم أجرى اللازم نحو معالجته ثم بالاستفهام من العسكرية عما حصل له فكانت أقواله على أنه لما أكل الملازم الحشايش الجبلية هو وزوجته وابنته فعساكر الطوف الذين كانوا معه حيث أنه هو يوم تاريخه كان ملازم الطوف الأخير وأرادوا أن يحضروا لهذا الطرف فعند مرورهم من المضيق الذى بين الجبل والبحر نزلت عليهم العربان وقتلت منا خمسة أنفار وثلاثة مجروحين وهو رابعهم وصار يجرى الى أن وصل لهذا الطرف ونحن في الاثنى الا وشخص عربى بداخل الأوردي وأحضر حلة بيده كانت عطيت اليه لطبخ غذاهم من طرف الباشا فعند

حضوره يقبض عليه الباشا بنفسه هو وأركان حرب ثم تناولته العساكر وكثفوه وربطوه بعجلة المدفع فاستئذنا من سعادة الباشا عن قتله فلم ارتض وقال هذا ينفعنا فمن بعد مضي ساعتين أعنى الساعة الثالثة ليلا حضر شخص عربى آخر ومعه بقرة بأبنتها فقبض عليه كذلك فأخبر على أنه محضر من طرف الشيخ محمد ولد لعيطه وهو الذى أرسله بالبقرة حيث أن الشيخ المذكور كان توجه من طرف الباشا الساعة ٧ من النهار الماضى لحضور جمال وبقر وغنم فمن بعد توجه الشيخ حضر شخص عربى ومعه خمسة أغنام فالباشا أبى أن يقبلهم لمناسبة قتلهم فتوجه العربى بالثانى وحضر ومعه خمسة أغنام أخرى فصار إعطاء العشرة أغنام الى ١ جى ، ٣ جى بلوك وصرنا فى انتظار حضور الشيخ بالجمال والأغنام الى أن حصل المشكل مع ملازم الطوف والعساكر فى قتل الخمسة عساكر فسعادة الباشا طلب اليوزباشى دياب أغا وأمره أن يتوجه بالعساكر ويضرب الحلة القريبة منا فالليوزباشى وأركان حرب أورو على أنه يلزم ابتداء لذلك حضور العساكر والضابطان المتأخرة وفيما بعد يجرى اللازم نحو تنفيذ الأمر من بعد استكشاف حقيقة الحملة ووجودها من عدمه فوافق الباشا فى ذلك فعن ذلك توجه دياب أغا يوزباشى وواحد ملازم وخمسون عسكراً الى العساكر المتأخرة من الطوف والضابطان فلما وصلوا وجدوا المحاربة واقعة ما بين العساكر الذين كانوا متأخرين وما بين العربان فلما استشعرت العربان بحضور العساكر ولوا هاربين فعندها حضروا جميعاً الى الأوردي وكان ذلك الساعة ٣ مدة الليل فبناء على ذلك سعادة الباشا جمع الضابطان وعقد جمعية استشارية وسألهم عن كيفية الأجرى وكيفية الأخبارية لولى النعم عن قتل العساكر وجرح الباقين فبعض الضابطان انحط رأيهم على أنهم قتلوا بالنسبة لتأخيرهم عن الحملة فصادفهم قبيلة من العرب أشقيا وحرامية وحاربوهم فقتلوا الخمسة والبعض الآخر قال أنهم العربان الذين هم مظهرين الطاعة لنا فسعادة الباشا أجاب على أن العربان الذى معنا لا يمكنهم فعل ذلك ما دام الشيخ بتاعهم معنا ولو أنه توجه لحضور الجمال والغنم واستقر الحال على ذلك وقاموا وتنبيه على الضابطان من طرف الباشا بأن يلقون النظر الى الغفر فصار ترتيب العساكر على الوجه المشروع وهو أن اجى بلوك من جهة الشرق وجزء منه من جهة بحرى ، ٣ جى بلوك وجزء منه جهة البحرى والجزء الآخر جهة الغرب والبلوك السودانى من جهة القبلى والباشا والطوبجية داخل

القلعة والتوابع والحيوانات وكذا تنبه من طرف الباشا بالقيام بدرى لأجل
الحملة والوصول الى البلد المراد الوصول اليها .

أول الجمادية : ثم فى الساعة ١٠ ليلا قام الباشا من النوم وزعق على
البروجى وقال له أضرب فجر فما يشعر الا وأحس بصوت أرجل العرب قد
كثرت فى الجبل وصرخت العربان من كل فج وهجمت على العساكر من جميع
الجهات فبوقته الباشا أمر بضرب كبسة فقامت العساكر من النوم الا أن
البعض لم كان متجهز وضربت العساكر النيران مقدار ثلاثة أوشاش فالمعاون
اسماعيل أفندى قال اطلعوا ياطوبجية الى قدام قال اخلوا طريق أنتم من
جهة اجى بلوك فحصل تأخير فى ضرب النار فصارت العربان مع عساكر اجى
بلوك الصدر فى الصدر فعندها اجى بلوك متأخر الى وري وامتزجت العربان
بالعساكر فلما ازدادت العربان داخل القلعة وتأخر اجى بلوك وأخذه فى الانكسار
عساكر السودان فى الجرى الى البحر ولا تزال العربان من خلفهم الى أن - وصلنا الى
الماء حتى صارت المياه الى الصدر فعندها ثبتت العساكر وصارت تضرب على
العربان حتى هزمت .

ففى هذه الدفعة قد نال أركان حرب طعنه بجهه جنبه الأيسر فبوقتها
الطاعن وقع من نيران العساكر الا أن الطعنة غير واخذه بل أنها مزقت الثياب
والجلد فقط وفى اثنى ذلك قد زعقت على صاغقول العساكر بالتقدم الى قدام
للتمكن من العدو فعندها أدركه شخص عربى آخر وطعنه فى رأسه فجرحه جرح
واخذ بالغ الى أن وصل الى العظم فغطى فى الماء ووضع الوش فى البندقية وهو
غاطس فى الماء وبحال ظهوره من الماء وجده قاصده بطعنة ثانية فرماه بذلك
الطلق فبوقتها قتل الشخص المذكور وانتظر العساكر الى أن طلعت من المياه
فأنتت عربان من الخلف للتقوية للذى أمام العساكر فتأخرت العساكر ثانى مرة
الى النهر وامتنعت العرب فتقوا ثالثا فتأخرت العساكر وصار الدشمان الى أن
أشرق النور وأخذت العربان فى القلة وتأخروا فنصرت العساكر الى أن طلعا
من المياه فلما أصبح الصباح وطلعت الشمس وتمكن الفشان من العربان ولوا
الفرار وكانت الشمس علو ثلاثة رماح وأخذوا المواشى وجميع ملابس العساكر
وعندها صارت العساكر من خلفهم وغابوا فى الغابة والجبال فبوقتها وصلنا

الى محل الحملة لنتفقد أحوالنا فوجدنا المفقود منها هي الحيوانات والمفروشات والملايس وأما الجبخانة وأسلحة المتوفين وباقي العفش موجود به ولما تأملنا في المتوفين الملقين على الأرض قد نظرنا مسنجر باشا ملقى على الأرض تحت الخيمة هو وزوجته وكان فيه رمق الحياة وبعدها لما وجدناه في هذه الحالة قد صار الاهتمام في المحافظة على أنفسنا بنقل المدافع من داخل الغابة التي كان أنزلهم بها الشيخ محمد ولد لعيطه وتوجهنا الى قطعة أرض عالية ومرتفعة وكذا الجبخانة برفقتنا ومن بعد تلك ذاك القطعة صار نقل الباشا وزوجته من مكانهما الى الجهة التي نحن فيها فما نشعر الاوقد أدركتنا العربان من كل جهة فعندها أجرينا تعمير المدافع وتوجه نيشانه على أكثر القوم وصار ضربه فعند طلوعه أصاب جملة فولوا هاربين حيث لم يسبق ضرب مدافع خلافه في مدة المحاربة وتبعها ضرب هذا المدفع منا مرارا مع البنادق على الجهة القبلية المحضرين منها أكثر العربان واستعملنا الصواريخ أيضا الى أن ولوا جميعا من بعد قتل منهم نحو الثمانمائة تقريبا ثم أجرينا التمام فوجدنا جميع العائلة التابعة للباشا قتلت والحريمات وأولادهم وجميع ضابطان وعساكر البيادة وحكمدار الطوبجية وعساكر الطوبجية تبقى منهم ستة عشر نفر مجروحين وغير مجروحين وعساكر البيادة قتل من بلوك السودان ٢٨ ومن المضروبين نحو المائة وكسور والفرنساوى الذى كان معنا المدعو (لنفرى) ثم وبالنظر الى العربان المتوفين وجدوا يبلغوا نحو الستة آلاف تقريبا خلاف الذى فى الماء فأركان حرب استولى الحكمدارية على العساكر هو ويوزباشى بلوك السودان وأما معاون العموم فقد اتفق رأيه على أن الأمير (راس بروا) الحبشى أن يكون رئيسا علينا فلا ارتضينا بذلك بل صرنا نحن بنفسنا ثم عملنا المشاورة اللازمة في كيفية الرجوع حيث أن التعيينات فرغت منا من مدة ستة أيام قبل الواقعة ومكثوا بالجوع والجبخانة صارت قليلة لاتكفينا لغاية وصولنا الى تجره وأما الأمير (راس بروا) ومعاون العموم المدعو (هاكمر)، أوروأ أننا نتوجه الى جهة أوسه فلا طابقتناهم في أقوالهم لداعى عدم وجود جمال ولا ذخيرة ولا جبخانة كفاية وكذا يلزم نأخذ الخزنة ونوزعها على العساكر مثل الجبخانة لحين وصولها الى تجره وقد استصوبنا هذا الرأى وأخذوا الجبخانة الكفاية وجميع الأسلحة الموجودة بالبر صار كثرتها والمدافع صار تبويظهم.

بدق مسامير في الغالبية وأردنا أخذ الباشا فطلب أركان حرب وهو في آخر رمق الحياة واخبره بأنه نظر الواقعة وما تم فيها وكيفية قتله ووقت وصوله الى تجره يلزم أنه يرسم خريطة بكيفية الواقعة وأعمال الجرنال عنها وارساله الى ولي النعم لأحاطة علمه الشريف يأخذ بشرفى وتار العساكر وبعدها أردنا أن نحمله ونأخذه فأبى ، حيث أنه مطعون أربعة طعنات ثم توارينا في السير حيث أننا لو توجهنا من الطريق الذى حضرنا منه فلا يمكن المرور منه لداعى أنه رأسى والمياه على زيل الجبل ولربما يملك العدو فينا فضلا ، عن البعد وعدم وجود مأكولات فأخذنا طريق آخر من جهة الشرق بالنسبة لمحل الواقعة وقمنا من هناك الساعة ٥ نهرا تقريبا وأخذنا معنا صاروخ والبنب اللازم له وكثرنا مهتاب الصاروخ الثانى وجدينا في المسير والعربان لم تزل خلفنا ومن يميننا وشمالنا وكلما نجدهم تكاسروا علينا نقف ونجرى المحاربة معهم الى أن يتشتتوا لغاية عصر يومنا هذا فالأمير (راس بروا) قال ليس لى مقدرة على المشى وتعبت بالكلية وعطش فعندها قعد ولم يتحرك فتركناه والتفتنا الى ما هو أهم منه وهى العساكر المجروحة من العربان فمن بعد ما تركناه بمسافة ثمانين متر تقريبا هجمت العربان عليه فقتل منهم اثنين والعساكر الذى معنا وقفت وقتل منهم خمسة أشخاص ثم جدينا في السير الى أن وصلنا الى خور هجمت العربان علينا فصرنا نضرب عليهم بالصاروخ والبنادق الى أن فرغ جبخانه الصاروخ وقتل منهم مبلغ يبلغ الثلاثون نفر فعندها صار كسر المهتاب وكسر أيضا الصاروخ وصرنا الى أن أتى الليل فعدنا في محلنا على هيئة قلعة الكتف في الكتف وكل شخص خفر على بندقيته والمجاريح من داخلنا الى أن أصبح الله الصباح .

١٧ - ولما كان في يوم الاثنين الموافق ١٧ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قمنا ومشينا مع حالة كوننا بالجوع من مدة ستة أيام والمياه قد انتهت الى أن وصلنا جبال (جبرى) بجوار وادى (هجينه) والعربان لم تزل محيطة بنا فعند نزولنا من تلك الجبال هجموا العربان علينا ورمتنا بالأحجار فوقنا وسرنا نضرب فيهم حتى قتل منهم نحو الأربعين أو أكثر وقد مات منا برمى الاحجار أربعة عساكر آخرين بما فيهم واحد من التوابع واثنين وقعوا من

دهشة المحاربة من أعلا الجبل من تلقاء أنفسهم فماتوا وكان ارتفاع هذا الجبل نحو الستمائة متر الى أن وصلنا الى وادى (هجينة) عند الغروب فشربنا وأخذنا المياه اللازمة ومن حيث أن هذا المحل فيه أشجار كثيرة فلا قعدنا فيه الا مسافة أخذ المياه بما أن العربان مختفية في الأشجار فسرنا الى أن دخل علينا الليل ووصلنا الى محل خالى من الاشجار جلسنا فيه مثل أمس تاريخه لغاية الصباح .

١٨ - ولما كان فى يوم الثالث ١٨ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قمنا وسرنا بالجوع الى أن وصلنا الى خور فيه مياه وكان وصولنا اليه وقت الزوال تقريبا أجرينا حفر الآبار المردومة وشربنا وأخذنا المياه اللازمة ثم استرحنا لغاية العصر وقمنا فمن بعد طلوعنا من الخور أتتنا العربان دفعة واحدة نحو الأربعمائة نفر الا أن كان حضورهم لنا من الامام فقعدنا على الأرض وتعاهدنا على ألا نبرح من مكاننا الا اذا انتهينا عن آخرنا فلما صار بيننا وبينهم مسافة مائتين متر تقريبا أجرينا ضرب النيران فيهم حتى قتل منهم نحو النصف وكسور فعندها الباقين أخذوا فى الفرار يمينا وشمالا ثم سرنا فى الطريق الأصلي الى أن دخل الليل بتنا على الحالة السابقة وهذه آخر المحاربة وانقطعت العربان فى خلفنا ومن حولنا .

١٩ - ولما كان فى يوم الاربع ١٩ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قمنا وأخذنا فى المسير الى أن وصلنا الى خور (مترس) فنزلنا فيه واسترحنا وشربنا وأخذنا جمار من الدوم واكلناه وتوجهنا فى الطريق الى أن وصلنا الى عالولى صار بياتنا فى هذا المحل على حالتنا السابقة .

٢٠ - ولما كان فى يوم الخميس سرنا على حسب العادة فالخواجه (هاكمخر) معاون العموم أبى عن المشى لأنه تأكلت أقدامه من المشى وظهرت عظام رجليه واشتد عليه الجوع والعطش فعندها تركناه وسرنا الى أن وصلنا الى وادى جعيفة وقت الغروب وبتنا فيه على عادتنا بغاية التحفظ على أنفسنا وسلاحنا كما هى العادة .

٢١ - ولما كان فى يوم الجمعة ٢١ شوال سنة ١٢٩٢ هـ صار قيامنا

من الوادى المذكور وسرنا الى أن وصلنا الى (جلفعوا) وقت الغروب فعندها نظرنا أغنام عربان تجره فأرسلنا مبلغ عشرين ريال برفقة خمسة عساكر فأحضروا لنا عشرة أغنام وكان حضورهم لنا في نصف الليل تقريبا فأجرينا ذبحهم وأكلهم الى أن طلع الصباح .

٢٢ - ولما كان في يوم السبت ٢٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قمنا وسرنا الى أن وصلنا الى شاطئ المالح بمنية (دالوا) شربنا من الآبار الذى هناك وأخذنا المياه منها وسرنا الى أن وصلنا الى حلة أمببوا وهى حلة ولد أمير زيلع فحجزنا بطرفه ضيافة منه وأكرمنا اكراما جيدا فبعدها عطي اليه من طرف اليوزباشى اثنى عشر ريال بقشيش في نظر ضيافتنا وأجرينا قبل الدخول في هذه الحلة تفتيش العساكر وأخذنا النقدية تعلق الخزينة منهم وصار تسليمها الى اليوزباشى المذكور وبتنا بهذه الحلة لاستراحة العساكر مع غاية التحفظ كما هى العادة .

٢٣ - ولما كان في يوم الأحد ٢٣ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قمنا وسرنا الى أن وصلنا الى مركز تجره الساعة ٣ نهارا بحمد الله وجرى اعطاء ستة ريات لاجل حضور الأونباشى والعسكرى .

جدول تقريبي عن العربان الذين قتلوا في هذه الواقعة

عدد	بيان
٤٠٠٠	عربان قتلوا في ليلة الأحد في الواقعة الكبيرة حال هجوم العربان • (أربعة آلاف وكسور تقريبا خلال الذين قتلوا في البحر) •
٨٠٠	عربان قتلوا في البر (ثاني دفعة) •
٢٠	عربان متفرقة في الطرق يوم الاثنين ثاني واقعة •
٢٤٠	مقتولين بجهات معلومة يوم الثالث •
<hr/>	
٥٠٦٠	المدون بهذا هو الذي حصل في الذهاب والاياب •
ملازم ثاني	أركان حرب كاتبه
ملازم أول	يوزباشى بلوك السودان
بلوك السودان	بلوك السودان
بلوك السودان	بقلم محمد غرات
ختم غير مقروء	دياب ابراهيم

* وثيقة ٣ / ٥ / ٤ عابدين - تقرير واقعة أوسه تحت رئاسة مسنجر
باشا ٢٨ رمضان سنة ١٢٩٢ هـ •

صورة الوثيقة رقم (٥)

تقرير موقعة قياخور

عدد

- ١ اللواء راشد رأفت باشا
- ١ رئيس الأطباء محمد على بك
- ١ الميرالاي محمد جبر بك
- ١ القائمقام محمد شكرى بك
- ٢ بكباشيان من هيئة أركان حرب
- ٦ ستة أطباء منهم بكباشيان اثنان والأربعة الآخرون يوزباشية .
- ٦ بكباشية بيادة .

لما جاءتنا الأنباء يوم الاثنين الموافق ١٠ صفر سنة ١٢٩٣ هـ بان العدو قد زحف ميمما شطر قياخور قال الجنرال (لورنج باشا) والكولونيل (داي) لنبرز من المتاريس لكي نلاقى العدو وننازله بجانب من الأورط التسع المرابطة في موقع قرع الذى هو قريب فأجبتهم بأن في خروجنا ومنازلتنا خرقا لقواعد فن الحرب وبيئت لهما أننا ان فعلنا هذا فان العدو سوف يقطع علينا خطوط مواصلاتنا ، ولكنهما أصرا قائلين « ان جزءا كبيرا من عساكرنا قد وصل الى قياخور فمهما كان من اسهابى لهما في بيان أن مالدیهما من القوة العسكرية قليل وضئيل ، فانهما لم يتحولا عما أصرا عليه من نيتهما الأولى ، فحينئذ قلت لهما ، أن كنتما متمسكين هذا الاستمساك برأيكما فهل انتهزنا الفرصة بعد ما جاءت العساكر الى قياخور وهذا والا فما أنا بخارج من المتراس الذى اعتصم به ولكن على الرغم من اصزارى لم يؤخذ بمقترحى وانما اضطررت بحكم ضيق الوقت وبمقتضى الارادة السنية الصادرة بموجب الاتفاق مع الجنرال (لورنج) على كل عمل يتعلق بمقام رياستى الى أن أسير في اليوم

سبع أورط ببيادة وتسعة عشر مدفعا بين (جبلى) (وبلبل) وبكل ما لدى من الصواريخ وبأورطتين سوارى متوجها الى الناحية الشرقية من الخط الواصل بين عقبة قياخور ومحطة قرع ، فبينما أعمل الفكرة فى موقع مناسب هناك وقد تأهبت للقتال شارعا فى تنفيذ الخطة التى أصف عليها الجنود اذا بهما لايقنعان بذلك بل يشيران بزيادة تقدم العساكر حتى غياهم فى موقع غير صالح ثم أن العدو تراءى فى الميدان فى الساعة الثالثة نهارا بجيش يناهز ٢٥٠ مائتين وخمسين الف مقاتل بين فارس وراجل ، فمال أول الأمر الى نقطة عقبة قياخور الا أنه ما لبث ان حول قوته وساقها علينا لثولنا فى الميدان . وفى هذه اللحظة بادر جميع عساكر الأورط السبع البيادة ومعهم المدافع الى اصلاؤه نارا حامية هزمته ومزقته أربع مرات حتى اضطر فيها الى الارتداد خائب الرجا لشدة المقذوفات التى حصدت جموع جنده وفتكت بهم فتكا ذريعا فانه آخر الأمر بفضل كثرتة قد أحرق بنا من كل ناحية مما أدى بالفريقين الى الرجوع الى السيف ، واللجوء الى السنكة .

وكان علينا حينئذ أن ننقذ حضرة صاحب الدولة الامير حسن باشا فهجمنا مع الأورطة السوارى على ناحية من نواحي العدو وما زلنا نرمى بالرصاص ونضرب بالسيوف ذات اليمين وذات الشمال حتى أوصلنا دولته بشق الأنفس الى المتراس وقد استشهد من حاشيته الطبيب وسايسان وأردى بيده بضعة أشخاص أما عبدكم فقد تخلف لى فى ميدان القتال كاتبان وناقح بوق وسايسان وجواد وهذا هو السبب فى أن برقيتنا هذه مقدمة بشفرة سليمان نيازى باشا لاشفرتنا المخصوصة كما تخلف فى ميدان الحرب كل المدافع التسعة عشر مع الأورط السبع السالفة الذكر بمن معها من الضباط العظام المدرجة أسماؤهم بعاليه ومن صغار الضباط الآخرين اذ وقعوا جميعا فى قبضة العدو بين جريح وشهيد ، وقد عدنا الى المتراس أى الى الموقع عند الغروب فلم نلبث أن اشتبكنا ثانية مع العدو فى معركة امتدت الى الصباح ، فلما كان الغد قسم العدو عساكره قسمين أحدهما أقام على مكافحتنا وذهب الآخر الى نقطة عقبة قياخور ، فأما هذا القسم الذاهب الى نقطة قياخور فانه على الرغم من شروعه فى القتال لم يأنس فى نفسه جرأة تحفزه على الهجوم على المدافعين لأنهم كانوا رابضين فى المتراس .

وها أنا ذا الآن في قتال دائم بالأورطتين اللتين معي وليس في الامكان.
أن يتداركنا عثمان رفقى باشا فيأتينا بالمدد .

وبعد فهذا بيان الحال والسبب الوحيد في وقوع هذا القضاء انما هو
الجنرال (لورنج) وأركان حربه .

في ١٣ صفر سنة ١٢٩٣ هـ .

(*) برقية تاريخها ١٤ صفر سنة ١٢٩٣ هـ واردة من سليمان نيازى
باشا الى حضرة صاحب الدولة الباشا ناظر الجهادية - محفظة (١٦٠) ،
عابدين .

صورة الوثيقة رقم (٦)

تقریریں

مرفوع لأعتاب الحضرة الفخيمة الخديوية

الفريق السير فرنس غونفيل باشا سودار

مولای :-

أتشرف بأن أرفع لسموكم العالى التقرير الآتى الذى تقدم لى من سعادة
اللواء هولده سمث باشا عن الاجراءات الحربية التى اتخذها ونجم عنها
احتلال (عفافيت) .

تقدمت من التريكنات في الساعة الثامنة أفرنكي من صباح ١٦ الجارى
بالقوة الآتية قاصدا احتلال (القيب) :

أورطة سواری

۱۱ جی اُورطہ (مصریہ)

۱۲ جی اورطہ (سودانیہ)

قول جبخانه

آلات المترسة

— مدفعان من ۴ جی بطریة (کروب قطر ۶)

— ۱۱ جی اُورطہ (سودانیا) •

— قسم طبى — ٤ جى أورطة مصرية •

— قول المياه .

— علیق و تعینات و عفش •

مجموع القوة ٨٥ ضابط ، ١٩١٦ عسكريا ، ١٥١ حصانا ، ١٩٥ جملا
٣ بغلا ، ٤٦ حمارا .

وكان كل عسكري حاملا مؤونة يومين من البقسماط وتسعين طلقة
ببخانة وكل حصان حاملا عليق يومين واقمت خزانة للمياه (قلعة دولين)
، الجهة الجنوبية من غدران التريكنقات .

وحيث أنه وردت أخبار تفيد بأن العدو محتل في (التيب) أمرت بابقاء
جميع قول الحملة في الخياران المشار اليها للبخانة الاحتياطية وقول المياه ،
تركت معه مدفعين ، ٦٠ نفرا من ٤ جي بطرية لحراسته وداومت السير في
لتشكيل الآتي : -

السوارى على بعد من ميل الى ميلين في المقدمة لتستر الجناحين
لايمن والأيسر .

١١ جي أورطة

٤ جي أورطة

١٢ جي أورطة

قسم طبي

جبخانة احتياطية وقول النقاله

قول المياه

وفي أثناء سيرنا علم لنا أن كشافو العدو يقاطعون مواجھتنا سائرين
جنوبا قاصدين التيب ثم أطلت السوارى على التيب الساعة واحدة وخمسة
وأربعين دقيقة بعد الظهر فوجدناها خالية من العدو فسرنا اليها ودخلناها
أما الآبار فوجدت ناشفة وصار احتلالها وتعسكرت القوة في الخلا أثناء الليل
ومع أن السير كان صعبا نظرا للحرارة المحرقة والطريق المرملة لكن جيش
سموكم العالى قطع تلك المسافة ووصل في أتم نشاط .

وبقيت القوة متعسكرة في (التيب) يومى ١٧ ، ١٨ الجارى لاجصار

لوازمها وتحصين تلك الجهة وفي فجر يوم ١٩ منه تقدمت من التيب الى
 الامورية القديمة في قسم طوكر بالقوة الآتية :

أورطة سوارى	— ٤ جى أورطة
١١ جى أورطة	— ١٢ جى أورطة •
جبخانة احتياطية •	— نقالات •
قول مياه •	

وتركت القوة الآتية لحراسة التيب :

٥٠ عسكريا من جى بطرية

نصف بلوك من ١٢ جى أورطة تحت قيادة البكباشى بولن
 مدفعين كروب قطر ٦

وآخر ما وصلت من الاخبار عن تحركات العدو وأفادنا أنه متعسكر بين
 القتال الرملية الواقعة شرقى (كرباجيت) ويقصد الهجوم على جانبنا أثناء
 سيرنا وأخبرنا أيضا أن الامورية القديمة خالية أيضا من العدو وتقدمت
 القوة في التشكيل الآتى حتى يتيسر لها صد هجمات العدو •

استخدمت السوارى للمحافظة على المواجهة وعلى الجانبين وخصوصا
 على مؤخر الجناح الأيسر :

٤ جى أورطة	١١ جى أورطة
١	١١
١١	١١
١١١١١	١
قولات الحملة ١١١١	١
	١

واتجه سير القوة الى الجنوب بميل الى الجنوب الغربى وذلك لاجتناب
 الأشجار الكثيفة التى كانت على مسيرتنا وفي الساعة ٩ر٢٠ صباحا طلبنا
 من الامورية القديمة واخبرتنا السوارى أنهم رأوا كشافى العدو يتقهقرون
 نحو يسار مؤخرتنا •

فحينئذ احتلت السوارى الخرائب القديمة وسارت القوة الى جهة الشمال الشرقى وكان ذلك فى الساعة العاشرة صباحا ولكن ماكننا نصل الى هذه الخرائب حتى رأينا العدو متقدما بين الأشجار الكثيفة المحيطة بالأموريا وهذه الأموريا تحتوى على سلاسل من الخرائب والمتاريس ، غير الصالحة للدفاع بخط مستمر فاغتنمت الوقت القليل الباقى بيدي ورتبت العساكر كما فى الرسم طية والتزمت العساكر ان تتخذ مراكزها بخطوة زيادة سرعته .

وقبل أن تتمكن ١١ جى أورطة من اتخاذ مركز الدفاع الذى تخصص لها دخل بعض الدراويش واحتلوا بعض الخرائب الموجودة على جناحنا الأيسر أما أساسى قوة العدو فكان أمامنا على بعد ٥٠ ياردة منا منتشسين الى يمينهم وشمالهم قاصدين الأحاطة بنا متهددين مؤخرتنا . وأكثر قوتهم كان مقابلا خط ١٢ جى أورطة وكان هجومهم بالأقدام ونشاط وعدم المبالاة بالوبال كما هى عادتهم المتصفين بها . ولكن لم يعبا جيش سموكم العالى بهم فى تلك الحالة بل ثبتوا وأظهروا بسالة تعودوا عليها ولم يحصل أدنى تأخير فى أى جزء من خط النار بطوله وأصبح العدو تحت نيرانهم القاتلة التى لا تصدر الا من أشد الجنود ثباتا ففى بادئ الأمر كانت النيران تطلق بنوبة أشق ثم تيسر لنا انتظامها حالا وصارت تطلق بطابور اتش وحالا بعد روع هجمة العدو الأولى تقدمت ١١ جى أورطة الى الغاب بعزم وطيد وطردت العدو بطعن المسونكيات واحتلت الخرائب التى كانت تحتلها الدراويش فى المواجهة وبقت الأورطة تتقدم حتى وصلت الى موقع مشرف وعلى بعد ٥٠٠ يارده من مركزها الأصلي .

أما ٤ جى أورطة فبقيت فى مركزها حامية جميع المؤخر باشتراكها مع حرس الحملة الذى كان مركبا من بلوك ونصف من ١٢ جى أورطة وكانت تفتك فى شمال مقدمة العدو فتكا ذريعا وبكل رزانة وردعته عما كان يقصده من الأحاطة بيميننا ثم تقدمت السوارى فى أرض مكشوفة قاصدة الأشجار التى كانت على جناحنا الأيمن يقتلون ما بقى من العدو ومختبئا فى تلك الأشجار بالسيف والمزارق كما بنيران قوية بينما الذين ترجلوا منهم حتى

قطعوا أدابرهم من تلك الجهة وعند ذلك تقهقر العدو المنهزم الى جهة (تمرين)، وفي أثناء القتال أصيب البكباشي (برو) أحد ضباط الأركان حرب فسقط فتبلا وقتل حصان القائمقام (مكدونالد بك) كذا حصان البكباشي (جاكسن)، من تحتها وكلا الضابطان من ١١ جى أورطة .

وفقد البكباشي (برو) كان له وقع عظيم عندي لأنه كان من ضباط أركان حرب الهجن واشتغل الليل والنهار في تنظيم القوة وكان الأمل فيه عظيما .

ثم أوقفت الجنود على التلة التي كانت احتلتها ١١ جى أورطة وتركت الميرالاي (رندل بك) بقيادة بلوكين من ٤ جى أورطة وبلوك من ١٢ جى أورطة للبقاء في مركز الموقعة ولحماية الجرحى والحمة ثم أمرت بالتقدم الى عفافيت مركز قوة الدراويش .

وكان احتياط جيش العدو لايزال واقفا على التلال الرملية الى الجنوب الشرقي منا ولكن بما أن خط تقدمنا كان متجها الى جنبهم أمرت بالتقدم رأسا الى عفافيت حول مركزهم ولكن ما وصلنا قرب التلال الرملية حتى هربوا بسرعة زائدة مارين بعفافيت وفي الساعة الرابعة بعد الظهر أخبرتنا السوارى أن (عفافيت) خالية وتعسكر الجيش في الفضاء في تلك الليلة وجمهور كبير من العربان الذين بقوا في تلك القرية الكبيرة المتفرقة أتوا إلينا ولما رأوا جيش سموكم الفخيم وتيقنوا رجوع حكومة جنابكم العالي العادلة الى بلادهم بعد أن عبثت فيها أيادي الأشقياء وبعض السنين الأخيرة هتفوا هتاف الفرح والسرور وأيقنوا أنهم في الراحة والأمان وقد كانت عفافيت مركز قوة الدراويش في شرق السودان أما جيش العدو فقد قدرته بنحو ٤٠٠٠ آلاف مقاتل وقد استعرضه عثمان دقنه في صباح يوم القتال فكان منه هذا العدد والفان من هذا العدد كانوا بصفة جيش احتياطي على التلال الرملية المتقدم ذكرها وأكثر هذا العدد كان مؤلفا من رجال مقاتلين وقد قتل في الواقعة أكثر أمراء عثمان دقنه الكبار وهو نفسه شهد القتال من عفافيت وانهزم منها الى

تمرين قبل وصولنا ومنها الى خور بركة وقد كانت خسائرنا ١٠ قتلى ،
٤٨ جرحى •

ثم انى بطلب سعادة اللواء هولد سمث باشا أتشرف بأن أقدم لسموكم
العالى أسماء الضباط والصف ضباط والعساكر الذين قدموا خدمات جليلة
تستحق الثناء في هذه الواقعة وهم الآتى نذكرهم :

— اللواء (ستل باشا) رئيس الأركان حرب ساعنى مساعدة ثمينة للغاية
في كل شىء مختص بتنظيم القوة للهجوم وقد أفاد أيضا بنوع خصوصى
واهتم اهتماما عظيما في وضع العساكر في مراكزها بعد هجوم العدو
السريع •

— الميرالاي (رندل بك) الحائز لنيشان الامتياز في الخدمة والذي كان
مؤديا لوظيفة مساعد (اوجونانت جنرال) أفاد فائدة عظيمة وبرهن على
كونه ضابط أركان حرب ماهر وقد خدم خدمة جيدة أثناء الهجوم •

— القائمقام (ونجت بك) الحائز لنيشان الامتياز في الخدمة قام بوظيفة
مساعد (اوجونانت جنرال) للمخابرات قيما فال به تمام رضائى وهو
الذى أعطى الاتجاه اللازم للقسم الذى هجم بين أشجار الشوك الكثيفة •

— البكباشى (مايلس) من القسم الطبى أن الترتيبات التى أجراها هذا
الضابط رغما عن قلة الوسائل الموضوعه تحت أوامره كان مرضية من
كل الوجوه ومهما قلت في اهتمامه في ترتيب الجرحين والاعتناء بهم
بدون كلل فليست موافيه حقه وقد أغاثه البكباشى (جرحم) من القسم
الطبى أغاثه تدل على المهارة •

— البكباشى (ماتشل) الذى كان قومنداننا لخط المواصلات فانه اشتغل
شغلا عنيفا في تنظيم النقل وخدم خدمة حسنة مدة القتال بستره جماله
وبذل جهده في المحافظة على تجمعهم •

— البكباشى (كرتس) والمرحوم البكباشى برو اشتغلا فى اعداد القوة فى سواكن بهمة لا تكل وأنا مدان كثيرا لهما لأن مساعيهما ساعدت كثيرا فى سرعة سفر القوة من سواكن .

— القائمقام (هكن بين بك) تولى قيادة ٤ جى أورطة ونال رضائى التام وكان يحرك عساكره بسهولة .

— البكباشى (سدن) أظهر مهارة بمساعدة قومندان القائمقام (بزنت بك) تولى قيادة ١٢ جى أورطة وأظهر سرعة كبيرة فى وضع رجاله فى مراكزهم التى دافعوا منها عدوا عدده اضعاف عددهم .

— القائمقام (مكدونالد بك) الحائز لنيشان الامتياز تولى قيادة ١١ جى أورطة التى ساعدت أعظم مساعدة فى حماية جنب قوتنا الشمالى وحضرة القومندان أظهر صفاته العسكرية المشهورة فى صد هجمات العدو المتعددة والملتفة .

— أما البكباشى (مارنر) الذى كان قومنداننا ثانيا للأورطة الثانية عشر فانه أظهر اقداما عظيما باستيلائه على (بلعنى) فأوقف تقدم العدو وأعطى فرصة لبقية الأورطة كى تتشكل .

— أما البكباشى (جكسن) والبكباشى (كتن) من ١١ جى أورطة فانهما علونا قومندانهما معاونة ثمينة للغاية .

— البكباشى بنسن الحائز بنشان (سانت ميكل) (وسان جورج) تعلمون جيدا ما لهذا الضابط السوارى الجسور من الصفات العسكرية فأن خدماته منذ واقعة ترنكيقات الى واقعة احتلال عفافيت كانت أعظم من أن تقدر وقد اجرا الاستكشاف بنوع عجيب وعند الهجوم على الدراويش أظهر بسالة عظيمة بأنقاذه حياة الملازم أول شحاته أفندى كامل . أما الكومندر (واندج) من البحرية اللوكية الذى قام بوظيفة ضابط عظيم بحرى فانه ساعدنى مساعدة ذات قيمة فى نزول العساكر فى الواهورات

من سواكن وفي نزولهما الى البر في ترنكيتات ثم نظم النقل بواسطة
المراكب لجمع المؤن في المخزن البحرى وكذا الضباط والعساكر الذين كانوا
تحت قومندانيته أظهروا أعظم اجتهاد وبسرعة نقل الحملة وأما الملازم
كلورك من البحرية الملوكية الذى قام بوظيفة ياور بحرى فانه كان دائما
مستعدا لتنفيذ أوامرنا فى الحال .

السوارى

اليوزباشى ابراهيم أفندى رفعت
الملازم أول على أفندى كامل (مجروح جزحا بليغا)
الملازم ثانى شحاته أفندى كامل
٤ جى اورطة

الصاغ محمد أفندى كامل
اليوزباشى حامد أفندى فوزى
الملازم ثانى محمد أفندى سليم
١١ جى اورطة

الملازم ثانى محمد أفندى سامى
اليوزباشى رشوان أفندى نجيب
الملازم ثانى احمد أفندى عونى
الملازم ثانى سليم أفندى على

١٢ جى اورطة
الصاغ ابراهيم أفندى صبرى
اليوزباشى فرج أفندى أبو زيد
اليوزباشى محمد أفندى شفيق
الملازم ثانى فرج أفندى دايم
الملازم ثانى معوض أفندى صائق
الملازم ثانى الماس أفندى مرسى
الملازم أول خليل أفندى حمدى

القسم الطبى

اليوزباشى فريد أفندى
الملازم أول رشدى أفندى

أركان حرب

القائم مقام إبراهيم بك كامل ضابط التعينات في أساس ترنكيتات.
البكباشي إبراهيم أفندي فتحي ضابط أركان حرب
البكباشي محمد أفندي مختار قومندان أساس ترنكيتات
البكباشي مصطفى أفندي رمزي
البكباشي محمد أفندي كامل قومندان الوابور مخبر
البكباشي خطاب أفندي قومندان الوابور عجمي
الصاغقول أغاسي محمد أفندي شفيق أمين نزل سواكن
اليوزباشي علي أفندي اسماعيل ضابط تشهيلات
اليوزباشي محمد أفندي رضوان أمين نزل مهمات سواكن
الملازم أول أحمد أفندي فؤاد طوبجي أمين نزل التيب
الملازم ثاني حسن أفندي راشد ضابط بنزل التيب
الملازم ثاني حافظ أفندي ١ جي أورطة قومندان أساس المياه
ملحم بك شكور باركان حرب المخابرات
محمد أفندي أحمد مأمور البوليس
محمود أفندي زكي مخابرات
عبود بك مأمور عقيق

وانى ارسل لسموكم كشف العساكر التى حضرت القتال وكشف
الخسائر وكشف الأمراء الذين قتلوا في المعركة وعند رجوعى لمصر أعرض
لسموكم أسماء الضباط الذين اعتبر أنهم يستحقون المكافأة وأتشرف أن أكون
الخادم المطيع لسموكم :

امضاء / غرنفل

سردار

يومية العساكر التي حضرت واقعة عفافيت في ١٩ فبراير ١٨٩١ م

سلاح	ضباط	عساكر	خيول	بغال	جمال	ملاحظات
أركان حرب	٩	٩	—	—	—	
طوبجية	—	—	—	—	—	
سوارى	٧	١١٦	١٢٣	—	—	
٤ جى. أورطة	١٥	٥١٧	٣	١٣	—	
١١ جى أورطة	٢٤	٦١٤	٤	١٥	—	
١٢ جى أورطة	٢٢	٤٩١	٣	٨	—	
القسم الطبى	٣	١٠	٣	—	٨٣	لا ٨٣ لوحدهم
القسم البيطرى	١	٣	١	—	—	
التعينات	—	—	—	—	—	
المهمات	—	—	—	—	—	
أركان حرب المخابرات	—	٢	١	—	—	
الجملة	٨١	١٧٦٢	١٢٨	٣٦	٨٣	

تحريرا بعفافيت في ٢٢ فبراير ١٨٩١ م
 الأمضاء / منرى ستل
 لواء رئيس أركان حرب القوة
 المحاربة بشرق السودان ..

كشف عن أسماء الضباط والعساكر الذين قتلوا

في واقعة عفافيت

في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ م .

نمرة الآلى	رتبة	اسم	سلاح	ملحوظات
	البكباشى	بـرو	ضابط أركان حرب	
١٢٧	نفر	السيد ابراهيم حلى	١١ جى أورطة	
٢٥١	نفر	فرج السيد	١١ جى أورطة	
٢٥٥	نفر	فرج الشاذلى	١١ جى أورطة	
٢٧٢	نفر	جوهر عبد العال	١١ جى أورطة	
٦٠٣	نفر	مرجان بيار	١١ جى أورطة	
١٧٣	ترمبجى	السيد على	١١ جى أورطة	
٨٩٨	نفر	طنب بشير	١١ جى أورطة	
٨٥٥	نفر	عبد الله محمد سودانى	١١ جى أورطة	
بدون	نفر	خير الله آدم	١٢ جى أورطة	

عفافيت في ٢٢ فبراير ١٨٩١ م

الأمضاء / كواء ستل

رئيس أركان حرب قوة السودان

الشرقى المحاربة

كشف عن أسماء الجرحى في واقعة عفافيت ١٩ فبراير ١٨٩١ م

نمرة الأورطة رتبته	اسم	سلاح	ملحوظات
	بکباشى بينج الحائز لنشان سانت ميکل وجورج	سوارى	جرح خفيف
م أول	على أفندى کامل	سوارى	جرح بليغ
م أول	شحاته أفندى کامل	سوارى	جرح خفيف
١٠٦٨	نفر على الفسار	سوارى	جرح خفيف
٣٨٧	نفر حسن مرسى	سوارى	جرح خفيف
١٤٠٩	نفر حسنين حسين	٤ جى أورطة	جرح بليغ
١٢٤٥	نفر سيد محمد بركات	٤ جى أورطة	جرح بليغ
٥٣٦	جاويش مرجان محمود على	١١ جى أورطة	جرح بليغ جدا
٤٠٥	نفر آدم حامد	١١ جى أورطة	جرح مقتل واستشهد
٨٧٢	نفر خير الله ابراهيم	١١ جى أورطة	جرح بليغ
٨٢٧	نمر مرسال الحاج احمد	١١ جى أورطة	جرح بليغ
٩٤٠	نفر عبد الله بخيت	١١ جى أورطة	جرح بليغ جدا
٥٢٥	نفر سيد سلام	١١ جى أورطة	جرح بليغ
١٩٣	نفر بخيت محمد	١١ جى أورطة	جرح بليغ
٢٤٩	ملاحظ مرسال شرف تعليم	١١ جى أورطة	جرح بليغ
٥٠٧	نفر خير الله عبد الله	١١ جى أورطة	جرح بليغ

تابع كشف من أسماء الجرحى في واقعة عفافيت في ١٩ فبراير ١٨٩١ م

نمرة الأورطة رتبة	اسم	سلاح
٩٦٥	نفر	بخيت سلام ١١ جى أورطة جرح بليغ
٤٠١	نفر	سعيد محمد جاد ١١ جى أورطة جرح بليغ جدا
٣٦٤	نفر	عبد الله محمد شعبان ١١ جى أورطة جرح بليغ
٣٧١	نفر	جمعه شاهين ١١ جى أورطة جرح بليغ جدا
٢٨٠	نفر	سعيد أحمد يوسف ١١ جى أورطة جرح بليغ جدا
٤١٣	انباشى	فرج سودانى الصغير ١١ جى أورطة جرح بليغ جدا
٣١١	نفر	سرور سودانى ١١ جى أورطة جرح بليغ جدا
٣١٣	نفر	ريحان السودانى ١١ جى أورطة جرح بليغ
١١٠	نفر	سعيد أحمد هداين ١١ جى أورطة جرح بليغ
٣٥٢	جاويش	سعيد سيد أحمد ١١ جى أورطة جرح بليغ
٦٩١	نفر	رجب حمزه ١١ جى أورطة جرح بليغ
٩٢٣	نفر	الباز مرجان ١١ جى أورطة جرح بليغ
٩٣٧	نفر	خير الله زيد ١١ جى أورطة جرح بليغ
٣٠٧	نفر	سعيد أبو زيد ١١ جى أورطة جرح بليغ
٤٦٨	نفر	ريحان أحمد ١١ جى أورطة جرح بليغ
٣٠٣	نفر	سعيد موسى كيلانى ١١ جى أورطة جرح بليغ
٦٩٧	نفر	فرج محمد عبده ١١ جى أورطة جرح بليغ
٤٦٣	نفر	سرور حمد ١١ جى أورطة جرح بليغ جدا
٦٨١	نفر	فرج يوسيبى ١١ جى أورطة جرح خفيف
٢٨٩	نفر	سعيد حسنين ١١ جى أورطة جرح خفيف
	ملازم أول	خليل أفندى حمدى ١٢ جى أورطة جرح بليغ جدا
٧٢٠	جاويش	جوهر وافي ١٢ جى أورطة جرح بليغ جدا
٣٨٨	ملاحظ تعليم	مبروك ابراهيم ١٢ جى أورطة جرح خفيف
٧٩٣	نفر	عبد الله بخيت ١٢ جى أورطة جرح بليغ جدا

٣٧٤	نفر	محمد سامى	١٢ جى أورطة جرح بليغ
٨٩٧	نفر	عبد الفتاح مصطفى	١٢ جى أورطة جرح بليغ
٨١٥	نفر	بلال محمد	١٢ جى أورطة جرح بليغ
١٩٠	ملاحظ تعليم	فرج الله سليمان	١٢ جى أورطة جرح بليغ
٢٩٧	نفر	ريحان حازيرونه	١٢ جى أورطة جرح خفيف
٤٤١	نفر	سعيد يوسف	١٢ جى أورطة جرح بليغ جدا
٣٢٩	نفر	الله جابو حمد	١٢ جى أورطة جرح قاتل استشهد
٦٣٨	جاويش	فرج حسن	١٢ جى أورطة جرح خفيف

تحريرا بعفافيت في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩١ م

الأمضاء / لواء هنري ستل

رئيس أركان حرب القوة

المحاربة شرق السودان

كشّف عن أسماء الأُمراء الذين قتلوا في الواقعة

عثمان النايب دنقلاوى قومندان خيالة عثمان دقنه
محمد وادفنان دنقلاوى
موسى فقيهه أمير الأرتيجا
الخصر على أمير الحسناب
حامد محمد خير دنقلاوى وكيل الأمير أبو حرجا
ضيف الله واد خندقاوى دنقلاوى
فضل واد عبد الله محاسى
حسن واد الكندى جعالى
الشريف محمد على أبو سكر دنقلاوى
الشريف عثمان بقارى
الحاج فضل الله جعالى
ادريس وادفنان دنقلاوى
الشريف على بقارى
عثمان الشايب دنقلاوى
عثمان محمد على دنقلاوى
ابراهيم عناد دنقلاوى
كرم الله دنقلاوى
موسى نافع شيبانى (أسير ومجروح جرحا بليغا)
الأُمراء الآتى بيانهم مجروحين جراحا بليغة ولكنهم هربوا مع
عثمان دقنه :
الشايب أحمد مجروح جرحا بليغا في ساقه
مجنوب أبو بكر شجالى وكيل الخليفة ومحافظ عفافيت الملكى
وزيادة على المذكورين أعلاه يوجد زيادة عن ٢٠ شيخا من مشايخ
القبائل في طوكر والبلاد المجاورة لها قدموا خضوعهم للحكومة .
عفافيت في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ م
أَمْضاء / قائم مقام ونجبت
مساعد أوجو ناننت
جنرال الخابرات

(*) المحفظة ٢٥٢ (٣٠) ادارة الوثائق الخاصة - الوحدة الارشيفية -
فرنسى - عربى - تركى - انجليزى خاصة بالسودان الفترة التاريخية -
١٢٢٩ هـ - ١٣١٤ هـ

صورة الوثيقة رقم (٧)

بيان

القوات المصرية والانجليزية التي اشتركت
في استرداد السودان

— العمليات الافتتاحية بدنقله عام ١٨٩٦ م :

قوات مصرية :

٤ كتيبة مشاه ، ٢ كتيبة خيالة ، ١ سرية هجانة ، ١ بطارية ميدان
منها سودان ٣ كتيبة مشاه .

قوات بريطانية :

• لا يكن .

— معركة فرقة ٨ يونيو عام ١٨٩٦ م

قوات مصرية :

١٠ ك مشاه ، ٨ سرية هجانة ، ١ بطارية خيالة ، ٢ بطارية

ميدان ، ١ بطارية مدفع ماكينة ، ٢٠ قنيل ، ٨٣ جريح

منها سودانية ٥ ك مشاه .

قوات بريطانية :

• لا يكن .

— العملية الصغرى بالحفير ١٩ سبتمبر عام ١٨٩٦ م :

قوات مصرية :

١٣ ك مشاه ، ٨ ك خيالة ، ٦ سرية هجانة ، ١ بطارية خيالة ،

٢ بطارية ميدان ، ١ بطارية مدفع ماكينة ، ٣ مدفع ماكينة ، ٤ قارب مدفعية ،

١ قنيل ، ١١ جريح منها قوات سودانية ٦ ك مشاه .

قوات بريطانية :

١ ك مشاه ، ١ قتيل ، ١ جريح .

— احتلال أبو حمد ٧ أغسطس عام ١٨٩٧ م :

قوات مصرية :

٤ ك مشاه ، واحد كتيبة خيالة ، ١ بطارية ميدان ، ٤ قارب مدفعية ، ٢٣ قتيل ، ٦١ جريح .
منها سودان ٣ ك مشاه .

قوات بريطانية :

لا يكن .

— احتلال العظيرة :

قوات مصرية :

١ ك مشاه ، ٤ قوارب مدفعية .

قوات بريطانية :

لا يكن .

— معركة العظيرة ١٨ أبريل سنة ١٨٩٨ م :

قوات مصرية :

١١ ك مشاه ، ٨ ك خيالة ، ٦ سرية هجانة ، ١ بطارية خيالة ، ٣ بطارية ميدان ، ١ بطارية صواريخ ، ١ بطارية مدفع ماكينة ، ٤ قوارب مدفعية ، ٥٦ قتيل ، ٣٧ جريح منها سودانية ٦ ك مشاه .

قوات بريطانية :

٤ ك مشاه ، ١ بطارية ميدان ، ١ بطارية مدفع ماكينة ، ٢٦ قتيل ١٠٦ جريح .

— معركة أم درمان في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م :

قوات مصرية :

١٦ ك مشاه ، ٩ ك خيالة ، ٨ سرية هجانة ، واحد بطارية خيالة ، ٤ بطارية ميدان ، ٢ بطارية مدفع ماكينة ، ٣ بواخر مسلحة ، ٧ قوارب مدفعية ، ٢٠ قتيل ، ٢٨١ جريح منها سودانية ٦ ك مشاه .

قوات انجليزية :

٨ ك مشاه ، ٤ ك خيالة ، ٢ بطارية ميدان ، ٢ بطارية مدافع
ماكينة ، ٢٨ قتيل ، ١٥٣ جريح .

— احتلال القضايف في ٧ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م :

قوات مصرية :

١ ك مشاه ، ٥١ قتيل ، ٨٠ جريح .

قوات بريطانية :

لا يكن .

— احتلال الروصيرص في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٨ م :

قوات مصرية :

١ ك مشاه ، ٢ قارب مدفعية .

— عملية الدخيلة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٨ م :

قوات مصرية :

١ ك مشاه ، جريح ١٤٩ نفر منها سودانية ١ ك مشاه .

قوات بريطانية :

لا يكن .

— معركة فاشودة في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م :

قوات مصرية :

٢ ك مشاه ، ١ بطارية ميدان ، ١ بطارية مدافع ماكينة ، خمسة
قوارب مدفعية منها سودانية ٢ ك مشاه .

قوات بريطانية :

١/٢ ك مشاه .

(*) رئاسة مجلس الوزراء — هيئة المستشارين — دوسيه ٢ جزء ٢ —
محفظة ١ السودان رقم ٢٤ بيان القوات المصرية والبريطانية التي اشتركت
في استرجاع السودان . عام ١٨٩٦ م

صورة الوثيقة رقم (٨)

مساهمة مصر في ميزانية السودان سنة ١٨٩٨ م

١ - نفقات حملة استرداد السودان :

قدرت بحوالى ٢٣٥٤ر٣٥٤ جنيهها مصريا تحملت الخزنة البريطانية نحو ٨٠٠ر٠٠٠ جنيهه وقد دفعت مصر الباقي .

وكانت مصر قد طلبت قرض من صندوق الدين تبلغ قيمته حوالى نصف مليون جنيهه ولكن فرنسا والروس رفضوا هذا الطلب بحجة أن الامر العالى الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ م بإنشاء صندوق الدين وقانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ لايجيزان لمصر عقد قروض جديدة دون موافقة صندوق الدين مقدما فردت الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية فتحت اعتماد بالفعل لمصر لمصروفات حملة السودان وهذا لا يتعارض مع قانون التصفية على أن بريطانيا قررت اعتبار هذا المبلغ منحة وتنازلت عن المطالبة باسترداده ووافق على ذلك مجلس العموم البريطانى فى ٨ يونيو سنة ١٨٩٨ م ويؤخذ من ذلك هو ما تحملته بريطانيا ٨٠٠ر٠٠٠ جنيهه تقريبا بينما تكبدت مصر الجزء الباقي من النفقات .

وقال المستر تشرشل فى كتابه حرب النهر ص ٣٦٢ أن هذه النفقة ضئيلة بالقياس الى ما كسبته انجلترا ، ولم يرد فى تاريخ بريطانيا أن أرضيت العاطفة القومية بثمن بخس مثل هذا وبعبارة :
«It may be stated in all seriousness that English history dose not record any instance of so great a national. Satisfaction being more cheaply obtained».

وفي سنة ١٨٩٨ م قدرت إيرادات السودان بحوالى ٣٥٠٠٠ جنيهه
مصرى وبلغت المصروفات حوالى ٢٣٥٠٠٠ جنيهه أى أن الحكومة المصرية
ساهمت فى ميزانية السودان فى السنة الأولى لاسترداده بمبلغ ٢٠٠٠٠٠
جنيه أى بنسبة ٥٧٪ من إيرادات السودان .

وفي الفترة ١٨٩٨ م بلغت نسبة الإعانة حوالى ٢٠٠٪ وفى سنة ١٨٩٩ م
نحو ٣٦٠٪ وفى سنة ١٩٠٠ م نحو ١٧٠٪ وفى سنة ١٩٠١ م نحو ١٤٠٪ .

(*) محفظة ٩ مجموعة بدون رقم سنة ١٨٨٢ م تكاليف مصر فى حملة
استرداد السودان .

ثالثا : الوثائق الخاصة بالعمارة

صورة الوثيقة رقم (٩)

تقرير

عن مشاهدة من أعمال البناء والأنشاء في مدينة
محمد علي بفازوغلي

البند الأول :

وصلت الى جبل فيض أوغلي (فيزوغلي) يوم ٢٩ ربيع أول سنة ١٢٥٥ هـ وهذا بيان الأماكن التي بنيت وأنشئت مساحة القصر المنشأ بالطوب الأحمر هي ١٦ مترا طولا ، ١٦ مترا عرضا وثمانية أمتار ارتفاعا وقد تم البناء فيه ومساحة الشونتين ٦٠ مترا طولا و ٧ أمتار عرضا ، ٢٥ متر ارتفاعا ومساحة المستشفى المنشأ ٦٠ مترا طولا وستة أمتار وكسور عرضا وثلاثة أمتار ونصف ارتفاعا . وفيما عدا ذلك أنشئت ثكنات برسم ظهرتور بالقدر الكافي للجنود المكلفين بالمحافظة في تلك الجهة كما أنه توجد ثكنات زائدة عن الحاجة .

البند الثاني :

فيما يلي بيان الغلال والأصناف الأخرى الموجودة في شون فيزوغلي ومدينة محمد علي :

الصف	أردب	قنطار	رطل	عدد	درهم	أقة
قمح	٣٨	—	—	—	—	—
شعير	٣	—	—	—	—	—
أرز	—	—	—	—	٣٠٨	٨٦٣
ملح	—	—	—	—	٣٠	٤١١١
مسلى	—	١١	٤٣	—	—	—
دقيق	—	١٥	٤٨	—	—	—
بقسماط	—	٦٤	٤٣	—	—	—
شمع	—	—	—	—	١٣٦	٢٠

ماء الملك (كولونيا) ٢٧ زجاجة .

دور ٦٢٤٤ ثوب .

بفتة (هررى) ١٨٢٩ ثوب .

بعض الأصناف المذكورة أعلاه كثيرة والبعض قليل وقيل أن الأصناف القليلة تصرف إلى المرضى ، بينما الكثيرة تصرف لأصحاب التعينات وتباع للأهالي والتجار وصنف الذرة هنا لا يتحمل أكثر من ثمانية شهور على الأكثر لأنه لو بقى لمدة أكثر يصاب بالتلف فاذا صرف لأصحاب التعينات منها من ابتداء ١٥ ربيع الآخر إلى آخر شوال سنة ١٢٥٥ هـ إلا عن مدة ستة شهور ونصف لبلغ المقدار ٣١٥٩ أردبا من الذرة ومما بقى منها يزيد عن اثني عشر ألف أردب وحيث أن هذا المقدار معرض للتلف فقد سألنا عن هذا الموضوع حضرة خير الدين فكانت أجابته أنها ستباع بناء على أمر حضرة أحمد باشا .

البند الثالث : —————

البند الرابع :

ووضعت خريطة لتلك المنطقة .

البند الخامس :

وقد صنع ٢٤٠ قادوسا للساقية ، ١٠٠ مستيله ، ٣٣ عربة يد وهذه الآلات جميعها خاصة لأخراج المعدن .

البند السادس :

يوجد دولابين لغسل الرمل لأظهار المعدن ودولاب به ١٢ صندوق ويجب أن يكون مقدار الماء الذي يصل إلى الصندوق يكفي عشر سواقي مكان وضع الرمل مساحته هي ١١ مترا طولا و ٨ مترا عرضا ، ٣ مترا ارتفاع والماء يأتي من الجدول إليها فيأخذ الرمل ويغسله في داخل الصناديق وقد انتهى الحفر في السواقي العشرة .

البند السابع :

بعد أن وصل المندوب إلى مدينة محمد علي في غرة ربيع الآخر سنة ١٢٥٥ هـ قام بإحصاء الأنفار المشتغلين في العمارات والأشغال الأخرى وفي صنع الآلات فأتضح أن مجموعهم ٣٧٦ نفرا فسأل عن أصولهم وعن خصوصهم فكانت الأجابة أن الأنفار الذين جاءوا من مصر ٢٣٤ نفرا ومن ترسانة الخرطوم من العجزة والنساء والصغار والمجانين ٢٥٦ نفرا وعدد الفارين والمتوقفين ممن قدموا من مصر لغاية ربيع الأول سنة ١٢٥٥ هـ بلغ عددهم ٢٦ نفرا وبلغ عدد الأنفار المرضى في المستشفى ١٢ نفرا ومن بين جماعة الترسانة ١٩ عاجزا و ١٠ نساء ومجنون واحد وولد صغير واحد كان خصص لهم ١٦ نفرا بالمرتب

مثل المعادلة واما طائفة السمكرية الذين أخلى سبيلهم وطائفة المبيضين فعددهم ٦ أنفار وعدد المصابين بأمراض بسيطة من العبيد والشغالة المقيمين في مساكنهم فعددهم ٢١ نفرا ويكون المجموع ٤٨٨ نفرا هذا ما قاله البك أثبتناه في التقرير .

البند الثامن :

وأما عن العينات التي أخذها المسيو الخبير الأجنبي فعددها ٣٢ عينة وضعت في صفيحة مع تعريف لها وسلمت الى الصاغ ابراهيم أفندي وأرسلت الى العتبات الخديوية وقال المسيو أنه أرسل الأحجار الى مكتب بولاق .

البند التاسع :

لم يبدأ العمل في بناء القصر والشونة والمستشفى والثكنة والجدران حولها المقرر بناؤها بالطوب الأحمر في مدينة محمد علي بسبب الأمطار .

البند العاشر :

شاهدنا بناء شونة الذخيرة والقصر والمستشفى والثكنة بالاضافة الى بناء ٧ سبعة أشوان قياس كل شونة ١٦ مترا طولا ، ٦ عرضا ، ٢ر٥ مترا ارتفاعا وقياس كل مستشفى من المستشفيات ١٦ مترا طولا ٥٠ر٥ مترا عرضا وعشرين وكسور ارتفاعا وانتهى بناء ثكنات كافية لاقامة الجنود .

البند الحادي عشر :

مبنى الجباخانة وأماكن الخزينة بالطوب الأحمر وقياس محل الجباخانة ٩ متر طولا ، ٦ متر عرضا ، ٣ مترا ارتفاعا وقياس محل الخزينة ٩ متر طولا ، ٦ مترا عرضا ، ٤ متر ارتفاعا وقد اقيمت زريبة من القش والحطب ذي الشوك وعمل لها ثلاث أبواب في الشرق والغرب والشمال و اقيمت مخافر حول هذه الأبواب .

البند الثاني عشر :

بنى ديوان على ساحل البحر (يبدو أنه النيل الأزرق) وأربعة حجرات من الطوب الأحمر لجلوس معاونين والكتاب والمهندسين ومسقفة بالقش وقياسها ١٦ مترا طولا ، ٨ مترا عرضا ، ٢ر٥ متر ارتفاعا .

البند الثالث عشر : —————

البند الرابع عشر !

حفر بئران أحدهما عمقه ٥ أمتار والثاني عمقه ٢٥ متر •

البند الخامس عشر :

التقصى عن عدد العمال الذين يستعملون في غسل الرمال لاستخراج
المعادن •

البند السادس عشر :

عمل معديتان وصندل لنقل الأخشاب من البحر الشرقى (النيل الأبيض)
يبدو انه جارى العمل في صناعة العدد الكافى •

البند السابع عشر :

تم صنع أربعة صناديق للماكينة (الدولاب) الخاص بغسل الرمال -
مقدار الرمل حوالى ١٥٠٠ قنطار •

البند الثامن عشر :

تم بناء ورشة تحت اسم ورشة أشغال برسم ظهر تور تتسع للانفار
المشتغلين في أشغال القواديس وعربات اليد والنشر ومساحتها ٤٠ مترا
طولا و ٨ مترا عرضا ، ٢٥ مترا ارتفاعا وغطيت بالقش وسد جانب من
جوانبها وترك الجانب الآخر ولم تنشأ فيها أبواب وشبابيك وعمل مخازن
للأخشاب لحمايتها من الشمس والمطر •

البند التاسع عشر :

صنع مخزن للمهمات في مدينة محمد على للمحافظة على المهمات الواردة
من مصر من المطر والتي مساحتها ١١ مترا طولا ، ٦ مترا عرضا ، ٤٥ متر
ارتفاعا •

البند العشرين :

البند الواحد والعشرين :

البند الثانى والعشرين :

البند الثالث والعشرين :

بلغ عدد السمكرية والمبيضين ستة أنفار وكانت يومياتهم تبلغ ٢٩٥ قرشا وكانوا يستخدمون فى الأعمال اليومية ولو صرفنا ستة قروش يوميا لستة من الأنفار الجبلأويين لكان ذلك أدعى للوفر إعطاء صفيح وقصدير الى العمال الوطنيين يصنعوه فى مدينة محمد على .

٨ ربيع الآخر سنة ١٢٥٥ هـ

ختم أمين معدن الذهب

(خير الدين)

(*) محفظة ٢٦٨ عابدين (ملف) السودان . ترجمة الوثيقة رقم ٨٣/٢٢ بتاريخ ٢ جمادى الأول سنة ١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م' ورد فى ١٠ جمادى الآخر سنة ١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م . تقرير عن مشاهدة عن أعمال البناء والانشاء فى مدينة محمد على التى انتدبت لها بموجب الأرادة العلية .

(*) لقد أنتهت مأمورية القول أغاسى أمين أفندى السابق تعيينه لمشاهدة أعمال المبانى والانشاءات الجارى بناؤها فى جهة المعدن ومعاينة الأعمال الأخرى المماثلة وتدوين تقرير شامل توطئة لرفعه الى الاعتبار الكريمة وقد عاد أخيرا من المعدن والتقى بى فى جهة بربر فعمدت الى تجهيزه للسفر حالا وارسلته الى المحروسة .

(ختم)

صورة الوثيقة رقم (١٠)

جدول يوضح الأدوات والمهمات التي استخدمت
في التنقيب عن الذهب

العدد	الصنف	العدد	الصنف
٧٥٠	قزمة حديد	٥٠٠	كوز صفيح
٥٠٠	كوريك	١٠	صندوق أجنة (آلة قطع
٢٥٠	مسحه (غشوس مفاطحة)		حديد)
٥٠٠	عربة يد لنقل الرمل	٢٤	صندوق ذات مفتاحين
١٩٠٠	جرذل لنقل الرمل من	٤٨	مفتاح للصناديق
	الآبار	٥٠	برميل
٢٤	دولاب آبار	٦	كماشة حديد كبيرة وصغيرة
١٥٠٠	متر من الحبل القنب	٢٥	قنطار زئبق مكرر
	بسمك أصبع	١٥٠	كيس جلد
١٠٠٠٠	مسمار حديد من مختلف	٣	قنطار سلك من الحديد
	المقاسات		والنحاس
٥٠٠٠٠	مسمار حديد أفرنجي	٢٠	قمع حديد لتمييز الزئبق
٢٠٠	مكبس حديد		من الذهب
١٩٠	مطرقة من مختلف	٢٠	مقراط كبير وصغير
	المقاسات	٢٥	أقة من الدوبار الأفرنجي
١٠٠	مسله نحاسية	٤	قنطار ملح بارود
٣	سندان (آلة طرق)	١٢	قالب حديد
١٥٠	مكبس خشبي لكبس	٥٠٠	مبـرد من مختلف
	البارود		الأنصاف (١) .
١٠	قنطار فولاز		
١٥٠	مطرقة خشبية		
٣٥٠	قصعة صاج عرضها واحد		
	قدم ، ٨ بوغارته وعمقها		
	٥ بوغارته .		

١ - محفظة ٢٦٩ عابدين وثيقة ١٣٦ بدون تاريخ .

(*) البوغارته آلة خشبية ذات ثقب تستخدم لقياس سمك الحبال .

صورة الوثيقة رقم (١١)

بيان بالأشخاص والمهمات اللازمة لبناء مدينة في منطقة نهر الجب

(أ) أشخاص من ذوى الحرف المختلفة :

- ٥ خمسة أشخاص أطباء كنواة لبناء مستشفى .
- ٥ خمسة أشخاص مهندسين رى وأشغال عمومية .
- ١٢٠ مائة وعشرين شخصا من الفلاحين على أن يصطحبوا معهم زوجاتهم .
- ١٠ أشخاص نجارين سواقى وتوابيت .
- ٢٠ عشرين نجار لنشر الأخشاب .
- بنا لبناء المساكن الجديدة .
- خمسة أشخاص مهندسين وابورات .
- ٤ أربعة أشخاص خبازين .
- ٣ ثلاثة أشخاص حدادين .
- ٢ اثنين شخص تفكجية .
- ٣ ثلاثة أشخاص سمكزية .
- أربعة شخص جناينية .
- ٤ أربعة أشخاص جزمجية .
- ٥ خمسة أشخاص قربية .
- خمسة أشخاص دباغى جلود .
- ٥ خمسة أشخاص ترزية .
- ٥ خمسة أشخاص بيطاريين .
- خمسة أشخاص بكباشية لأعمال الجمرك .

(ب) القوة العسكرية المطلوبة :

- ٣ ثلاثة أورط بيادة .
- ٢ اثنين بطارية طوبجية ومعهم خمسة صاعقون ، وعشرة يوزباشية ، ٣٠ وثلاثون خيال .
- ١٠٠٠ عشرة آلاف كبسولة لزوم المدافع .
- ٥٠٠ خمسمائة طبنجة .

(ج) الأدوات المختلفة :

- ١٠٠ مائة محراث لزوم الزراعة •
- ٥٠٠ خمسمائة فأس •
- ٥٠٠٠٠ خمسة آلاف مقطف خوص •
- ١٠٠ مائة شرشرة (منجل) •
- ٢٠ عشرين نورج •
- ٣٠ ثلاثون منشار •
- ١ واحد وابور طحين •
- خمسة ماكينة رى •
- ٣٠ ثلاثون قنطار مسمار بلدى •
- ٥٠٠ خمسمائة بلطة حديد •
- ٣٠ ثلاثون ميزان بكفف وسنج •
- ١٢ اثني عشر ختم من اختام الدمغة •

(د) المهمات :

- ١٠ عشرة قنطار من الورق
- ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف لوح من الخشب •
- ٢٠٠ مائتين أقة من الدخان لزوم مشروب الضباط والعساكر •

(هـ) البذور :

- ٢٠٠ مائتان أردب من القمح التقاوي •
- ١٠٠ مائة أردب شعير •
- ١٠ عشرة أردب برسيم
- ٢٠٠ مائتان أردب فول حراتي •
- ٣٠ ثلاثون أردب بذرة قطن •
- ٥٠ خمسون أردب عدس (١) •

١ - محفظة ١١١ سواحل البحر الأحمر عام ١٨٧٥ م •

رابعاً : الوثائق الخاصة بالكشوف الجغرافية.

وثيقة رقم (١٢)

خطاب من ارتين بك الى السيد جومار رئيس الجمعية الجغرافية
الفرنسية عن رحلات سليم قبودان الى اعالي النيل في الفترة ما بين ١٨٣٩
الى ١٨٤٢ .

Bulletin de la Société de Géographie Juillet 1840.

A.M. Jomard (membre de l'Institut. Alexandrie, 7 Juin 1840.

Monsieur,

Dans ma dernière lettre, je vous promettais de vous envoyer
le journal de Selim, Capitaine chef de l'exploration du fleuve
Blanc. Comme jusqu'aujourd'hui ce journal n'est pas encore
arrivé, je prends la liberté de vous envoyer la traduction de la
lettre dudit capitaine, en vous réitérant la promesse de l'envoi
du journal.

Agréez . . . etc.

Signé Artin Bey, Premier secrétaire
interprète de S.A. le Vice -roi d'Egypte.

Traduction de la lettre de Selim, Capitaine, chef de l'explo-
ration du fleuve Blanc, écrite de Khartoum, à la date du 5 Safar
1236 (8avril 1840).

En vertu de l'ordre du 9 Ramadan 1255 (16 novembre 1839)
de S.A. notre auguste maître, je fus chargé de l'exploration du
fleuve Blanc, et je me mis aussitôt en devoir de remplir cette
mission.

D'après l'ordre de S.A., nous nous empressames de revêtir
d'habillements d'honneur, les cheikhs de Chelouk et quelques-uns

de Selim-Bakara, que nous rencontrâmes sur notre route, ce dont ils furent enchantés. A notre arrivée au lieu de résidence des grands meks de Chelouk, bien que le mek fût prévenu qu'il eût à venir nous trouver, cependant soit crainte, soit prévention de sa part, il ne se présenta pas en personne, il se contenta d'envoyer un de ses gens qu'il fit habiller d'une robe d'indienne, tout en ayant soin de laisser ignorer sa venue.

L'individu revêtu de la robe était accompagné de quatre à cinq cents hommes armés de lances. Afin qu'ils n'eussent rien à redouter, on cacha la présence du mek, à qui nous envoyâmes les presents à lui destinés, par l'entremise de son envoyé, accompagné de deux de nos gens, qui ne purent cependant pas le voir. En retour des presents envoyés il nous fit offrir cinq vaches.

A douze étapes de l'endroit susdit se trouvent les hordes des Nuvirs, des kiks, des Ouraras, dont les individus armés de lance et de flèches, dans le dessein de nous barrer le passage, vinrent en grand nombre sur le fleuve. A trois reprises différentes ils tentèrent de nous attaquer, ayant compris leur projet perfide, nous commençâmes le combat.

Après avoir eu quelques-uns des leurs tués ou blessés à coups de fusil, ils changèrent bientôt leur résistance, en fuite. A la vue de leurs commagnons morts que le plomb destructeur avait atteints de loin, ils ne pouvaient se défendre de l'effroi et de l'admiration que leur inspirait un tel état de choses. Dans leur ignorance, ils se disaient que ce ne pouvait pas être le travail des hommes, et que nous devions être des enfants de Dieu ; c'est pourquoi abandonnant leurs armes, ils vinrent demander pardon et miséricorde, ce qui leur fut accordé.

Après quoi, sans armes, et élevant leurs mains vers le ciel comme s'ils imploraient la clémence divine, ils vinrent en grand

nombre sur le fleuve, menant avec eux leurs troupeaux; en nous suppliant de les accepter.

Après avoir pris un nombre suffisant de bêtes pour la nourriture des soldats, et comme nous refusions dans plusieurs endroits de condescendre à leurs désirs en acceptant de nouveau, ces bonnes gens se figuraient dans leur simplicité que Dieu était courroucé contre eux.

A notre départ ils nous accompagnèrent sur le rivage en courant, et même il leur arriva de suivre nos barques jusqu'à une et deux journées de chemin.

En comptant chelouk, nous passâmes par six tribus chelouk, Denké, Nuvir, Kik, Ourara, Fotouyé, Eliab et Bour.

Les hommes de ces peuplades sont tout noirs et vont nus ; ils sont en très grand nombre ainsi que les boeufs et autre bétail qu'ils possèdent.

Leurs idiomes, celui des chelouks expeté, sont tous conformes à celui des dinké.

Toutes ces peuplades brûlent les excréments des bêtes à cornes, et dorment la nuit dans les cendres pour s'échauffer.

Les individus des tribus de chelouk, de Dinké et de Nuvir portent à leurs bras des bracelets d'ivoire, de cuivre, et voire de fer. A la place de la circoncision, il existe chez eux une ancienne coutume de s'arracher quatre dents.

Les autres tribus, quoique asservies au x mêmes coutumes, portent très peu de ces anneaux de fer et de cuivre ; mais on en voit de bois.

Toutes ces tribus honorent d'un cult particulier la vache, qui est en grand honneur chez eux.

Enfin, nous parvinmes à l'aide du loch jusqu'au 3°22' de latitude et au 31° de longitude. L'observation de soleil sur le midi, à l'aide du sextant, nous donna une hauteur de 3°31'. Dans le lieu de station où ces observations ont été faites, le fleuve se divise en deux branches, l'une allant à l'orient, l'autre à l'occident. Dans cet endroit vu le peu de profondeur de l'eau, le fleuve n'est plus navigable.

Le 22 Zilkadé : 1255 (27 janvier 1840), nous rebroussâmes chemin, et grâce à Dieu, le 26 Moharrem 1256 (30 mars 1840), nous arrivâmes sains et saufs à Khartoum, et quoique immédiatement après notre arrivée dans cette dernière ville, j'aie expédié au gouverneur du sennar, Le journal de notre voyage, j'ai cru de mon devoir, pendant le temps que le susdit journal mettra à arriver, de porter à la connaissance de S.A. notre heureuse arrivée à Khartoum.

من قراءة تقرير سليم قبودان قائد الحملات العسكرية المصرية التي أرسلت في الفترة ما بين ١٨٣٩ - ١٨٤٢ م ، بأمر من والى مصر محمد على باشا ، يتضح لنا أن هذه الحملات ألقت الضوء على كافة القبائل التي مرت من خلال أرضها ، سواء أكان ذلك في النواحي الاجتماعية أو الاقتصادية. أو السياسية كما أنها فتحت هذه المناطق أمام الرحالة والمغامرين من الأوربيين، وقد عثرت على عدد من الصور الفادرة لبعض أفراد القبائل النيلية ، ويمكن مشاهدتها خلف هذه الصفحة ، وهي تبدأ من الشكل رقم ١ - ١٨ .

وللاستزاده اقرا كتاب :

- « Explorers into Africa »
By Josephine Kamm.

أو كتاب :

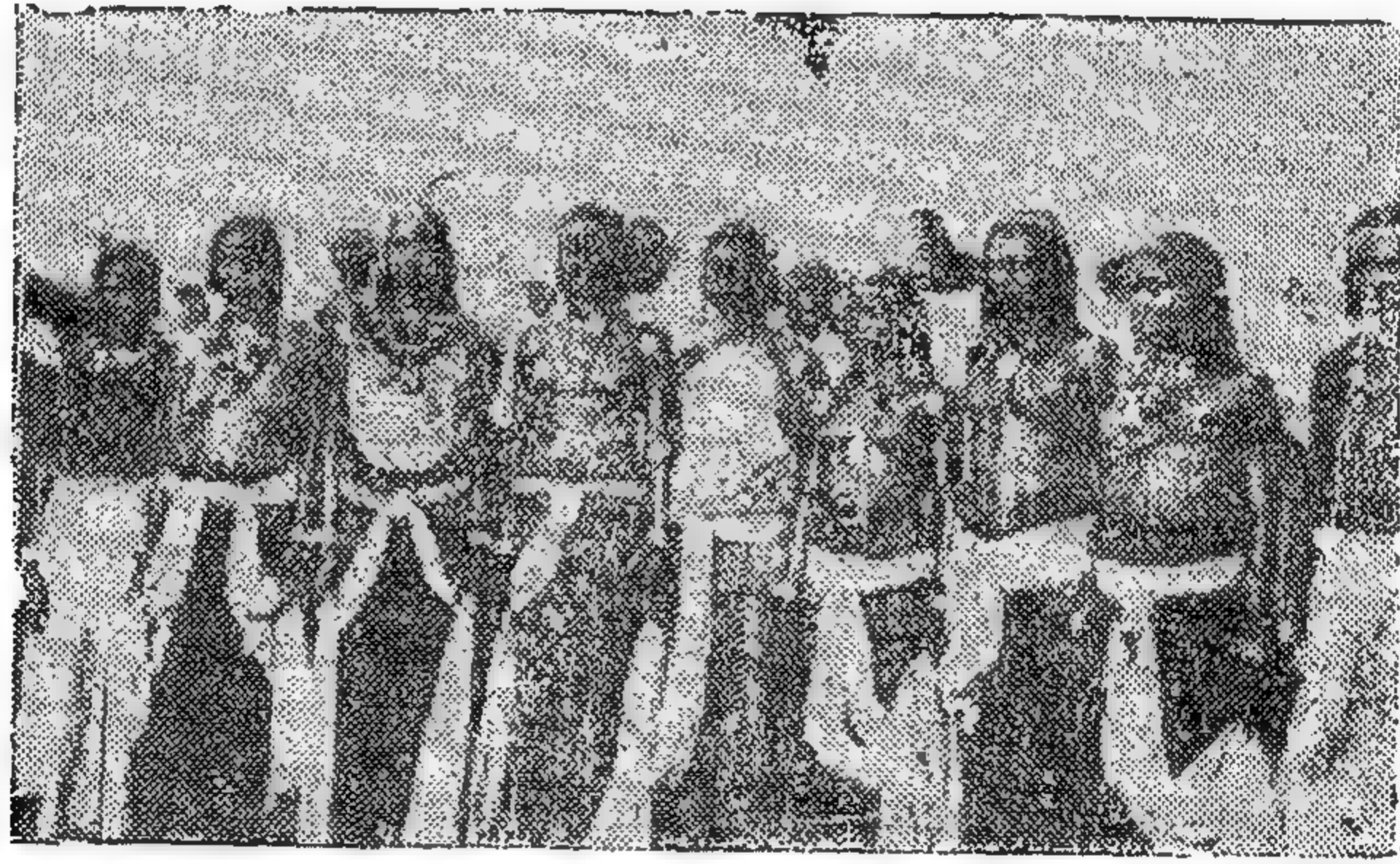
- « African discovery »
By Margery Perham.

أو

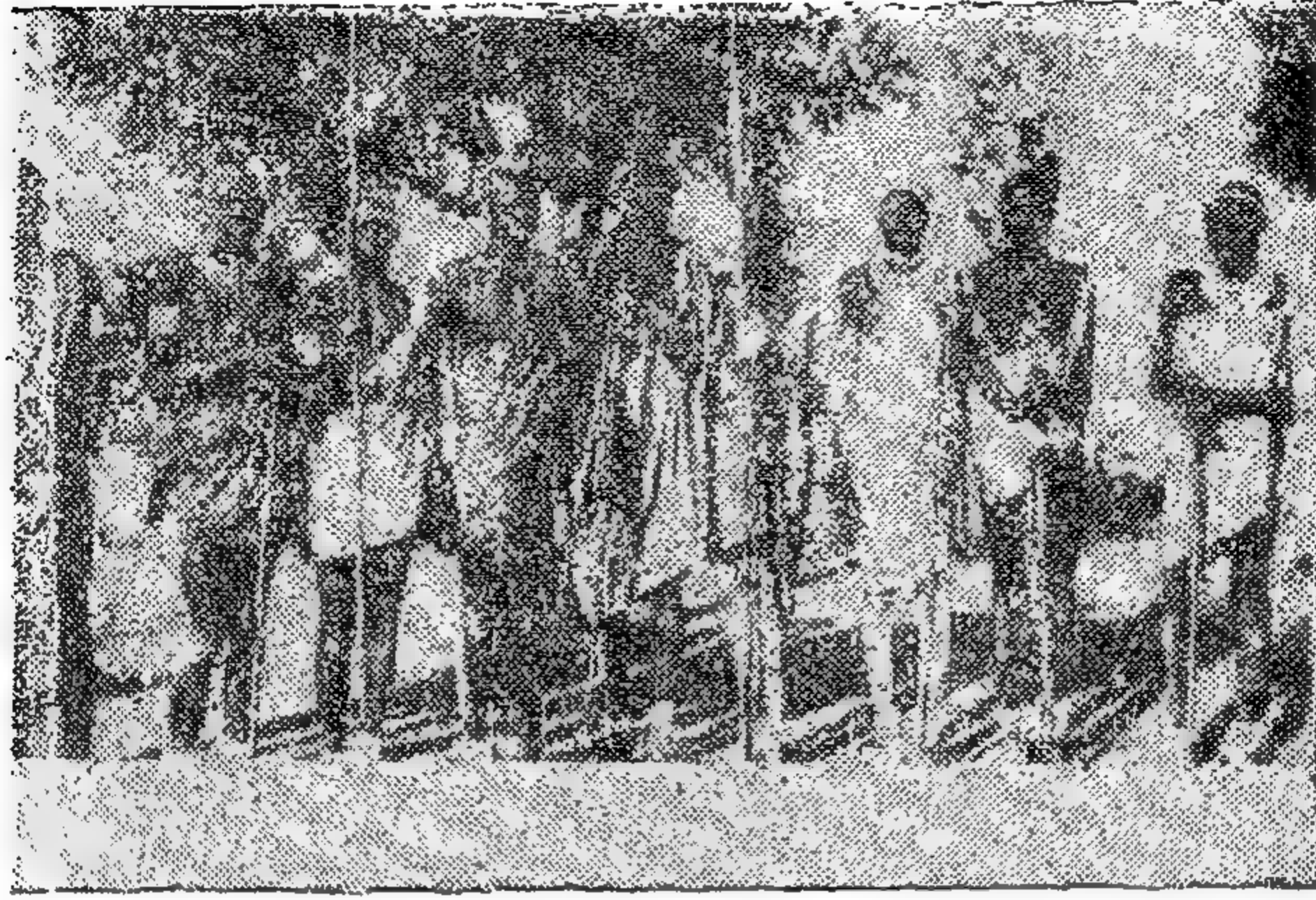
- « African Exploration »
By David Mountfield.



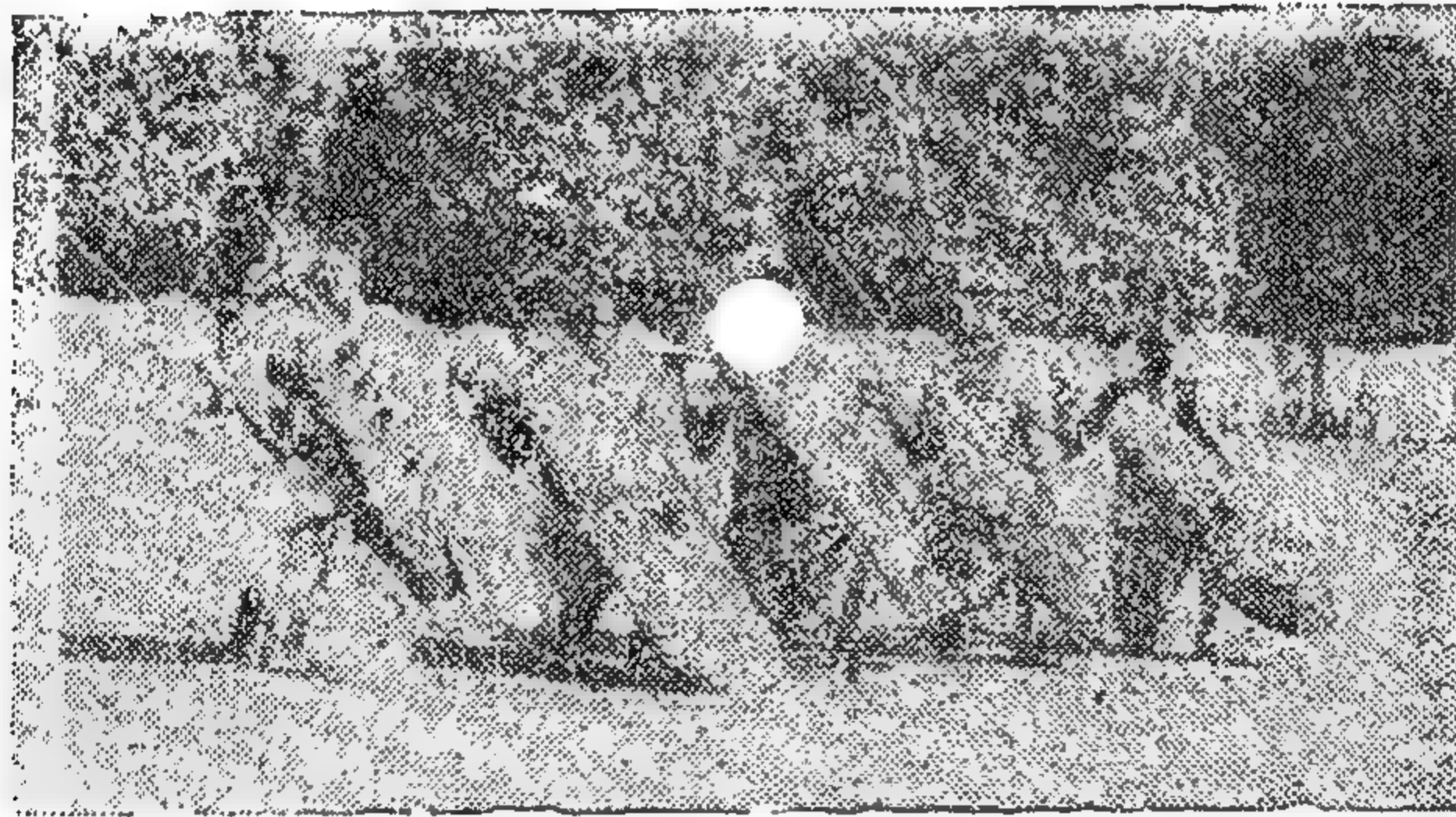
المشكل رقم (١) : مجموعة من أبناء الدناقلة يؤدون
رقصة من رقصاتهم الشعبية .



المشكل رقم (٢) : يمثل مجموعة أخرى من أبناء
البقارة وهم يؤدون رقصاتهم الشعبية أيضا .



الشحن رقم (٣)

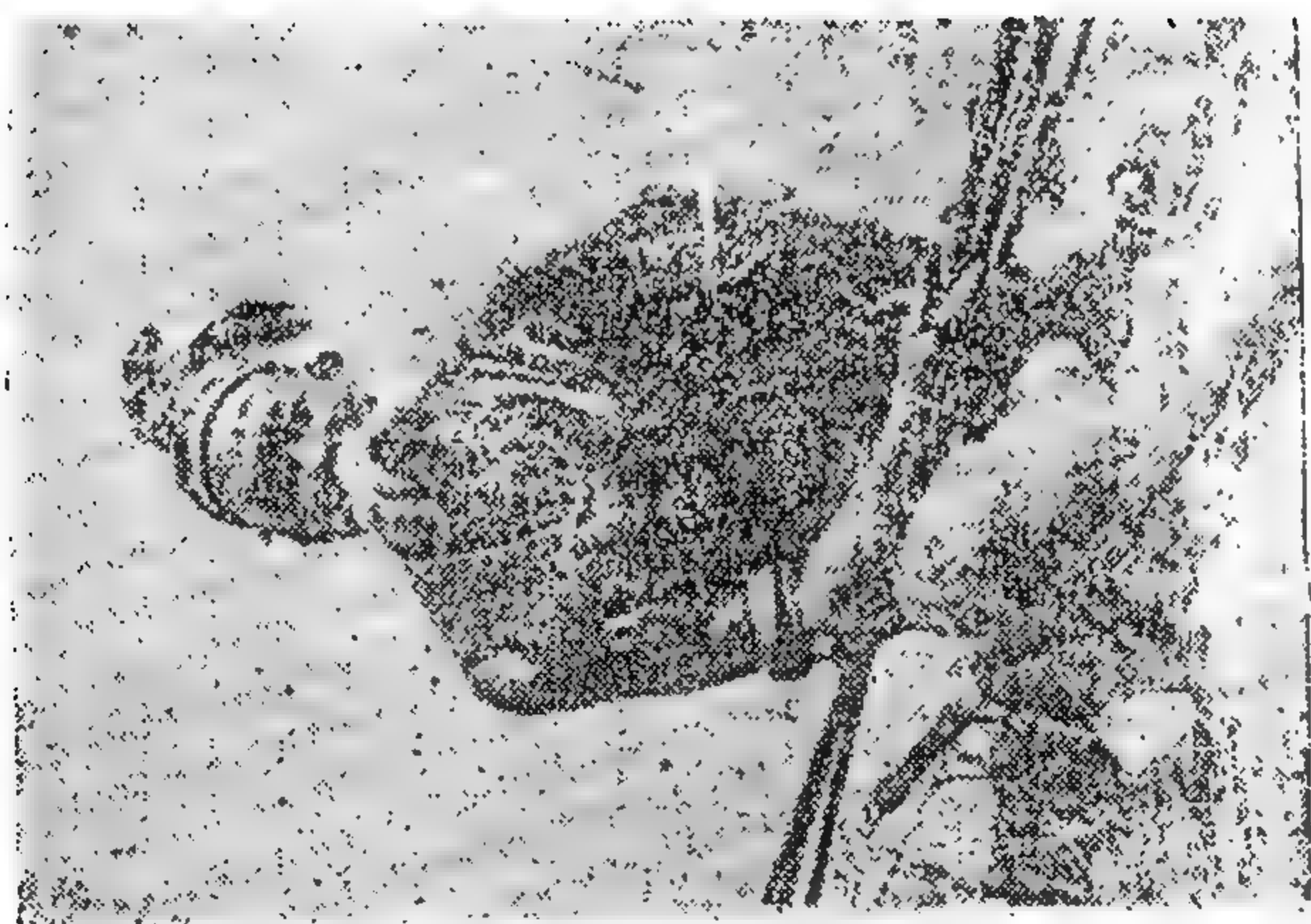


الشكل رقم (٤)

في الشكلين رقم (٣) و (٤) توجد مجموعتان من أبناء
الشلوك وهم يحملون الحراب والدروع ، التي صنعت من
جلود الخرافات وأفراس النهر .



الشكل رقم (٥)

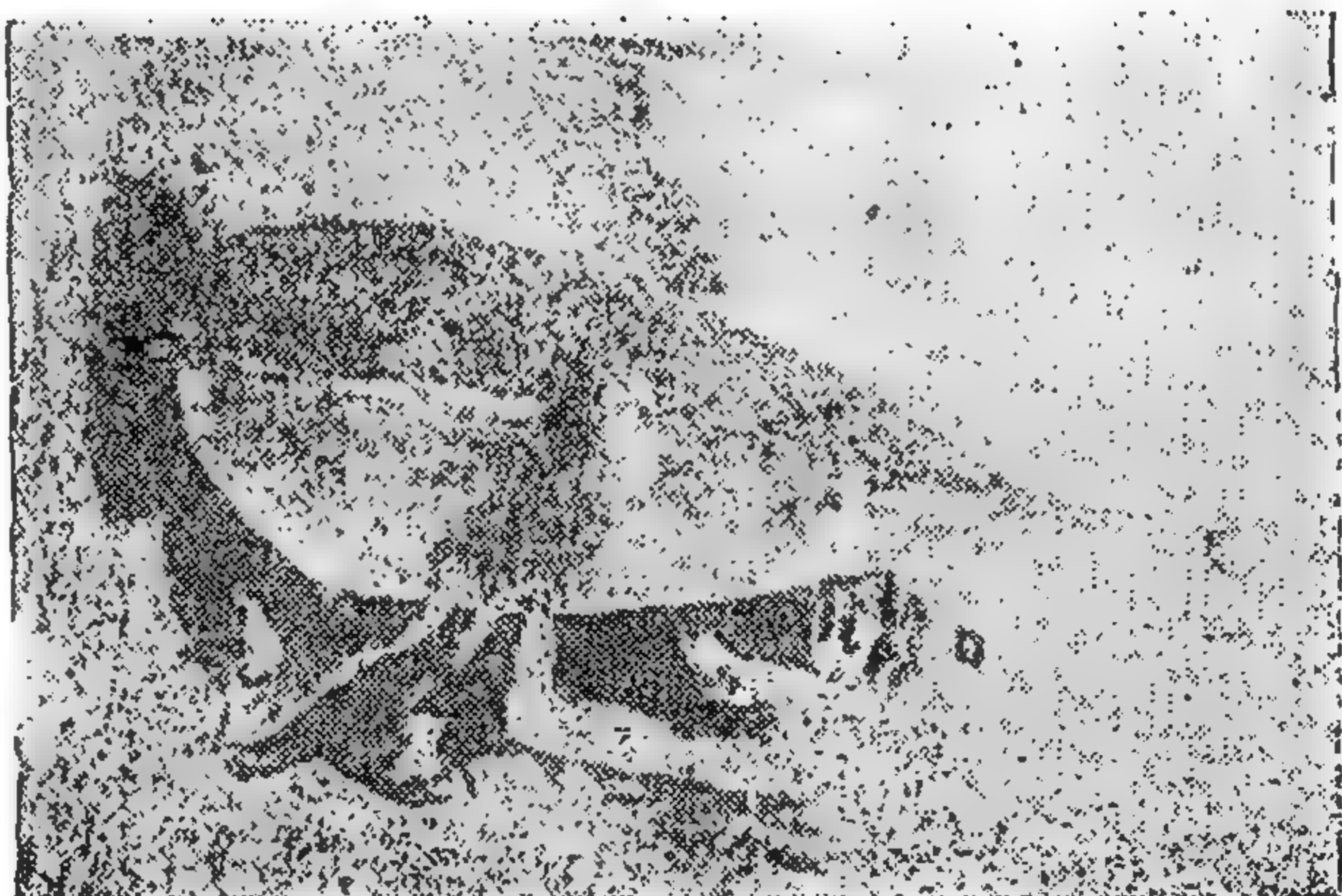


الشكل رقم (٦)

الشكلان رقم (٥) و (٦) يوضحان لنا صورتين احدهما لشخص تظهر على جسمه بعض المرسومات التي رسموها على جلده بينما توضح الصورة الثانية شخص جالس على التبات وهو ممسكا في يديه ببعض العصي والخراب.

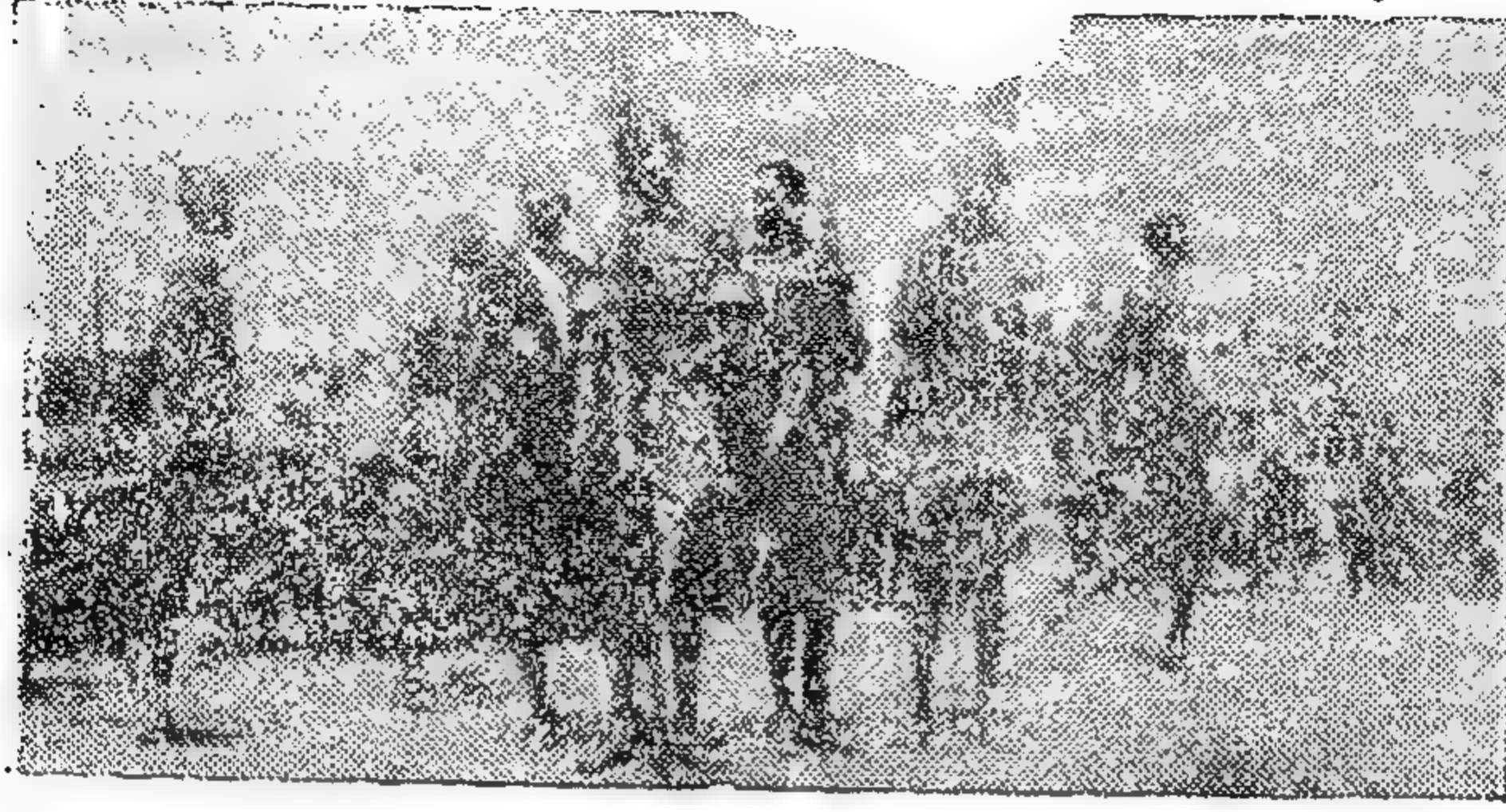


الشكل رقم (٨)

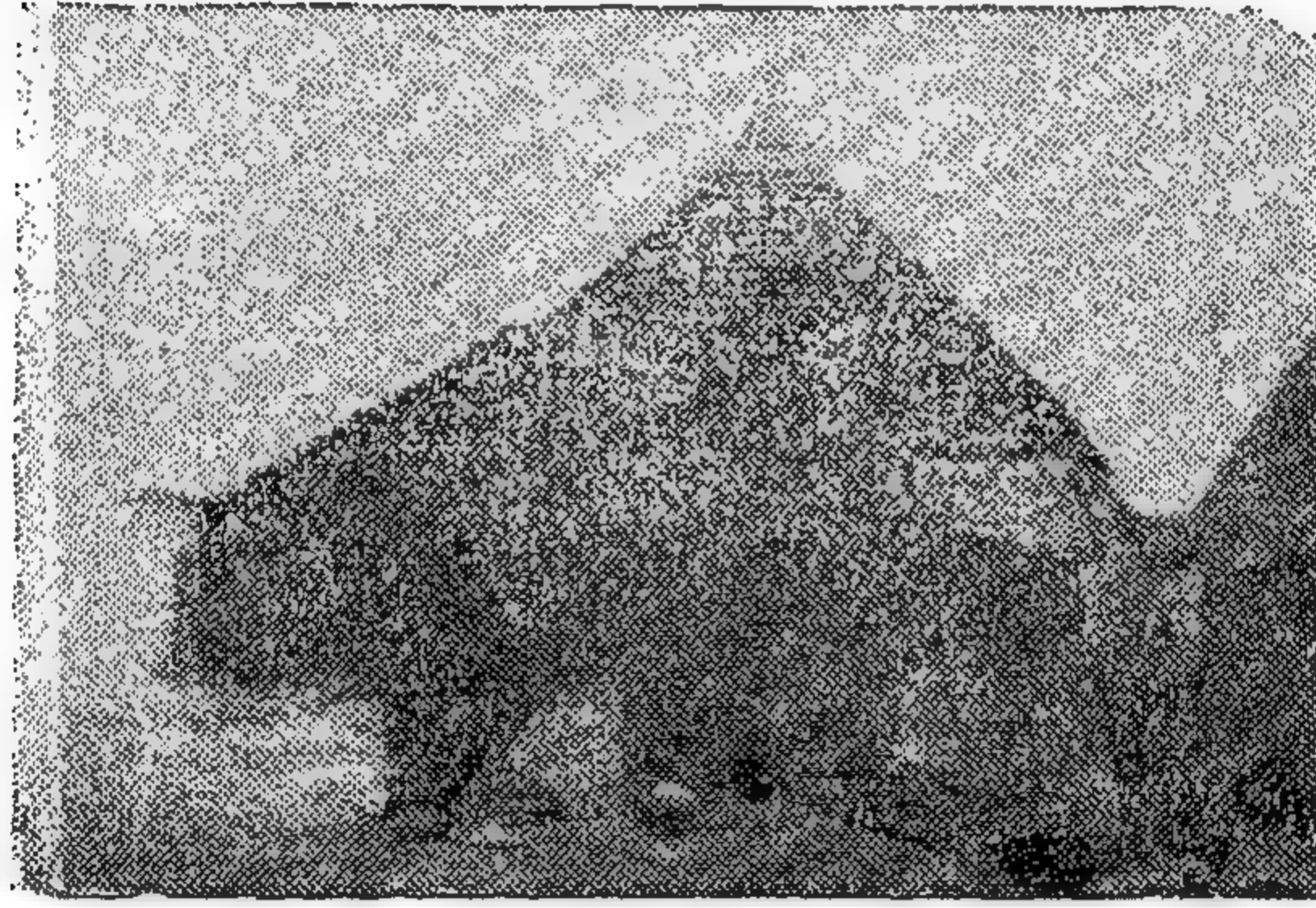


الشكل رقم (٧)

الشكلان رقم (٧) ورقم (٨) يوضحان لنا صورتيين للشخصين يحمل كل منهما درع من جلد المتسلسلة (الخرتيت) وهما من أبناء قبيلة الدكا التي تقطن منطقة النيل الأبيض وبحر السوبات .



الشكل رقم (٩)



الشكل رقم (١٠)

الشكل (٩) يوضح لنا صورة لبعض أبناء قبيلة النوير وهم يحملون في أيديهم الخراب ، ويلبسون جلود النمر والفهد . ويوضح لنا الشكل رقم (١٠) أحد مساكن هذه القبيلة وهو عبارة عن كوخ صغير مستدير الشكل ، ولا يوجد به إلا فتحة واحدة هي الباب .



الشكل رقم (١٢)

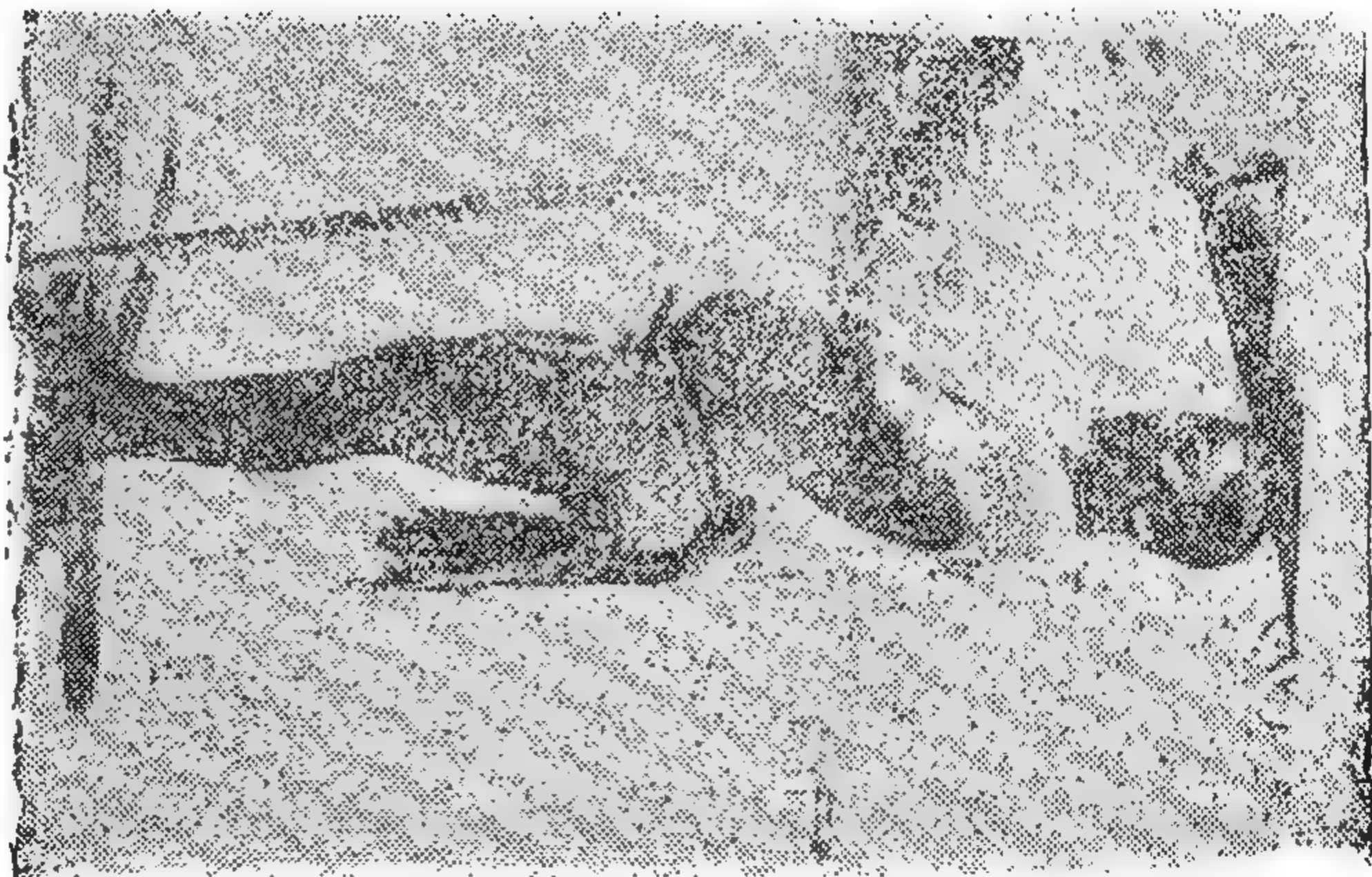


الشكل رقم (١١)

يوضح لنا كل من الشكلين رقم (١١) ورقم (١٢) صوريين لفتاتين وأخرى لطيفة صغيرة ، وهم عراة تماماً باستثناء
تستر عواتقهم بأغصان الأشجار ، وهذا من عادات القبائل التي تقطن منطقة بحر الجبل مثل قبائل البرهملرا والكيك
والبحور .

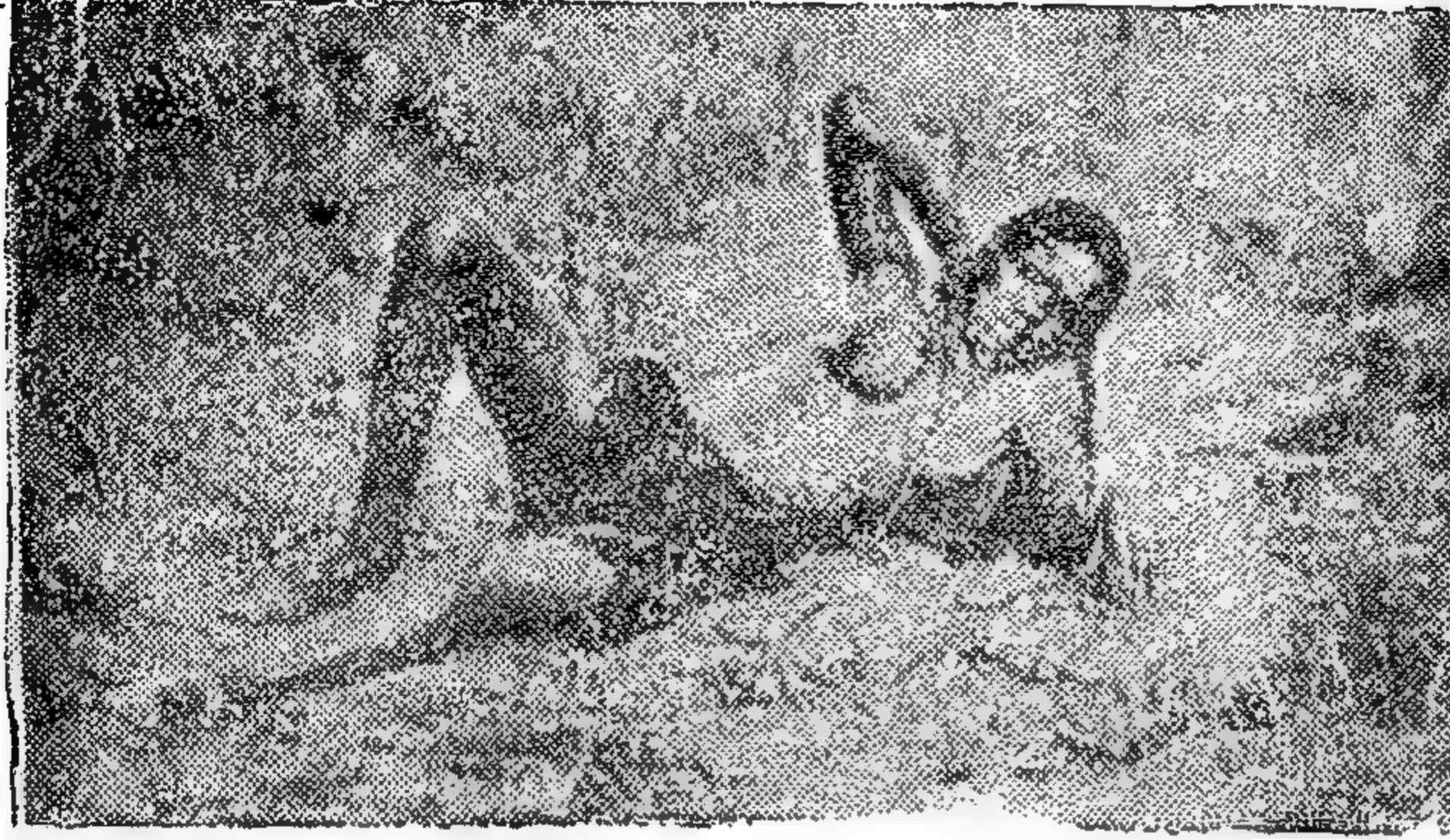


الشكل رقم (١٣)



الشكل رقم (١٤)

يوضح لنا الشكلان رقم (١٣) و (١٤) صور لبعض أفراد من القبائل النيلية وهم من سكان بحر الغزال ، وهم عرابة
تماما باستثناء بستر عوراتهم ويظهر من الصور ملامحهم الزنجية .



الشكل رقم (١٥)



الشكل رقم (١٦)

الشكلان رقم (١٥) و (١٦) يوضحان لنا صورتين ، الاولى .
منهما لفتاة ترقد على النبات وهي عارية باستثناء ستر عورتها
بمجموعة من الخيوط تسمى الرهط، بينما توضح لنا الصورة
الثانية ، صورة لفتاة تستر عورتها بقطعة من القماش ،
يبدو أنها من أبناء احدى القبائل العربية .



الشكل رقم (١٧)



الشكل رقم (١٨)

الشكل رقم (١٧) ، (١٨) يوضحان لنا صورتين احدهما
 لشاب عارى الجسم تماما ، ويظهر على جلده بعض الزخرفة
 التى يعملها بطريقة الوشم . والصورة الثانية توضح لنا
 مجموعة من قبائل كردغان وهم يمتطون ابقارهم .

صور لبعض الخطابات التي تثبت أحقية شايو لونج في كشفه لبحيرة
إبراهيم وهي على النحو التالي : -

MASSAWA, Dec. 9, 1879.

1 — To the Editor of the Herald.

Those who may be interested in geographical discoveries will remember that in 1874 Col. Chaillé-Long of the Egyptian staff passed down the Victoria Nile from Nyamyongo where Speke was stopped to M'rooli, thus at the risk of his life settling the question before unsolved of the identity of the river above Urondogani with that below M'rooli.

He also discovered a lake midway between those places which he called Lake Ibrahim. Passing that way afterward I ascertained that the native name of the lake was Cojae and wrote this name on the map... In writing thus I in no way wished to take from Col. Chaillé-Long the merit due to him for his discovery of this lake or for his perilous journey.

Those who care to study the successive steps which built up the map of the course of the Nile will know that to Speke is due the discovery of one portion, to Baker that of another, and to Col. Chaillé-Long that of another portion and of the lake alluded to.

Believe me, yours very truly,
C.G. GORDON.

2 — Notwithstanding the foregoing letters of my former chief, whose authority is incontestable, the writer again remarked, in May, 1881, that the error against which he protested was repeated ; he wrote to Sir Rutherford Alcock, President of the Royal Geographical Society, who replied as follows :—

SAVILLE ROW, LONDON, July 1, 1881.

Col. Chaillé-Long.

DEAR SIR,— I am requested by Sir Rutherford Alcock to inform you that he laid your letter to him of 19th may before the council of the society and that they have directed the attention of Mr. Ravenstein (Who is engaged in compiling for the Society a large map of Equatorial Africa) to the matter with a view to due credit being given to you for priority of discovery and naming of Lake Ibrahim on the map alluded to.

The Council at the same time disclaimed any responsibility for maps of Africa published by the firm of W. and A.K. Johnston, for whom the late Mr. Keith Johnston must have drawn the map of which you complain.

Your obdt. Servt.,
H.W. BATES, Asst.-Secretary.

AMERICAN GEOGRAPHICAL SOCIETY

No. 15 West 18 Street.

December 20th, 1909.

MY DEAR SIR,

It gives me great pleasure to announce to you that the Council of the American Geographical Society at their last meeting voted you the Daly Geographical Medal for your service to Geographical Science in Africa.

Congratulating you most cordially upon this honour, and with Kindest personal regards, I am,

Yours very truly,
WILLIAM LIBBEY,
Foreign Corresponding
Secretary.

Mr. Charles Chaillé-Long.

If agreeable to you, this medal will be presented at some one of our regular meetings in the early part of year. As soon as the dates of these meetings have been decided upon, I will submit them to you in order to ascertain your wishes as to which will be most convenient.

The Daly Medal was conferred on the evening of February 15th, 1910, as related in part I, vide Bulletin A m.G.S., March, 1910.

صورة الوثيقة رقم (١٣)

Carton 52

Document 37.

Etat des distances entre les stations d'eau
situées sur la route
Assiout — Darfour.

Nombre de Jours.

3	d'Assiout à Wadi El-Gamal	(ces trois stations relèvent
1	d'El-Gamal à El-Kharga	(de la Moudirieh d'Assiout
2	d'El-Kharga à Barisse	(il n'est pas besoin d'y
4	de Barisse à Kassaba	(emporter de l'eau car elle
3	de Kassaba à El-Salima	(existe dans chaque localité.
4	d'El-Salima à El-koba	(Il faut emporter une
5	d'El-koba à Bir El-Atrane.	(provision suffisante
5	de Bir El Atrane à Maydoun	(d'eau d'un endroit
3	de Djebel Maydoun à El-Maydoun	(à l'autre entre ces (six stations.

30

Le voyage d'Assiout à Darfour peut s'effectuer en 30 jours à dos de chameaux de la manière précitée. Il faudrait emporter de l'eau en quantité suffisante de chaque station jusqu'à la station suivante. On dit que l'eau se trouve en abondance dans les dites stations, de sorte que si on creuse le sol dans ces régions à un mètre de profondeur, l'eau sortira comme d'un puits. Ainsi il existe toujours la-bas de l'eau en quantité suffisante non seulement pour ces 3000 bédouins dont l'envoi est décidé, mais pour le double ou le triple de ce nombre.

Il faut à ces bédouins 3.500 à 4.000 chameaux. Il faut les acheter car on ne peut se les procurer en location. Même si on peut les louer, le prix de leur location, égalera le prix de leur achat sans compter les frais et la peine de la fourniture des vivres et de l'eau aux chameliers qui accompagneraient leurs bêtes.

Aussitôt que l'ordre sera donné de les acheter, on pourra se les procurer et les rassembler en deux mois, c'est-à-dire en 60 jours.

Les bédouins demandés seront recrutés en trente jours. Les cheikhs de leurs tribus se sont chargés d'établir une liste de leurs noms et de faire en sorte qu'ils soient prêts à l'appel.

Nous avons averti les cheikhs des tribus d'avoir à placer à la tête de chaque compagnie de cent hommes un bickbachi choisi parmi eux conformément à l'ancienne organisation des bédouins. Ils ont obtempéré à l'ordre en s'engageant à l'exécuter. Néanmoins, étant donné que c'est à l'administration de déterminer le nombre des membres que chaque compagnie doit compter, s'il nous est donné de connaître ce nombre et si son Altesse le Khédive est d'avis que les commandants de la cavalerie que l'on se propose de placer à la tête des compagnies soient des bédouins nous nous emploierons alors à recruter ces commandants et à les placer à la tête des compagnies.

Hassan Bey El-Abazi (le traducteur : El-Abaze est une tribu du Caucase) qui est connu de son Altesse le khédive, désire partir pour le Darfour avec une promotion, si son Altesse le Khédive est favorable à ce désir, qu'il daigne le nommer commandant général des bédouins en lui conférant le grade supérieur à celui qu'il porte.

Cette route menant d'Assiout au Darfour sera désormais suivie toujours. En fait, aucune autre route ne lui est préférable au point de vue de la facilité. Pour qu'elle soit comptée parmi les routes postales peuplées et praticables, je suis d'avis de placer 10 meharistes sous le Commandement d'un officier dans chacune des six stations séparant Barisse d'El-Facher. De la sorte, le courrier pourra arriver d'Assiout au Darfour ou du Darfour à Assiout en 25 jours.

Autre cette route, se trouve une autre conduisant au Darfour en 20 jours. Cette route est pour vue d'eau aussi. Cependant elle n'a pas été pratiquée depuis 40 ou 50 ans. Elle est au-

jourd'hui abandonnée et les guides que nous avons ne la connaissent pas parfaitement. Cependant ils ont pris à leur charge d'explorer, également. Cette route et de la reconnaître pendant que Lion emploiera la route qu'on a l'intention de pratiquer à présent.

L'estimation précitée du nombre des chameaux est faite sur cette base que les chameaux doivent suffire pour le transport des trois mille bédouins piétons, de leurs charges du fourrage et de l'eau nécessaire aux chameaux.

Mais si les trois mille bédouins emportent avec eux des munitions pour s'en servir durant leur séjour, il faudra que le nombre des chameaux soit proportionnel à la quantité des munitions.

Excellence,

Je vous pris de soumettre ces choses écrites sur le Darfour à son Altesse le Khédive et de vouloir bien me faire part des instructions de son Altesse à leur sujet.

(S) Loutfi (S)
27 Moharram 1292.

خامسا : الوثائق الخاصة بالرق

(م - ٩ الوثائق التاريخية)

صورة الوثيقة رقم (١٤)

خطاب جمعية أصدقاء الرقيق الى محمد على تحثه فيه على
وقف تجارة الرقيق

حضرة صاحب السمو والى مصر :

والحائز على رتبة الصدارة العظمى من الامبراطورية العثمانية :

لقد بلغ الى سمع الاعضاء الانجليز والملاطيون أعضاء جمعية (الغناء
الرق) توجيه عناية سموكم وشعوركم النبيل نحو تحسين حالة رعايا سموكم
الذين يطلق عليهم أرقاء افريقيا وأن سموكم تهتمون بصوت أصدقاء الرقيق
وما يمليه قلبكم الطيب الذى يحن الى هؤلاء التعساء الذين ، لو أنهم كانوا
فى أشكال آدمية ويملكون من الضمير والحس مثلنا ، الا أنهم يشتروا ويبيعوا
كالحيوانات .

وأن سموكم قد اتخذتم الاجراءات اللازمة لمحو كل شىء يختص بالرق
سواء عند وصولهم للقاهرة أو عند تصديرهم لممالك أخرى ، وهذا مما يظهر
للعالم اجمع أن سموكم لا يشتركون ولن يشتركوا فى مثل هذه التجارة الغير
انسانية . وأن سموكم لن تسمحوا للضرائب فى مصر أن تعتمد على مثل هذه
المنابع الدنيئة ، وأن أصدقاء سموكم المخلصين يكررون ما يشعرون به قلبيا
من السعادة ، وأنهم بدون أى تفكير فى تقديم أى اقتراح يتوسلون ،
ويسترحمون سموكم باسم الانسانية وبالله الكريم الخالق للناس كافة من
مسيحيين ومسلمين أن تأمروا باتخاذ التدابير الحازمة ضد الرقيق والتحرير
التام لكل رقيق فى حكومة سموكم .

وأن افريقيا المنكوثة وابناؤها بالتاكيد لا يشكرون سموكم فقط ، بل أن

كافة الرجال المستنيريون والطيبون في عصرنا هذا سيسجلون ذكراكم الى الابد
بأنكم صديق للجنس البشرى وهو أكبر فخر وشرف يسبغ على حاكم أو ملك •

الأمضاء نيابة عن الجمعية الانجليزية المالطية ضد تجار الرقيق

ه • ب بوفيني ، وادوار ايستون
سكرتير •

H. P. Bouveni,
Edouard Eiston (secretary)
James Richardson

مراسل أجنبي •

(*) صورة خطاب جمعية أصدقاء الرقيق الى محمد علي - وثيقة بدون
تاريخ

صورة الوثيقة رقم (١٥)

ترجمة التقرير الفرنسى العبارة المقدم من خسرو بك الى قنصل الأنجليز في مصر

لما عرضت على حضرة مولاي الخديوى ، الأمر الذى يتضمنه تقريركم
المؤرخ فى ٢٤ تفضل فأمرنى بأن أبلغ جنابكم الجواب الحقيقى الآتى : -

أصدر الوالى الى حكمدار السودان أوامر متعددة أولا وأخيرا بخصوص
منع صيد السود عن طريق الغزو واعتق فعلا ٦٠٠٠ ستة آلاف عبد أثناء
رحلته الى السودان دفعة واحدة ، وأصدر أوامره الشفهية الأكيدة بالغاء نظام
الرق ، ولما علم أن المرحوم احمد باشا استعمل القسوة فى تأديب قبيلة ملحقة
بالحكومة ، أمر الجناب العالى باستدعاء الحاكم المذكور الى مصر لعمل التحقيق
اللازم معه ، الا انه توفى قبل اجراء التحقيق ، وقد نصب على كل مديرية (من
مديريات السودان) مدير برتبة باشا ، ولا يغيب على البال أنه فى حالة
ما يغير سكان الجبال على جيرانهم ترسل الحكومة المصرية الحملات العسكرية
لتأديبهم ، لكن دون أسر أولادهم ولا نساؤهم ، ولا يعاملون معاملة الرقيق
بل يتركون فى منازلهم ويجند أبنائهم فى الجيش بحيث لا يعاملون معاملة
الرق ، بل يتمتعون بكافة الحقوق ويستحقون الرتب حسب النظام العسكرى
فيقطعون مراحل التربية والتمدين والانسانية قطعاً متواصلاً الأمر الذى يؤدى
الى ارتياح العالم المتحضر ، فأقصى أمانى مولاي المشار اليه عدم حدوث
تلك المعاملة غير اللائقة ، ومشاهدة تلك الأقطار تنتشر فيها التربية والتمدين
باستمرار حتى ينال سموه عطف الأمم المتمدينة وحكومة انجلترا الفخيمة .

(*) دفتر ١٠ عابدين وثيقة ١٢١ ص ١٧ فى ٢٥ محرم سنة ١٢٦٠ هـ
- ١٨٤٤ م (صورة الافادة التركية) من خسرو بك الى قنصل بريطانيا
فى مصر .

صورة الوثيقة رقم (١٦)

صورة الملائحة ونسخة المعاهدة الواردين بأمر من الحكمدارية بشأن منح بيع الرقيق

انه لأجل زيادة وضوح بنود المعاهدة المنعقدة بين حكومتنا الخديوية وحكومة الأنجليز في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م وذيلها وأمرنا الصادر بالتاريخ المذكور متهما لها وسهولة تمشية وتنظيم هذا الغرض بالدقة التامة والاعتنا من طرف مأمورين الحكومة ، قد صار أعمال هذه الملائحة المشتمة على ٣٦ ستة وثلاثون بندا ، ومن مقتضى أرايتنا اعتمادها ونشرها وإعلانها لجهات الأقتضى فلزم إصدار هذا لدولتكم لى يجرى ، كما ذكر حسبما اقتضته ارادتنا . . .

لايحة فيما يجب على جهات الإدارة اجراء بخصوص أبطال تجارة الرقيق السودانى والحبشى والأبيض فى القطر المصرى تنفيذا للمعاهدة وزيلها المنعقدة بين الحكومة الانجليزية والخديوية المصرية الرقيمة فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ وللأمر العالى الرقيم ٤ المادة المرقومة أيضا .

(بند ١)

كانت صدرت أوامر سنية لكافة الجهات التابعة للحكومة السنية بمنع ولغو التجارة فى الرقيق السودانى والحبشى فمع ابقاء تلك المنوعية بوجه قطعى تنفيذا للأوامر المشار إليها فانه ممنوع الإدخال والأخراج فى الرقيق السودانى والحبشى فى القطر المصرى ما هو لحد أسوان من تاريخ ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م وما هو فى الجهات التابعة له بأفريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر من تاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٧ فبناء على ذلك كافة مأمورين الحكومة المصرية بالتغور وبالحدود مكلفين بضبط الرقيق السودانى والحبشى من يد أى تاجر كان والا جرى فى حقهم كما هو متصوص فى الأوامر السنية والمعاهدة المنعقدة بين الحكومة الانجليزية والحكومة المصرية .

(بند ٢)

اخراج الرقيق السودانى والحبشى خارج القطر المصرى وملحقاته ممنوع أيضا مالم يتحقق ويثبت صحة عتقة أو حرিতে وعلى هذا طلب اخراج باسبور برسم السودانين أو الحبشيين الذين يراد اخراجهم فلا يعطى الباسبور الا بعد تحقيق عتقهم وحريتهم كما ذكر حسب المنصوص عنه ذلك ضمن البند الأول من المعاهدة .

(بند ٣)

يترتب بكل من محافظتى مصر واسكندرية قلم مخصوص يناط بكل ما يتعلق بالرقيق السودانى والحبشى فى المدينتين المذكورتين من نحو عتقهم وغيره .

(بند ٤)

يترتب أيضا بالأقاليم قلمين لهذا الغرض أحدهما فى قبلى والثانى فى بحرى ، وكل منهما يكون تحت ملاحظة مفتش عموم جهته .

(بند ٥)

الأقلام التى ترتب بالمحافظات أو بالأقاليم تتركب من رئيس وكاتب واحد معه ويكونان عادة منوطان بضبط وتحرير واقعة كلما يتعلق بالرقيق السودانى والحبشى والأشخاص المتجارئين على تجارته مع تحرير أوراق الحرية الى الرقيق السودانى والحبشى المعتوق مثل توضيح سنهم تقريبا وتاريخ إعطاهم ورقة العتق ومدة أقامتهم بالقطر المصرى وكيفية معيشتهم وأن كانوا هم الذين طلبوا ورقة العتق أو صار ضبطهم من يد تاجر وأعطى لهم ورقة عتق وما أشبه ذلك من باقى التوضيحات التى يلزم تحريرها وهذا يجرى فى حق كل من كان حضر من الرقيق المذكور سودانى أو حبشى للضبطية أو للمديرية أو ضبط بمعرفتهم .

(بند ٦)

إذا وجد بمصر أو اسكندرية أو بباقى الأقاليم محلات لمبيع الرقيق السودانى أو الحبشى وتحقق للمحافظة أو للضبطية أو للمديرية وجود رقيق

سودانى أو حبشى للمبيع بتلك الجهات فعلى المحافظة أو الضبطية أو المديرية أن تستولى عليها والمحافظة أو التفاتيش تعطى الرقيق السودانى أو الحبشى أوراق العتق اللازمة مع باقى ما يلزم اجراء حسب بند ٢٦ من هذه اللائحة وترسل تجار الرقيق لجهة الاقتضى للمحاكمة بمجلس عسكرى كالاتى ذكره فى بند ٢٤ وبمعرفة المجلس المذكور يصير مراعية القوانين والأوامر السابق صدورهما أما المديرية فترسل الرقيق مع التجار الى تفتيش العموم كى بمعرفته يجرى فى الرقيق والتجار كما سلف ذكره بهذا البند وأما نفس المحل فان كان ملكا لأحد من تجار الرقيق المذكورين فللحكومة أن تضبطه وتجرى فيه مقتضى الأوامر وإذا كان ملكا للغير فلا مدخل للميرى فى ضبطه بل للحكومة أن تجرى تحريم المالك له على حسب مقتضيات الأحوال .

(بند ٧)

إذا كان المتجر فى الرقيق من رعايا الحكومات الأجنبية ماخلا دولة الأنجليز الآتى الذكر عنها فى هذا البند فعلى المحافظة أو جهة من جهات الحكومة المحلية من بعد أن تحقق التحقق الكافى من وجود رقيق سودانى أو حبشى عند المتجر وأعمال التحفظات اللازمة أن يعمل المحاضر المقتضيه عن ذلك . وبعد معرفة أسم الدولة التى يكون تابعا لها ذاك القاجر ترسل تلك المحاضر مع كافة الأوراق والمستندات الدالة على تعاطيه تلك التجاره الى نظارة الخارجية ويعطى لها خبرا أيضا بالتلغراف أما ورقة العتق فتعطي حالا متى ثبت أمام الحكومة المحلية أن الرقيق السودانى أو الحبشى ليسوا معتوقين ، أما من يكونوا من رعايا الأنجليز متعاطيا تجارة الرقيق فيرسل خبر عنه الى قنصل تلك الدولة والموجود بمحل الواقعة أو القنصل الذى يكون قريب بجهة من محل الواقعة وباتحاده مع من يتعين عن الحكومة المحلية يجرى مقتضى لضبط الرقيق والتاجر ، ويعد ذلك بالرقيق ويجرى فيه كما سلف الذكر بهذا البند وأما التاجر فيسلم بطرف القنصل لمجازاته بمقتضى القوانين .

(بند ٨)

ما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بالأقاليم بأيدي أى تاجر كان من تجار الرقيق الحبشى والسودانى يضبط منه ويرسل الى تفتيش العموم لأعطاء حريته ، وأن كان التاجر من رعايا الحكومة المحلية فتحال

محاكمته على مجلس عسكري ، أما أن كان من رعايا الحكومات الأجنبية سواء كان من رعايا الأنجليز أو خلافا من سائر الدول فيجرب في حقه ما ذكر ببند ما قبله ، أما ورقة العتق فتعطى حالا متى ثبت أمام الحكومة المحلية أن الرقيق السوداني أو الحبشي ليسوا معتوقين .

(بند ٩)

إذا تقدم شكوى من بعض قنصليات أو من أفراد العامة بالتعريف عن وجود أشخاص تجار في الرقيق السوداني أو الحبشي أو يكون أحد من الرقيق حضر لهم وتشكى فعلى العلم أحد الاستعلامات والتحقيقات اللازمة عن تلك الشكوى .

(بند ١٠)

إذا ظهر من الاستعلامات أحقية الشكوى ، فإن كان وقوع الشكوى في المديرية ، فبعد أن المديرية المتوقعة بها ذلك تجرى التحقيق وتضبط الرقيق والتجار على وجه التدقيق فبمعرفة المديرية يرسلها الجميع الى مفتش العموم ومصروفهم يكون من طرف الحكومة المحلية وإذا كانت الشكوى حصلت بجهة بها محافظة فمعرفة محافظ تلك الجهة يجرى المقتضى وإذا كانوا المتعاطين تلك التجارة من تجار الرقيق السوداني أو الحبشي من رعايا الحكومة المحلية فيعاملوا كما في بند ٦ ، وإذا كانوا من الأجانب فيجرى في حقهم كما في بند ٧ ، ٨ من هذه اللائحة بعد التحقيقات .

(بند ١١)

إذا كانت الشكوى مقدمة لأحد جهات الحكومة المحلية من نفس الرقيق السوداني أو الحبشي ، فإذا ظهر للقلم لزوم تحريات أو تحقيقات عن شيء فلا بأس من أجزائها وهذا لا يمنع كون القلم يسلم للرقيق ورقة عتق تستخرج من دفتر قسيمة يكون مخصوص لهذا العمل .

(بند ١٢)

الرقيق السوداني أو الحبشي الموجودون الآن بالعايلات إذا توجه أحدهم للضبطية وطلب ورقة عتق فبعد ثبوت شكواه يجاب في الحال لذلك

كما هو جارى الآن ، واذا حصل الادعا من المالك على تلك الرقيق السودانى او الحبشى بسرقة أشياء او غير ذلك من البيت الذى كان فيه فلا يتوقف إعطاء ورقة العتق نظرا لتلك الدعوة بل بعد إعطاء ورقة العتق يصير النظر فى تحقيق ما يدعيه المدعى كالجارى بين العموم وتقديم القضية لحل اقتضاها .

(بند ١٣)

حسبما تقرر بالبند الأول من الأمر العالى الرقيم ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م المتعم للمعاهدة فان بيع الرقيق السودانى والحبشى من عائلة الى عائلة يمنع كليا بالقطر المصرى من بعد مضى سبع سنوات من تاريخ المعاهدة وبجهات السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية من بعد مضى ١٢ سنة من تاريخ المعاهدة المذكورة وعلى ذلك فبيع الرقيق من عائلة الى عائلة فى أثناء الحد المذكورة لا يكتن ممنوعا ، وبعد مضى الحد المحكى عنها اذا كان أى أحد من رعايا الحكومة المحلية يخالف الأمر ويتجارى على بيع الرقيق السودانى أو الحبشى من عائلة الى عائلة فيصير مجازاته بالأشغال الشاقة مدة أقلها خمسة شهور وأكثرها ٥ سنوات حسبما يصدر به حكم المجلس المختص بذلك كما هو مذكور بالبند الثانى من الأمر العالى .

(بند ١٤)

اذا كان بعض الرقيق السودانى أو الحبشى موجودين ضمن عائلات فى داخل القطر المصرى وملحقاته ولم يحصل منهم تشكى للحكومة يطلب عتقهم ثم حضر أحد للحكومة وأخبرها عن وجود رقيق بالعائلات المذكورة وتحقق للحكومة المحلية تلك العائلات لا يكونوا متجرين فى الرقيق فلا يجوز للحكومة ضبط الرقيق من طرف العائلات المذكورة ولا يقبل سماع قول من أجل ذلك ما دام لم يحصل تشكى من الرقيق السودانى أو الحبشى ، المذكورين .

(بند ١٥)

اذا كان شخص أوقع فتنة بين الرقيق والعائلات الذى هو بها لمداخلات يترتب عليها الأفساد بين الرقيق والعائلة فبعد التحقيق يعامل ذلك الشخص بما يقتضيه حكم القانون الجنائى فى حقه نظرا لسعيه بالفساد .

(بند ١٦)

كل من تجارى وأخذ من المعتوق ورقة عتقه أو أشترك في منعه من الحرية بواسطة اغتصابه أو تمشييه يعامل كمعاملة من أتجرى في الرقيق كالموضح بخيل المعاهدة .

(بند ١٧)

على المديرين والمحافظين ومأمورين الضبطيات أن يلاحظوا منع دخول الرقيق السودانى والحبشى بالقطر المصرى وملحقاته سواء كان بطريق البر أو بالبحر والأنهر المارة من أراضى مصر .

(بند ١٨)

إذا تحقق لمدير جهة وجود قافلة رقيق سودانى أو حبشى محضرة بطريق البر فعليه في الحال أن يجرى ضبطها مع الجلاية المحضرين بها ويرسلهم الى التفتيش لأجل أن يعطى الى الرقيق السودانى أو الحبشى أوراق بعثتهم والأجرى في ذلك كما في بند ٢٦ من هذه اللائحة ويحال محاكمة الجلاية على مجلس عسكرى .

(بند ١٩)

إذا تحقق أيضا لمدير أى جهة وجود رقيق سودانى أو حبشى بمراكب بحر النيل بقصد البيع والتجارة فعليه ضبط المراكب بما فيها من الرقيق والتجار والمشحون وطايفة المركب وإرسال الجميع الى تفتيش العموم للأجرى في حق الرقيق كما في بند ٢٦ من هذه اللائحة المتعلقة بما يجرى في معاملة الرقيق السودانى أو الحبشى المعتوق وعلى مفتش العموم إعطاء أوراق عتق لمن يوجد بالمراكب المذكورة من الرقيق السودانى أو الحبشى المعد للتجارة كما ذكر وإحالة محاكمة المتجرين فيه على مجلس عسكرى وأما المراكب والمراكبية والمشحون فيصير إحالة النظر في توقيع الحكم عليهم بمعرفة مجلس ابتدائى تلك الجهة بقضية جنائية طبق القوانين والأوامر .

في الإجراءات المتعلقة بضباط بحرية الحكومة المصرية

(بند ٢٠)

المراكب التى تقوم من البحر الأحمر بالحجاج قاصدة جهة المينا المصرية

يجب على قوماندها التفحص التام فى شأن السودانين أو الحبشيين الذين نزلوا بمركبة ان كانوا تعلق تجار الرقيق والابخارية حينما يصل الى السويس لأجل الأجرى فى حقهم وعتقهم بمعرفة المحافظة كما فى البنود السابقة الآتية ومقتضى هذا البند يكون اجراء بدقة ومراعاة تامة لأجل عدم حصول أدنى تعدى ولا مشاكل فى حق العائلات الذين لا يكونوا تجار رقيق .

(بند ٢١)

يجب على قوماندها وقبودانات المراكب المصرية فى البحر الأحمر وفى خليج عدن وفى ساحل بلاد العرب وفى المياه الداخلية فى القطر المصرى أو فى الجهات التابعة له متى وجدوا مركبا انجليزية سايرة ببنديرة انجليزى فى الجهات المذكورة ويحقق لهم وجود رقيق سودانى أو حبشى بها على سبيل التجارة ، أو متعلق بوجوده بالمراكب على هذه الصفة وتحقق نزوله بها من أى جهة لأجرا مايلزم من سائر التفحصات والتحقيقات التى تقع عندهم موقع تحقيق التجارة فى الرقيق السودانى أو الحبشى الذى يوجد بتلك المركب فما لا يبادروا بتفتيش المركب المذكورة وضبط الرقيق السودانى أو الحبشى الذى يوجد بها ويصير تسليمه لأقرب جهة من جهات الحكومة الخديوية لأعطاء أوراق التحرير له وتولى أمره وأما المركب بشحناتها وطقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية لتوقيع الحكم عليها على حسب الموضح ببند ٦ فى المعاهدة .

(بند ٢٢)

إذا حكم بعدم صحة الحجز أو الضبط فى المجلس المختص بالحكم فقوماندها أو قبودان المركب المصرى الذى أجرى ذلك يكون ملزوما شخصيا للحكومة بأن يرد لها قيمة التعويض الذى تدفعوا الحكومة الخديوية لخدمة المركب التى صار ضبطها .

(بند ٢٣)

كل مركب مصرية يصير ضبطها بمعرفة السفن الانجليزية بصفة مايفهم من أنها متعاطية تجارة الرقيق السودانى والحبشى سواء كان ضبطها يقع

في خليج عدن أو في ساحل بلاد العرب أو في الجهات الشرقية في إفريقيا أو مياه
سواحل مصر والجهات التابعة لها أو يكون تحقق فيها شبه وجود رقيق
سوداني أو حبشي بها للبيع أو لأنها تعاطت بيع الرقيق السوداني أو الحبشي
في أثناء سفريتها ، تحال محاكمة المركب وقومندانها وطاقم بحريتها على مجلس
عسكري ، وما يوجد فيها من الرقيق السوداني أو الحبشي يبقى تحت اذن
الحكومة الانجليزية وهي تجرى ما يقتضى لحصوله على ورقة الحرية بحسب
بند ٦ من المعاهدة .

(بند ٢٤)

وبالمثل لما ذكر في بند ٢٢ السالف ذكره أعلاه في حالة ماذا كانت الحكومة
الخدوية ترى أن الحجب أو الضبط الواقع من المركب الانجليزي الى المركب
المصري هو على غير أساس فيمكن حينئذ للحكومة المصرية أن تجرى اللازم
بواسطة ديوان خارجيتها لأجل الحصول على الحكم في القضية أمام الحكومة
الانجليزية .

(بند ٢٥)

إذا لم يتيسر لقبودان المركب الانجليزية تسليم ما يكون صار ضبطه
من الرقيق السوداني والحبشي من المراكب المصرية لمحل تابع لحكومة الانجليز
ودعت الضرورة في كونه يسلمه لجهة من جهات الحكومة المصرية فعلى مأمور
الجهة المرغوب تسليم الرقيق السوداني أو الحبشي بها أن يقبله بناء على طلب
قبودان المركب الانجليزية والضابط الذي يتنبه لذلك ويعطى الرقيق حريته
ويمنحه عين الامتيازات التي تمنح للرقيق المضبوط بمعرفة جهات الحكومة
المصرية كما في بنود هذه اللائحة .

فيما يتعلق بمعاملة الرقيق السوداني أو الحبشي الذي يجرى عتقه
بمعرفة الحكومة السنية . .

(بند ٢٦)

على المحافظين ومفتشين العموم أن ينظروا في تفتيش الرقيق السوداني
والحبشي الذي يجرى عتقه بمعرفة الحكومة المصرية بمعنى أنه بعد عتق
ما يجرى عتقه منهم أن يصير سؤالهم ان كان يمكنهم التفتيش في البلد بأي

وجه كان ويرغبوا اطلاق سبيلهم ويتحقق للحكومة صحة قولهم من حيث امكانهم التعيش كما قالوا فيطلق سبيلهم والا اذا ما وجدوا سبيلا لذلك فيعاملوا بكيفية أن يصير استخدام الذكور منهم بعد العتق بحسب اختيارهم واقتدارهم سواء كان في أشغال الزراعات أو في الخدمة المنزلية أو العسكرية ونحو ذلك ثم الإناث أيضا ينظر في استخدامهن بعد العتق أما في محلات تابعة للحكومة أو في منازل معتبرة أو غيره بحسب ما يليق بحال تعيش كل منهن .

(بند ٢٧)

الرقيق السوداني والحبشي الذي يضبط ويوجد صغير السن فهذا وأن كان يجري عتقه في الحال الا أنه لأجل تعيينه يصير ادخاله في مدارس أو معامل الحكومة المصرية أن كانوا ذكورا أو في المدارس المخصصة للإناث ان كانوا اناث وإذا كان بعض الذكور لايليق للمدرسة يصير دخوله في بلوك الصناعية أو في الاستخدام بأي نوع كان لأجل تربيته وتعيينه .

(بند ٢٨)

استخدام وتعيش الرقيق بعد عتقه في أنواع الخدمات الموضحة ببند ٢٦ ، ٢٧ يكون له قيد بالدفاتر المخصصة بالاقلام الموجودة بالمحافظات وبالتفانيش ، حتى أن من يستخدم منهم باختياره بالخدمات المنزلية يؤخذ ايصال ممن صار استخدامه بطرفه ويتأثر بموجبه بالدفاتر وهكذا اذا خرج من عنده وخدم عند آخر أو استخدم بخدمة ميرية مدنية أو عسكرية أو نحوه فيتأثر في الدفاتر بذلك حتى اذا مات فالحكيم ملزوم أن يعطى تذكرة اخبارية لمحل العبد لأجل التأشير بموجبها بالدفاتر السالف ذكرها .

(بند ٢٩)

كل ما يتعلق بتربية هؤلاء الصغيرين السن يكون محولا للملاحظة والتفات محافظتي مصر واسكندرية ، ولهذا يجب على كل منهما « ان يتخابر مع نظارة المدارس أو سائرة جهات اقتضاء في شأن ما يستحسن اجراه في حقهم من التربية والتعيش ثم كل من توفي منهم فبوقت تحرير تذكرة الحكيم بالدفن يعطى من الحكيم تذكرة أشعار للمحافظة لأجل التأشير على اسمه بموجبها .

(بند ٣٠)

كل من يضبط بالأرياف أو يأتي لأى ضبطية من ضبقيات المراكز من الرقيق السودانى أو الحبشى الذي يكون صغير السن فإن بعد عتقه بمعرفة التفتيش يصير وضعهم بمعرفته فى مكاتب البنادر بعد المخابرة مع نظارة المدارس • أما الأناث فيصير إرسالهن لمحافظة مصر للأجرى فى حقهن كما غى بند ٢٧ من هذه اللائحة •

(بند ٣١)

المعتوق من الرقيق السودانى والحبشى الموجود بالسودان يصير استخدامه برغبته أما فى الزراعة أو فى الخدمة المنزلية أو فى العسكرية أو بحسب ما يوجد موافقا لتعيشه حسب حالته •

فى محاكمة المتجارئين على تجارة الرقيق السودانى والحبشى أوجب الذكور منهم ••

(بند ٣٢)

كل شخص من رعايا الحكومة المصرية سواء كان بأرض مصر أو بالجهات التابعة لها بوسط أفريقيا ، ويوجد متعاطيا بين الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره فإنه يعتبر بمنزلة السارقين القاتلين ويصير محاكمته بمعرفة مجلس عسكرى •

(بند ٣٣)

وكذلك كل من تجارى على جلب الذكور من الرقيق السودانى أو الحبشى يعاقب بالمعاقبة المحكى عنها بالبند الموضح أعلاه •

(بند ٣٤)

الوقائع التى تتأتى بالمحروسة من تجار الرقيق السودانى والحبشى تكون محاكمة التجار المذكورين عنها بمجلس عسكرى جهادية وأما ما يتوقع فى اسكنبرية فيكون المحاكمة عنه أمام مجلس تشكلى بمعرفة أحد اللواءات

الموجودين هناك وأما ما يتوقع في الأقاليم قبلى أو بحرى فالمحاكمة عنه تكون بمصر بمجلس عسكرى .

(بند ٣٥)

يصير منع تجارة الياسرجية من الرقيق الأبيض سواء كان من الذكور أو الإناث وأتمام هذا المنع وتنفيذ مفعوله يكون في مدة سبع سنوات ابتداها تاريخ المعاهدة المعقودة كما الموضح في بند ٣ من الأمر العالى .

(بند ٣٦)

كلما خالف من الياسرجية واتجر في الرقيق الأبيض بعد المدة المحدودة في بند ٣٥ من هذه اللائحة يعاقب بالأشغال الشاقة مدة أقلها ٥ شهور وأكثرها خمسة سنوات بحسبما يحكم به مجلس عسكرية كما أشير بالأمر العالى .

(*) صورة اللائحة ونسخة المعاهدة الواردين بأمر من الحكمدارية رقم ٢ محرم سنة ١٢٩٦ هـ نمرة ١٥٥ بشأن منع بيع الرقيق صورة اللائحة المشتملة على ٣٦ ستة وثلاثون بندا .
صورة الأمر العالى الصادر لنيظارة الداخلية رقم ٧ شوال سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م نمرة ١١٥ .

صورة الوثيقة رقم (١٧)

صورة نسخة معاهدة بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة المصرية في شأن ابطال تجارة الرقيق

لما كان من اقتضى امال كل من حكومتى جناب ملكة بريطانيا العظمى
وايرلانده المتحدة وحضرة خديو مصر التعاون في ابطال ومنع بيع الرقيق
بالكلية ، وكانا قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصل الرضا
والاتفاق بين الواضعين امضاهم ادناه المأذونين بهذا الشأن على تدوين
البنود الآتية وهى : -

بند (١) :

حيث ان سابق صدور لايحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق
السودانى والحبشى في الجهات التابعة لها فتتعهد الحكومة المشار اليها بأن
تمنع منعاً كلياً من الآن فصاعداً ادخال العبيد السودانيين والحبشيين بأراضى
القطر المصرى وملحقاته سواء كان بطريق البر أو بالبحر المارة من تلك الاراضى
وبأن تعاقب بأشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية الجارى العمل بها أو
بموجب ما سيأتى بيانه بهذه المعاهدة كل من وجد متعاطياً ببيع الرقيق
السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره وكذلك تتعهد بأن تمنع اخراج
الرقيق السودانى أو الحبشى خارج القطر المصرى وملحقاته منعاً مطلقاً ما لم
تحقق ويثبت صحة عبثه أو حريره • ولا بد أن يذكر بورقة العتق أو بالباسبور
الذى يعطى لأولئك السودانيين أو الحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل
خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يكونوا أمراء أنفسهم كيف شاءوا بلا قيد
أو شرط ما •

بند (٢) :

كل شخص يوجد بأرض مصر أو بحدودها أو بالجهات التابعة لها بوسط
افريقيا متعاطياً ببيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره

تعتبره الحكومة المصرية ومن يكون مشتركا معه بمنزلة السارقين القاتلين ، فان كان من تبعيتها يحاكم أمام مجلس عسكرى والا تحال حالا محاكمته على المجالس المختصة بذلك وترسل لها المحاضر المحررة من الجهة العليا من جهات الحكومة المصرية فى المحل الذى يثبت فيه حصول التجارة وكافة الأوراق والمستندات الدالة على حجته للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التى يكون تابعا لها مادامت هذه القوانين تجيز ذلك . وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأيدى أى تاجر كان يصير أعطاه حريته ومعاملته بمقتضى المدون . ببند ٣ الآتى والذيل المؤشر عليه بحرف (١) المتمم لهذه المعاهدة .

بند (٣) :

نظرا لكون اعادة الرقيق السودانىين والحبشيين لبلادهم بالتالى سواء كانوا منزعين من أيدى المتجرين فيهم أو معتوقين يتعذر حصولها وينشأ منها أما هلاكهم من التعب أو من الفاقة أو وقوعهم فى ربقة الرق ، ثانيا تستمر الحكومة بأن تجرى معهم الإجراءات السابق اتخاذها بمعرفتها فى حق الرقيق ومذكورة فى الذيل المؤشر عليه بحرف (١) المحكى عنه .

بند (٤) :

تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر الاستطاعة لمنع ما يجرى من المقاتلات بين قبائل أفريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه ، وتتعهد بأن تعامل معاملة القاتلين كل من يوجد متعاطيا بيع الاولاد أو جلبها فان كان المرتكبون ذلك من تبعة الحكومة المصرية تصير محاكمتهم أمام مجلس عسكرى والا تحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل فى الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور (ببند ٣) .

بند (٥) :

تتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية فى أى جهة من مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالأمر المشار اليه ويخصص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف . منظوقها .

بند (٦) :

لأجل زيادة الوثوق في منع بيع الرقيق السودانى والحبشى بالبحر الأحمر ترتضى الحكومة المصرية بأن السفن الانجليزية تجرى التفتيش والبحث والقبض عند اللزوم على أى مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسلمها لأحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل (القبض عليه) أو للمركز الأوفق لأجل الحكم على تلك المركب بما يلزم وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تحقق فيها شبهة وجود رقيق بها للبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق فى أثناء سفريتها واجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان بخليج عدن وفى سواحل بلاد العرب وبالجبهة الشرقية من أفريقيا ومياه سواحل مصر والجهات التابعة لها .

ما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت اذن الحكومة الانجليزية وهى تتعهد بأى ما تقتضى لحصوله على تمام الحرية أما المركب وشحناتها وطقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية بمحل الواقعة أو للمركز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فاذا لم يتيسر لقبودان المركب الانجليزى تسليم ما يكن صار ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الانجليز أو اذا دعت الضرورة فى مصلحة الرقيق السودانى أو الحبشى تسليمهم للحكومة المصرية فالحكومة المشار اليها تتعهد بناء على طلب قبودان المركب الانجليزية أو الضابط الذى يتنبه لذلك أن تقبل الرقيق السودانى أو الحبشى وتعطيهم حريتهم وتمنحهم من الامتيازات التى تمنحها للرقيق السودانى أو الحبشى المضبوط بمعرفة جهاتها كذلك تقبل الحكومة الانجليزية فى جهتها بأن أى مركب سايرة ببنديرة انجليزية فى البحر الأحمر أو فى خليج عدن أو فى ساحل بلاد العرب أو فى المياه الداخلة بالقطر المصرى أو فى الجهات التابعة لهم توجد متعاطية التجارة فى الرقيق سودانى أو حبشى يصير تفتيشها وحجزها أو ضبطها بمعرفة الحكومة المصرية ، انما المركب بشحناتها وطقم بحريتها يصير تسليمها لأقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية لأجل توقيع الحكم عليها وما يصير ضبطه من الرقيق السودانى أو الحبشى تعطى لهم الحرية بمعرفة الحكومة المصرية ، وتبقى مسئولية

أسره اذا حكم بعدم صحة الحجز أو الضبط أو اقامة السدعوى من المجلس المختص بالحكم فالحكومة التابعة لها المركب التى أجرت ذلك تكون ملزومة بأن تعطى تعويضا لائقا بحسب الأحوال لحكومة المركب التى صار ضبطها أو اقامة الدعوى عليها .

بند (٧) :

يكون أجرى العمل بمقتضى هذه المعاهدة فى القطر المصرى من أسوان من تاريخ توقيع الأمضاء عليها وفى ملحقات الحكومة المصرية بأفريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر من بعد مضى ٣ شهور من ذلك التاريخ .

بناء عليه قد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ وتوقعت عليها أمضاء وأختام الواضعين أسماؤهم فيه أدناه .

(*) صورة نسخة معاهدة بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة المصرية فى شأن ابطال تجارة الرقيق .

صورة الوثيقة رقم (١٨)

صورة نسخة ذيل المعاهدة التى عقدت بين مصر وبريطانيا

أن الجارى لحد الآن هو ان الضبطية هى المناطة بكل ما يتعلق بالرقيق من نحو عتقهم وتربية الأطفال منهم وما يشابه ذلك فمن الآن يترتب بكل من محافظتى مصر واسكندرية قلم مخصوص لهذا الغرض ويناط بكل ما يتعلق بالرقيق المذكورين من نحو عتقهم وغيره .

أما فى الأقاليم فالقلم الذى يترتب لذلك يكون تحت ملاحظة مفتش العموم ويكون للقلم المذكور دفتر يتقيد به بغاية التفصيل جميع الوقايع التى تختص بالرقيق المعتوق وفى حالة ما اذا تقدم شكوى من بعض انقونصلات أو من أفراد العامة فعلى القلم المذكور أخذ الاستعلامات اللازمة عن تلك الشكوى فاذا ظهر من الاستعلام أحقيتها ترسل القضية لجهة اختصاصها لكى يجرى فيها مقتضى الأصول المقررة للعتق أما ان كانت الشكوى مقدمة من نفس العبد فعلى القلم بعد ثبوت شكواه أن يعطيه ورقة عتق من دفتر قسيمة يكون مخصصا لهذا الشأن .

كل من أخذ من معتوق ورقة عتقه أو منعه أو اشترك فى منعه من الحرية بوسايط اغتصابية أو غشية يعامل معاملة من اتجر فى الرقيق على الحكومة أن تقوم بلوازمات العبد والمعتوقين فالذكور منهم يستخدمون بحسب الاحوال أو بحسب اختيارهم أما فى الزراعة وأما فى الخدمة المنزلية أو فى العسكرية والأناث يستخدمن أما فى محلات تابعة للحكومة أو فى منازل معتبرة أما الأطفال فهم يستمر ادخالهم ان كانوا ذكورا فى مدارس أو فى معامل الحكومة وأن كانوا اناث فيدخلن فى المدارس المخصصة للاناث هذا وكلما يتعلق بتربية هؤلاء الأطفال يكون محولا للملاحظة والتفات محافظتى مصر واسكندرية الواجب على كل منهما المخابرة مع نظارة المعارف فى شأن ما يستحسن اجراه فى

حقهم من التربية على الذكور الذين يوجدوا بالأرياف يصير وضعهم بمعرفة مفتشى الأقاليم في مكاتب البنادر ، أما الأنث فيصير ارسالهن لمصر والمعتوق من الرقيق الموجود بالسودان يصير استخدمهم برغبتهم أما بالزراعة أو بالخدمة المنزلية أو بالعسكرية .

تحرر هذا التذيل باسكنـدرية في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م للعمل بمقتضاه من تاريخ اجراء العمل بموجب المعاهدة الأصلية .

(*) صورة نسخة ذيل المعاهدة التي عقدت بين حكومة بريطانيا العظمى وبين الحكومة المصرية في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م بشأن ابطال تجارة الرقيق .

صورة الوثيقة رقم (١٩)

نسخة الذكرى الخاصة بتعديل بعض بنود المعاهدة

تحت اسماعيل خديوى مصر :

صار منظورنا البند الخامس من المعاهدة المنعقدة بين حكومة بريطانيا العظمى وبين الحكومة الخديوية المصرية في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م بشأن منع تجارة الرقيق ، فلهذا أمرنا ونأمر بما يأتى : -

(البند الأول)

بيع العبيد السودانين أو الحبشيين من عائلة الى عائلة يكون ويبقى ممنوعا مطلقا بجميع القطر المصرى من اسكندرية لحد أسوان واطمام وتنفيذ هذا المنع تنفيذا كليا يكون فى مدة سبع سنوات من تاريخ المعاهدة المذكورة التى تعتبر أمرنا حرا فيها متمما لها والمنع المذكور يكون ساريا أيضا فى جهات السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية انما يكون اجراءه وتنفيذه بصفة قطعية فى مدة ١٢ سنة من تاريخ تلك المعاهدة .

(البند الثانى)

كل من خالف ممن تجرى عليه الأحكام المصرية منطوق أمرنا هذا واتجر فى الرقيق يجازى بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أقلها خمس شهور وأكثرها خمس سنوات حسبما يحكم به فى المجلس المختص بالحكم فى مثل ذلك .

(البند الثالث)

تجارة المماليك أو الجوارى البيضاء يكون ويبقى ممنوعا فى جميع القطر المصرى وملحقاته واطمام هذا المنع وتنفيذ مفعوله يكون فى مدة سبع سنوات وكل من خالف واتجر يعاقب بالجزاء المقرر بالبند الثامن .

(البند الرابع)

ناظر الحقانية هو المانوط باجرى مفعول أمرنا هذا فى الوقت اللازم تحريرا باسكندرية فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ .

(*) صورة نسخة الذكرى الخديوى الصادر فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧م

صورة الوثيقة رقم (٢٠)

صادر نظارة الداخلية للعمل الجاد على وقف تجارة الرقيق

أمر كريم :

لا يخفاكم اتجاه أفكارنا على الدوام والاستمرار لمنع وأبطال تجارة الرقيق. التي هي عبارة عن استرقاقات النوع الأنساني بأى صورة كانت وكان فى أقصى آمالنا يجب مجاورة الموقع والتعاون مع الدولة الفخيمة الانجليزية على انجاز هذا الغرض بواسطة وضع هذا المنع تحت رابطة مستقيمة مؤسسية على أحكام قوية بحيث تكون كافلة لختم ما على أن يحدث فى المشكلات من هذا القبيل فى المستقبل فبإعناية الله تعالى حصلت الموافقة لربط معاهدة شاملة ببيان الإجراءات والوسايط المقتضى اتخاذها فى هذا الباب وأيضا فى المعاملة الذى يلزم فى حق من يتجارى على المخالفة فى هذا الشأن بأى نوع كان ، وبعد أمضاها من دولتلو ناظر الخارجية وجناب موسيو (فيفان) القنصل العام للدولة المشار اليها فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م ، قد صدر الدكرى الذى يلزم من لدنا متمما لجهات حكومتنا الخديوية لأتخاذها دستورا للعمل واعتبارها مرعية الأجرى ملزم اصدار هذا لدولتكم ومرسول من طيه نسخة المعاهدة وذيها ونسخة الدكرى ، جميع ذلك بالفرنساوى والعربى لأجرى النشر على الوجه المشروح . وأما جهات السودان فقد صدر أمرنا الى الباشا حكمدار عموم الأقاليم السودانية ، ايذانا بذلك للأجرى بالجهات التى تحت حكمداريته وأرسلت النسخ المقتضية فيما ذكر وهذا كما اقتضته إرادتنا .

حاشية :

وحيث أن ذيل المعاهدة المشار عنها يقضى بترتيب قلم مخصوص بكل من محافظتى مصر وأسكندرية لاناظتهم بما يتعلق بإجراءات مادة الرقيق فى نحو عتقهم وغيره ، وإيجاد دفتر لقيده تفاصيل الوقائع التى تختص بذلك وكذا ترتيب ما يلزم لهذا الخصوص بالأقاليم تحت ملاحظة مفتش العموم،

فهذا مع اجراء بتمامه على الكيفية الموضحة بذلك الذيل لا يترتب عليه زيادة.
مستخدمين علاوة على المربوط بل تعمل طريقة في احالة اجراء بمعرفة من.
يلزم من الأمورين الموجودين بالجهات المذكورة بغاية الاستوفا وكمال الضبط.
والدقة لزم التحية •

(*) صورة الأمر الكريم الصادر لنظارة الداخلية رقم ٢٣ أغسطس سنة
١٨٧٧ م الموافق ١٤ شعبان سنة ١٢٩٤ هـ نمرة (١٠٤) •

صورة الوثيقة رقم (٢١)

مشروع أمر عال خاص بالعمل على وقف تجارة الرقيق

نحن خديوى مصر :

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الوفاق المعتقد بين حكومتى بريطانيا العظمى ومصر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ م من أجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع الاسترقاق وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

الأفعال المخالفة لقانون الجنائيات والجنح المتعلقة بالاسترقاق تحال على محكمة تشكل من ٥ من قضاة محكمة الاستئناف الأهلية يكون منهم ٢ على الأقل من القضاة الأوربيين ويكون انتخاب هؤلاء القضاة فى كل على حدة بقرار من ناظر الحقانية بحيث يعين فيه رئيس هذه المحكمة .

المادة الثانية

تشمل دائرة اختصاص هذه المحكمة القطر المصرى وملحقاته ما عدا الجهات التابعة لمصر فى جنوب أسوان وموانى البحر الأحمر وسواحله المشكل لها محكمة مخصصة وتستثنى مدينة السويس من موانى البحر الأحمر ويعين ناظر الحقانية الجهة التى تنعقد فيها المحكمة .

المادة الثالثة

إذا كانت القضية صالحة الآن ترفع الجلسة بغير تحقيق تمهيدى فتقدم فى الحال الى ناظر الحقانية وهو يعقد المحكمة فى ظرف ٨ يوم من يوم وصول

الطلب اليه ويعقد ناظر الحقانية هذه المحكمة أما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب قلم عتق الرقيق أو بناء على طلب قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى أو من يقوم مقامه في حالة غيابه ويبين في الطلب الجناية أو الجنحة مع كافة الظروف التي حصلت فيها .

المادة الرابعة

إذا كان الحكم في القضية يستلزم تحقيقا ابتدائيا فيشرع فيه حالا قلم عتق الرقيق أو مندوبوه ويكون لهذا النظام ولمندوبيه كافة الاختصاصات المخولة للأموري الضبطية القضائية في قانون تحقيق الجنايات وفيما عدا أحوال التلبس بالجناية لايجوز لهم القبض على متهم أو تفتيش أى منزل الا بترخيص من ناظر الحقانية أو ناظر الداخلية أو محافظ سواكن على حسب الجهة التي يجب حصول القبض أو التفتيش فيها .

المادة الخامسة

تكون جلسات هذه المحكمة علنية والمرافعات شفاهية ولكن للمحكمة أن تقبل تلاوة مستندات مكتوبة ويقوم أحد مندوبى قلم عتق الرقيق بأثبات التهمة ويجوز للمتهمين أن يستعينوا بأحد المحامين ويسمع أولا شهود الأثبات ثم شهود النفي وتصدر الأحكام في الجلسة نفسها ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه وتبلغ لمجرد اصدارها الى ناظر الحقانية لتنفيذها أما اذا كان الحكم صادرا من مجلس عسكرى فيرفع الى من يكون أمر بعقد المجلس وتتبع أحكام القانون العسكرى فيما يختص بتأييد الحكم .

المادة السادسة

الأفعال المخالفة لقانون الجنايات والجنح المتعلقة بالاسترقاق ترفع الى مجلس عسكرى اذا كان وقوعها في موانى البحر الأحمر (ما عدا مدينة السويس) وفي سواحله التابعة للقطر المصرى وملحقاته وفي المنطقة البحرية المحددة فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ م وكذلك فى الجهات التابعة للحكومة المصرية فى جنوب أسوان .

المادة السابعة

يشكل هذا المجلس العسكرى من ٥ أعضاء على الأقل من ضباط الجيش المصرى يعينهم السردار ويعين أيضا رئيس المجلس .

المادة الثامنة

يتبع المجلس العسكرى أيضا أحكام أمرنا هذا بشأن المحكمة المختصة متى أمكن سريان هذه الأحكام عليه .

المادة التاسعة

يجوز لكافة قومندانات السفن المصرية اتباعها في موانى البحر الأحمر للخروج منها وبقيد أسماء ملاحيتها وركابها تبين في ملحق حرف (ب) الذى يعتبر جزءا مكملا للوافق المعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ م ويكون هذا البيان على حسب ما هو مقرر فى عقد مؤتمر بروكسل .

المادة العاشرة

على نظار الداخلية والحقانية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه .

(*) المحفظة ٧ المجموعة ١٨ - ٢٤٢ السودان فى ١٨٩٥ - ١٩١٠ م
مجلس الوزراء (السودان) مشروع أمر على

صورة الوثيقة رقم (٢٢)

مشروع خاص بفرض عقوبات صارمة على كل من يتاجر في الرقيق

نحن خديوى مصر :

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الوفاق المعقود بين حكومتى بريطانيا العظمى ومصر في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٨٥ لأجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع الاسترقاق وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

امرنا بما هو ات :

المادة الاولى

كل من جلب الى القطر المصرى وملحقاته رقيقا واحدا فأكثر أو أخرجه منه بطريق البحر أو النهر أو البر أو اجتاز به القطر المذكور لأجل بيعه يعاقب بالأشغال الشاقة من ٥ الى ١٥ سنة .

المادة الثانية

كل من أحرز أو أودع عند آخر رقيقا واحدا فأكثر لأجل بيعه يعاقب بالأشغال الشاقة من ٣ - ٧ سنوات .

المادة الثالثة

كل من باع أو اشترى رقيقا أو قايض عليه أو اشترك في شيء من هذه المعاملات يعاقب كما يأتى اذا كان الجانى نخاسا أو سمسارا فى الرقيق يعاقب بالأشغال الشاقة من ٥ - ١٠ سنة ويعاقب بهذه العقوبة كل من باع الى نخاس رقيقا أو قايض عليه ويعاقب بالحبس من ٦ شهر الى ٢ سنة كل من اشترى رقيقه من نخاس أو سمسار فى الرقيق واذا حصل البيع أو الشراء أو المقايضة

بين عائلة وأخرى فتكون العقوبة بالحبس من ٣ شهر الى سنة وبالغرامة من ٣٠ الى ٥٠ جنيها أو بأحدى هاتين الفقرتين فقط وكل من أدخل من رؤساء العائلات الى منزله بعد صدور أمرنا هذا رقيقا ليس بيده تذكرة عتق بقصد الشراء أو المقايضة يعاقب بغرامة من ٣٠ - ٥٠ جنيها أن لم يثبت ارتكابه لأحدى الجنايات أو الجنح المبينة قبل أو اشتراكه فيها .

المادة الرابعة

يعاقب بالحبس من ٦ شهر الى ٣ سنة من منع معتوقا من التمتع بتمام حريته أو من التصرف بشخصه ويعاقب بالحبس من ٦ شهر الى ٥ سنة من استعمل طرق الاحتيال أو الاكراه لمنع رقيق من الحصول على حريته أو العمل بها .

المادة الخامسة

يعاقب بالأعدام أو بالأشغال الشاقة من ٥ سنة الى ١٥ سنة كل من جب (جلب) رقيقا أو اشترك في هذا الفعل .

المادة السادسة

يعاقب المشتركون في الجنايات والجنح المتقدم ذكرها بنفس العقوبات التي يحكم بها على فاعليها ويجوز مع ذلك تخفيض العقوبة الى نصفها .

المادة السابعة

من يشرع في ارتكاب الجنح والجنايات السابقة يعاقب بنصف العقوبة التي يعاقب بها مرتكبها في حالة حصولها منه بالفعل .

المادة الثامنة

العودة الى ارتكاب هذه الأفعال تستوجب الحكم على فاعلها بأقصى العقوبة مع جواز ابلاغها الى ضعفيها .

المادة التاسعة

الفاظ (الاشتراك والشروع والعودة) المستعملة في أمرنا هذا يجب ان

يكون مدلولها بحسب الوارد في المواد ٦٨ ، ٦٩ ، ٨ ، ١٣ من قانون العقوبات .
الأصلى .

المادة العاشرة

يعاقب ربان السفينة التى تنقل رقيقا معدا للبيع بغرامة يجوز ابلاغها الى ٢٠ جنيه وبالحبس من ٣ شهر الى ٣ سنة .
ويعاقب صاحب السفينة فى جميع الأحوال بهذه الغرامة واذا ثبت اشتراكه فى الفعل يعاقب أيضا بهذه العقوبة وتصادر سفينته بمشحونها ويجوز أيضا الحكم على بحارة السفينة بعقوبة الحبس المذكورة .

المادة الحادية عشرة

كل سفينة مجهزه لنقل الرقيق تعتبر بلا حاجة الى دليل آخر كأنها أجرت نقله ويجرى عليها حكم المادة السابقة .

المادة الثانية عشرة

يجوز للمحكمة فى الأحوال التى تحكم فيها بالحبس مدة سنة أو أكثر بمقتضى أمرنا هذا أن تجعل الحبس مقرونا بالأشغال الشاقة .

المادة الثالثة عشرة

يجب على كل قادم بعائلة الى القطر المصرى أن يخبر قلم الجوازات (الباسبورت) فى الحال وقلم عتق الرقيق فى ظرف ١٥ يوم بعدد الخدم من الرقيق الموجودين فى عائلته ويجب على قلم عتق الرقيق أن يسلم اليه تذاكر عتق ما عنده من الأرقاء كل من تأخر عن هذا الأخبار أو يغير الحقيقة يعاقب بغرامة من ٣٠ الى ٥٠ جنيها .

المادة الرابعة عشرة

على ناظر الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

(*) المحفظة ٧ المجموعة ١٨ ، ٢٤٢ مجلس الوزراء (السودان) فى سنة

١٨٩٥ م .

صورة الوثيقة رقم (٢٣)

تعديلات مجلس شورى القوانين

المادة الثانية

على أصلها وزيد عليها ما يأتى :

أما من كان عنده رقيق قبل صدور أمرنا هذا لأجل الخدمة لا البيع فلا يدخل تحت أحكام هذه المادة .

المادة الرابعة

تعديلت كما يأتى :

يعاقب بالغرامة من ٥ الى ٣٠ جنيها من منع معتوق من التمتع بتمام حريته أو من التصرف بشخصه .

وكذلك كل من استعمل طرق الاحتيال أو الاكراه لمنع رقيق من الحصول على حريته والعمل بها .

المادة الخامسة

تعديلت كما يأتى :

يعاقب بالاعدام كل من جب رقيقا ومات المجبوب بهذا السبب أما اذا لم يمت المجبوب فيعاقب الفاعل بالأشغال الشاقة من ٥ سنة الى ١٥ سنة .

المادة العاشرة

الفقرتان الأولى والثالثة على أصلهما أما الفقرة الثانية فقد عدلت كما يأتى واذا ثبت اشتراك صاحب السفينة فى النقل يعاقب بغرامة يجوز ابلاغها الى ٢٠ جنيها وتصادر السفينة بمشحونها أما اذا كان المشحون فيه بضاعته لشخص ليس له اشتراك فى جريمة الرقيق فلا تصادر بضاعته .

المادة الحادية عشرة

تعديلت كما يأتى :

كل سفينة يثبت أن ربانها أو مالكها قاول غيره أو اتفق معه على نقل رقيق بها تعتبر كأنها أجرت نقله ويجرى عليها المادة السابقة .

المادة الثالثة عشرة

على أصلها وزيد عليها فقرة بالصورة الآتية وعلى أقلام الجوازات تعريف القادمين الى القطر المصرى بمضمون هذه المادة .

(*) المحفظة ٧ المجموعة ١٨ مجلس الوزراء (السودان) فى عام ١٨٩٦م .

سادسا : الوثائق الخاصة بالماشية •

صورة الوثيقة رقم (٢٤)

المحطات الخاصة بالماشية الواردة
من السودان

أولا : محطات مديرية الخرطوم :

م	الزمن	من	المحطة الى
١	٤ ساعة	القرشاب	وادي بشاري
٢	٥ ساعة	وادي بشاري	الحجير
٣	٥ ساعة	الحجير	جمعاب
٤	٥ ساعة	جمعاب	الوراب
٥	٥ ساعة	الوراب	كرري
٦	٤ ساعة	كرري	أم درمان
٧	٤ ساعة	أم درمان	الحميرية
٨	٤ ساعة	الحميرية	ملك الدار
٩	٤ ساعة	ملك الدار	الجموعة
١٠	٥ ساعة	الجموعة	الجمعيات
١١	٥ ساعة	الجمعيات	الغلامات
١٢	٤ ساعة	الغلامات	الحصير
١٣	٥ ساعة	الحصير	الصقير
١٤	٤ ساعة	الصقير	الطيوة الخضراء

ثانيا : محطات سرية بربر :

الكندق	حوره	٥ ساعة	١٥
الباقيير	الكندق	٥ ساعة	١٦
اللامه	الباقيير	٤ ساعة	١٧
أبو امدور	اللامه	٥ ساعة	١٨
الكاوين	أبو امدور	٥ ساعة	١٩
سولييان	الكاوين	٥ ساعة	٢٠
القبس	سولييان	٤ ساعة	٢١
كانول	القبس	٤ ساعة	٢٢
الفضلاب	كانول	٥ ساعة	٢٣
عيزان	الفضلاب	٤ ساعة	٢٤
الزيداب	عيزان	٥ ساعة	٢٥
العقده	الزيداب	٥ ساعة	٢٦
الجيرياب	العقده	٥ ساعة	٢٧
المكنة	الجيرياب	٤ ساعة	٢٨
فوزييره	المكنة	٤ ساعة	٢٩
قونانيه	فوزييره	٤ ساعة	٣٠
الحوير	قونانيه	٥ ساعة	٣١
التمه	الحوير	٥ ساعة	٣٢
الهويجي	التمه	٥ ساعة	٣٣
أبو وليد	الهويجي	٤ ساعة	٣٤
الفرشاب	أبو وليد	٥ ساعة	٣٥

ثالثا : محطات العتمور فيما بين مديرية دنقله وبربر :

ساي (وسط العتمور)	حمداب	١٠ ساعة	٣٦
موره (آخر العتمور)	ساي	١٢ ساعة	٣٧

رابعاً : محطات دار الشايقية :

أمبيجول	منصور كشته	٥ ساعة	٣٨
الغريته	أمبيجول	٤ ساعة	٣٩
الكنيسة	الغريته	٥ ساعة	٤٠
الكدي	الكنيسة	٥ ساعة	٤١
بدوى	الكدي	٥ ساعة	٤٢
التوري	بدوى	٤ ساعة	٤٣
حمداب	التوري	٤ ساعة	٤٤

خامساً : محطات خط الدبة :

الجايديد	دنقله العجوز	٤ ساعة	٤٥
الدبه	الجايديد	٤ ساعة	٤٦
أبو دوم اقشابه	الدبه	٥ ساعة	٤٧
منصور كشته	أبو دوم اقشابه	٤ ساعة	٤٨

سادساً : محطات خط دنقله العجوز :

القولد	الخنديق	٤ ساعة	٤٩
الكبرى	القولد	٤ ساعة	٥٠
دنقله العجوز	الكبرى	٤ ساعة	٥١

سابعاً : محطات خط دنقله - الأردى ::

حفير	حنك	٤ ساعة	٥٢
نبيه	حفير	٥ ساعة	٥٣
الخورات	نبيه	٥ ساعة	٥٤
دنقله الأردى	الخورات	٥ ساعة	٥٥
سحابه	الأردى	٤ ساعة	٥٦
أربى	سحابه	٤ ساعة	٥٧
الخنديق	أربى	٤ ساعة	٥٨

ثامنا : محطات وادى المحس :

كوييه	صلب	٦ ساعة	٥٩
ميزاكول عقبه	كوييه	١٠ ساعة	٦٠
كياجيه	ميزاكول	٤ ساعة	٦١
حنك	كياجيه	٥ ساعة	٦٢

تاسعا : محطات وادى سكوت :

ساقية العبد عقبه	دال	٩ ساعة	٦٣
حميد	ساقية العبد عقبه	٦ ساعة	٦٤
صلب	حميد	٦ ساعة	٦٥

عاشرا : محطات مديرية دفقة :

عبكة	حلفا	٥ ساعة	٦٦
مرشد	عبكة	٤ ساعة	٦٧
سرس	مرشد	٧ ساعة	٦٨
سمنه	سرس	٧ ساعة	٦٩
أمبيجول	سمنه	٧ ساعة	٧٠
تنجور	أمبيجول	٦ ساعة	٧١
أكمه	تنجور	٥ ساعة	٧٢
دال	أكمه	٦ ساعة	٧٣

احدى عشر : المحطات الواقعة ابتداء من غرب أسوان وحتى حلفا :

٧٤	٤	ساعة	غرب أسوان	قسم حلفا (الشلال)
٧٥	٦	ساعة	الشلال	دابور
٧٦	٤	ساعة	دابور	دهميت
٧٧	٥	ساعة	دهميت	الانبار كاب
٧٨	٧	ساعة	الانبار كاب	الكلابشه
٧٩	١٠	ساعة	الكلابشه	مدوا وعقبه
٨٠	٧	ساعة	مدوا وعقبه	جرف حسين
٨١	٧	ساعة	جرف حسين	قورته
٨٢	٧	ساعة	قورته	المضيف
٨٣	٧	ساعة	المضيف	عبد الكريم
٨٤	٤	ساعة	عبد الكريم	المالكي
٨٥	٤	ساعة	المالكي	البرنيقة
٨٦	٤	ساعة	البرنيقة	طوماس
٨٧	٥	ساعة	طوماس	عينيه
٨٨	٦	ساعة	عينيه	توشكى
٨٩	٧	ساعة	توشكى	فريق
٩٠	٥	ساعة	فريق	بلانه
٩١	٤	ساعة	بلانه	مزدندان
٩٢	٤	ساعة	مزدندان	سره
٩٣	٤	ساعة	سره	أرتين
٩٤	٤	ساعة	أرتين	حلفا

(*) المحفظة ١٠٧ الوثيقة ٦٦ فى عام ١٨٤٥ م .

سابعا : الوثائق الخاصة بالسكك الحديد السودانية

صورة الوثيقة رقم (٢٥)

خطاب من الدولة العثمانية الى خديو مصر يوضح رفض الوالى لمشروع سكة حديد السودان

الأخبار الواردة من أن والى مصر قرر بهمة انشاء عدة خطوط حديدية تمتد الى السودان ، ذلك الاقليم الواسع الأطراف من القطر المصرى ، وتمتد من حدوده الشرقية الى الحبشة الواقعة جنوبه ثم الى سواكن التى هى آخر حدودها على أن تمتد على ساحل البحر الأحمر وتمر فى مواقع عديدة من الأقاليم المذكورة ، ومنها سواكن الى مصوع ، ومنها الى جواز الحبشة وأن شركة كبيرة أسست حديثا فى مصر لهذا الغرض ، وأنه قد بوشر فعلا فى تنفيذها .

يغلب على ظنى أن استعلام المقام العالى عن دخل مصوع وسواكن المذكورتين ناشئ عن طلب حضرة الوالى الرفيع الشأن المشار اليه من السلطة السنية ضم الدخل المذكور على المخصصات المصرية المقررة (الويركو) واحالة ادارة المينائين المذكورتين الى الحكومة المصرية فان كان ظنى فى محله فأنى سوف أبين مدى الخسارة التى تصيب خزائن الرسوم الواقعة فى جده واليمن كما تصيب الخزينة الجليلة .

لازال التجار ينقلون الأقمشة والأمتعة والمحصولات الأخرى التى يستوردونها من الهند كل عام بواسطة السفن الشراعية ، لأنه لا يوجد بواخر فى هذه الجهات ، وتبدأ هذه السفن الشراعية فى الأبحار من أماكنها على التقابع فى ١٠ شعبان فتصل الى جده فى ثلاثة أشهر أن كانت الرياح شمالية وهى الرياح التى توافق سفيرها أو فى أربعة أشهر أو أكثر أن هبت

رياح معاكسة ويستفيد التجار من بيع تجارتهم في موسم الحج ، وأما إذا تأخر وصولها فانهم يخسرون .

وقد انشئت شركة منذ سنوات للملاحة تبخر بواخرها من الهند الى عدن ومنها الى السويس رأسا دون أن ترسى في جهة ما لم ينظر بعض التجار الى المصروفات الزائدة وأخذ منذ سنتين أو ثلاثة سنوات يشحن أمتعة وأقمشة ثمينة في البواخر الى السويس ومنها في البواخر كذلك الى جدة وهذا ما يجعل جمرك جده يخسر مقدار ١٠٠ ألف قرش سنويا فاذا ضم موقعا سواكن ومصوع الى الادارة المصرية وانشئت سكك حديد أيضا يعظم شأن الشركة العزيفية وتفتح الطريق أمام بواخرها للتردد على أكثر موانى البحر الأحمر وعلى عدن وربما على مكلا وسواحل مسقط وهى الموانى المصدرة للبضائع التى ترد الى الحديد عندئذ عدا البضائع التى ترد فى السفن الشراعية الى البواخر فى « عدن » وتشحن منها الى مصوع وسواكن رأسا حيث تستوفى رسومها الجمركية ، ثم ترسل ثانية من مصوع الى الحديد ، ومن سواكن الى جدة ، وبما أنه يتيسر بهذه الطريقة وصول البضائع وبيعها فى حينها سيتبع جميع التجار هذه الخطة التى تسبب تعطيل دوائر الجمرك والملاحات الكائنة فى جدة واليمن ، والتى كل مواردها عبارة عن الرسوم الجمركية التى تستوفونها على البضائع والأمتعة الهندية والمحصولات الأخرى ، وهى عبارة عن أثمان الملح الذى يباع الى السفن الهندية أو تجعلها لادخل لها ، وينقل دخلها الوفير الى مصوع وسواكن السالف ذكرهما ، وأنه وأن تكن ترى فائدة بادية الامر فى أضافة مثل دخل جمرك وملاحات المينائين المذكورين الحالى ، الذى يقدر بثلاثة آلاف وسبعمائة كيسه وكسور ٣٧٠٠ يضاف عليه ألف كيسه أخرى من الواردات المتنوعة فيكون المجموع ٤٧٠٠ كيسه وكسور ، وضم هذا المبلغ على المخصصات المصرية المقررة (الويركو) والحكومة المصرية سوف تربح بعد مرور سنتين أو ثلاثة سنين ، دخل دوائر رسوم جده واليمن الذى يبلغ ٢٦ ألف كيسه وأكثر ، وعلاوة على ذلك سوف يقع عجز فى دخل الخزينة الجلية ، وبما أن الموقعين المذكورين مع جدة تابعة لحكومة دولتكم الموفقة ،

وبما أننى أرى أن ما افتخر به من الأخلص لدولتكم يوجب على المبادرة الى
ابداء ملاحظاتي على ما يمكن أن يمس موافقتكم حتى تتفضلوا باتخاذ
الأجراءات اللازمة فى حالة موافقة لضميركم، اللهم .

عرضت ملاحظاتي هذه عليكم شخصية ومكتوبة سيدى ..

(*) محفظة ١٤٢ عابدين تركى وثيقة (٦٥) وهى مبتورة التاريخ
والكاتب ويفهم منها أنها تعبر عن رفض والى الحجاز العثمانى لشروع سكة
حديد السودان .

صورة الوثيقة رقم (٢٦)

خطاب يوضح لنا تنازل تركيا

لمصر عن مينائي مصوع وسواكن

تمهيدا لمدة سكة حديد السودان

كانت نتيجة المناقشة التي دارت في مجلس الوزارة بخصوص الحاق مينائي سواكن ومصوع ، أن حصلت بعض الاعتراضات ، الا أن الذين يدينون بالولاء والاخلاص للذات الخديوية منهم ، والصدر الاعظم بصفة خاصة أوردوا بعض الردود المسكنة وأوقفوا تيار هذه الاعتراضات فقرروا إحالتها على الحضرة الخديوية الرحيمة ، مباشرة بفرمان عال يصدر ، وفقا لرغبات الجناب العالي ، أى بدون أن تكون هناك أى علاقة مع والى الحجاز ، وفضلا عن ذلك فان الملاحة والجمرك والرسومات الأخرى أيضا قد حصلت داخل الادارة والأحالة طبقا للاشعار الكريم ولكن لما عرض على المجلس وبعد الانتهاء من مد السكة الحديد الجارى مدها في تلك الجهات في ظل الحضرة الخديوية بمعرفة القومبانية العزيزية ، من جمرك المينائين المذكورين تسببت خسارة كبرى الى جمرك جدة من جهة التجارة الهندية ، ولهذه الأسباب يجب الاتكون الرسومات المذكورة داخلة في الاحالة فأوضح صاحب العطفة المستشار فى معرض الترويج قائلا : —

« حيث أن هذين المينائين قد أحيل في الوقت الحاضر لمدة ثلاث سنوات ، فالى أن تنتهى هذه المدة تكون السكة الحديد قد انتهى انشاؤها ، وإذا ظهر ذلك الضرر الموهوم فعندئذ يمكن الرجوع الى انصاف الجناب العالي المعترف به لدى العالم وتوضح له الحالة ، واذن يتعين النظر فيما يجب لذلك ، في ذلك الوقت وقد جازت هذه الكيفية استحسان المجلس وقبلها . »

بعد العمل بالاهتمام بالحصول على الأرادة الرسمية المتعلقة بذلك
فأرسلها لغاية موعد البريد القادم وأجراء ما يقتضى لقيدها فى الخزينة أى
الحصول على الفرمان العالى الذى سىصدر فى هذا الشأن بأن يكون مدرجا
به الواردات المقررة بالغلة ما بلغت مع ضم ٥٠ ٪ أسوة بما حصل فى عهد
الحضرة الخديوية الأمجد .

(*) محفظة رقم ١٤٢ عابدين - معية تركى - وثيقة ٦٠ فى ١٧ القعدة
سنة ١٢٨١ هـ - سنة ١٨٦٤ م .

صورة الوثيقة رقم (٢٧)

خطاب يوضح أن مد سكة حديد السودان يضيّر بتجارة ميناء جدة

من أفندينا الى معتمدة الأستانة جعل مدة الاحالة (احالة سواكن ومصوع) ثلاث سنوات انما هو ناشئ عن الفكرة الموهومة ، وهى أن اتمام السكة الحديد التى عزمت الشركة العزيفية المصرية على انشائها رأسا الى تلك الجهات ، بطريق السودان سيكون سببا لحصول الخسائر والمضار. لجمرك جده بسبب اتساع الأعمال بجمرك ذلك المينائين ، والذي القى فى الازهان أن جمرك جدة سيكون عرضة للخسائر وهدفا للمضار بعد اتمام السكة الحديد المذكورة ، انما اراد أن يفكر فى العواقب ، ولكن ليس فى حسابه هذا. أدنى علاقة بالصواب ، بل هو عين الخطأ والغلطة .

وانشاء خط حديدى بين مصر والسودان ، ومن السودان الى مصوع وسواكن ، ليس هو من الأمور السهلة التى يفكر فيها ويبت فى أمرها فى لحظة واحدة وليس هو مما يمكن البدء واتمامه فى ظرف سنة أو سنتين ومال الشركة العزيفية لا يكفى لمد السكة الحديد الا من مصر الى الخرطوم ، لذلك الحكومة المحلية (حكومة مصر) سوف تمد خط على حسابها الخاص وتحتاج انسكة الحديد الى مدة ٣٠ أو ٤٠ سنة ، ولو فرضنا أن السكة الحديد المذكورة. أمكن مدها واتصالها بسواكن ومصوع فى ظرف ٤ سنة أو خمس سنوات فان سواكن ومصوع ليستا هما وجده فى ساحل واحد بل هما متصلان برا بمصر وملحقاته بالسودان وجده ، فى أرض الحجاز بساحل آخر .

والبضائع التى يراد تصريفها فى الحجاز تحمل وتنقل على السفن من الهند وخليج البصرة (العجم) وسواحل اليمن ويؤتى بها رأسا الى جدة. والتى يراد تصريفها فى مصر من تلك الجهات تأتى بها رأسا الى جدة والتى

يراد تصريحها في مصر من تلك الجهات تأتي الى مرفأ السويس أولا ثم تأتي الى سواكن ومصوع فهي في غير حاجة الى مرورها بميناء جدة وليس من المعقول انه بعد ان تصل تلك البضائع الى سواكن أو مصوع يبقى بينها وبين السويس مسافة ٤ أو ٥ يوم ، تخرج تلك البضائع وتحمل على السكة الحديد بأجور باهظة أو تذهب في تلك الاقطار الشاسعة حتى تصل الى مصر ، بل المعلوم والظاهر ان تحمل في السفن وترسل الى السويس حتى ان أكثر وابورات الشركتين تأسستا في الهند من عهد قريب وكذا وابورات شركة الماجدى الامبراطورية وابورات الشركة الشرقية التي في البحر الأحمر تأتي الى السويس رأسا من غير ان تعرج على جدة ، وهذه وابورات الشركة العريزية أيضا تقوم من سواكن عائدة الى السويس من غير ان تمر بجدة وإذا كان الأمر كما ذكر ، أفلا يلزم من يدعى حصول المضار والخسارة لجمرك جدة، ان يثبت مدعاة ويبين كيفية حصول ذلك الضرر وتلك الخسارة .

هذا وقد فهمنا من كتابكم العالى انه تقرر اضافة خمسين ٥٠٪ على المقرر اعطاؤه سنويا من الإيرادات ٠٠٠ كما حصل ضم مثل ذلك وقت احالة ادارة تلك المينائين للادارة المصرية أيام طلب ذلك جدنا المرحوم ١٢٦٢ هـ ، انه لم يكن بد من تلك الاضافة أسوة بما سبق الحصول عليه ، نعم ولكن لما احيلت ادارتها للادارة المصرية في زمن جدنا المرحوم لم يكونا مقيدين بمدة لا سنة ولا أكثر بل كانت احوالها مطلقة .

واما طلبنا الحاقهما ، فقد حصل الوفاق عليه بتحديد بمره ، وقد بادرنا اعلامكم ذلك بصورة سرية راجين ، ان تبذلوا ما عندكم من المهمة وأن تستعملوا الحكمة والدقة لتحويل الأفكار عن ذلك القرار الى الصورة التي يريدها على الوجه الحسن بعرض ما كتبناه لكم وتبليغه لمن يلزم وهذا ما هو مرجو منكم ومأمول سيدي ٠٠٠

(*) دفتر ٢١ عابدين - معية تركي وثيقة (١٠٢) ص ٢٨٣ في ٢٨ القعدة سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م .

صورة الوثيقة رقم (٢٨)

خطاب يوضح لنا انشاء مصر لشركة تتولى مد سكة حديد السودان

بناء على ما اتصل بعلم دولتكم من الاخبار البالغة حد التواتر أن حضرة الباشا صاحب الدولة والفخامة والى مصر الرفيع الشأن قرر بهمته العالية انشاء عدة خطوط حديدية تمتد الى السودان ، ذلك الاقليم الواسع الاطراف من القطر المصرى وتمتد من حدوده الشرقية الى الحبشة الواقعة جنوبه ثم الى سواكن التى هى آخر حدوده على ، اذ، تمتد على ساحل البحر الاحمر وتمر فى مواقع عديدة من الاقليم المذكور و . بها سواكن الى مصوع المذكورة ومنها الى جوار الحبشه أيضا وان شركة كبيرة أسست حديثا فى مصر لهذا الغرض وأنه قد بوشر فعلا فى تنظيمها .

(الامضاء)

(*) رقم المكاتبه ١٥ فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م مكاتبه وارده من الكتخدا .

صورة الوثيقة رقم (٢٩)

خطاب من السلطان الى الوالى (والى مصر) يفيد موافقة على مد سكة حديد السودان

الخديو يشكر السلطان على موافقته على مد خط حديدى من الخرطوم الى مينائى
سواكن ومصوع التى هى من ملحقات القطر المصرى من جانب الشركة
(القومبانية) العزيزية المصرية التى أسست تحت شرائط مقررة وأمتيازات
معلومة فكانت من دلائل التسهيلات الملكية ومن محسناتها الجليلة النفع نى
هذا العصر .

(الامضاء)

(*) دفتر ٢١ عابدين رقم ٢٥ ص ٢٠٣ فى ٢٣ جمادى الأول سنة
١٢٨١ هـ من أفندينا الى الصدر الأعظم (فؤاد باشا) سنة ١٨٦٤ م .

صورة الوثيقة رقم (٣٠)

خطاب يفيد ارسال بعثة مصرية لكشف منطقة كورسكو تمهيدا لمد السكة الحديد المزمع انشاؤها

بما أنه تقرر إرسال مهندسين الى ذلك الطرف للقيام بعمل الرسومات الخاصة بالسكة الحديدية المزمع انشاؤها في السودان فقد كنا عرفناكم عندما كنتم هنا عن فرع وادى حلفا وهو أحد الرسمين أما الرسم الآخر فخاص بخط كورسكو وسيكون خطا مستقيما فيرجوكم اعطاء المهندسين خبرين بهذين الطريقين أو لطرق أخرى أصلح على أن يكونا من جماعة حسين خليفه الخبيرين بتلك الجهات وارفاق موظف معهما . مع تبليغ حسين خليفه أنه اذا اتضح فيما بعد وجود طرق أقرب وأسهل من الطرق المذكورة ويمتنع عن تعريفهما فيكون عرضة للعقاب وأن يكون المعاون الذي سيعين موافقا لأوامرهما وأن يكون الخفراء الذين سيعينون لحراستهما بسبب وجودهما في الصحارى من رجال خليفه وهذا تنفيذا للأمر الكريم .

(*) دفتر نمرة ٥٤٥ معية تركي ترجمة الوثيقة التركية نمرة ٤ ص ٣٤
في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م . من المعية الى حاكم
السودان .

صورة الوثيقة رقم (٣١)

خطاب يوضح لنا قيام البعثة بمهمتها الكشفية ومعها كل احتياجاتها

سوف يتوجه الى السودان مهندسان انكليزيان ومعهما أحد الأطباء لنظر
ومعاينة خط السكة الحديد السودانية الذى سيجرى أنشاؤه بالسودان
وسيكون معهم طبيعيا أشخاص مثل خادم وسقا ويلزم تجهيز مؤونة لمدة ٣
شهور أثناء سفرهم من اللحم الناشف المعبأ فى صناديق صفيح صغيرة
وساردين وفاصوليا وبطاطس ومن سائر أنواع المأكولات والأرز والخبز
والمسلى والبكسماط بقدر الكفاية ، ١٢٠ زجاجة بيرة ، ٢٤ زجاجة نبيذ ،
وشاى بقدر اللازم مع أدواته - ملعقة وشوكة وسكين فى الصناديق وأن يرتب
سقا وأغوات من دار الضيافة وطاه مع صرف ماهية ٣ شهور ترحيلة للذين
تعينوا من دار الضيافة وسوف يسافر المذكورين صباح الغد .

(الامضاء)

(*) محفظة رقم (٣٦) سكة حديد - ترجمة الافادة الصادرة الى دار
الضيافة فى ١٦ جمادى الآخر سنة ١٢٨١ هـ نمرة ٢٦ الموافق ١٦ نوفمبر
سنة ١٨٦٤ م من واقع الوارد بدفتر صادر الافادات عملية المعية السنوية
المحفوظ تحت نمرة ٤٩ جزء أول صفحة ٧٣ بند الظهورات .

صورة الوثيقة رقم (٣٢)

من الضروري تزويد المهندسان الانكليزيان اللذان سيذهبان الى السودان لعمل رسوم للسكة الحديد بأطعمة تكفى لمدة ٣ أشهر من اللحم المحفوظ والسردين والفاصوليا والبطاطس وأنواع المأكولات الأخرى التى تباع ضمن علب صغيرة من الصفيح بالإضافة الى الأرز والسمن والجبن والبقسماط، ١٢٠ زجاجة بيرة ، ٢٤ زجاجة تبيذ وما يحتاجون اليه من الشاى مع أدواته وملاعق وشوك وسكاكين وأن يعين لهما طبيب وطباخ واثنين من أغوات دار الضيوف وسقا ويصرف للذين سيعينون من دار الضيوف مرتبات ثلاثة شهور (بما فيهم المترجم بمرتب ٢٠ جنيه مصريا) .

(الامضاء)

(*) دفتر ٥٤٩ معية تركى وثيقة ٢٦ ص ٧٣ فى ١٦ جمادى الآخرة.
سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م .

صورة الوثيقة رقم (٣٣)

تلفـراف

من الجناب العالى الى : مدير قنا وأسنا

وردت برقيتكم التى تطلبون فيها أعداد القرب اللازمة للمهندسين المرسلين لوضع الرسومات الخاصة بالسكة الحديدية المقرر مدها بالسودان وارسالها مع الباخرة التى تقلهم فنبلغكم ضرورة اعداد القرب من هناك بأى حال من الأحوال وبغاية السرعة نظرا لقيام المهندسين المذكورين على باخرة النقدية وهى باخرة مخصصة لحمل النقود من المديریات على أن تكون القرب جاهزة لدى وصولهم .

(الامضاء)

(*) دفتر ٥٤٥ معية تركى ترجمة المكاتبه رقم ٢٨ ص ٩٩ قسم ثانى .
فى ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م .

صورة الوثيقة رقم (٣٤)

خطاب يوضح لنا رحلة اسماعيل بك الفلكي الى السودان للوقوف على امكانية مد سكة حديد بين سواكن وشندى

أنه قبل بضعة أشهر كان قد وفد اسماعيل بك الفلكي بموجب أرادة
سنية للتحقق مما اذا كان في الامكان انشاء سكة حديدية في الطريق بين
سواكن وشندى أو بين سواكن وبربر كما هو معلوم لديكم وقد عاد الموما اليه
بعد انتهاء مهمته وأحضر معه خريطة مفصلة كبيرة الحجم لتلك الجهة وقد
رسم منها خريطة مصغرة وبعد الدراسة أتضح أنه في الامكان أنشاء سكة
حديد في طريق شندى وليس في ذلك أى محذور وكل ما يحتاجه المشروع هو
المال .

وطول هذه المسافة (٥٨٤) كم ولا يمكن أنشاء سكة حديد سواكن -
بربر وذلك لوجود الجبال المرتفعة والأودية التي تعترض هذا الطريق .

(الامضاء)

(*) من شريف باشا الى الباشا المهردار بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٨٤ هـ
الموافق سنة ١٨٦٧ م دفتر ٥٦٠ ص ٨٩ بدون رقم .

صورة الوثيقة رقم (٣٥)

تقرير المسيو فولر

خلاصة تقرير المسيو فولر عن السكة الحديد المزمع أعمالها لاتصال القطر المصرى بالأقاليم السودانية ، وعن السطح المائل اللازم أعماله فى أول شلال لأجل مرور المراكب من فوقه .

بما أن سعادة الخديوى أمرنى فى ابتداء سنة ١٨٧١ م بالبحث والمطالعة وأعمال المقايسة عن طريق لتوصيل القطر المصرى ببلاد السودان ، فبناء عليه أجريت المطالعات اللازمة ونتج عن ذلك التقرير الآتى بيانه بخصوص أعمال سكة حديد بين وادى حلفا وشندى وأعمال سطح مائل بأول شلال لزوم مرور المراكب من أعلاه .

« السكة الحديد من وادى حلفا التى طولها ٥٥٠ ميلا و ٣٣ زنجير ، عن بيان تعيين المحطة الجنوبية والبحث الابتدائى عن الجهات التى يوافق بها أعمال محطتين انتهائيتين وعن تعيين الخط العمومى .

أما من خصوص محطة السكة الحديد اللازم جعلها فى النهاية القبلية فمرى أن الأوفق انتخابها فى البلدة التى تدعى المطمة المتمة الكائنة على الشاطئ الأيسر من النيل أمام شندى التى موقعها فى ١٦ درجة ، ٤٠ دقيقة فى العرض البحرى من خط الاستواء ، ٣٢ درجة ، ٤٥ دقيقة طول شرقى من جرينتش لكون متمه هى المركز الأوفق (٣) لأنها على مسافة واحدة بين بربر والخرطوم أعنى على بعد ١٦٠ كيلومتر من كلتيهما وهى أحسن مركز للمتجر العظيم من الغلال والأقطان والسكر الذى يحتمل وروده من تلك الجهات ومن الأراضى المتسعة المخصبة الكائنة قبلى شندى سيما وأن شندى هى ملتقى

طرق الجمال التى ترد من الخرطوم ، ومن قسم البحر الأبيض ومن حمضل وسواكن والبحر الأحمر وأبو فراز (حراز) والبحر الأزرق ولو أن السفر فى النيل بين بربر والخرطوم معطل نحو الشهرين فى السنة بسبب شدة التيار بالقرب من الهجير ووجود بعض صخرات بالقرب من ملتقى الأنهر بجهة أبترا (عطبره) ولكنه بلغنى أنه صدرت أوامر سنوية من الحضرة الخديوية بإزالة أو تقليل الموانع المذكورة .

(عن بيان تعيين المحطة البحرية والخط العمومى)

حيث أنه صار تعيين موقع المحطة الجنوبية أمام شندى فيلزم الآن تعيين المحطة الشمالية فنقول أنه بالنظر فى الخريطة يتضح أنه متى صار إزالة موانع أول شلال يكون السفر فى نهر النيل مستمرا بدون أن تنقل من سفينة الى سفينة بين وادى حلفا أى لحد شواطئ ثانى شلال وبين أقاليم مصر فبناء عليه تخصيص موقع المحطة البحرية ينبغى أن يكون بحرى وادى حلفا ولذا يمكن انتخاب أحد الطريقين الآتى ببيانها الأولى تبتدىء من كرسكو أو بالقرب منها بمسافة ١٤٠٠٠٠ ألف متر بعد بحرى ثانى شلال ويقطع صحراء العتمور لحد النيل عند أبو حمد وبعد لحد الهيل عند أبو حمد وبعد ذلك يتبع اتجاه النيل لحد شندى والثانية تبتدىء من وادى حلفا بالقرب من ثانى شلال وتتبع اتجاه النهر لحد أمبيجول وتقطع صحراء بهوده (بيوضه) لحد مطمه (مومه) أمام شندى وبالتالي فى ذلك يرى أن بعض الطريق الثانية هى الأرجح لأعمال السكة الحديد بها على أى وجهة ويجعل وادى حلفا المركز الابتدائى يمكن استعمال النهر فى المسافة التى بين كرسكو ووادى حلفه البالغ قدرها ١٤٠٠٠٠ متر ويحصل منفعة للبلادان المخصصة العامرة بأهالى عديدة الكائنة بين هناك (حنك) ودفنقه القديمة وعوضا عن ثلثمائه وثمانين ألف متر يكون الطريق بالجبل فقط ٢٨٠٠٠٠ متر ويكون أعلى نقطة يمر عليها مرتفعة عن سطح النهر بنحو ١٢٠ متر بخلاف أعلا نقطة فى صحراء العتمور فانها بنحو ٦٠٠ متر وهاتان الصحراوان تختلفان عن

بعضهما ، وذلك أن صحراء النوبة هي كناية عن سهل أقفر به وديان عميقة ومياه أباره مالحه لاتنفع للوابورات بخلاف صحراء بهوده (بيوضة) فأنها مبسوطه ومياهها كثيرة وعذبة وبها اشجار وأعشاب صالحه لقوت الجمال والمواشى مدة عملية السكة يؤخذ منها ما يسده عن جزء عظيم من الحريق اللازم للوابورات فيما بعد ، فهذه الأسباب جرى قطع النظر عن عمل الطريق (٤) بصحراء العتمور بين كرسكو وأبو حمد وصار انتخاب الطريق التي بين وادى حلفه وشندي ولأجل ذلك تكون وادى حلفه هي المحطة الشمالية للسكة الحديدية .

(تعيين مرور للسكة من وادى حلفا الى كوهه)

حيث أنه صار تعيين المحطتين الابتدائية والانتهاية والاتجاه العمومى للطريق فيلزم الآن أن نبحث عن طريق مرور السكة من وادى حلفه الى الجنوب هل تكون على الشاطئ الغربى أو على الشاطئ الشرقى ولذا يجب أن يمعن النظر فى الصعوبة الناتجة من الرمال المتحركة فنقول أن الرمال المتحركة الموجودة على الشاطئ الأيسر من النيل بين وادى حلفا وكوهه هي ناتجة طبعا من طبقة الحجر الرمل فى النوبة ومن اتجاه الرياح المتسلطة ، فبناء على ذلك جسامه ما يوجد منها مستديم ولا يكون هناك طريقة لازالتها فلو أنه يمكن أعمال خط السكة على الشاطئ الأيسر من النيل ، وبعمله هناك لا يلزم تعبئة النهز ويحصل زيادة اعتدال فى اتجاه السكة الحديدية الا أن العملية التى تلزم فى الشاطئ الأيمن من النيل تكون أقل جسامه ومصاريف ، ويمكن أعمال مقايسة عنها بالضبط ، وأما فى الشاطئ الأيسر بالصعوبة والتكاليف التى تنتج من العمليات اللازمة لمنع تسلط الرمال المتحركة على السكة ويخشى من بلوغها الى مقادير جسيمة ، وهذا لا يخفى على من له رأى بهذا الموقع فكذاك استصوب انتخاب المرور على الشاطئ الأيمن ، من وادى حلفا لحد كوهه ووضع المحطة فى وادى حلفه بمحل أرضيته توافق لبناء رصيف على شاطئ النهر وأعمال تسقيفة ومخازن ومحلات لوضع البضائع .

« فيما يختص بتعدية النهر »

الطريقة المهمة من بعد ذلك ، هي انتخاب المحل الأوفق لتعدية النهر وقد صار البحث والنظر في ذلك بالدقة بمعرفة المهندسين المرسلين من طرفنا من مدة كافية ، للمرسى على الرغوب ، فالذى تلاحظ لهم عند مرورهم بتلك النواحي هو انه يوجد قطعة صخرية غير منتظمة ممتدة الى مسافة جسيمة في النهر ومنقسمة في وسطها بمجارى طبيعية عميقة توافق لأن يعمل عليها قنطرة بالسهولة ، وقد اجروا أعمال خرطه مفصلة عن هذه الجهة والرسومات اللازمة وارسلوها لنا في حين كنا في أسوان مع التعريفات اللازمة فمن المطالعة فيها: اتضح لنا امكان أعمال قنطرة في كوة وأنه بالنسبة لاتساع النهر وكون مجراه من حجر لا يحصل ضرر لأبغال وعواميد تلك القنطرة ولا لبنائها من ازدياد التيار ولأجل مد الاحتياط في حل هذه المسألة أمرت باعادة قياس النهر عسى أجد محلا يوافق لأعمال معدية تتحرك بالتجار لننظر في الأرجحية بينها وبين القنطرة فبعودة المهندسين لطرفنا وبرفقتهم الرسومات جرى أعمال المقاييسات اللازمة عن تكاليف القنطرة والمعدية البخارية فبمقابلتهما مع بعضهما وبالنظر في ذلك وملاحظة جميع ما يتعلق بتشغيلها يتحقق لنا أرجحية القنطرة عن المعدية .

ففيما يختص بانتخاب أمبيجول لجعلها محطة للدخول في الصحراء

من الاقتضا لأن يعين النقطة التي تجعل فيها محطة للانتقال من النيل للدخول في صحراء بهوده (بيوضة) فأقول أن الأوفق تعيين أمبيجول لداعى متانة شاطئ النهر بجهتها وعدم حصول تغيير به كما تبين ذلك من وجود أساس كبير من بناء قديم باقى في حالة حسنة وجارى شحن وتفريغ المراكب بتلك الجهة أيما كان ارتفاع المياه في النهر ، وفي انتخاب أمبيجول فائدة أخرى وهي أنها في ملتقى وادى المقطم الذى يمكن مرور السكة الحديد فيه بسهولة عند الخروج من وادى النيل لأجل الصعود على أول سطح من الصحراء بميل خفيف وعملية قليلة التكاليف وقد صار أعمال ميزات الطريق الأخرى

الجارى مرور الجمال منها المبتدئة من كورتى وهى قرية على بعد كم كيلو متر فى أعلى موقع من شاطئ النيل فوجد أن الخمسين كيلو متر الأول من هذا الطريق ولو أنها توافق لسير الجمال فلا تصلح لأعمال سكة حديد بها لاستلزام أعمال انحدارات ومبانى جسيمة .

« وصف الطريق بالاختصار »

طول السكة الحديد هو ٨٨٩ كم مركبة من أربعة أجزاء الجزء الأول من وادى حلفا الى كوهه على الشاطئ الأيمن من النهر وطوله ٢٥٩ كم والجزء الثانى القنطرة اللازمة فوق النهر للتعدية ، والجزء الثالث من كوهه الى أمبيجول على الشاطئ الأيسر من النهر وطوله ٣٤٩ كم والرابع من أمبيجول الى شندى والمار من صحراء بهوده (بيوضة) وطوله ٢٨١ كم وبناء على ذلك فان عملية تلك السكة جميعها سهلة ولا تستوجب أعمال قناطر جسيمة ، ولأنه بجمال ما عدا القنطرة المختصة بتعدية النيل فى جهة كوهه ، وعلى قدر الأماكن يصير مرور السكة بطول النهر وتكون نافعة للبلاد والأراضى المنزرعة ومزروعة من وسط الجبال فى بعض المواضع هو خشن من كثرة العمليات التى توجب زيادة التكاليف ومرورها من الصحارى هو لأجل عدم تتبع أعوجاج النيل لاختصار المسافة وبذا يكون طول السكة جميعه كما ذكرنا ٨٨٩ كم مع أن طول المسافة بين نقطتى مبدئه ونهايته بتتبع مجرى النيل تبلغ ١٣٠٠ كم تقريبا .

« عن بيان الأهمية المحلية والعمومية التى تنتج من انشاء

هذه السكة الحديد وعن حركة البضائع التى

يؤمل نقلها »

لا لزوم لسرد كافة الفوائد التى تعود على بر مصر من انشاء هذه السكة الحديد لأنها تظهر بداهة لمن يكون لهم أدنى الملم بمعرفة جهات الوجه البحرى والصعيد من مصر والجهات السودانية غير أنى اعترف بأن الأيضاحات التى أحضرها المهندسون المعينون من طرفى زيادة الأهمية العمومية لمسألة

التوصيلات المستقيمة قد أكدت عندي ضرورة لزوم هذا المشروع بالنظر لتوسيع
العمارية والمنافع الملكية والتجارية ومن المعلوم أنه جارى جلب سن الفيل
والذهب وباقي الأصناف الثمينة المتحصل أكثرها من أقاليم قبلى أفريقيا تارة
بالسير على النيل وتارة بالقوافل التى تمر من الصحارى فنقل هذه المتاجر
بواسطة أعمال السكة الحديد يسهل ويتزايد زيادة عظيمة ، كما أن جسامه
وكثرة ما ينقل من الغلال والسكر والقطن التى ينتج من الأراضي السهلة
السودانية المتسعة لتصديرها للجهات الشمالية تصير أضعاف ذلك ثم انه
لا يمكن الآن حصر كافة المنافع التى تحصل فى المستقبل من أعمال السكة الحديد
السودانية غير أنى أقول أنه بمد هذه السكة الى جهة الجنوب تكون مكملة
لجملة الاتصالات المستقيمة الموصلة نصف الكرة الغربى بالهند وبلاد الشرق
فاذا صار ترتيب وابورات بحر خفيفة وسريعة الحركة بحيث يمكنها تعدى
أول شلال على السطح المائل المنتظر أعماله ، وجعل تلك الوابورات موصلة
للطريق من الروضة التى هى نهاية السكك الحديد المصرية الآن الى وادى حلفا
الذى هو مبدأ السكة المزمع أعمالها وصار مد السكة الحديد من شندى الى مصوع
أو الى أى ميناء موافقة على البحر الأحمر فيحصل اندفاع مخاوف ومخاطر
البحر الأحمر واختصار طريق بلاد الهند والصين واليابان وأستراليا ، بمسافة
يوم واحد وإذا صار اتصال الروضة مع وادى حلفا بواسطة السكة الحديد
يتوفر من هذه المسافة أيضا مدة يومين فتكون مدة اختصار الطريق المذكور
بواسطة ما يعمل من السكة الحديد بالقطر المصرى وملحقاته بمدة ٣ يوم وتصير
اسكندرية متصلة مع البحر الأحمر بواسطة سكة حديد بدون انقطاع وحيث
تتقدم التجارة واستعمال المراكب التجارية للهند والشرق صار تزايد نقل
السياح والبضائع التجارية فطبعاً بسهولة واختصار السفر فى البر ، ويحصل
فيه أزيد أعظم وأكثر من الأول كما سبق الذكر ، وينتج عن ذلك فائدة عظيمة
وقد أن الآوان لمباشرة هذا المشروع النافع لأن حسن الإدارة والتدابير
النافعة التى أجراها سعادة الخديوى من منذ عدة سنين ببلاد السودان وعلى
مقتضاها صار توزيع بذور القطن وخلافة مجانا ، وقد اكتسبت تلك البلاد
التقدم فى ممارسة الزراعة ومهدتها لتغييرات حسنة عظيمة فى أحوال أراضيها
الزراعية يلزم عليها تصدير محصولاتها بسوق ذو مكاسب جسيمة فصار
مستلزم الحال لتسهيل نقل الحبوب والسكر والأقطان التى تتحصل منها

لتصديرها للبلاد الغربية ، وفضلا عن ذلك رتب أيضا سعادة الخديوى المشار اليه عمال حكومته ودون القوانين اللازمة حتى صار الأمن والأمان على النفس والمال بكافة البلدان من الاسكندرية الى كردفان بدرجة كبيرة تفتقر عليها كثير من دول أوربا وحيث ان حالة هذه البلاد قد تحسنت هكذا فلا عجب من سرعة تقدم الزراعة والتجارة والصناعة بها ويمكننا ان نوكد بلا خلاف انه لم يكن ناقص لمصر لزيادة ثروتها التى لاتحصر سوى وسائل التوصيلات والتقنيات .

« فيما يخص حركة السكة فى المستقبل »

من بعد نهو عملية هذه السكة تكون أغلب البضائع التى نرسلها بها الى الجهات الشمالية هى الغلال والسكر والقطن والصمغ والسنامكى والبلح والابانوس والجلود والأخشاب ذات الروائح المعطرة وملح الفلى والذهب وسن الفيل وريش النعام وبعض محصولات أخرى من محصولات البلد وصناعاتها ، ويكون ما يرسل برسم تلك البلاد هى المانيفاتورة والمكينات والتحف والآلات والدخان والبن والأرز والفخار الصينى والغلال والخرز وأصناف أخرى .

الطريقة المستعملة الآن لنقل البضائع الى الخرطوم وكردفان

المراكز التجارية العظيمة هى الآن الخرطوم وقسمى كردفان ودارفور فاعلم البضائع الواردة الى الخرطوم تكون على البر ثم يتجرى شحنها بالمراكب الموجودة بالنيل وتسمى ناقورة وهذه المراكب مصنوعة من خشب السنف بصناعة بسيطة جدا غير انها توافق للسفر فى تلك الجهات والشلالات بحيث اذا حصل بها خلل يمكن تعميمها فى بعض ساعات وتلك المراكب هى حمولة أربعين تونولاة بالأكثر وتسافر لحد أبو حمد ومن هناك يصير تحميل البضائع المذكورة على الجمال لأرسالها الى كرسكو من صحراء العتمور ، ثم يصير شحنها بالتالى بمراكب لتوصيلها الى أول شلال ، واذا كان فى مدة فيضان النيل يمكن ان المركب تستمر لحد أسوان وفى غير زمن فيضان النيل

يصير تفريخ البضائع في البلدة المسماة شلال لأجل نقلها على الجمال الى أسوان ونزولها دفعة ثانية في المراكب الى المحروسة ، فعلى ذلك يستلزم الحال لنقل البضائع من الجمال الى المراكب خمس مرات والسفر بالجمال على مسافة قدرها ٣٩٠ كم وأما في كردفان ودارفور فالجاري هو تحميل البضاعة على الجمال لعبور الصحراء ، ثم يصير شحنها بمراكب في بلدتي دبه وهندك لتوصيلها ببلدة صغيرة الكائنة بحرى ثالث شلال ، ومن هذه البلدة يصير تحميلها على الجمال لحد وادى حلفا ، ومن بعد ذلك تستمر في الطريق المذكور أعلاه وإذا كان في وقت فيضان النيل يمكن أن تستمر المراكب لحد البلدة المسماة أمكة الكائنة بحرى ثانى شلال غير أن هذا القسم من الطريق المتعب وفيه أخطار وصعوبات كثيرة وبين قسم كردفان والمحروسة بالطريق الأولى يلزم تغيير التحميل خمس مرات والمسير بالجمال يبلغ ٩٢٨ كم وبالطريقة الثانية يتغير التحميل خمس دفعات والمسير على البر يبلغ ٦١٥ كم وأما قسم دارفور بعده من دبه يزيد نحو ٣٠٠ كم عن كردفان .

« فيما يختص بسكة واحدة »

أول تدبير يخطر بالبال لاختصار طول مدة السفر ومنع كثرة المصاريف في مثل هذه التنقلات هو تحسين أحوال السياحة على النيل ، وقد عرفت الحكومة المصرية من مدة مديدة ، صعوبة هذا الشغل والمصاريف الجسيمة التي يستدعيها وعلم الآن أنه لا يوجد طريقة خلاف انشاء سكة حديد لتوصيل النيل من شمال ثانى شلال الى القسم الكائن بشمال خامس شلال وطريقة لتعدية أول شلال ولا عجب من زيادة الاهتمام بهذا المشروع العظيم ومع ذلك تأخير أعمالها لحد الآن مما ينبغى التهنئة عليه لأن سكة الحديد الضيقة اللازمة لنقل ما يؤمل نقله من السودان ، ما كانت معروفة ، وما كان يعلم بالتجربة أن السودان تنتج حبوبا وأقطانا وسكر وفضلا عن هذا ينبغى اعتبار هذه السكة الحديدية مشروعا كاملا لا يقبل التجزى ولو أن طولها ٨٨٩ كم اذ لا تتم ثمرة تشغيل جزء منها لأن تشغيل البعض لا يكون له ثمرة مناسبة لثمرة الكل .

« فيما يختص بتكاليف السكة الحديد بالسودان »

إذا صار استصواب أعمال سكة حديد باتساع ثلاثة أقدام وستة بوصات. بين الشريطين ، فلأجل امكان أعمال انحدارات ميلها لغاية متر واحد في الخمسين مترا يلزم استعمال قضبان حديد ثقلها خمسين رطل عن كل ياردة مع كراسى وأسياخ حديد وجاويكات مناسبة الى القضبان وأقل قطر في المنحنيات يكون ألف قدم فحينئذ يكون بواسطة سكة حديد مستوفية الشروط مثل هذه ، فممکن نقل مقدار جسيم من البضائع بانتظام ووفر بواسطة عمل انحدارات ومنحنيات موافقة لحالة الاراضى الطبيعية قد امکننا رسم السكة بدون احتياج لعمل خروق بداخل الجبل ، وما هو لازم قطعه من الاحجار بواسطة اللغم هو شىء جزئى جدا ، ولا يوجد أشغال جسيمة في هذا الخط. سوى القنطرة اللازمة لتعدية النيل ، في جهة كومة ، فلو أنه مستلزم الحال لجلب مهمات السكة والقنطرة من بحر برا الا أنه لامانع من إجراء عملية الجسر جميعها بواسطة مهندسين الحكومة وحيث صار حصر تكاليف تلك السكة بما فيها المحطات والمخازن والأرصنة والمهمات والورش وجميع المصاريف اللازمة لاتمامها مبلغ ٤ مليون جنيه باعتبار الكيلومتر الواحد أربعة آلاف وخمسمائة جنيه ٤٥٠٠ جنيه ، وبالنظر لسهولة العملية يمكن اتمام تلك السكة جميعها في ظرف ثلاث سنوات وبما أن مبلغ الأربعة مليون جنيه المرقوم هو بما فيه مصاريف الاجرية وثمان المهمات وقيمة تكاليف نقلها وخلافة سواء كان من بحر برا أو من مصر ، فاذا رغبت الحكومة المصرية ، توريد الأنفار والمهمات القريبة لحل العمل مثل الحجر المرمل وحجر الجير ، ونقل المهمات عند ورودها من بحر برا على طرفها مع احضار الصنایعية التى لا يمكن وجودهم بمصر لأشغال لايمكن أعمالها الا بواسطةهم فيبلغ مصاريف ما تتعهد به الحكومة واحد مليون وخمسمائة ألف جنيه ١٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى والباقى أغنى ٢٥٠٠.٠٠٠ جنيه تكون قيمة تكاليف المهمات اللازم جلبها من بحر برا واطن أن هذا هو الأوفق والأوفر .

« السطح المائل اللازم أعماله في أول شلال طوله ٣ كيلومتر »

بما أن التعطيل الحاصل في اتصال الوجه البحرى بوادى حلفا هو من وجود الصخرات والتيار الشديد في أول شلال ومترتب على ذلك ضرر جسيم نظرا للمصاريف والعطل الناتج من شحن وتفريغ المراكب فلأجل سلوك المراكب في الجهة المذكورة كان عرض للحكومة عن إزالة الصخرات الموجودة في أول شلال بأسوان غير أنه مع موافقة اجراء هذا التصميم ما كان ممكن معرفة ما يلزم لهذه العملية من التكاليف والزمن لداعى شدة صلابة الصخور المقتضى إزالتها وعدم الوقوف على معرفة ما يحصل في حركة المياه في الشهر بتلك التغييرات فكأنه حصل التصميم على اجراء ما يقتضى لإزالة تلك المحظورات إذا لم يوجد وجه آخر مناسب للأجراء وحيث وجد امكان لإزالتها واجراء التوصيلات بواسطة المراكب بطرق متحقق نجاحها ويمكن معرفة مصاريفها للسهولة وإجراها في مدة يسيرة من الزمن وهذا أيضا من الضروريات فالطريقة المعروضة منا عن أعمالها هي مستقر به وأوفر ويمكن حساب تكاليفها بالضبط وهي تحتوى على استعمال قوة مياه الشلال لسحب المراكب على سكة حديد مائلة بواسطة فرس مركب على عجل ، ويكون ذلك في الشاطئ الأيمن من أسفل الشلال وعلى بعد ٥ كم قبلى أسوان الى أعلا الشلال في ميناء بلدة الشلال التي هي بحرى جزائر بجن وائس الوجود ، فلأجل تعدية أى مركب بصير مرساها فى حالة ما هي عائمة بالنهر على الفرس المستعد لنقل المراكب والفرس المذكور يجرى صعوده على السكة الحديد المائلة بواسطة آلات موضوعة فى نصف مسافة السكة المائلة المذكورة التى يبلغ طولها نحو ٣ كم والآلات المحكى عنها تكون قوة ٤٠٠ حصان وتحريكها يكون بالمياه ليس بالبخر بواسطة ضغطها وكبسها فيها بطلومبات ذات قوة جسيمة ومتحركة بواسطة عجلتين كبيرتين موضوعتين على سقالات ومتحركتين بواسطة قوة التيار بأسفل الشلال .

ويصير انتخاب محل موافق لأعمال الورش ومحلات لوضع البضائع وخلافة بالقرب من بلدة سحيل والمسافة التى تكون عليها السكة الحديد لنقل

المراكب هي في زمن فيضان النيل بطول ٢٣٠٠ متر ، وفي زمن التخاريق تكون بطول ٢٩٥٠ متر وسرعة مرور المراكب على السكة المذكورة ، وتختلف من ٥ الى ١١ كم في الساعة الواحدة على حسب ثقل المراكب وقوة الآلات المذكورة تكفى لنقل مراكب بخارية ومراكب مشحونة على هذه السكة .

واما تكاليف أعمال السطح المائل والآلات والورش والأرصعة بما فيها جميع المصاريف اللازمة لغاية نهو هذه العملية تبلغ ٢٠٠٠٠٠ ألف جنيه ويمكن نهو ذلك في ظرف سنة ونصف ويمكن تقسيم هذه المصاريف ، كما توضح بخصوص السكة الحديد السودانية بشرط انه يلزم من المبلغ المرقوم ١٠٠٠٠٠ ألف جنيه للمهمات المقتضى جلبها من بلاد برا ، ١٠٠٠٠٠ ألف جنيه للمصاريف المقتضى اعمالها في القطر المصرى ، ولما توضح فيما تقدم ينتج فائدة عظيمة من هذه العملية بالنسبة للتكاليف اللازمة لأجرائها ومن الأقتضى اتمامها قبل الشروع في عملية السكة الحديد السودانية لأجل سهولة نقل المهمات والانفار والصنایعية اللازمة للسكة المذكورة .

« النتيجة »

كان مرغوبنا قبل تقديم هذا التقرير الاستحصال على معرفة الايراد الذى يمكن الحصول عليه من السكة الحديد المذكورة ولكن أغلب البضائع والمراكب الذين يصير نزولهم بهذا الطريق لا يحصل جلبهم اليها الا من بعد نهو عمليتها وهذه الصعوبة تحدث في حساب ايراد أى سكة حديد اذا لم تكن البلدة المراد أعمال السكة الحديد بها محصولها معلوم وكذا الأرجحية التى تنتج من المتاجر في تلك البلدة واما من خصوص السكة الحديد السودانية وحركتها فمعلوم أن البلاد المجاورة لها من جهة الجنوب أو المتصلة بها بواسطة غدران صالحة لسفر المراكب بها وبالطرق في البر يمكنها الحصول على القطن والسكر والغلل وهذه البلاد أراضيها متسعة جدا ووقت عمل السكة الحديد يمكن تصليح مقدار عظيم من أراضيها المتروكة يرد منها أرزاق جسيمة للتجارة ويرد من

ويرد من الغابات المتسعة الموجودة بها أخشاب من أجناس مختلفة باثمان واهية تستعمل في حريق الواهورات وبناء على ذلك يحصل وفر جسيم في الثمن وقد أحضرت اللوكوموتيفات فاذا فرض المصاريف اللازمة لحركة السكة الحديد السودانية تبلغ ٦٠٪ من الأيراد العمومى وذلك المقدار هو زائد ٧٪ عن متوسط مصاريف السكة الحديد في بلاد الهند ، فلاشك أن الأيراد الذى يمكن الحصول عليه من التجارة المحلية والتجارة الواردة من الهند وبلاد أوربا بكافى رأس المال الذى ينصرف في أعمال السكة المذكورة ، وعلى أى حال يحصل زيادة في ثروة أهالى مصر من اتساع وعمران الأراضى الباقية للآن متروكة .

أنه من جملة المنافع التى تفتج للوطن من انشاء هذه السكة هو أن الأهالى الموجودة بدون منافع ولا مكاسب بجهات خط الاستواء الخالى من العمارية والمدنية عندما ينظروا استغراب نقطة العمارية بوجود السكة الحديد فى شمال بلادهم وسهولة وصولهم لجهة العمار ، فبحسب الطبيعة البشرية والاحتياجات الانسانية يلتزموا بوقتتها بطبيعتهم على القيام من المحلات المقفرة الخالية من التعيش ويحضروا لذلك الطرف ومن هناك يحضروا الى مصر شيئاً فشيئاً رغبة في الاشتغال بالمكاسب والمعاش التى لا توجد فى بلادهم وهذه من ضمن المسائل المهمة المنظورة للحضرة الخديوية ، والحصول عليها لا يمكن الا بسهولة اتصال الأقاليم المصرية بالأقاليم السودانية بواسطة أعمال السكة الحديد المحكى عنها .

ومن الواجب علينا أن نذكر هنا انه صار الاجراء حسب منطوق أوامر سعادة الخديو التى أصدرها بخصوص التسهيلات للمهندسين الذين أرسلوا من طرفنا وجميع موظفين الحكومة الى الخرطوم بذلوا غاية همتهم فى المساعدة التى اقتضت وكذا حصل لنا غاية المنونية من اجتهاد الأهالى عموماً من بذل الهمة فى علاقاتنا بكل بشاشة ولطافة وأنه فى مدة اجراء هذه المأمورية الطبوغرافية (١٢) ما حصل لنا أدنى تكدير ولا مشاجرة ولا منازعة ولا خطر .

بعد أن تقدم هذا التقرير للأعتباب السنية فبالمصادفه حضر منزجر بك مدير عموم شرقى السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر وبحسب معلوماته بالجهات والأراضى والطرق التى بتلك الجهة المناسبة سبوق أقامته ومكثه

بذلك الطرف أعرض شفاها عن وجود طريق آخر أقصر وأقرب جدا من الطريق المذكورة بهذا التقرير وهي من شرق كروسكو الى بربر وأن هذه الطريق معروفة ومذكورة أيضا بالتواريخ القديمة وأنه موجود بها أبار ماء عذبة وأبار ماء فواره أيضا وبواسطة قرب هذه الطريق يسهل أعمال خط السكة الذى يضم مصر بالأقاليم السودانية ، فى وقت مستقرب ، ويستمر بعد ذلك الى البحر الأحمر بجهة مصوع ويحصل توفير جملة أعمال من الأشغال المذكورة بهذا التقرير كما هو مبين أدناه .

« بيان الفوائد الجسيمة التى تتحصل من هذا الخط الحديد الذى يبتدىء من النيل فى شمال أسوان لحد الروديسية أمام ادفو ويتجه جهة الجنوب بميل خفيف للشرق ويتصل بالنيل قبل بربر بمسافة يسيرة »

أولا - يقصر الخط الذى يضم مصر الأصلية بواسطة السودان ويستمر بعد ذلك الى البحر الأحمر بجهة مصوع .

ثانيا - تجنب الأشغال الصعبة جدا المبغى أعمالها فيما بعد بداعى صعوبتها بين أسوان ووادى حلفا .

ثالثا - يستغنى عن الخط المائل الذى يعمل فى أول شلال بما أن مرور المراكب يحصل بدون صعوبة لحد ما يتصل الخط المذكور بسكك حديد مصر الى الروديسية التى هى رأس الخط المؤقت .

رابعا - يتوفر أعمال قنطرتين على النيل وقنطرة أخرى على جهة عطبرة فى المستقبل لحد البحر الأحمر .

خامسا - خلاف التوفيرات الجسيمة التى تحصل من الفوائد المتقدم ذكرها يسهل أعمال تلك السكة بداعى أن الأشغال المذكورة يصير الشروع فيها فى شمال أسوان يعنى من مصر المعمورة عوضا عن البدء من وادى حلفا التى هى بلدة فقيرة وقليلة العمورية وأيضا يسهل الحصول على تدارك المهمات والمؤونة للأنفار وثقل التكاليف والأثمان .

سادسا - تيسر تنجيز كامل للمشروع بكيفية مستوفية قطعية بتوصيل مصر
بالسودان .

(١٣) وبما أن مسيو بروكش معلم اللسان والتاريخ القديم كان قد أخبر
عن وجود جملة آبار في معدن الذهب الموجود في الصحراء الكائنة ما بين كرسكو
وأبو حمد والبحر الأحمر ، وقدم خريطة عن الصحراء المذكورة ومحلات الآبار وفي
وقتها صار أبحاث الخريطة المحكى عنها الى حسين بك خليفة ، مدير بربر
لاستكشاف الصحراء والآبار على مقتضاها والموما اليه بعد أن أجرى ذلك
بواسطة من عينة من أجل الخبرة أعرض للمعية نتيجة الاستكشاف الذي
منها تبين وجود جملة آبار بعضها جافة من الماء والبعض مائه مالح ووجد
هناك جملة أشياء على وجود آبار وأثار قديمة انما لم يستدل على معدن
الذهب ولهذا مزع ارسال مهندسين لاستكشاف المعدن المذكور فلهذه الاسباب
اقتضت الارادة السنية توقيف توصية مهمات السكة الحديد التي كان مزعما
التوصية عنها حتى يجرى استكشاف هذا الطريق الذي قيل عنه أخيرا .

بمناسبة ما توضح عن قربيه وسهولة وجود آبار المياه الحلوة فيه بحيث
إذا كانت تلك الآبار لم تكف ادارة خط السكة فمع وجودها يمكن فحت جملة
آبار زيادة بحسب اللزوم حيث وجود الآبار من الأصل يدل على امكان فحت
خلافها ولأجل معرفة حقيقة الكيفية صار بتشكيل فرقة مخصوصة مركبة من
ضابط أركان حرب ومهندسين استحکامات وبالفعل تعينت تلك الفرقة وأرسلت
لاستكشاف هذا الطريق ومعرفة الآبار الموجودة فيه والنظر في أمكان تركيب
وأعمال خط السكة الحديدية ، وصار الأمر مرهون على كسب معلومات لبقية
الطريق المذكور حتى انه عند عودة الفرقة المذكورة من ذلك الطريق بتفصيلات
ما يظهر لها فبوقتها ينظر في الأرجح والممكن من أي الطريقين ، أما هذه أو الأولى
فاذا اتضح أرجحية وامكان أعمال السكة في الطريق الذي عرض عنه أخيرا
فبوقتها يجرى أبحاث مهندسين السكة الحديد لمقايضة وأخذ ارتفاعاته وأعمال
مقايضة عنه وعلى مقتضاها يجرى التوصية على المهمات المقتضية ، أما إذا
ظهر عدم امكان أعمال السكة بهذا الطريق عندما يجرى الاقرار على أعمالها
بالطريق الذي تقرر عنها من المسيو فاوهر ، ويجزى توصية مهماتها ولو ازمها على

الوجه المشروع بحيث أن مسألة السكة الحديد السودانية لايعتريها الا تأخير قليل ، وهذا ناشئ من أهمية هذه المسألة الجارى مطالعتها والوقوف على حقيقتها •

طبعت بالمطبعة السننية في ظل الحضرة الخديوية أواخر المحرم سنة ١٢٩٠ هـ ألف ومائتين وتسعين من الهجرة على صاحبها افضل الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه السادة الكرام •

هامش :

المراكز التجارية هي الخرطوم وترد البضائع اليها بالبر ثم تشحن بالناقورات وهي مصنوعة من خشب السنط وتحمل ٤٠ تونولاته من الخرطوم الى أبى حمد ومنها تحمل البضائع على الجمال الى كرسكو ثم تشحن من كرسكو الى أول الشلال اذا كان وقت الفيضان يمكن للمراكب مواصلة المسير حتى أسوان • أما اذا كان وقت غير الفيضان فيصير تفريغ البضائع عند البلدة المسماة الشلال لأجل نقلها على الجمال الى أسوان ونزولها دفعة ثانية فى المراكب من أسوان الى مصر وأما فى كردفان ودارفور فالجارى هو تحميل البضاعة على الجمال لعبور الصحراء ثم يصير شحنها بمراكب من بلدتى دبه وهندك وذلك لتوصيلها الى بلدة صغيرة كائنة بحرى ثالث شلال ، ومن هذه البلدة تحمل على الجمال لحد وادى حلفا ، ومنها اذا كان فيه فيضان يمكن للمراكب أن تستمر لحد البلدة المسماة أمكة الكائنة بحرى ثانى شلال - الجمال تسير ٩٢٨ كم وبالطريق الثانية يتغير التحميل خمس مرات والمسير على البر يبلغ ٦١٥ كم وأما قسم دارفور بعده من دبه نحو ٣٠٠ كم •

(امضاء)

(*) محافظ الوثائق الأوربية - عصر اسماعيل • تقرير المسيو فولر
١٣٩٠ هـ - الموافق ١٨٧١ م •

صورة الوثيقة رقم (٣٦)

خطاب من نظارة الجهادية يفيد انتهاء مهمه البعثة التي اكتشفت المنطقة الواقعة بين أسوان وبربر .

أن المهندس عبد القادر بك وحسين ابراهيم أفندى والبكباشى (فيشه) الأمريكانى الذى سبق أن قاموا لكشف المنطقة التى تبدأ من أسوان وبربر قد عادوا نهارا منها الى هنا من المهمة التى أنتدبوا اليها وانى اقدم من طبة الخريطة النظرية التى وضعوها لكشفهم فى ذهابهم وأيابهم وهذه الخريطة تشمل الطريق الموصلة من أدفو الى العلاقى ومنها الى أبى حمد ومن أبى حمد الى بربر وقد أشير عليها باللون الأصفر وقد فهم من التقرير المقدم منهم أن هذه الطريق اكتشفوها فى عودتهم وأنها خالية من العقبات سهلة وملائمة لأن تمتد عليها السكة الحديدية لأنها تمتد الى مسافة ٤٨٥ ميلا تقريبا بين أدفو وبربر وأنه اذا كان الماء فى هذه الطريق قليلا فالمأمول أن يوفر فيها الماء بعد أن ينظر فى أمر توفيرة أبان فصل الشتاء وأن هذا الخط لا يحتاج لغير قنطرة واحدة تنشأ فوق النيل وعليه فان الطريق الذى اكتشفه ووضع تصميمه المهندس فولر وهو من وادى حلفا الى المتمة وقد أشير عليه باللون الأحمر طوله ٥٥٠ ميلا .

ومع ذلك فهو لايمتد حتى أدفو . فالطريق الذى اكتشفه عبد القادر بك وزملاءه أقل طولا فأرجو أن تتفضلوا لعرضه ذلك على السدة السنية .

(الأمضاء)

(*) ترجمة الافادة الصادرة من الجهادية الى الباشا المهردار فى ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩٠ هـ - ١٨٧٣ م سجل ٢٨٧٣ صفحة ١٢٢ نمرة ١٨ .

صورة الوثيقة رقم (٣٧)

أرادة سنية الى قائمقام حكمدارية السودان

لازم لاشغال السكك الحديد السودانية ٣٥٠٠ نفر من مديرية دنقلة
فيلزم أبعاث القدر المذكور لطرف شاهين باشا مأمور أشغال السكة المذكورة
واذا كانت تلك المديرية لاتقدر على إرسال تلك الأنفار بالطوع والاختيار
فيصير جبرهم من طرفكم على التوجه وبعد ذلك ان لم يحصل توجههم ففي
الحال تعرضوا لطرفنا لأجل تعيين عساكر باشبوزق لجمعهم وأبعاثهم الى محل
العملية المذكورة جبرا وقهرا .

(الأمضاء) .

(*) دفتر ٢٢ عابدين صادر تلغراف صورة التلغراف الشفيرة العربى
٢٦٣ ص ٥٩ فى ٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٢ هـ - ١٨٧٥ م .

صورة الوثيقة رقم (٣٨)

خطاب يفيد رفض سكان بلدة أرقو وحفير والأردى من العمل في مد سكة حديد السودان

ورد للمعية تلغرافين من أهالى أخطاط أرقو وحفير والأردى التابعين
مديرية دنقلة بالتظلم من طلب أنفار منهم لعملية السكك الحديد السودانية
بقولهم أن أنفار سواقيتهم قليلة والأغلب جاريين تطبيق ساقيتين في ساقية
بداعي قلة الأنفار وإذا أخذ منهم أنفار لهذه العملية تعطل سواقيتهم من الزراعة
ويحصل فرار الأهالى ويؤول الأمر الى الخراب لآخر ما قالوه من هذا القبيل
على أنه من المعلوم أن أنفار تلك المديرية كثير حتى بهذا السبب حاصل توجه
بعضهم الى جهات بحر الغزال وخط الاستواء وكردفان ودارفور لأجل التثبيت
في ايداء الأهالى وشن الغارات عليهم لاسترقاقهم والاستمرار في تجارة الرقيق
الممنوعة قطعاً كما سبق أشعاركم بالتلغراف فحبذا لا يرى سوى أن تظلمهم بما
سبق أيضاً إنما هو يقصد تخليهم من الأشغال المفيدة للوطن ومن الاقتضى
أن ينظر في ذلك بطرفكم ويفاد سريعاً عن كيفية هذه الأقوال الغير حقيقة لأجل
المعلومية .

(الأمضاء)

(*) دفتر ٢٢ عابدين صادر تلغرافاً - صورة التلغراف الشفرة العربى
٣٤٢ ص ٧٣ في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٢ هـ - ١٨٧٥ م . من خيرى باشا
الى قائم مقام حكمدارية السودان .

صورة الوثيقة (٣٩)

خطاب من مأمور أشغال السكة الحديد السودانية الى المعية

جواب يذكر أن مستر (جونسون) مهندس السكة الحديد السودانية طالب تعيين ستة مهندسين من أرباب الرتب الصغيرة وواحد آخر أما أن يكون برتبة البكباشية أو القائم مقام لأشغال الهندسة لعملية السكة السودانية فيروم العرض عنهم للأعتاب ، وأن وافق يصدر الأمر للجهادية بارسالهم ويفاد .

(الأمضاء)

(*) دفتر ٥ معية وارد الافادات صورة المكاتبه رقم ١٢٨ ص ١١١ في تاريخ ٣ رجب سنة ١٢٩٢هـ - ١٨٧٥م ورد في ٥ منه . من مأمور أشغال السكة الحديد السودانية الى المعية .

صورة الوثيقت رقم (٤٠)

خطاب من خيرى باشا الى مدير دنقله بشأن ارسال الأفراد اللازمين لاد سكة حديد السودان

بشأن ٣٠٠٠ نفر المقتضى إرسالهم من مديرييتكم لأشغال جسر السكة الحديد من عبكة وما فوق هل يمكن إرسالهم بمؤنتهم أم كيف وأن كان غير ممكن إرسال مؤنتهم معهم هل ممكن مداركة وإرسال ثلاثة آلاف وخمسمائة أردب ذرة لزومهم من مديرييتكم بطريق البحر لحد محطات مرشد وسرس اللذين هما بين عبكة وبسمنة أم لا وان كان ممكن تدارك وإرسال القدر المذكور من الأذرة فما مقدار ثمن كل أردب وتكاليف توصيلة لحد المحطات المذكورة فافيدونا عن ذلك .

(الأمضاء)

(*) دفتر ٢٣ عابدين صادر تلغراف رقم ٥٠٨ ص ٨٦ فى ١٦ رجب سنة ١٢٩٢ هـ - ١٨٧٥ م . من خيرى باشا الى مدير دنقلة .

صورة الوثيقة رقم (٤١)

أمر كريم الى مدير دنقلة

أمر كريم منطوقه حيث اقتضت أرادتنا انفصال إدارة مديرية دنقلة من
التبعية الى حكمدارية السودان وتبعها لإدارة شاهين باشا مأمور السكة
الحديد السودانية .

فأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية بتتبع إدارة مديريتكم الى الباشا
المومى اليه من تاريخه كما اقتضت أرادتنا .

(*) دفتر ٢ أوامر عربى وثيقة ١٢٦ ص ١٠٤ فى ١٠ شعبان سنة
١٢٩٢ هـ - ١٨٧٥ م

صورة الوثيقة رقم (٤٢)

أمر كريم موجه الى شاهين باشا مأمور السكك الحديد السودانية

أمر كريم أنه لمناسبة ما هو جارى الآن من المباشرة فى تركيب تمديد سكة حديد السودان تحت إدارتكم وكون جهة أسوان صارت تعد محل نقلية بالنظر لما هو جارى بها من نقل مهمات السكة المذكورة حتى أنه محصول هناك مركز من طرفى مأمورية السكة فمراعاة للتسهيل والاسعاف اقتضت أرادتنا أحالة بندر أسوان بما يتبعه من البلاد وقسم حلفا مع مديرية دنقلة تحت إدارتكم وصدرت أوامرنا تاريخه لمن يلزم بتفتيش قبلى بذلك وأنه سيرسل لطرفكم كشف بما هو باقى من الأموال والعشور وغيره لغاية ١٢٩١ هـ على النواحى التابعة بندر أسوان وقسم حلفا للمبادرة فى تحصيلها بمعرفتكم فيقتضى الهمة من طرفكم فى تحصيل ذلك وأبعث صورة الكشف المذكور لديوان المالية للمعلومية به وأصدرنا أمرنا لكم بما ذكر لاجراء أيجابية كما هو مطلوبنا .

(الأمضاء)

(*) دفتر أوامر عربى وثيقة ٢٢٤ ص ١٠٤ فى ١٠ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ
أمر كريم الى شاهين باشا مأمور أشغال السكك الحديدية السودانية .

صورة الوثيقة رقم (٤٣)

أمر كريم الى تفتيش أقاليم قبلى

أنه لمناسبة ما هو جارى الآن من المباشرة فى تركيب وتمديد سكة حديد السودان تحت إدارة شاهين باشا وكون جهة أسوان صارت تعد محل نقلية بالانظر لما هو جارى بها من نقل مهمات السكة المذكورة حتى وأنه مجعول هناك مركز من طرف مأمورية السكة فمراعاة للتسهيل والأسعاف اقتضت ارادتنا احالة بندر أسوان لما يتبعه من البلاد وقسم حلفا مع مديرية دنقلة تحت إدارة الباشا المومى اليه كما أن الأموال والعشور المطلوبة من أهالى النواحي التابعة لبندر أسوان ونواحي قسم حلفه لغاية توت ٩١ يعطى بها كشف من طرفكم الى المومى اليه لتحصيلها منهم على مقتضاه وقد صدرت أوامرنا بما يلزم عن ذلك فى تاريخه وهذا لكم للمعلومية والاجراء على مقتضاه .

(الأمضاء)

(*) دفتر ٢ أوامر وثيقة عربية ٣٢ ص ٨٢ فى ١٠ شعبان سنة

١٢٩٢ هـ - ١٨٧٥ م .

صورة الوثيقة رقم (٤٤)

خطاب من مأمور أشغال السكك الحديدية يفيد ما تم انجازه من أبنية محطة حلفا

سيدي حضرة صاحب السعادة :

وصلت أسوان يوم الأحد ٢٩ شهر شوال فلم أجد بها ولا بالمواقع الأخرى التي وراء الشلال ساحلا مائل السطح مستوفيا لما يجعله صالحا لأن تخرج فيه السفن بسهولة كل ما هو مقرر وروده من المهمات لذلك شرعت من فوري في عمل هذا السطح المائل .

ومحطة أسوان الجارى أنشاؤها انما تقع في الجهة الشرقية على مسيرة نصف ساعة وأوشك الطابق الأول أن يتم بناؤه لولا أنه لم يسقف ولم تتركب شبابيكه وأبوابه ومبنى من الطوب النى ومونته الطين الصرف وأحيطت حواف الفواقد والعقود بأحجار من الدبش الصغير .

أما المحطة التي وراء الشلال أى المناوئة لجزيرة (فيلة) والواقعة في الجهة الشرقية فقد تم من بنائها نحو نصفه وهى مثل محطة أسوان فى التصميم .

ورسم المحطتين عبارة عن ثلاث غرف مقامة على مستطيل ومظلة على ناصيتين وبذلك تكون جملة الغرف ستة .

وفى وادى حلفا يبدأ جسر السكة الحديدية من ساحل النيل فى قرية عنجش الواقعة فى شمال حلفا على نحو ساعة منها ويمتد الى قرب قرية عبكة الواقعة على مسافة ١٨ كيلومتر من مبدئه .

فأما الـ ١٤ كيلومتر الأولى من هذه المسافة فالجسر فيها متهيأ لأن تنبسط فوقه القضبان وقد أقيم على أحسن ما يكون من الكمال .
وأما الباقي بعد الـ ١٤ كم فالجسر فيه ليس بالغا مرتبة التمام لأن بعض محاله لم يستوف بعد غايته من العمل والأنشاء ، كما أن فيه محال أخرى

اعترضتها الأودية فلا تزال مفتوحة قد فهمت من المسيو (جونسون) ضرورة سدها بالبرابخ والقناطر وذلك بأسارع الى تشييد هذه الأبنية وإقامتها .
والمأمول أن يأتى العمال بعد ٥ أو ٦ يوم والذين يأتون من دنقلة لأجل انشاء الجسر اللازم أنشاؤه هذه السنة من عبكة فصاعدا ، فما هي الا أن يأتوا حتى يفتح العمل ونباشره في هذه المنطقة مبادرين في الوقت نفسه الى إصلاح الجسر المقام وسط القضبان عليه وقد صنع في هذا المحل عنجش ١٤٠٠٠٠ رطل طوبة لبن فسوف يستعمل في تشييد دار للحكومة ومنازل للمستخدمين والمهندسين وشونة ومخزن ومستشفى ومجزر وسوق وجامع ومدرسة صغيرة وبالجمل سنبدا بعمارة هذه البقعة وتنظيمها بحيث تصبح نواة لمدينة صغيرة والقرية المذكورة انما تتألف في الوقت الحاضر من ١٥ بيتا أكثرها يقيم فيه الموظفون بالايجار وفضلا عن بيوت الأهليين فان القرية قد بنى فيها مخبز يفي بخبز ٢٠٠ نفس وبني طاحونة ومخزن صغير ومدخر للجبخانه .

والمحطة الواجب اقامتها هنا لم يبدأ بعد في انشائها .

وفي يوم الأحد ١٤ من الشهر الحالى قام من المهندسين المندوبين لارتياح سكة حديد دارفور فريق برئاسة المسيو سمسون المهندس وجهة الخرطوم ، كما قامت فرقة أخرى يوم الاثنين ١٥ من الشهر برئاسة المسيو بكويل المهندس متوجهة الى دنقلة في طريقها الى دارفور حتى اذا تم للأشغال أن توضع في نصابها وتدور في محورها نفذت ما أنا عاقد نيتي عليه من المضي الى المكان المسمى (بوهين) لمعاينة موقع القنطرة المصمم انشاؤها هناك ومن بوهين الى دنقلة اتفقدها هي الأخرى .

الخميس ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ هـ .

مأمور أشغال السكك الحديدية

(أمضاء)

(*) محفظة ٥٢ وثيقة رقم ٣٥٩ في ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ هـ -

١٨٧٥ م معية سنية .

صورة الوثيقة رقم (٤٥)

خطاب من حكام عموم الأقاليم السودانية يفيد ضرورة
تعيين مهندس لسكة حديد السودان بدلا من أحمد عزمي

جواب بختم سعادة مهردار خديوى صورته سعادة الباشا حكام عموم
الأقاليم السودانية أرسل للمعية السنية تلغرافا رقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨ م
يتضمن لزوم تعيين واحد مهندس أركان حرب الى سكة حديد السودان عوضا
عن أحمد أفندى عزمي لداعى العيا الذى اعتراه ببصره ويرغب أنه اذا وافق
يتعين لذلك محمود أفندى صبرى معاون أركان حرب وأن لم يتوفق تعيينه
بتعين عبد الرازق نظمى أفندى المعاون أو مصطفى أفندى فضل الملازم أول ومن
يوافق تعيينه من هؤلاء يجرى إرساله لجهة حلها وأشعاره عنه وحيث أنه من
مقتضى الارادة السنية اجابة طلب الباشا المومى اليه لما يرغبه فى هذا
الخصوص بالنظر لأهمية هذه الأمورية انه ينظر فى ذلك بالجهادية ومن يوافق
تعيينه لهذه الأمورية ممن ذكروا يجرى ابعائه اليها فلزم تحريره لسعادتك
بنت للمعلومية واجراء ما تقتضيه الحال فى هذا الخصوص على وجه ماتوضح
وأشعار هذا الطرف عن يصير تعيينه وإرساله للمعلومية وإحاطة سعادة
الحكام أفندم .

(الأمضاء)

(*) صورة المكاتبه نمرة ٢٥ ص ٣١ من دفتر نمرة ٢٧ معية عربى
الصادر الى الجهادية فى ٨ القعدة سنة ١٢٩٥ هـ - الموافق ٣ أكتوبر سنة
١٨٧٨ م .

صورة الوثيقة رقم (٤٦)

خطاب من سعادة خيرى باشا الى سعادة حكامدار السودان
يفيد تعيين المهندس محمود صبرى أفندى ليتولى اشغال
سكة حديد السودان

انه بناء على التلغراف الوارد من سعادتك من لزوم تعيين محمود صبرى
أفندى معاون أركان حرب اشغال السكة الحديد السودانية بدلا من أحمد أفندى
عزى الذى أعتراه المرض فى بصره قد كتبت للجهادية عن ذلك وورد أفادتها
رقم ١٢ القعدة ١٢٩٥ هـ نمرة ٤٧ بأنه صار تعيين الأفندى المذكور للمأمورية
المحكى عنها وأنه كتب منها للمالية بصرف باقى أستحقاقه لغاية ٦ نوفمبر
١٨٧٨ م وعند الصرف له من المالية يجرى ترحيله وإرساله لحل مأموريته
فلأجل معلومية سعادتك بذلك لزم تحريره .

(*) دفتر ٣٦ عابدين صادر تلغراف صورة التلغراف العربى رقم ٧٩٧
فى ٢٤ القعدة الموافق ١٢٩٥ هـ . من سعادة خيرى باشا الى سعادة حكامدار
السودان . فى ١٩ نوفمبر ١٨٧٨ م .

صورة الوثيقة رقم (٤٧)

خطاب الى مجلس النظار يفيد تعيين قومسيون لمعاينة امكانية مد سكة حديد الى السودان

انه بناء على التقرير المقدم من سعادة حكمدار عموم السودان والقرار الصادر من مجلس النظار في ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٠ (١٦ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ) ديوان الأشغال العمومية كلف بتعيين قومسيون مركب من أشخاص أصحاب دراية للتوجه ومعاينة الأشغال المقتضى اجراها لامتداد خط السكة الحديدية من وادى حلفا الى أمبيجول وبمقتضى قرار آخر من مجلس النظار رقم ٣ أغسطس سنة ١٨٨٠ م (٢٦ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ) كلف القومسيون المذكور بفحص مسألة كيفية رى الاراضى الزراعية بجهات كرسكو وبربر ووادى الحجر التابع لمديرية دنقلة .

فصار انتخاب المسيو جودنج أحد مستوظفى مصلحة الترع (التاريخ) لاداء هاتين المأموريتين وذلك برضا قومبانية مصلحة التاريخ المذكورة فالمسيو جودنج ارتض باجراء ما يلزم نحو ذلك حسب التعليمات التى تعطى اليه من نظارة الأشغال العمومية وطلب أن يترتب له ١٢٠ ليرة مصرية فى كل شهر وتكون جميع مصاريفه الشخصية من طرفه وأن يأخذ معه المسيو (هاباوت) بوظيفة مساعد مهندس بماهية شهرى ٧٠ ليرة مصرية وأحمد فهمى المهندس بالتاريخ وواحد كاتب وخمسة عساكر هندسة ويرغب أيضا أعطاء ذهبية تكون أجرتها من طرف الحكومة وكذا جميع أجر نقل الآلات والمهمات وغيرها تكون على طرف الحكومة أيضا .

فيبلغ مصاريف القومسيون فى كل شهر ٣٢٠١٠٠٠ قرشا وزيادة على ذلك مبلغ ٢٢٦٠٠ قرش قيمة المصاريف العمومية اللازمة للنقل وخلافة .
١٢ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م .

(الأمضاء)

(*) محفظة ٣٦ مجلس الوزراء (السودان) مذكرة لمجلس النظار .

صورة الوثيقة رقم (٤٨)

خطاب يفيد دراسة المعلومات الخاصة بمد سكة حديد السودان

ورد ذكر مسألة امتداد سكة حديد السودان وسكة حديد أسوان وري الأراضي بجهات كرسكو ووادي الحجر وبربر ومقياس النيل المراد انشائه في مصب نهر عطبرة •

تقدمت هذه المسائل للمجلس بناء على مذكرات أربع وردت عنها من نظارة الأشغال العمومية في ١٠ يوليو ١٨٨١ م نمرة ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ وما معها من صور التقارير والأوراق المرسلة من طرف المهندس/موسيو جودنج السابق تعيينه لهذه الأمور •

فصارت بشأنها مذاكرة عمومية تبادلت فيها الأفكار عن مزايا تمديد سكة حديد السودان لحد أمبيجول كما طلب ذلك حضرة حاكم دار عموم السودان أو لحد فركة التي هي أبعد من أمبيجول كما ترى لموسيو جودنج وما ينشأ عنها من تسهيل الأعمال التجارية وزيادة ارتباط السودان بمصر •

(*) مجلس النظار محفظة رقم ٥ هـ جلسات أكتوبر سنة ١٨٨١ م •

صورة الوثيقة رقم (٤٩)

تقرير المسيو بيتيه

أن المهندس الموسيو بيتيه رئيس اللجنة المكلفة بالنظر والبحث في السكك الحديدية السودانية قد تكلم في تقريره الرقيم ٢٣ أكتوبر بخصوص تشغيل وتحسين سكك الحديد من أسوان الى الشلال ومن وادى حلفا الى سرس .

من أسوان الى الشلال :

طول هذا الخط ١٤ كم تقريبا .

بيان حالة الخط

وصف الخط وأدوات السكة الحديد اللازم لها تصليحات وتعديلات بوجه السرعة لزوم انشاء قنطرة حديد ذات مشاية بواسطة الأدوات الموجودة في وادى حلفا عوضا عن الكوبرى الخشب وهو المنفذ الوحيد للطريق من أسوان الى الشلال ولكافة الجهات الجنوبية .

تعديلات ضرورية في واجهة الحفر في الصخر اذ أن الواجهة المذكورة هي على هيئة عامودية زائدة المقدار والغاية من هذه التعديلات منع حصول انتهايلات الخطرة .

لزوم امتداد الرصيف وطريق موصل للنيل ١٥٠ متر لمنع مصاريف صيانة البضائع من البحر لغاية عربات سكة حديد أو لتخفيض المصاريف المذكورة .
النظر في البحث في أحوال أشغال الخط .

طلب تجربة تخفيض الرسوم الحالية بقصد ازدياد الإيرادات ومنسح
مناظرة الجمالة فى نقل البضائع بواقى الأدوات المتنوعة التى لم يصير استعمالها
البالغ قيمتها ٨٠٠ جنيه تقريبا وقد قدمت مصلحة السكك الحديدى المصرية
طلبا بمشترى صندلين من حديد .

• ضرورة انشاء بعض مبانى وملاجىء لحفظ وصيانة الأدوات .

من وادى حلفا الى سرس :

طول هذا الخط ٥٧ كم تقريبا وهو تحت الشروع لأجل السودان لغاية
شندى .

عدم حصول نتيجة من التشغيل الحالى الجارى فى سكة الحديد فأنه فى
مدة التسعة شهور الأخيرة لم يسافر على الخط المذكور سوى ثمان قطارات .

• ضرورة مد الخط لغاية دنقلة الجديدة (٣٤٢ كم) للاستحصال على أشغال
ذات مكاسب محققة أدوات كافية لمد ٤٠ أربعين كيلومتر فقط وموجودة بوادى
حلفا وأسوان واسكندرية .

إذا لم يصير التصميم على إجراء الأمتداد المذكور فالأوفق أبطال التشغيل
الحالى أو توقيفه .

إذا صار إبقاء الحالة الراهنة على ما هى عليه فالأوفق نقل مركز إدارة
الفرعين من وادى حلفا الى أسوان وتكميل أشغال تحسين المبانى والطريق .

أدوات موجودة بالمخازن بكمية وافرة مناسبة بيع الأدوات الغير اللازمة
البالغ قيمتها ١٠ر٠٠٠ جنيه .

أدوات يمكن استعمالها عند إجراء توسيع الخط قيمتها ٢٠ر٠٠٠ جنيه
على الأقل وأدوات الخط الموجودة الآن توازى القيمة المذكورة .

بواقى أدوات هندسية عظيمة المقدار وذات فائدة كلية للأشغال العمومية :-

لزوم ساعة فهو مسألة الأدوات العديدة المعرضة لاستمرار التلف وذلك
• مما يوجب تنزيل قيمتها •

استلفات حسن أنظار المصلحة بخصوص خفيرين قد أصابهما التعب في
أثناء تأديتهما الخدمة بمصلحة السكة الحديد ولم يحصلوا لغاية الآن على
• معاشهما •

• قلة ماهيات المستخدمين مع أن للبعض منهم نو أهلية واستحقاق •

(الامضاء)

(*) المحفظة رقم ٣٦ مجلس الوزراء (السودان)، ترجمة ملخص تقرير
• موسيو بيتيه •

صور الوثيقة رقم (٥٠).

ترجمة مذكرة

واردة من جناب الموسيو فنسنت المستشار الألماني

أن تشغيل سكك الحديد بين أسوان والشلال وبين وادى حلفا وسرس لم يأت لغاية الآن بنتيجة حقيقة فضلا عن أن تجارة هذين الفرعين الواهية تبين جليا قلة منفعتهما سواء كان فيما يختص بالمواصلات أو بما يتعلق بنقل البضائع .

فبناء عليه ومن حيث أن أقرب انشاء خط كامل للسودان لم يزل فى حيز الغيب ومعرفة زمن الشروع فيه متعذرة فيكون والحالة هذه ترك هذا التشغيل من الصواب اذلا ايراد منه للخرينة بل لايسبب الا النفقة والمصاريف هذا مع عدم الخوض فيما يتعلق بالمحوظات العسكرية والحربية مع ذلك فمن الممكن بالحصص أن يصير ابقاء خط أسوان والشلال نظرا لما له من الأهمية بالنسبة لموقعه على أنه يلزم النظر فى هذه المسألة والبحث فيها أما من خصوص خط وادى حلفا وسرس فلا بأس من لغوه وأبطاله وعلى حسب التقرير المقدم للإدارة من موسيو بيتيه المهندس المكلف بالنظر والبحث فى مسألة سكك حديد السودان يوجد فى اسكندرية واسوان ووادى حلفا وسرس كمية وافرة من الماكينات . والأدوات من كافة الأنواع ذات قيمة جسيمة وذلك ما عدا الأدوات الجارى استعمالها فيمكن والحالة هذه بيعها بطريقة سهلة ومفيدة .

وعلى فرض ابقاء خط وادى حلفا فأرى مع ذلك اقتضاء المبادرة فى اتخاذ الوسائل اللازمة لبيع كافة الأدوات وغير الجارى استعمالها للاستفادة منها

وبناء عليه يجرى التنبيه على ناظر اشغال السودان التابعة له مصلحة سكك حديد أسوان ووادي حلفا أن يحرر كشفا مدققا بكافة الأدوات المذكورة فيكون ذلك داعيا لتقديم طلبات مشتري من طرف الراغبين .

(أمضاء)

(*) المحفظة ٣٦ مجلس الوزراء (السودان) المجموعة ٥٤ عام ١٨٨١ م .
ترجمة مذكرة واردة من جناب الموسيو فنسنت المستشار الألماني .

صورة الوثيقة رقم (٥١)

تقرير المسيو جودنج والخاص بسكة حديد السودان

أنه عند وصولي الى وادى حلفا في يوم ١٠ ديسمبر ١٨٨٠ م وجهت أفكارى بكل اعتناء في مطابقة المسألة التى تختص بإنشاء السكة الحديد السودانية كما هو مدون بالتعليمات الصادرة الى من قبل سعادتكم فيوم ٢٣ أكتوبر ١٨٨٠ م فالآن أتشرف بأن أعرض تقريرى هذا على مسامع سعادتكم وأيضا الخريطة والأوراق التى تصحب التقرير المذكور وهى كالمبين أدناه : -

أولا - خريطة عمومية عن نهر النيل من وادى حلفا لحد شلال حنك مبينا بها السكة الحديد المنتهية من وادى حلفا لحد سرس وأن ذاك الجزء متمم على الحالة المطلوبة وجزؤ آخر محتاج التتميم وجزؤ آخر مطلوب انشاؤه لحد فركت خريطة (١) .

ثانيا - خريطة قطاع طولى للسكة الحديد من ابتداء كيلومتر ٨٨ لحد امبيجول ومبينا به محل صخر مستلزم له القطع في كيلومتر ٩١ خريطة (٢) .

ثالثا - خريطة عمومية عن وادى حلفا مبينا بها عمارات منشأة وعمارات مستلزم لها الانشاء حسب التصميم على خريطة (٣) .

رابعا - خريطة ورشة العمليات مبينا بها الآلات التى صار وضعها بها فى محلاتها خريطة (٤) .

خامسا - خريطة مبينا بها الخط المطلوب انشاؤه لحد فركه خريطة (٥) .

سادسا - خريطة شلال كجبار مبينا بها محل الهويس المطلوب انشاؤه خريطة (٦) .

سابعاً - كشف عن الآلات المتحركة في وادى حلفا (اللوابورات والعربات) •

ثامناً - كشف عن الآلات التي صار وضعها بورشة العمليات في وادى حلفا •

تاسعاً - كشف عن العمارات التي صار نهوها وعن التي أنهيت تقريبا في وادى حلفا •

عاشراً - مقايضة تكاليف انشاء السكة الحديد من سرس لحد أمبيجول بما في ذلك تكاليف تميم العمارات في وادى حلفا واشغال آخر •

احدى عشر - مقايضة عن السكة الحديد المطلوب انشاؤها من أمبيجول لحد فركت •

اثنى عشر - مقايضة عن تكليف عمل الهويس في شلال كجبار •

ثالث عشر - مجموع عمومى للمقايضات •

انه على حسب تعليمات سعادتكم أقول على السؤال الاول انى اجريت امتحان ما صار اعماله من الأشغال وما الذى يلزم اجراه فى الأشغال التى لم يجرى عملها • وعلى ذلك ابتدى بذكر حالة الأشغال الموجودة بمحطة وادى حلفا وذلك كما المبين ادناه :

عمارات

اولاً - محطة هذه العمارة مبنية بخريطة نمرة (٣) الملونة باللون القرمزى وموضوعه بالنهاية الشمالية لحوش المحطة (٢) ومقاسها هو ٣ متر متر طول فى ١٦ متر عرض ومبناه بالحجر وبالمونة المخلوطة بالجير وفى حالة المتانة الجيدة وتتركب من دورين أولهم الدور الارضى ثم الدور الأول وأن الأخير مبنى لأجل سكن عائلتين وأما الدور الارضى فانه يحتوى على ستة أود كبار فى بيت التربييع وعلى أى الحالات فانهم لايقين لأشغال المحطة وهذه العمارة كاملة ما عدى داخل الدور الأرضى يحتاج لبعض أشغال من الخشب •

ثانيا - ورشة العمليات هذه العمارة هي أوسع وأهم من العمارات الموجودة في حوش المحطة ومقاسها هو ٧٢ مترا طول في ٦٠ سم و ٢٦ مترا عرض وتحتوى على ورشة لتصليح العربيات وورشة لتصليح الوابورات وورشة لتصليح القزانات ومحل المسبك وورشة لتصليح الوابورات وحيطان الورش المذكورة مبناه بالطوب الجيد والمونة المخلوطة بالجير وارتفاع البناء عن ميزانية القضيب يبلغ ٥ مترا ولا تزال تحتاج لبناء مترتب زيادة حتى يصير تتميم البناء المذكور للارتفاع اللائق ومطلوب أيضا عمل السقوفات وأن خريطة نمرة (٤) المبين بها رسم هذه الورشة توضح جيدا اللازم اجراء لتتميم تلك العمارة وأن الجزء المنتهى منها ملون باللون الأحمر والباقي تحت التتميم مبين بخطوط أشعة أما الآلات التى صار وضعها مبينة على الخريطة أيضا وفي محلاتها المخصصة لها وكشف تلك الآلات مصحوب بهذا ويتضح منه ومن الخريطة أن عددا من الآلات التابعة يبلغ قدره (٢٥) قطعة موضوعين في محلاتهم بدون أن ينتفع بعملهم حتى يصير تتميم تلك العمارة .

ثالثا - محل القزان هذا المحل المجاور لورشة العمليات قد صار تتميمه فى موازنة قضيب السكة ويوجد فيه كورنشين معدين لقزانات كبار وموضعين فى المحلات المخصصة لهم وأن التكاليف المطلوبة لتتميم هذه العمارة مندرجة ضمن المبلغ اللازم لتتميم ورشة العمليات وأن البئر والمدخنة اللازمة لمحل القزان ومحل المسبك صار تتميمهم .

رابعا - مخزن الفحم هذه العمارة صار تتميمها ما عدا وضع السقوفات وهى مبناه بالحجر والمونة المخلوطة بالجير ومقاسها هو ٣٠ سم و ٤١ مترا طول فى ٥٠ سم و ٩ مترا عرض .

خامسا - مخزن البضاعة هذه العمارة مبناه بالحجر والمونة المخلوطة بالجير ومقاسها هو ٣١ سم و ٤١ مترا طول فى ٥٠ سم و ٩ مترا عرض ومركب عليها الابواب الكبيرة المتحركة للداخل ولم تنزل تحتاج الى سقوفات .

أن التكاليف اللازمة لتتيم العمارات الغير منتهية مندرجة ضمن المقايسة باقى العمارات المنتهية ومندرجة فى الكشف المصحوبة بهذا مبينة فى الخريطة وملونة باللون القرمزى وهم فى الأصل مشتملين على منزل مدير السكة وديوان السكة ومكتب المهندسين وجامع وسوق و (١٤) منزل لسكن المستخدمين أما العمارات الملونة باللون الأصفر ومبينة فى الخريطة أيضا هى المصمم على أنشاؤها ويرى أن جميع هؤلاء المنازل والمكاتب صار تأسيسها بحالة منتظمة بالنسبة للوضع المصمم عليه كى يشكلوا بلدة على هيئة السيمترية أما الخمسة قمائن المندرجة بالكشف لم يصير وضعهم على الخريطة المقايسة لكونهما تشيخوا مؤقتا لأجل حريق الجير والطوب حيث أنى وضعت المحطة وباقى العمارات فأرجو من سعادتكم توجيه الأنظار الى حالة السكة الحديد الدائمة المنشأة من وادى حلفا لحد سرس فمناظرة خريطة (١) يوجد الخط الأزرق المألآن يورى أن هذا الخط الداعى صار تتيمه من وادى حلفا لحد سرس ويبلغ طوله (٥٤) كم وكان جارى تشغيل ٣٠ كم بغاية الانتظام من منذ سنة ١٨٧٧ م وحدث أنه يلزم انشاء قنطرة فى كيلومتر (١٠) عوضا عن القنطرة الصغيرة التى عرضها (٥) أمتار وقد طغى عليها بالسيل فهدمت وفى ذاك الوقت استعوضت بقنطرة من خشب لعدم عطل التجارة أما باقى العقود والقناطر وجدوا فى حالة جيدة ولم يتأثروا من حصول الحوادث الفجائية الناشئة عن أنصباب السيول وحركة القطورات وأما فتحات القناطر ذات الخمسة والعشرة أمتار فى الاتساع لم تنزل باقية من غير تتيم حيث تحتاج للمصببات الحديد وفى الوقت الحاضر تتركب عليهم مؤقتا قطع من الأخشاب التى يلزم تعويضها بالمصببات الحديد اللازمة لهم ومنتظرا صدور الأمر بترحيلهم من مخزن اسكندرية وبما أنه سبق عقد الشروط اللازمة لأجل ترحيل تلك المصببات وقد صار دفع الأجره فعلا فلم أدرجها ضمن المقايسة وأن مهمات السكة الدائمة أقول أنها فى حالة جيدة ما عدا المسافة الكاينة ما بين كيلومتر ٤٠ و كيلومتر ٤٥ حيث تحتاج الى التصليح قد تبين فى الخريطة العمومية لوادى حلفا نمرة (٣) بالخطوط الزرق المألآنه سكك الحديد الدائمة بالحال التى هى عليها وأما الخطوط الزرق الأشعة تورى السكك الحديد الدائمة اللازم أعمالها لتتيم حوش المحطة . على السؤال الثانى من التعليمات التى أعطيت الى وطلب منى بها

لأن أصمم على الأشغال اللازمة إجراها لحد أمبيجول أقول لما صار تتميم التفتيش من وادى حلفا لحد سرس تقدمت لأجراء الكشف على الخط الكائن ما بين سرس وأمبيجول وهو الجزء الذى كان تحت الانشاء وقد تبين على خريطة (نمرة ١) بالأزرق الأشعة جزء من الخط الذى صار انشاؤه فعلا على الميزانية المطلوبة ومسافة ٣٤ كيلومتر وسبق انشاؤه من نحو الستين وكسور ولم يلتفت إليه باى حالة كانت وهو باقى الآن منتهى من أشغال المصطحات والقطاعات ولم تحصل له اتلاف مطلقا من سحق الرمل أو نزول الأمطار وأنه فى حالة سهولة لأن يتركب عليه الخط الدائمى فى الحال ما عدا الكيلومتر الأول من بعد سرس محتاج لمشال الرمال التى تراكمت عليه القناطر اللازمة انشاؤها لهذا الجزء وقد صار درج تكاليفها ضمن المقيسة قد يوجد من بعد كيلومتر ٨٨ صخرة صعبة يلزم قطعها على عمق ١٠ر٥٧ متر وصار إزالة وقطع ثلثاى منها والثلث الباقى لم يزل محتاج للقطع • بمناظرة القطاع الذى عمل ورسم وسمى بخريطة نمرة (٢) يوجد أن بالجزء الملون باللون الأحمر يدل على الذى صار قطعه وإزالته وهذا صار التحقيق منه بواسطة عمل الميزانية أثناء المأمورية وبما أنه صار إزالة ثلثاى هذا القطع الصعب فأقول عن تعيين أن باقى العمل لحد أمبيجول الذى مسافة ١٣ كم هو سهل كما هو مبين بالقطاع وأنه لا يوجد أى صعوبة هندسية أثناء العمل وهذا القسم الأخير الذى صار التكلم عنه مبين بالخريطة نمرة (١) بخط أحمر ملآن من الضرورى أن يصير بناء محطة أمبيجول وتكاليف البناء مندرجة ضمن المقيسة •

اشغال التلغراف

فى الوقت الحالى لا يوجد بالسكة خط تلغراف وأنه من الضرورى جدا أن يكون موجود خط تلغراف دائما لاجل تشغيل وموافقة الخط وبما أن السكة الحديد موضوعة على الشاطئ الشرقى للنيل وخط التلغراف المصرى على الشاطئ الغربى وعلى ذلك لا يمكن اىصال المخاطبات وإذا وافق انشاء خط التلغراف للسكة مكن اىصال الاثنين عند الاحتياج بتعدية النيل فى كيلومتر ٤٥ من وادى حلفا حيث النهر ضيق جدا وبواسطة الانتفاع بالجزائر وأعمدة

التلغراف الطويلة فلا تمس الحاجة للتدخل في السفر بالنيل ومبلغ تكاليف هذا الخط مندرج بالمقايضة .

ردا على السؤال الأخير حيث المدون بالتعليمات أقول أنه صار تحرير الكشف اللازم عن الآلات المتحركة الموجودة بالسكة الحديد السودانية وهي كافية لأشغال الخط المنشئ في الوقت الحاضر أما في حالة ما يصير امتداد الخط المذكور فقد تحرر كشف عن الآلات المتحركة المطلوبة أن تكون زيادة مع تكاليفها بوجه التقريب وأما الآلات والمهمات اللازمة للتصليح هي كافية والحالة هذه. وإنما يلزم تغييرها بعد الاستهلاك . وأما ما يختص بمواد الحريق فهذا لا يوجد الآن بالقرب من السكة الحديد السودانية وأن الفحم معتاد جلبه من مصر ويصير ترحيله بالسهولة بواسطة الذهبيات حالة كونه يتكلف لغاية الوصول الى وادى حلفا ٨ قروش القنطار الواحد حيث انتهى الآن التقرير عن السكة الحديد لحد أمبيجول وأعطيت المقايضة عن تكاليف الأنشاء والتتميم هذا الخط فأرجو سعادتكم توجه الأنظار في مسألة أنشاء وامتداد السكة الحديد السودانية من أمبيجول لجهة الجنوب لاجل ذلك قد رسمت خريطة نمرة (١) التي بها أذكر أفكارى بغاية الوضوح (بعد المطالعة الزائدة) عن النقاط التي يلزم توصيل السكة الحديد إليها نظرا للأحوال الراهنة وحيث مذكورا بالتعليمات أن سعادة رؤوف باشا أورى عن توصيل السكة الحديد وامتدادها لحد أمبيجول وجناب الكولونيل غردون سلف سعادته أورى عن امتداد السكة الحديد المذكورة لحد عمارة ، ومع ذلك لا يكن هناك مسألة خلاف توصيل السكة وضرورة امتداد الخط بعد شلال دال وإيصاله لحد فركيت أو عمارة لأنه بعد البحث الدقى على النيل وجدت أن فركة هو المحل الأليق لتكميل الخط وفي هذه الحالة يكون انتهى الخط المذكور في شمال عمارة حيث أن النيل ما بين هذين المحليين قابل للسياحة بغاية السهولة ومن ذلك يصير توفير تكاليف امتداد الخط مسافة ٢٥ كم وأن خريطة نمرة (١) تبين بالسهولة السبب الذى حملنى وجبرنى على امتداد السكة الحديد جنوب شلال دال بمعنى أننا ننفذ من الشلالات تنجور - عكاشة - دال . في حالة ما اذا صار توصيل وامتداد السكة الحديد لحد أمبيجول حسب ما تورى من سعادة رؤوف باشا فكانه

لم ينتفع ولم يتحصل على الغرض المقصود من السكة الحديد بمعنى أن أصعب جزء من النيل واقع ما بين أمبيجول وفركة لايزال معدا لسفر التجارة فيه بواسطة المراكب ويظهر من خريطة نمرة (١) أن بعد مبارحة أمبيجول لجهة الجنوب يوجد أول شلال هو شلال تنجور خطر جدا وكثير ما يحصل فيه خطرات في سير المراكب ثم يلى ذلك شلال عكاشه ودال المخيفين وهذا الأخير هو الأعظم ضررا وخطرا بدون استثناء في السفر فيه الى شمال دنقلا وفي هذه المسافة القصيرة البالغ قدرها ٧٥ كم نجد شلالات متوالية وانه لا يمكن أن تكون السكة الحديد السودانية سكة تجارية ويفتفع بها مالم تفارق وتمتد بطول هذه الشلالات •

في خريطة (١) قد تبين خط سكة الحديد هذا بخط أشعة أحمر لحد فركت. باستعلام من طرف المورده بدنقلا المسمى الشيخ هارون اتضح أنه سنوى لابد وأن تنجيز المراكب المشحونة بالصمغ في شلال دال واتضح منه أيضا أنه قد انجبرت عشرة مراكب في سنة واحدة من السفين في هذه النقطة - وانه نادر جبر أقل من أربعة مراكب وفي هذه السنة حصل جبر سبعة مراكب ما بين شلالى كجبار وسمنة وفقد أربعة منهم في شلال دال وقد نظرت اثنين ملقين مجبورين أثناء السفرية جهة الجنوب وقد فقدت جميع البضاعة منهم وقد ذكرت مسألة جبر هذه المراكب (٥) لأظهار وتبين الخطوات التى تحدث من السفر في النيل ما بين شلال دال وأمبيجول ويتضح أيضا الفوائد التى تنتج من امتداد السكة الحديد لحد فركة وأن التجار لفي خوف عظيم من أن مياه شلال دال والشلالات التى بعده تفقد تجارتهم وأما اذا امتد خط السكة الحديد فلا ريب من أن التجار المذكورين يأمنون على نقل تجارتهم بها أولى سواء من سفرهم في النيل وانى على يقين من حصول الفائدة العظمى لوصول التجارة من الجهات البحرية والقبلية وسفريتها بالسكة الحديد اذا صار امتدادها فضلا عن كونها تزداد على الأقل بمقدار الضعفين ومن ذلك ينتج الفائدة العظمى للطرفين •

بعد نهو هذه الصعوبات الناشئة عن السفر بالنيل بواسطة امتداد السكة الحديد لحد فركة يمكن السفر في النيل بالسهولة لحد شلال كجبار وهى

بمسافة ١٥٠ كم وقد وجد ان هذا الشلال هو خطر للسفر فيه لأنه يوجد في مسافة ٢٨٠ م منه ، ١٥٠ م انحدار المياه ولأجل ازالة هذا الخطر وتسهيل تجارة السودان يمكن عمل هويس كما هو مبين بالخريطة نمرة (٦) التي صار عملها اثناء سفريه المأمورية لجهة الجنوب ويرى من الخريطة ان المحل المراد عمل فيه الهويس في الشاطئ الشرقى للنيل حيث توجد المياه العميقة . بعد هذا الشلال أو جهة الجنوب منه فالنيل قابل للسفر فيه على مسافة ٤٠ كم لحد شلال حنك الذى فيه محتمل انشاء سكة (ترامواى) حتى بواسطتها تمتنع صعوبات هذا الشلال وما دام صار انشاء الهويس المتقدم ذكره ووضع علامات في النقاط المختصة في النيل فصار من السهل تجنب خطوات الصخور الغاطسة في النيل وامكن حينئذ للتجار ان يعبروا النيل بتجارتهم من غير خوف من موى والدابه وبنقلا لحد فركة ويصير نقل البضائع والتجارة بالسكة الحديد لحد حلفه ومنها تسافر الى جزيرة فلى بالنيل التى منها تمتد السكة الحديد بطول الشلال لحد اسوان اذا صار العمل بموجب هذا التصميم فطريق القوافل من دارفور وجهة الغرب يكونوا ملغيين ويظهر من ذلك منفعة السكة الحديد السودانية .

الايادات المحتملة تحصيلها من السكة الحديد السودانية في حال امتدادها لحد فركة هي كالاتى . قد بلغ مقدار الايرادات المتحصلة من السكة الحديد ما بين حلفه وسرس من اجر المتسافرين والبضائع عن سنة ١٨٨٠ م مبلغ ٤٢٧٦ جنيه مصرى فاذا صار نهو وامتداد الخط لحد فركة يبلغ مقدار الايرادات مبلغ وقدره ، ١٤٩٦٦ جنيه مصرى وبالنسبة لتسهيل بضائع التجار من امتداد السكة فيكون الايراد المتحصل الضعف اعنى مبلغ ٢٩٩٣٢ جنيه مصرى ، يعين من هذا ٤٨٪ لمصاريف التشغيل فيكون مقدار الايراد المستجد مبلغ ١٥٥٦٥ جنيه مصرى أو نحو ٣٠٪ من مبلغ ٢٣٢٠٠٠ جنيه مصرى كما هو مندرج بالمقايضة .

(الأمضاء)

توماس جودنج

رئيس مأمورية استكشاف السكة

الحديد السودانية

مقايضة السكة الحديد السودانية من سرس لحد أمبيجول (١٠١ كيلومتر)
تشمل تكاليف اتمام العمارات بوادى حلفه وأشغال أخرى :

أشغال الجسور

متر مكعب

١٧٩٨٢ قطع وردم جسور •

٧٧٣٦٩ حفر وعمل الجسور •

٩٥٣٥١ متر مكعب

١٦٠٢٧ جنيه مصرى تكاليف المقايضة •

الحالة الدائمة

هذه المقايضة تشتمل على الآتى -- أثمان مهمات وترحيلها لحد وادى حلفا
وتركيب القضيب والتصيلحات العمومية هذا بخلاف الفلنكات لكونهم
موجودين •

جنيه مصرى

٢٤٦٠٦ تكاليف المقايضة •

قناطر وعقود

مجموع كمية البناء يشتمل على ٣١٠٢ متر مكعب وحده المقايضة لم
يدخل فيها آلات التشغيل لكونها موجودة •

جنيه مصرى

٣١٠٢ تكاليف المقايضة •

تلفسراف

هذه المقايضة تشتمل على اعمدة حديد (ومغازل) وسكوك وآلات وترحيل
المهمات المذكورة :

جنيه مصرى

٢٦٠٠ تكاليف المقايضة

ورشة العمليات ومحل القزان

هذه المقايضة تشتمل على اشغال البناء وريتس لزوم الآلة وكراسى
التركيب الرئيس عليها ومواسير لزوم البخار ومواسير لزوم المياه ومناجل
وسير جلد وترحيل المهمات المذكورة :

جنيه مصرى

٣٠٦٠ تكاليف المقايضة / آلة لرفع الواپورات والمثقلات لغاية ٤٠ طوليناط
لزوم ورشة العمليات هذه الآلة من طول ١٢ متر وترفع ٤٠ طونيلاته
بشراها. ووضعها وترحيلها .
١٠٠٠ تكاليف المقايضة .

مخزن العربيات

٨٠٠ هذه المقايضة تشتمل على الأرضية والسقوفات والابواب والشبابيك
واشغال البناء . . الخ .

مخزن البضائع والفحم

هذه المقايضة تشتمل على مشترى السقوفات ووضعها . . الخ .
٦٠٠ تكاليف المقايضة .

عمارات المحطة

- هذه المقاييسه تشتمل على أشغال الأخشاب فى الداخل مما جهمعه ٠٠٠٠
- الخ
 - جنيه مصرى تكاليف المقاييسه ٤٠

المجموع ٥١٨٣٥

عمارات محطة ١٠١ كيلومتر (أمبيجول)

- هذه المقاييسه تشتمل على أشغال البناء وتركيب القضيب ومحلات
- الانتقال
 - جنيه مصرى
 - تكاليف المقاييسه ٢٠٠

هيئة تحويل وقناطر لزوم الوزن

- هذه المقاييسه تشتمل على صوانى تحويل العربيات والوابورات وقناطر
- الوزن وترحيل المهمات المذكورة
 - جنيه مصرى
 - تكاليف المقاييسه ١٢٠٠

المهندسين ومأمورية الأشغال

- ٤٧٠٠ هذا يشتمل على تعاريف على الخرط والرسومات ووضع الأشغال
- على الأرض وملاحظة التعليمات
 - مقاييسه تكاليف السكة الحديد السودانية من كيلومتر ١٠١ لحد
 - كيلومتر ١٧٦ (من أمبيجول لحد فركة)

أشغال الجسور

متر مكعب	
٢١٠٠٠	• قطع وردم جسور
٧٥٠٠٠٠	• حفر لعمل الجسور

هذه المقاييس لم يدخل فيها آلات التشغيل الداعى وجودها بالشبكة
السودانية .
جنيه مصرى
٥٠٢٥٠ تكاليف المقاييس

الحالة الدائمة

هذه المقاييس تشتمل على الآتى :
أثمان مهمات وترحيلها لحد وادى حلفه وتركيب القضيب والتوصيلات.
العمومية .
جنيه مصرى
٨٣٩٨٦ تكاليف المقاييس / قناطر وعقود
مجموع كمية البناء تشتمل على ٤٩٥٠ متر مكعب .
٦١٨٧ تكاليف المقاييس

تلفسراف

هذه المقاييس تشتمل على أعمدة حديد وآلات (ومغازل)
١٩٣٤ تكاليف المقاييس .

عمارات المحطة

محطة فى عكاشة ومحطة فى فركة / وهذه تشتمل على المباني وخطوط
الاتحاد .

جنيه مصرى

٥٠٠ تكاليف المقيسة •

(آلات متحركة) الوابورات والعربيات تشتمل على ٦ ستة وابورات،
و ٦٦ ستة وستون عربية ، وعربية سجنسة وترحيل المهمات المذكورة.
٢٣٤٠٠ تكاليف المقيسة •

محطات الانتقبال

تشتمل على ٨ نقط كاملة ٤ لكل محطة وترحيلهم •
٣٠٠ تكاليف المقيسة

المهندسين ومأمورين الأشغال

تشتمل على تحضير الرسومات ووضع الأشغال على الأرض.
وملاحظ التعليمات •
٧٦٠٠ تكاليف المقيسة •

امتداد السكة الحديد لحد أمبيجول (كيلومتر ١٠١)

جنيه مصرى

١٦٠٢٧	أشغال الجسور
٢٤٦٠٦	الحالة الدائمة
٣١٠٢	عقود وقناطر
٢٦٠٠	تلغراف
٣٠٦٠	ورشة العمليات ومحل القزان
١٠٠٠	آلة لرفع المثقلات لزوم ورشة العمليات
٨٠٠	مخزن العربيات
٦٠٠	مخزن الفحم والبضاعة
٤٠	عمارة المحطة
٢٠٠	عمارة محطة كيلومتر ١٠١
١٢٠٠	هيئة التمويل وقنطرة الوزن
٤٧٠٠	المهندسين ومأمورين الأشغال •
٥٧٩٣٥	الجملة •

امتداد السكة من كيلومتر ١٠١ لحد كم ١٧٦

جنيه مصرى

أشغال الجسور	٥٠٢٥٠
الحالة الدائمة	٨٣٩٨٦
عقود وقناطر	٦١٨٧
تلغراف	١٩٣٤
عمارات المحطات	٥٠٠
آلات متحركة	٢٣٤٠٠
نقط انتقال فى المحطات	٣٠٠
المهندسين ومأمورين الأشغال	٧٠٠٠

١٧٣٥٥٧ جنيه مصرى

٢٣٢١٩٢ مقايضة مضافة على المقايضات .

عن انشاء هويس لمرور المراكب من شلال كجبار وسكة (ترامواى) فى شلال حنك محتمل أن تكاليف الهويس فى كجبار تبلغ جنيه مصرى ٥٠٠٠٠٠ .
تكاليف السكة (الترامواى) بعرض السكة الحديد فى حلفة محتمل مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه مصرى .

ملحوظات

هذه المقايضة عملت فى حالة اذا صار انشاء وامتداد السكة الحديد لحد كفركة وان ترحيل المهمات يكون بأقل مصاريف .

كشفت الوابورات والعربيات بوادى حلفا

عدد	
٣	وابورات كبيرة
٢	وابورات صغير
٤	عربيات لزوم الركاب
٢	عربيات سبنسة
٥	عربيات مغطية
٥٠	عربية مكشوفة لزوم البضاعة

٦٦

ملحوظة

واحد وابور كبير كان جارى استعماله فى العمل وهو ضمن وابورات
انسكة الحديد السودانية بوادى حلفا .

كشف عن الآلات الموجودة فى ورشة العمليات بوادى حلفا ورشة تصليح الوابورات

عدد	
١	مخرطة بطارة
١	مجرش
١	آلة تخطيط
١	مخرطة بوصة ١٢
١	حجر صنفرة
١	مثقاب
١	مخرطة دوران
١	مخرطة بوصه ٦
١	آلة قطع
١	مخرطة بوصه ١٠
١	مثقاب موازى

ورشة تصليح العريسات

عدد

- ١ آلة عمومية
- ١ آلة القشط
- ١ آلة الخرق الرأسى
- ١ منشار دوران
- ١ منشار لزوم الكتلة
- ١ آلة الأبرة لزوم الفلنكات
- ١ آلة مطرقة لزوم الفلنكات
- ١ مجرش
- ١ حجر صنفرة

محل الوابورات

عدد

- ٢ وابورات كبار موازنة واحدة

محل المسبك

عدد

- ١ فرن

ورشة الحدادين

- ٦ كسور
- ١ مطرقة
- ١ مجرش
- ١ مروحة لزوم جذب الهواء
- ١ آلة الحز و القص

**كشفت عن العمارات
المنتهية والغير منتهية بوادى حلقا**

عدد	
١	محطة السكة الحديد
١	ورش العمليات
١	محل القزان
١	مخزن الفحم
١	مخزن بضاعة
١	محل الغسيل
١	مخزن المهمات
١	طاحونة ومخبز
١	مخزن البارود
١	منزل مدير السكة
١	ديوان السكة
١	مكتب المهندسين
١٤	منازل السكن
١	جامع
١	مدرسة
١	منزل لزوم خوجة المدرسة
٣	وكالة
٢٢	دكان
٥	قماين
١	محطة لزوم اخذ المياه
<hr/>	
٦٠	

(*) المحفظة ٤٦ مجلس الوزراء السكة الحديد السودانية - ترجمة تقرير
المسيو جودنج المؤرخ في ٣١ مارس سنة ١٨٨١ م .

صورة الوثيقة رقم (٥٢)

تقرير يفيد استئناف العمل في إنشاء السكة الحديد السودانية

أن اللجنة التي تشكلت بناء على قرار مجلس النظار الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ م الموافق ١٨ الحجة سنة ١٢٩٨ هـ للنظر في مسألة استئناف العمل في إنشاء السكك الحديد السودانية قررت لزوم انجاز انشاء هذه السكة مع غاية النشاط والهمة على امتداد نهر النيل لغاية النقطة التي منها ينطلق السير بالسفن أعنى لغاية دنجلة الجديدة وقد توضح بالخرطة الملحقة بهذا بيان مواقع النقط المنوه عنها في هذا التقرير وقد تم من السكة المذكورة قسم إدارة جارية الآن فيه وادى حلفا الى شاروش (مسافة ٥٤ كم) ومن شاروش الى أمبيجول (مسافة ٤٧ كم) فأعمال الحفر والردم قد انتهت تقريبا وموجود بالجهة المذكورة من المهمات مقدار عظيم ولا يلزم لأتمام عملها والشروع في ادارتها أكثر من ٥٠.٠٠٠ ليرة استرلينية . انما هذا القسم الذى يبلغ مجموع طوله ١٠١ كم لا يأتى الا بفائدة واهية جدا الآن .

طريق الملاحة لم يزل أمام أمبيجول ممنوعا بشلال هناك وخيبر والشلالات التى نلى بعضها بعضا بلا انقطاع فيما بين دال وأمبيجول فلا تبلغ فائدة السكة المذكورة حد المقصود من حيثية توسيع نطاق التجارة الا اذا وصلت الى المراكز التى يسهل وصول البضائع اليها بطريق النيل ويتوصل اليها من الطرق الداخلية أيضا وهى دنجلة الجديدة أو دابه .

وبناء على ذلك بحثت اللجنة في مشروعين الأول مقدم من المسيو جودنج ضمن تقريره الأخير والغرض منه مد السكة الحديدية الى جهة فركة أمام شلالات دال وعمل هويس بجهة خيبر وانشاء ترعة جانبية للنيل بجهة هناك طول ٤ كم تقريبا وعمل هويس عليها كي يتيسر للسفن اجتياز الشلالين المذكورين .

والثانى المقصد منه مد السكة الحديدية الى أمام شلال هناك الى دنجلة

الجديدة وفي الواقع فانه من اللازم أن يكون موجودا في النقطة التي تجعل مبدأ السكة مراكز ومخازن يجب انشائها برمتها ان لم يكن تلك النقطة مركزا ذا أهمية .

وأما التكاليف التي يستدعيها تنفيذ المشروعين المتقدم ذكرهما فهما :

المشروع الأول

٥٠٠٠٠	ليرة استرلينية تكميل الخط من ساروس الى أمبيجول
١٨٧٥٠٠	انشاء الخط الواقع بين أمبيجول وفركة مسافة ٧٥ كم
٢٥٠٠	ب ليرة استرلينية الكيلو الواحد بما فيه العربات .
٣٠٠٠٠	هويس خيبر
٥٠٠٠٠	ترعة وهويس هنك
<hr/>	
٣١٧٥٠٠	ليرة استرلينية

المشروع الثاني

٥٠٠٠٠	تكميل الخط من ساروس الى أمبيجول
١٨٧٥٠٠	انشاء الخط الواقع بين أمبيجول وفاركة
٥٦٢٥٠٠	انشاء الخط الواقع بين فاركة وبنجله مسافة ٢٢٥ كم
٢٥٠٠	سعر ليرة استرلينية .
<hr/>	
٨٠٠٠٠٠	ليرة استرلينية .

فاذا قارنا المشروعين أحدهما بالآخر من حيثية المنفعة التي تعود منهما لا من حيثية تكاليفه من المصاريف اتضح لنا جليا أن الثاني هو الأرجح فانه يفتح للتجارة طريقا طوله ٤٠٠ كم بخلاف الأول فانه قاصر على مد السكة بمسافة ١٧٦ كم فقط من وادي حلفة الى فاركة ومع هذا فان تلك المسافة لابد من امتدادها أيضا لغاية فركة فيما بعد عندما يتيسر ذلك للحكومة وحينئذ الأعمال التي تكون قد أجريت بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية لأجل اجتياز

شلاطات خيبر وهناك تبقى بدون نمرة وحيث أنه ليس هناك وجه يقضى بترجيح المشروع الأول سوى أحوال الميزرانية فاللجنة قررت باتحاد الأراء ترجيح المشروع الثانى وأنه يمكن الوصول الى تكميل السكة من وادى حلفا الى دنجله بطريقة لا يترتب عليها زيادة شىء على مربوط الميزانية وهى أن يعطى للشركة عملية انشاء الخط من أمبيجول الى دنجلة وأدارة السكة من وادى حلفا الى دنجلة وتتعهد لها الحكومة بفائدة معلومة وأن تكلف الشركة ذاتها بتكميل القسم الواقع بين ساروس وأمبيجول بالمقاولة على ذمة الحكومة وأن تتنازل الحكومة لها عن القسم الواقع بين وادى حلفا وأمبيجول باعتبار ٢٥٠٠ ليرة استرلينية ثمن الكيلومتر الواحد فتبقى هذه القيمة مطلوبة من الشركة ويحسب منها مبلغ ٥٠٠٠٠ ليرة استرلينية قيمة الأعمال اللازم اجراءها بين ساروس وأمبيجول ثم المبلغ الذى تستحقها الشركة من الفائدة التى تتعهد لها بها الحكومة وأن يكون للحكومة الحق فى مشترى كامل الخط من وادى حلفا الى دنجلة فى أى وقت شاءت والا فالخط المذكور يرد للحكومة بعد مضى مدة معلومة وقد يمكن تسهيلا لأدراك نتيجة الطريقة المذكورة أن نطبقها على التكاليف التى قدرها المسيو جودنج فى تقريره واستحسنتها اللجنة وذلك ان انشاء الخط من أمبيجول الى دنجله بمسافة ٣٠٠ كم بواقع كل كيلومتر ٢٥٠٠ ليرة استرلينية يتكلف على الشركة مبلغ ٧٥٠٠٠٠ ليرة استرلينية. يبلغ مع قيمة الفائدة التى يجب أداؤها عليه مدة الانشاء نحو ٨٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية ثم يضاف اليه ما تخصصه الشركة لأخذ الخط الموصل من وادى حلفه الى أمبيجول وقدره ٢٥٠٠٠٠ ليرة استرلينية فتكون جملة المبالغ التى تؤدى عليها الفائدة (١٠٥٠٠٠٠ ليرة استرلينية وأفرض أن أقل الفائدة ٥٪ يبلغ مقدارها سنويا مبلغا لايزيد عن ٥٢٥٠٠ ليرة استرلينية فمطلوب الشركة عن عملية تكميل الخط من ساروس الى أمبيجول بالمقاولة وقدره (٥٠٠٠٠ ليرة استرلينية يحسب منه أصل ٢٥٠٠٠٠ ليرة استرلينية التى تبقى مطلوبة من الشركة فى نظير مشتراها (١٠١ كم) الواقعة فيما بين وادى حلفا وأمبيجول فيبقى تحت يدها مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية يحسب لها منه قيمة ما تستحقه من الفائدة .

فباللجنة لا ترى مانعا من قبول الحكومة إبرام اتفاق مبنى على الوجه

المتقدم لأنها من الآن على يقين من إمكانها القيام بوفاء الفائدة عن الأربع سنين
التي تلى افتتاح السكة بفرض أنه من بعد مصاريف إدارتها لا يتبقى شيء
من إيراداتها لسداد الفائدة في جميع المدة المذكورة والمنظور أن إيراد السكة في
وقت افتتاحها يزيد بكثير عن مصروفاتها وأنه بعد مضي قليل من الزمن يكفي
تلك الزيادة لسداد الفائدة بتمامها .

ويكفينا برهانا على إمكان الوصول إلى هذه النتيجة أن إيرادات القسم
الذي إدارته جارية الآن فيما بين وادي حلفه وساروس كانت في سنتي ٧٩ ،
٨٠ تزيد من مصروفاته وأن هذه الحالة قابلة أيضا للتحسين لأسباب
ثلاثة وهي : -

الأول - بالنظر إلى تقدم التجارة مع البلاد السودانية كما يدل على ذلك مقدار
الإيرادات المتحصلة من السكة التي إدارتها جارية الآن فإنها بلغت
في سنة ١٨٧٨ م (٣٦٢٠) ليرة مصرية وفي عام ١٨٧٩ م (٥٠٨٣)
ليرة مصرية وفي عام ١٨٨٠ م (٧٣٦٠) ليرة مصرية أي أنها
تضاعفت في مدة سنتين .

الثاني - لأن مد سكة طولها ٤٠٠ كم يجلب التجارة أكثر مما تجلبه سكة
طولها ٥٠ كم والدليل على ذلك هو أن أغلب البضائع مازال نقلها
جاريا بالتوازي إلى السكة الحديدية لعدم تكبد مصاريف النقل من
السكة الحديد إلى غيرها فإنها جسيمة بالنسبة إلى قصر مسافة
السكة المذكورة .

الثالث - لأنه متى ينشر نقل البضائع بواسطة السكة الحديدية من دنجلة
إلى وادي حلفا تقل مصاريف النقل فضلا عن عدم تعرضها لتلفيات
جمة بدلا مما هو حاصل الآن في نقلها أما بواسطة قوافل يستغرق
مسيرها ٣٥٠ كم (من دنجلة إلى ساروس) أو على النيل وفي ذلك
ملا يخفى من الأخطار الجسيمة بسبب وجود الشلالات بجهات هناك
وخبير ودال وغيرها (وقد علم من تقرير المسير جودنج أنه غرق
بالجهة الأخيرة وحدها نحو ١٠ سفن في سنة واحدة) وبواسطة

الطريقة المذكورة تسوى التجارة بين السودان والقطر المصري في كثير من البضائع وعلى الخصوص في المواشى والحبوب التي يتعذر المتجر فيها والحالة هذه بسبب جسامه مصاريف النقل وما هنالك من الأخطاء العديدة .

وحيث أن الشركة هي التي تجرى إنشاء وإدارة السكة من أمبيجول الى دنجلة وتكلف الضرورة بإدارة القسم الواقع بين وادى حلفا وأمبيجول فلا يرى هناك مانع من كونها تلتزم لشترى هذا القسم بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ ليرة استرلينية فان ذلك أرجح لها مما اذا كانت التزمت بإنشاء السكة بتمامها من ابتداء وادى حلفا لأنها تتكلف بدفع مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ ليرة استرلينية المذكور قيمة الـ ١٠٠ كم الأول بل أن المبلغ يبقى بطرفها تأميناً على وفاء الحكومة بتعهداتها .

وبناء على ما تقدم فاللجنة ترى لزوم الأقرار على استئناف الشروع في أعمال السكة الحديدية السودانية بحيث أن الخط الموصل الآن الى ساروس يمد في أقرب وقت الى دنجلة .

تحريراً بالمحروسة في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ م .

امضاء	امضاء	امضاء	امضاء	امضاء
جودنج	رسوليرون ،	ديرول ،	استون	اسماعيل أيوب

الخريطة المحكى عنها موجوده في آخر النسخة الفرنسية .

(*) محفظة ٣٦ مجلس الوزراء (السودان) مجموعة ٥٤ عام ١٨٨١م.

١ - السفن تسير على نهر النيل صاعدة من دنجلة الى دابه (مسافة ١٥٠ كم) وأما من دابه الى الخرطوم فسيرها ممتنع لوجود الشلالات غير أن دابه تعتبر مركز لاجتماع القوافل القادمة الآن سواء كان من الخرطوم أو من دارفور أو كردفان .

٢ - مشروع المسيو فاو لير يقضى بمرور السكة على الشاطئ الايسر للنيل بجهة كوير والذي رآته اللجنة هو أن المرور على النيل يكون بواسطة معدية لا بواسطة كوبرى يتكلف انشاؤه بحسب ما قدره المسيو فاو لير ٢٥٠.٠٠٠ ليرة استرلينية .

صورة الوثيقة رقم (٥٣)

خطاب من السيو كاتزنستين الى نظارة الأشغال العمومية يطلب فيه تأسيس شركة تتولى مد سكة حديد السودان

لى الشرف بأن أعرض لسعادتكم بأن خط سكة السودان الحديدية الذى يبتدى من وادى حلفا كان عزم على انشائه منذ عدة سنوات لأجل اتصال تلك الجهات بالقطر المصرى نظرا لما هى عليه من الثروة ولما كانت الشلالات الصغيرة الموجودة فى النيل بين وادى حلفا ودنجلا الجديدة تمنع السفن من السير فيه مدة القسم الأكبر من السنة فلا بد من حصول التأخر فى نقل محصولات السودان المتعددة حتى أنه قد يجىء الأمر أحيانا لتركها أشهرا فى مخازن (الدبه) التى هى نقطة اجتماع طرق قوافل الخرطوم وكردفان والدرفور فالغاية من انشاء خط السودان الحديدى انما هى تلافاة الحالة المذكورة أى تجنب تلك المضار غير أن الحكومة بعد أن انشأت قسما من ذلك الخط اضطرت الى ترك العمل مع أنها كانت قد رأت نتائج حسنة من الخط الذى انشأته وأن يكن صغيرا فتسهيلا لهذا العمل على الحكومة اثبت طالبا من سعادتكم اعطائى رخصة لأجل اتمام الخط المذكور حتى النقطة التى تعيينونها وعلى الحكومة أن تتنازل لى عن الخط السابق انشاؤه والمواد الموجودة بالثمن الذى يتعدل لذلك وما التنازل فيكون الى مدة من السنين وعلى الحكومة ضمان فوائده المبلغ اللازم لأجل العملية بحيث لا تنقص عن ٥ ٪ سنويا .

وبما أنى قد حصلت على عدد واف من المساهمين فيمكننى فى الحال أن أنشئ شركة ذات أسهم وأن أداوم على تشغيل الخط المذكور مع مباشرة مده حتى النقطة التى تعينها الحكومة ومن المعلوم أنه أن زاد دخل العملية عن ضمان الحكومة فيكون لها حق الانتفاع ببعض الزيادة وفضلا عن ذلك يحق لها الحصول على الخط المذكور بواسطة الشراء فى أى وقت رادت وأما اذا لم

تجرى الحكومة مشتراة في بحر مدة التنازل فعند انقضائها يعود اليها بلا ثمن
فيدخل ضمن الأملاك الميرية الخاصة .

وأنى الخص هذه المفكرة راجيا من سعادتكم إجراء التنازل المذكور على
الشروط المبينة أعلاه الى مدة من السنين واستطيع على ظنى أن أستتلي
قائلا أن ضمان الفائدة التى أطلبها من الحكومة قد يكون عما قريب شرطا
بسيطا (كذا في الأصل) وأن الحكومة ستربح من الدخل الوافر الذى سينتج
عن ذلك فضلا عما يعود عليها بالنفع من وصل القطر المصرى بكثير من
ملحقاته الأكثر ثروة مع أن لادخل له منها الآن بل هى حمل ثقل على ميزانية
البلاد العمومية .

(الامضاء)

(*) المحفظة ٣٦ مجلس الوزراء (السودان) مجموعة ٥٤ - ترجمة
أفاده من المسيو كاتزنستين لفظارة الأشغال العمومية ٢٠ ديسمبر سنة
١٨٨١ م .

صورة الوثيقة رقم (٥٤)

تقرير على باشا عن سكة حديد السودان

العمل من جانب الحكومة المصرية على تقدم جميع البلاد بالرفاهية والعمران وتوسيع نطاق التجارة بينها وبين البلاد الأجنبية - كانت بلاد السودان تمثل قسم كبير من ممتلكاتها وذلك لبعدها عن البلاد المصرية - وعدم تمهيد الطرق الموصلة اليها .

أخذت من زمن في مد السكة الحديد اليها من حلقة الى الخرطوم مارة على وادى النوبة - لتكون سببا في عمارة تلك البلاد ونشر الوسائل التجارية وتقدم قسم من هذه السكة واستعمل بالفعل أما الجزء الباقي فقد توقف بسبب الحوادث التي طرأت على الحكومة والتي حالت بينها وبين انجازه ولكنها وجهت اليه العناية مرة ثانية في عام ١٨٨٠ م فارسلت بعثة لعمل الاجراءات اللازمة لمواصلة مد السكة الحديد من جديد ولكن هذه الدراسة لم تنفذ بسبب ما طرأ من حوادث . ومرة ثالثة بدأ التفكير في مواصلة العمل في السكة الحديد السودانية ويرى بعض المسئولين أن الأولى مدها من سواكن الى بربر عوضا عن أن تكون من حلقة الى الخرطوم مستفدا في راية على أنها أقرب من سكة حلفا وأقل منها في المصاريف وأنفع في التجارة بالنظر لقلّة أجرة النقل - وفريق يستحسن مرورها من حلقة الى الخرطوم لما يعود منها على البلاد والحكومة من التجارة وقد ظهرت شركات ترغب عمل هذه السكة على ذمة الحكومة مقابل احتساب فائدة المصاريف لتلك الشركات سنويا حتى تستوفى رأس المال وشركات أخرى تريد انشائها لنفسها وتكون الحكومة ضامنة لها في الايراد وترى الحكومة ضرورة دراسة هذا المشروع لاختيار الخط الأصلح والانفع للبلاد .

القواعد الأساسية التي لابد من مراعاتها في إنشاء خط سكة حديد السودان فنقول :

- ١ - يلزم أن يكون مرور هذه السكة في أرض صالحة للعمارية بحيث تربط البلاد المصرية بالبلاد السودانية وتتمكن الحكومة من استعمالها بدون عائق في أى وقت أرادت مهما كانت الأحوال .
 - ٢ - تكون مفيدة للتجارة الخارجية بينها وبين الممالك الأجنبية .
 - ٣ - يكون مرورها على المراكز الأكثر اتصالا بسكك القوافل والموارد التجارية والبلاد التى بها مقر الأحكام المحلية .
 - ٤ - أن تكون حيث توجد المياه بسهولة لشرب الركاب ولوازم القطارات والخدمة وحيث توجد الأخشاب الممكن استعمالها فى الحريق من محصولات البلاد عوضا عن الفحم .
 - ٥ - أن يحصل الانتفاع بكل جزء يعمل منها وأن لا تكلف فى حفظها بمشقات . ومصاريف زائدة لا تقوى عليها فى كل أوان وزمان .
- حينئذ نبين حالة كل خط :

خط حلفا :

أن هذا الخط يبدأ من حلفا التى هى نهاية الخطوط المصرية ثم يمر فى وادى النوبة ودنقلة وما بعدها من الأراضى المشهورة من القدم بالعمارية وبها بلاد كثيرة وأرض جيدة على ضفتى النيل بعضها يزرع والبعض قابل للزراعة، وتتصل به سكك القوافل حتى ينتهى الى الخرطوم التى هى المركز العام لبلاد السودان لموقعها الهام عند ملتقى النهرين (الأبيض والأزرق) واليهما تنتهى سكك القوافل الآتية من الأطراف البعيدة عن هذين النهرين وهذا الخط يفيد هذه البلاد التى يمر فيها بثروة عظيمة وتزداد غنى وهى أسوان ، وعنجش ، وفركت ، ودنقلة ، وبربر وغيرها - وسوف يوجد ركاب كثيرون ويعمل على سرعة نقل التجارة من البلاد السودانية الى الإسكندرية وينقل الى بلاد السودان ما يلزمها من البضائع المصرية والأجنبية ويزيل صعوبة النقل بالملاحة النهرية فيما بين أسوان والخرطوم ويعمل هذا الخط على نقل التجارة الغربية والشرقية للسودان والجنوبية .

والبضائع التى تنقل على سكة حديد حلفا تنقل أيضا على سكة حديد مصر وتبلغ تقديراتها كما يقولون المسيو ليسميس وولد حوالى ١٥٠.٠٠٠ رطلاته (تونولاته) سنويا وتستفيد السكة الحديد المصرية من خط حديد حلفا ما قيمته حوالى ٧٥.٠٠٠ جنيه سنويا بعد استبعاد المصاريف بالإضافة إلى افادة مراكب النقل الأهلية .

والقسم الذى أتمته الحكومة المصرية بالفعل يبلغ حوالى ٥٤ كيلومتر من حلفا إلى سرس ، وقد انشأت إليه جملة مبان من محطات ومخازن ومساكن وأسواق وورش وغيرها وجلبت إليه وابورات وعربات وجملة مهمات وآلات تحت التركيب حتى بلغت جملة المنصرف على هذا الخط حوالى ٣ مليون جنيه ولم يبق على مده من سرس إلى أمبيجول إلا القليل من الأعمال بل يمكن أن يصل إلى فركة كما يقول المسيو جودنج وبحيث لاتزيد النفقات التى تصرف عن ٢٣٢.٠٠٠ جنيها فاذا صرفت الحكومة هذا المبلغ يتم لها خط سكة حديد من حلقة إلى فركة يبلغ طوله ١٧٦ كيلومترا وهو يقرب من الخط الكائن بين مصر واسكندرية ويمكن للحكومة أن تمده شيئا فشيئا إلى الخرطوم .

خط سواكن :

ان هذا الخط يبدأ من سواكن المنعزلة عن القطر المصرى ويمر فى صحراء قفرة خالية من السكان والعمار وبجبال وأرض رملية وحجرية لم ينبت فيها زرع من المقدم حتى الآن ولن تصلح للأنبات مطلقا لعدم سقوط الأمطار بها تجردها من الماء العذب لأن أغلب مياه آبارها بعيدة ومالحة لاتصلح للوابورات ولا للركاب فمرور سكة الحديد بها يحتاج إلى مشقات ومصاريف زائدة فى حفظها وجلب الماء إليها دواما من أطراف بعيدة وربما آل أمرها فى المستقبل إلى ما آل إليه أمر السكة الحديد التى كانت بين مصر إلى السويس بين الجبال واضطرت الحكومة إلى أبطالها خصوصا وأن به جزء عظيم واقع فى رمال سائلة تنسفها الرياح عند هبوبها فتدمه ولأجل ذلك يلزم أن يوجد عمال بمصاريف دائمية لكشفه كلما ردم . ثم ان السكة المذكورة لا يكون لها

محطات ذات ايراد الا محطتان احدهما في مبدئها على البحر وهى محطة سواكن والأخرى في نهايتها على النيل وهى محطة بربر لأن محطاتها الوسطى كلها في قفار وفضلا عن ذلك فانها لاتوصل بربر بالخرطوم التى هى المركز الأسمى الجامع لتجارة السودان العليا ومنها يكون النيل خاليا من الموانع بل تبقى بين بربر والخرطوم مسافة ٥ يوم تقطع بالسفن على النيل وهذه المسافة وان كانت شلالاتها قليلة الأهمية الا أنها وعرة السلوك وخصوصا في زمن تحريق النيل وكثيرا ما أصيبت منها السفن والبضائع بالضرر من جهة أخرى تكون بعيدة عن سكك القوافل الكائنة غربى النيل فيما بين حلقة والخرطوم .

وبما أن مدينة بربر لم تكن مركزا الا لما يرد من الخرطوم ومن كسلة ومن المعلوم أن أعظم تجارة السودان هى الصمغ وأغلبه من كردفان وقد اعتاد التجار على نقله رأسا من كردفان الى أبو حسى بمديرية دنقلة فاذا جعلت بربر نهاية لخط السكة الحديد قطبعا تتخذ القوافل التربة الخضراء من النيل طريقا لها للوصول الى الخرطوم فتزيد أجرة النقل بالنيل بخلاف ما اذا كان الخط متصلا بالخرطوم فان النقل اليه يكون أسهل وأوفر على التجار .

وقد ذهب البعض الى تحويل هذه السكة على جهة التاكا حتى تصل الى مدينة الخرطوم تجنباً من مصاعب الصحراء ولكن مرورها على خط التاكا وان كان واقعا في أرض قابلة للزراعة والعمارة وانها تكون في الواقع أحسن حالة من مرورها بالصحراء الا أنها بهذه الكيفية تزيد في الطول وتحتاج لأعمال كلية لداعى ما يلزم لها من الأشغال الصناعية لاجتيازها كل مجارى السيل المتعددة التى تقطعها . وبما أنها تكون قريبة من أرض الحبشة فتحتاج دواما لحدة المحافظة زيادة عن خط الصحراء وان كانت تنفع في حفظ الحدود ثم أن هذا الطريق تكون مثل طريق سواكن وبربر لاتفيد الا للتجارة المتبادلة بين السودان والخارج أما تجارة البلاد المصرية وبلاد النوبة فلا يكون لها نفع منها هذا مع حرمان سكة الحديد المصرية من ايراد نقل التجارة السودانية علاوة على ذلك فانها لاتكون موفية بمقصد الحكومة الأسمى وهو تمكين سلطتها على البلاد السودانية واتصالها بالاقطار المصرية لأنها تنتهى الى

البحر الاحمر الحائل بينها وبين سكة حديد مصر ومن المعلوم أن هذا البحر لم يكن الآن كما كان عليه سابقا فربما من الحوادث ما يمنع الحكومة من استعماله في المواصله بين السويس وسواكن .

المقابلة بين الخطين في الأبعاد

وكلف الإنشاء واجرة النقل

أن طول خط سكة حديد حلفه الى الخرطوم يبلغ ٥٥٦ ميل انجليزى أى ٨٩٦ كيلومتر فلا يزيد عن طول خط السكة الحديد ما بين سواكن والخرطوم. مارا على بربر وهو ٧٢٠ كيلومترا الا بقدر ١٧٠ كيلومتر فهذه الزيادة لايقدر تكاليف انشائها بالنسبة لما قدمناه من الصعوبات فى انشاء خط سواكن وفى حفظه وصيانته ومع ذلك فإن المسافة التى تم بعضها من خط حلفا وبعضها على شرف التمام وقدرها ١٧٦ كيلومترا هى أكثر من فرق الطول بين الخطين. بمعنى أن الطول اللازم انشاءه والحالة هذه بكل خط من الخطين هو واحد تقريبا فبناء على ذلك وصعوبة مرور خط سواكن لاشك أن تكاليف خط سواكن تكون أبلى من تكاليف الباقي من خط حلفه مع تفاوتهما فى الفائدة وان قابلنا امتداد خط حلفه الى الخرطوم بامتداد الخط من سواكن الى بربر فقط نجد أن خط حلفه ضعف خط سواكن ولكن زيادة خط حلفه لم تكن الا لاتصاله بالخرطوم بدلا من النقل بالمراكب من وإلى بربر والخرطوم فى خط سواكن ، ولا يخفى ما فى وصلة الأول بالخرطوم من السهولة وزيادة الايراد ومن ثم تكون فوائد تلك الزيادة أكثر من الأتعاب والمصاريف التى تبذل فيها السودان غنى بالأرض الزراعية ، معظم السكان بدو يعملون برعى الماشية - الأرض الزراعية يمكن نقل السكان اليها واستوطانها وزراعتها - فخط حلفا أنفع لابناء مصر أما خط سواكن فلا ينفع الا الأجانب .

فمثلا نقل قطار الصمغ من الخرطوم الى القاهرة خط حلفا يتكلفه بتعريفه السكة الحديد المصرية ما هو :

قرش يوم		
٨	٢	من الخرطوم الى حلفا بالسكة الحديد ٥٥٦ ميل .
		من أسيوط الى القاهرة بالسكة الحديد ٢٢٨ ميل .
٣	٦	من حلفا الى أسوان بالمراكب في النيل ٤٧٦ ميل
٣	٦	من أسوان الى أسيوط بالمراكب في النيل
٤	٣	من شحن وتفريغ واستراحة .
<hr/>		
١٨	١٨	

وأما بالنقل على خط سواكن من الخرطوم الى القاهرة معتبرا فيه تعريفة السكة الحديد المصرية في الخط الحديدى ومتوسط الأجرة في البحر الأحمر بين ما تدفعه نظارة الحربية بين سواكن والسويس وقدره ، ٥ قروش وما أخذناه من مصادر تجارية وقدره ، ٣ قروش هي كالاتى :

الأجرة الزمن		
بارة قرش يوم		
٣	٥	من الخرطوم الى بربر بالمراكب في النيل ٢٠٠ ميل .
٢٠	٢	١ من بربر الى سواكن بالسكة الحديد ٢٥٠ ميل
	٤	٥ من سواكن الى السويس بالبحر الأحمر ٨٣٠ ميل
٢٠	١	١ من السويس الى القاهرة بالسكة الحديد ١٥٠ ميل .
	٤	٣ شحن وتفريغ واستراحة .
<hr/>		
١٥	١٥	

فتكون بذلك الأجرة زائده في خط حلفا ٣ قروش والزمن زائد ٣ يوم ولكننا اذا اعتبرنا تقرير المسيو (ليسميس وولد) والراغبين عمل سكة حديد سواكن وهو أن أجرة نقل التونولاته (طرناطة) الواحدة على هذه السكة يجب أن لاتنقص عن جنيهين أنجليزيين فتكون أجرة القطار عليها من الخرطوم الى القاهرة كما يأتى : -

الأجرة الزمن

بارة قرش يوم

٣	٥	من الخرطوم الى بربر بالمراكب ٢٠٠ ميل	—
٩	١	من بربر الى سواكن بالسكة الحديد ٢٥٠ ميل •	—
٤	٥	من سواكن الى السويس بالبحر الأحمر ٨٣٠ ميل •	—
١	١	من السويس الى القاهرة بالسكة الحديد ١٥٠ ميل •	٢٠
٤	٣	شحن وتفريغ •	—
٢٠	٢١	١٥	

فعلى هذا تكون الأجرة من الخرطوم الى القاهرة على خط سواكن زائدة بمقدار ٢٠ بارة ، ٣ قروش عن خط حلفا •

بعد اتمام خط السكة الحديد من حلفا الى الخرطوم واتساع نطاق التجارة يمكن ان يعتاض عن مراكب النقل في النيل فيما بين حلفا وأسيوط بسفن تجارية في نقل البضائع فتتقضى بها الأجرة ويقل الزمن في خط حلفا ويمكن للسكة الحديد في مقابل زيادة التجارة المنقولة ان تقلل أجزتها الحالية ومتى تحسنت حالتها المالية أمكنها ان تمد السكة الحديد المصرية من أسيوط الى حلفا فلا تكون أجرة نقل القنطار الواحد من الخرطوم الى القاهرة الا ٢٠ بارة ، ١٢ قرش ومدة النقل ٥ يوم •

واما النقل الى أوروبا فانه يكون على السكة الحديد من الخرطوم الى حلفا ثم بالنيل من حلفا الى أسيوط ثم بالسكة الحديد المصرية من أسيوط الى الاسكندرية ومنها الى لوندرة مثلا كما يأتى باعتبار تعريفه السكة الحديد المصرية في الخط الحديدى •

الأجرة الزمن

بارة قرش يوم

١٨	١٨	—
١٨ من الخرطوم الى القاهرة كما تقدم بيانه .		
٢٠	١	١
١ من القاهرة الى الاسكندرية .		
١٢	٤	—
١٢ من اسكندرية الى لوندرة .		
٣١	٢٣	٢٠

فان كان من الخرطوم بالنيل الى بربر ومنها بالسكة الحديد الى سواكن ومنها بالبحر الى لوندرة فتبلغ ما يأتى بيانه باعتبار تعريفة السكة الحديد المصرية في الخط الحديدى أيضا ومتوسط الاجره في البحر .

الأجرة الزمن

بارة قرش يوم

٢٠	٥	٦ من الخرطوم الى سواكن كما تقدم بيانه
—	٤	٣ شحن وتفريغ .
—	—	٥ من سواكن الى السويس
—	٨	٢ من السويس الى بور سعيد
—	—	١٣ من بور سعيد الى لوندرة
—	—	بما فيه عوائد مرور القنال - باعتبار التونولاته
—	—	٣٥ شلن مما جميعه
٢٩	١٧	٢٠

فمن يطلع على هذه الاعداد يرى أن خط حلفة يزيد اجره وزمنه في النقل الى أوروبا والواقع غير ذلك كما سلف القول عند الكلام على النقل الى القاهرة فان ذلك التقدير الذى يعول عليه موسنيو (ليسميس وولد) في النقل على خط سواكن يجعل الأجرة في هذا الخط من الخرطوم الى لوندرة ٢٤ قرش لأن القرشين والنصف التى قدرناها للنقل من بربر الى سواكن حسب تعريفة السكة الحديد المصرية تصير تسعة قروش وبناء على ذلك تنقص الأجرة من خط حلفه - عن خط سواكن بقدر ٢٠ بارة في النقل من الخرطوم الى أوروبا

وفي المستقبل يمكن أن تنقص عندما تتحسن حالة السكة الحديد المصرية فلا تكون
الأجرة من الخرطوم الى لوندرة إلا ١٨ قرش ولا يزيد الزمن عن ١٨ يوم
ولا يؤمل أن تقل أجرة خط سواكن وقدرها ٢٤ قرش وزمنها ٢٩ يوم عن
هاتين الكميتين .

والمتبع الآن في نقل البضائع السودانية الى مصر بصرف النظر عن
مد السكة الحديد تبلغ فيها أجرة القطار عن طريق حلفا ٤٤ قرش والزمن
٢٩ يوم ومن سواكن ٢٠ باره و ٤.٢ قرش والزمن ٢٩ أى أن الأجرة في
الجهتين متعادلة اذن فالقوائد التي تعود على السكان من عمل السكة الحديد
في الخطين واحدة .

**الفرق بين طريقة انشاء السكة الحديد بمعرفة الحكومة وطريقة انشاءها
بمعرفة شركات :**

من الأفضل ان تنشئ الحكومة السكة الحديد حيث لا يقع عنها مشاكل
ولا مسئوليات وتبلغ مدة العمل في خط حلفا ٥ أو ٦ سنوات ويساعد في
تنفيذ خط حلفا الجزء الذي تم منه حيث يساعد في نقل المهمات وتستعمل
الحكومة هذا الخط في مصالحها كما تشاء وتفيد به التجارة داخلية أو خارجية .

قيام شركات بعمل السكة الحديد مثل عمل الحكومة لهذه السكة بل في
حالة عمل الشركة يحدث اشكالات بسبب أن الشركة تفضل ان تبقى السكة
الحديد تحت يدها حتى تحصل على كل ما أنفقته من رأس مال وفوائد وتكون
السكة خارجة عن سلطة الحكومة لا يمكنها ان تستعملها بمحض إرادتها ولا تنفذ
أوامرها في ادارتها وفي حالة ما تقوم الشركة بعمل خط سواكن تنشأ محظورات
منها : -

أولاً - من كون الحكومة مسئولة في حفظ السكة ومحطاتها ومنقولاتها ومعدات
لما يترتب على الإخلال بهذا الحفظ الذي هو في غاية الصعوبة لوقوع
ذلك الخط في أرض معرضة للحوادث .

ثانياً - ما تتكبده الحكومة من المصاريف سنوياً على عملية الحفظ المذكورة .

ثالثا - بما تؤديه من الغرامة للشركة قياما بالضمان لأن الخط المذكور مع قلة إيراده يستدعى نفقات كلية وخصوصا في جلب الماء اليه فما يتبقى من إيراده بعد المصاريف لايفى بما يتعين في الضمان للشركة .

النتيجة

يتضح مما قدمناه أن لاشيء يرجح انشاء سكة الحديد من سواكن الى بربر عن انشائها من حلفه الى الخرطوم لا من جهة المنافع التجارية بالنظر لنقل البضائع ولا من جهة التكاليف .

زيادة على ذلك تكون سكة الحديد من سواكن الى بربر تكون منافية لمصلحة الحكومة المصرية لأنها بدلا عن أن توصل البلاد المصرية ببلاد السودان كما هو الغرض الأصلي تزداد بها بلاد السودان انعزالا عن القطر المصري ومع هذا تكون الحكومة عرضة للمشاكل والمغارم سواء كان من جهة حفظها أو من جهة القيام بشرط الضمان للشركة لأن إيراد هذه السكة لايرجى منه أن يصل الى الدرجة التي تفي الحكومة من تلك المغارم مع أنها لاتنفع أيضا في التجارة الداخلية المتبادلة بين القطر المصري وبلاد السودان أما سكة حلفا فهي مهمة للقطر المصري فالحكومة فيها لاتكون عرضة للمغارم والمشاكل فاذا اكمل انشاؤها بمعرفة الحكومة وعلى نفقتها تكفل جميع المصالح العمومية وتصبح بها البلاد السودانية والمصرية قطرا واحد تحت أنظمة وقوانين واحدة ويحصل الاختلاط والائتلاف بين أبنائه على اختلاف عاداتهم فتعم المدنية جميع انحاءه وتأخذ كل جهة ماينقصها من الأخرى ، ولا يمضى زمن طويل الا وتكون بلاد السودان في أحسن حال من الرفاهية والعمران .

١٦ رمضان سنة ١٣٠٠ هـ .

(امضاء)

على باشا

(*) تقرير عن السكة الحديد السودانية رقم ٥ مسلسل ٨٥٤ محفظة ١٠٩ من محافظ افريقيا عام ١٨٨٢ م .

صورة الوثيقة رقم (٥٥)

تفسير

عن السكة الحديد السودانية

كتب بمعرفة على باشا

ناظر الأشغال العمومية

لما كان من أجل مقصود الحكومة الخديوية تقدم جميع بلادها في طرق الرفاهية وال عمران وتوسيع نطاق التجارة بينها وبين البلاد الاجنبية ورأت أن بلاد السودان التي هي قسم عظيم من ممتلكاتها لم تزل في حالة التأخر لبعدها عن البلاد المصرية وعدم تمهيد الطرق الموصلة اليها أخذت من زمن في مد سكة حديد من حلفة الى الخرطوم مارة على وادى النوبة لتكون واسطة في عمارية تلك البلاد ونشر الوسائل التجارية في أنحاءها وتقديم قسم من هذه السكة واستعمل بالفعل وكانت الهمة مصروفة في انشاء باقيها فطراً على الحكومة من الحوادث ما حال بينها وبين انجازه ولكنها وجهت اليه العناية ثانية في ١٨٨٠ م فارسلت مأمورية هندسية الى تلك الأطراف لاجراء المباحث الموصلة للعودة الى العمل فيها وقد تمت هذه المباحث ونظرت بديوان الأشغال العمومية وقدمت لمجلس النظار غير أن الحوادث الأخيرة قد أوقفتها أيضاً ولما استقرت الأحوال في هذا الوقت وظهر لبلاد السودان نوع جديد من الأهمية بالنظر لتعدد أمورها قد أخذت الأفكار تتداول الآن في أمر تلك السكة ويرى فريق أن الأولى مدّها من سواكن الى بربر عوضاً عن أن تكون من حلفة الى الخرطوم مستنداً في رأيه على أنها أقرب من سكة حلفا وأقل منها في المصاريف وأنفع للتجارة بالنظر لقلّة أجرة النقل .

وفريق يستحسن مرورها من حلفا الى الخرطوم كما شرعت الحكومة الخديوية لما يعود منها على البلاد والحكومة كما يعود على التجارة وقد ظهرت

شركات ترغب عمل هذه السكة على نمة الحكومة مقابلة احتساب فائدة المصاريف لتلك الشركات سنويا حتى تستوفي رأس المال وشركات أخرى تريد انشائها لنفسها وتكون الحكومة ضامنة لها في الايراد الى قدر معين ولذلك رأينا أن نبحث في هذه المسألة بجميع أطرافها لنعلم أن الخطين أفيد وانفع للمصلحة العامة وأية الطرق أوفق لصالح البلاد والحكومة في انشاء تلك السكة وقبل أن ندخل في هذا البحث نقدم القواعد الأساسية التي لابد من مراعاتها في انشاء خط سكة حديد السودان فنقول :

أولا - يلزم أن يكون مرور هذه السكة في ارض صالحة للعمارية بحيث تربط البلاد المصرية بالبلاد السودانية وتتمكن الحكومة من استعمالها بدون عائق في أى وقت مهما كانت الأحوال .

ثانيا - تكون مفيدة للتجارة الخارجية بينهما وبين الممالك الأجنبية .

ثالثا - يكون مرورها على المراكز الأكثر اتصالا بسكك القوافل والموارد التجارية والبلاد التي بها مقر الاحكام المحلية .

رابعا - أن تكون حيث توجد المياه بسهولة لشرب الركاب ولوازم القطارات والخدمة وحيث توجد الأخشاب الممكن استعمالها في الحريق من محصولات البلاد عوضا عن الفحم .

خامسا - أن يحصل الانتفاع بكل جزء يعمل منها وأن لا تكلف الحكومة في حفظها بمشتقات ومصاريف زائدة لا تقوى عليها في كل أوان وزمان . فهذه هي الأوجه الأساسية التي يجب مراعاتها في انشاء هذه السكة

فتكون فوائدها عامة لجميع المصالح التجارية والاهلية والادارية وحينئذ يلزمنا أن نبين حالة كل خط من الخطين ونقابل بينهما في هذا الصدد لنقف على ما تتوفر فيه منهما تلك الصفات ونتكلم أولا عن خط حلفا .

خط حلفا

ان هذا الخط يبدأ من حلفة التي هي نهاية الخطوط المصرية ثم يمر في وادى النوبة ودنقلة وما بعدها من الأراضي المشهورة من القدم بالعمارية ولم

ينزل بها الآن بلاد كثيرة وأرض جيدة على ضفتي النيل بعضها يزرع والبعض قابل للزرع وتتصل به أيضا سكك القوافل حتى ينتهى الى الخرطوم التى هى المركز العام لبلاد السودان بحسب موقعها الكائن على ملتقى النهرين الأبيض والازرق اللذين هما أسهل طرق - التجارة بجميع الجهات السودانية واليهما تنتهى سكك القوافل الآتية أيضا من الأطراف البعيدة عن ممر هذين النهرين فمرور هذا الخط على تلك السكك قاطعا للبلاد والأراضى الكائنة بوادى النوبة وما بعده محازيا للنيل يفيد هذه البلاد والأراضى ثروة عظيمة وتزداد به عمارية مدائن عديدة كمدينة أسوان وعنفش وفركت ودنقلة وبربر وغيرها وكما أنه يفيد هذه المدائن والبلاد والسكك والأراضى الواسعة عامة تستفيد منها مزايا كلية من وفرة البضاعة وكثرة الركاب أو أن يكون جامعا للتجارة السودانية التى تتبع عادة مجرى النيل وبتصاله بالسكك المصرية التى اسكندرية تنتقل تلك التجارة الى جميع المراكز المهمة الداخلية بالقطر المصرى والى الخارج أيضا وينقل الى السودان ما يلزمها من البضائع المصرية والأجنبية ويوجب تسهيل المصالح الادارية المتعلقة بالحكومة وتزول به صعوبة النقل بالملاحة فيما بين أسوان والخرطوم ثم يأخذ من النيل ما يحتاجه من المياه العذبة ويمكن الحصول فيه أيضا على أدوات للحريق بدون صعوبة ولا كبير كلفة بواسطة تقطيعها من الغابات القريبة اليه مثل غابة صحراء (بهودة) وغيرها ولا يحتاج فى حفظه الى مشقات ونفقات كثيرة لتمكن أمور الضبط العام فى تلك الجهات من سالف الزمان .

ومع أن الخط المذكور يكون صالحا لإنشاء محطات ذات ايراد فى أثناء سيره بين حلفه والخرطوم بالمراكز المهمة المتصلة بالسكك التجارية فإنه يكون مربوط أيضا مع سكك القوافل الواردة من جهات التاكا وغيرها فيجمع بهذه الكيفية جميع الموارد التجارية سواء كانت من البلاد القريبة للسودان أو البلاد الشرقية منه أو البلاد الجنوبية وبالضرورة أن اراده بذلك يكون وافرا .

وبما أن البضائع التى تنقل على سكة الحديد حلفا تنقل أيضا على السكة الحديد المصرية وعلى تقدير موسيو (ليسميس وولد) أن هذه

البضائع الآن تبلغ (١٥٠٠٠٠٠) تونولاته سنويا فاستعمال خط حلفه تستفيد منه السكة الحديد المصرية ايراداته تبلغ حسب تعريفاتها (٥٧٠٠٠٠) جنيه سنويا بعد استبعاد المصاريف فضلا عن انتفاع مراكب النقل الأهلية بمرور تلك البضائع عليها في نهر النيل .

ومع الزمن واتساع العمارة بتلك البلاد واتجاه الرغبة للزراعة فيها تتضاعف تلك الإيرادات والمنافع ويزداد بها دخل الحكومة وحيث أن القسم الذي أتمته الحكومة من هذا الخط يبلغ طوله ٥٤ كم من حلفه الى سرس وقد أنشأت اليه أيضا جملة مبان من محطات ومخازن ومساكن وأسواق وورش وغيرها وجلبت اليه وابورات وعربات وجملة مهمات وآلات تحت التركيب بلغ ما صرفته الى الآن على هذه الاشغال نحو ٣ مليون جنيه ولم يكن باقيا على مد ذلك الخط من سرس الى أمبيجول الا قليل من الاعمال بل أنه على ما في تقرير موسيو جودنج يمكن وصوله الى فركه بحيث لا تزيد جميع النفقات التي تصرف عليه عن ٢٣٢٠٠٠ جنيه مصرى فاذا صرفت الحكومة هذا المبلغ يتم لها خط سكة حديد من حلفة الى فركه يبلغ طوله ١٧٦ كم وهو يقرب من الخط الكائن بين مصر واسكندرية فتزداد واردات التجارة عليه ويتضاعف ايراده عما هو عليه الآن ويمكن للحكومة أن تمده الى الخرطوم شيئا فشيئا على قدر الاستطاعة بواسطة استعماله في نقل أدوات التركيب وصرف ايراده. فيما يلزم من النفقات لهذا العمل .

خط سواكن

ان هذا الخط يبدأ من سواكن المنعزلة عن القطر المصرى ويمد في صحراء قفرة خالية من السكان والعمار وبجبال وأرض رملية وحجرية لم ينبت بها زرع من القدم حتى الآن ولن تصلح للانبات مطلقا لعدم سقوط الأمطار بها وتجردها من الماء العذب لأن أغلب مياه آبارها بعيدة ومالحة لاتصلح للوابورات ولا للركاب . فمرور سكة الحديد بها يحتاج الى مشقات ومصاريف زائدة في حفظها وجلب الماء اليها دواما من أطراف بعيدة وربما آل أمرها في المستقبل الى ما آل اليه أمر السكة الحديد التي كانت من مصر الى السويس بين الجبال واضطرت

الحكومة الى أبطالها خصوصا وان به جزء عظيم واقع في رمال سنائلة تنسفها الرياح عند هبوبها فتدمره ولأجل ذلك يلزم أن يوجد عمال بمصاريف دائمة لكشفه كلما ردم .

ثم ان السكة المذكورة لا يكون لها محطات ذات ايراد الا محطتان أحدهما في مبدئها على البحر وهي محطة سواكن والأخرى في نهايتها على النيل وهي محطة بربر لأن محطاتها الوسطى كلها في قفار وتبقى كذلك مدى الأزمان بمعنى أن ايراد هذه السكة لا يكون الا من المحطتين النهائييتين ولا يمكن الحصول على ايراد منها الا اذا تمت جميعها وفضلا عن ذلك فانها لا توصل ببربر بالخرطوم التي هي المركز الأصلي الجامع لتجارة السودان العليا ومنها يكون النيل خاليا من الموانع بل تبقى بين بربر والخرطوم مسافة ٥ يوم تقطع بالسفن على النيل وهذه - المسافة وان كانت شلالاتها قليلة الأهمية الا انها وعرة السلوك وخصوصا في زمن تحريق النيل وكثيرا ما أصيبت منها السفن والبضائع بالضرر ومن جهة أخرى تكون بعيدة عن سكك القوافل الكائنة غربي النيل فيما بين حلقة والخرطوم .

وبما أن مدينة بربر لم تكن مركزا الا لما يرد من الخرطوم ومن كسله ومن المعلوم أن أعظم تجارة السودان هي الصمغ وأغلبه من كردفان وقد اعتاد التجار على نقله راسا من كردفان الى (أبو حسي) بمدرية دنقلة فإذا جعلت بربر نهاية لخط السكة الحديد فطبعاً تتخذ القوافل التريعة الخضرة من النيل طريقا لها للوصول الى الخرطوم فتزيد أجرة النقل بالنيل بخلاف ما إذا كان الخط متصلا بالخرطوم فان النقل اليه يكون أسهل وأوفر على التجار .

وقد ذهب البعض الى تحويل هذه السكة على جهة التاكا حتى تصل الى مدينة الخرطوم تجنباً من مصاعب الصحراء ولكن مرورها على خط التاكا وان كان واقعا في أرض قابلة للزراعة والعمارية وبها تكون في الواقع أحسن حالة من مرورها بالصحراء الا انها بهذه الكيفية تزيد في الطول وتحتاج لأعمال كلية لداعى ما يلزم لها من الأشغال الصناعية لاجتياز كل مجارى السيل المتعددة التي تقطعها .

وبما انها تكون قريبة من أرض الحبشة فتحتاج دوما لدقة المحافظة
زيادة. عن خط الصحراء وان كانت تنفع في حفظ الحدود ثم أن هذا الطريق يكون
مثل طريق سواكن وبربر لا يفيد الا للتجارة المتبادلة بين السودان والخارج
اما تجارة البلاد المصرية وبلاد النوبة فلا يكون لها نفع منها هذا مع حرمان
سكة الحديد المصرية من ايراد نقل التجارة السودانية وفضلا عن ذلك فأنها
لا تكون موفية بمقصد الحكومة الاصلى وهو تمكن سلطتها على البلاد السودانية
واتصالها بالأقطار المصرية لأنها تنتهى الى البحر الأحمر الحائل بينها وبين
سكة حديد مصر ومن المعلوم أن هذا البحر لم يكن الآن كما كان عليه سابقا
فربما طرأ من الحوادث ما يمنع الحكومة من استعماله في المواصلات بين
السويس وسواكن .

المقابلة بين الخطين في الأبعاد وكلف الإنشاء وأجرة النقل :

أن طول خط سكة حديد حلفه الى الخرطوم يبلغ ٥٥٦ ميل انجليزى أى ٨٩٦
كيلو مترا فلا يزيد عن طول خط السكة الحديد ما بين سواكن والخرطوم مارا
على بربر وهو ٧٢٠ كيلو مترا الا بقدر ١٧٠ كم فهذه الزيادة لا يعتد
بتكاليف انشاءها بالنسبة لما قدمناه من الصعوبات في انشاء خط سواكن وفي
حفظه وصيانته ومع ذلك فان المسافة التى تم بعضها من خط حلفه وبعضها
على شرفة التمام وقدرها ١٧٦ كيلو مترا هى أكثر من فرق الطول بين الخطين
بمعنى أن الطول اللازم انشاؤه والحالة هذه بكل خط من الخطين هو واحد
تقريبا فبناء على ذلك وصعوبة مرور خط سواكن لا شك أن تكاليف خط
سواكن تكون ابلغ من تكاليف الباقي من خط حلفه مع تفاوتها في الفائدة
وامكان الانتفاع بالايراد والاستعمال للتجارة وغيرها بكل فرع يتم من خط
حلفه بخلاف خط سواكن الذى لا يمكن الانتفاع بجزء منه الا اذا تم الخط
من سواكن الى بربر فقط نجد ان خط حلفه ضعف خط سواكن ولكن زيادة خط
حلفه لم تكن الا لاتصاله بالخرطوم من السهولة وزيادة الايراد ومن ثم تكون
فوائد تلك الزيادة أكثر من الاتعاب والمصاريف التى تبذل فيها .

ومن مقارنة صلاحية الخطين في الاتصال بالنسبة للأمور الزراعية يرى

ان الاراضى الصالحة للزراعة لم تكن قاصرة على جهة واحدة بل انها كانت في جميع الجهات السودانية لغاية خط الاستواء واغلبها مأهول بالبدا الذين لا يهتمهم في الغالب الا تربية الماشية في مراعى تلك الاراضى ولا يعنيتهم تفليحها وزرعها فتحويلها الى ارض زراعية لا يكون الا باناس غيرهم يأتونها عند سهولة الاتصال اليها فيستوطنونها ويجدون في تفليحها وزرعها وحيث أن كلا الخطين على حد سواء في الاتصال الى الاراضى التى هى من هذا القبيل ولكن خط حلفة يتصل بالسكة المصرية ثم بالبلاد الأجنبية فبوجوده يمكن لابناء مصر كالأجانب أن ينتفعوا بزرع تلك الاراضى واما خط سواكن فان نفعه العام من هذا الوجه لا يكون الا للأجانب فقط لكونه منعزلا عن الاقطار المصرية ومن جهة اجرة النقل وزمنه فمن المعلوم أن الاقطار المصرية والأقطار السودانية لا تستغنى كلتاهما عن بضائع الأخرى في جميع الأوقات ولذلك يجب النظر أولا الى كيفية تواصل المنقولات بينهما وزمنها ومصاريفها فنقل القنطار الواحد من الصمغ مثلا على خط حلفه من الخرطوم الى القاهرة يحتاج من الزمن والنفقات ما هو أت وقد اعتبرنا ما يتعلق منه بالخط الحديدى وتعريفه السكة الحديد المصرية :

أجرة	النقل	الزمن	
باره	قرش	يوم	
-	٨	٣	من الخرطوم الى حلفة بالسكة الحديد ٥٥٦ ميل من
أسيوط الى القاهرة بالسكة الحديد ٢٢٨ ميل			
-	٣	٦	من حلفة الى أسوان بالمراكب فى النيل ٤٧٦ ميل
-	٣	٦	من أسوان الى أسيوط بالمراكب فى النيل ٤٧٦ ميل
-	٤	٣	مدد شحن وتفريغ واستراحة .
-	١٨	١٨	

. وأما النقل على خط سواكن من الخرطوم الى القاهرة أيضا معتبرا فيه
تعريف السكة الحديد المصرية في الخط الحديدى ومتوسط الأجرة في البحر
الأحمر بين ما تدفعه نظارة الحربية من سواكن الى السويس وقدره ، ٥ قروش
وما أخذناه من مصادر تجارية وقدره ، ٣ قرش وكما يأتى :
أجرة النقل الزمن

بارة	قرش	يوم
—	٣	٥ من الخرطوم الى بربر بالمراكب في النيل ٢٠٠ ميل
٢٠	٢	١ من بربر الى سواكن بالسكة الحديد ٢٥٠ ميل
—	٤	٥ من سواكن الى السويس بالبحر الأحمر ٨٧٠ ميل
٢٠	١	١ من السويس الى القاهرة بالسكة الحديد ١٥٠
—	٤	٣ شحن وتفريغ واستراحة .
—	١٥	١٥

فتكون بذلك الأجرة زائدة في خط حلقة ثلاثة قروش والزمن زائد أيضا
ثلاثة أيام ولكننا اذا اعتبرنا تقدير مسيو (ليسميس وولد) الراغبين عمل سكة
حديد سواكن وهو أن أجرة نقل التونولات الواحدة على هذه السكة يجب أن
لاتنقص عن جنيهين انجليزيين فتكون أجرة القطار عليها من الخرطوم الى
القاهرة كما يأتى : —

أجرة النقل	الزمن	
بارة	قرش	يوم
—	٣	٥ من الخرطوم الى بربر بالمراكب ٢٠٠ ميل
—	٩	١ من بربر الى سواكن بالسكة الحديد ٢٥٠ ميل
—	٤	٥ من سواكن الى السويس بالبحر الاحمر ٨٧٠ ميل
٢٠	١	١ من السويس الى القاهرة بالسكة الحديد ١٥٠ ميل
٤	٣	شحن وتفريغ واستراحة .
٢٠	٢١	١٥

فعلى هذا تكون الأجرة من الخرطوم الى القاهرة على خط سواكن زائدة
بقدر ٢٠ بارة ، ٣ قرشا عن خط حلفه .

على أنه من الممكن بعد اتمام خط سكة الحديد من حلفة الى الخرطوم
واتساع نطاق التجارة أن يعتاض عن مراكب النقل في النيل فيما بين حلفه
وأسيوط بسفن تجارية في نقل البضائع فتتقضى بها الأجرة ويقل الزمن في
خط حلفة ثم أن السكة الحديد المصرية متى أستحوزت على نقل جميع
التجارة السودانية لايبعد أن تقلل أجزتها الحالية في مقابلة كثرة المنقولات
وقد يمكن على مدى الأزمان أن الحكومة المصرية متى تحسنت حالتها المالية
أن تمد السكة الحديد المصرية من أسيوط الى حلفة فلا تكون أجرة نقل القنطار
الواحد من الخرطوم الى القاهرة ٢٠ بارة ، ١٢ قرشا ومدة النقل ٥ يوم .

وأما النقل الى أوربا فإنه يكون على السكة الحديد من الخرطوم الى
حلفة ثم بالنيل من حلفة الى أسيوط ثم بالسكة الحديد المصرية من أسيوط
الى اسكندرية ومنها الى لوندرة مثلا كما يأتي باعتبار تعريفة السكة الحديد
المصرية في الخط الحديدى :

أجرة النقل	الزمن	
بارة	قرش	يوم
—	١٨	١٨ من الخرطوم الى القاهرة كما تقدم ببيانہ .
٢٠	١	١ من القاهرة الى اسكندرية .
—	٤	١٢ من اسكندرية الى لوندرة .
١٠	٢٣	٣١

فان كان من الخرطوم بالنيل الى بربر ومنها بالسكة الحديد الى سواكن
ومنها بالبحر الى لوندرة فتبلغ ما ياتي ببيانہ باعتبار تعريفة السكة الحديد
المصرية في الخط الحديدى أيضا ومتوسط الأجرة في البحر الأحمر .

أجرة النقل	الزمن	بارة	قرش	يوم
٢٠	٥	٦	من الخرطوم الى سواكن لما تقدم بيانه .	
—	٤	٣	شحن وتفريغ .	
—	—	٥	من سواكن الى السويس	بما فيه عوائد مرور
—	٨	٢	من السويس الى بور سعيد	القنال باعتبار
—	—	١٣	من بور سعيد الى لوندرة	التونولاته ٣٥ شلن.
٢٠	١٧	٢٩	مما جميعه	

فمن يطلع على هذه الأعداد يرى أن خط حلفه يزيد أجرة وزمنا في النقل الى أوروبا والواقع غير ذلك كما سلف القول عند الكلام على النقل الى القاهرة فان ذلك التقدير الذى يعول عيه مسيو (ليسميس وولد) في النقل على خط سواكن يجعل الأجرة في هذا الخط من الخرطوم الى لوندرة ٢٤ قرش لأن القرشين ونصف التى قدرناها للنقل من بربر الى سواكن حسب تعريفه السكة الحديد المصرية تصير تسعة قروش وبناء على ذلك تنقص الأجرة من خط حلفة عن خط سواكن بقدر ٢٠ بارة في النقل من الخرطوم الى أوروبا ثم أنها تقل عن هذا أيضا في المستقبل بتحسين حالة النقل في النيل ما بين حلفة وأسيوط أو بتنقيص أجرة السكة الحديد المصرية عند تزايد المنقولات فاذا امتدت السكة الحديد المصرية من أسيوط الى حلفة حسبما سبق الايضاح فلا تكون الأجرة من الخرطوم الى لوندرة الا ١٨ قرش ولا يزيد الزمن عن ١٨ يوما مع أنه لا يؤمل أن أجرة خط سواكن وقدرها ٢٤ قرش وزمنها الذى هو ٢٩ يوما ينقصان عن هاتين الكميتين .

وحيث أن الطريقة المتبعة الآن في نقل البضائع السودانية الى مصر يقطع النظر عن سكة حديد السودان تبلغ فيها أجرة القنطار على طريق حلفا ٤٤ قرشا والزمن ٢٩ يوما وعلى سواكن ٢٠ بارة - ٤٢ قرشا والزمن ٢٩ يوما أى أن الأجرة في الجهتين متعادلة تقريبا فالقاعدة التى تعود على التجار والأهالى من قلة أجرة النقل بواسطة عمل السكة الحديد سواء كانت من جهة حلفة أو من جهة سواكن تكون واحدة غير أن التجار يستفيدون فوق ذلك بالمعاملات التجارية في خط حلفه مالا يستفيدونه في خط سواكن .

الفرق بين طريق انشاء السكة الحديد بمعرفة الحكومة وطريقة انشائها بمعرفة شركات :

أن انشاء السكة الحديد السودانية بمعرفة الحكومة وعلى نفقتها يجعلها تحت سلطتها وتتمكن من التصرف في استعمالها كل التمكن فتنفذ أوامرها في إدارتها كما في مصالحها وإذا اعترضها عوارض في حال استعمالها لا ينشأ عنها للحكومة مشاكل ولا تقع بسببها في مسؤوليات وعلى ما نرى أن الحكومة يدرك لها انشاء هذه السكة بمعرفتها ونفقات من طرفها تدريجيا في فترة ٥ أو ٦ سنين اتخذت خط حلفا طريقا في إيصالها الى الخرطوم لأن القسم الذي تم من هذا الخط يساعد على العمل في نقل المهمات عليه وباستعمال إيراده في النفقات وتزداد هذه المساعدة كلما زاد الخط المذكور امتدادا الى أن يصير إيراده في درجة يكون بها مع مبلغ قليل يصرف سنويا من خزينة الحكومة كافيين لأثمار الخرطوم فيكون بعد ذلك خطأ عظيما ملكا للحكومة لامنارح لها فيه ولا معارض تستعمله في مصالحها كما تشاء حالة كونها آمنة من الأخطار والمشاكل وتنتفع به البلاد والتجارة سواء كانت داخلية أو خارجية .

فاذا عهدت الحكومة لشركة من الشركات أن تنشئ سكة حديد السودان على ذمة الحكومة مقابلة قيام الحكومة للشركة بسداد رأس المال والفائدة على أقساط سنوية بذلك تصبح السكة الحديد ملكا للحكومة أيضا وتحت سلطتها وتصرفها كما تكون في حالة انشائها بمعرفتها ولكنه من جهة أخرى لا يخلو من الأشكال لأن الشركة لا تقدم على عمل جسيم مثل هذا العمل بدون أن تحصل على كفالة لأداء رأس المال والفائدة وربما تطلب أن تبقى السكة الحديد نفسها رهنا تحت يدها حتى يتم الدفع مع أنه لا يصح الجزم الآن بأن صافي إيراد هذه السكة يكفي لأداء مال الشركة وفائدته خصوصا إذا اتخذت خط سواكن فإنه لا يعدل على إيراده بالكلية في هذا المطلب فتضطر الحكومة أن تؤدي كل الأقساط السنوية من خزينتها وفي ذلك من المضايقة على ماليتها مالا يخفى وربما تعذر عليها الدفع في بعض الأحيان فتقع في اشكالات هي في غنى عنها .

وكذا اذا سلمت الحكومة لشركة أن تنشئ تلك السكة على ذمة

الشركة وتضمن الحكومة للشركة ايراد هذه السكة الى قدر محدود حتى تحصل على رأس مالها فتكون السكة خارجة عن سلطة الحكومة لاتقدر أن تستعملها بمطلق ايراداتها في شئونها ولا أن تنفذ أوامرها في إدارتها بل تكون الشركة هي المتصرف فيها بتمام التصرف والاستغلال لاتستشير الحكومة في ترتيب موظفيها ولا في لوازمها الإدارية ولا في غير ذلك من جميع متعلقاتها ثم تكون الحكومة أيضا في محظورات من هذه الطريقة وخصوصا فيما اذا اتخذت الشركة خط سواكن في انشاء السكة الحديد وتلك المحظورات تنشأ أولا من كون الحكومة مسئولة في حفظ السكة ومحطاتها ومنقولاتها ومردانة بما يترتب على الأخلال بهذا الحفظ الذى هو في غاية الصعوبة لوقوع ذلك الخط في أرض معرضة للحوادث وثانيا مما تتكبده الحكومة من المصاريف سنويا على عملية الحفظ المذكورة وثالثا مما تؤديه من الغرامة للشركة قياما بالضمان لأن الخط المذكور مع قلة ايراده يستدعى نفقات كلية وخصوصا في جلب الماء اليه فما يتبق من ايراده بعد المصاريف لايفى بما يتعين في الضمانة للشركة .

النتيجة

يتضح مما قدمناه أن لاشئ يرجح انشاء سكة الحديد من سواكن الى بربر عن انشائها من حلقة الى الخرطوم لا من جهة المنافع التجارية بالنظر لنقل البضائع ولا من جهة تكاليف الانشاء وزيادة على ذلك فإن سكة الحديد من سواكن الى بربر تكون منافية لمصلحة الحكومة المصرية لأنها بدلا من أن توصل البلاد المصرية ببلاد السودان كما هو الغرض الأصلي تزداد بها بلاد السودان انعزالا عن القطر المصرى ومع هذا تكون الحكومة بسببها عرضة للمشاكل والمغارم سواء كان من جهة حفظها أو من جهة القيام بشرط الضمان للشركة لأن ايراد هذه السكة لايرجى منه أن يصل الى الدرجة التى تعنى الحكومة من تلك المغارم على أنها مع كل ذلك لاتنفع أيضا في التجارة الداخلية المتبادلة بين القطر المصرى وبلاد السودان .

وأما سكة الحديد من حلقة الى الخرطوم فإن ماشرحناه في أحوالها ومزاياها يدل دلالة واضحة على موافقتها من جميع الوجوه للقواعد التى يجب

أن تكون عليها سكة حديد السودان لأنها تقوم بمصلحة الحكومة في اتصال
القطر المصرى بالبلاد السودانية وتمكين سلطتها فيها ويعود منها على هذه
البلاد فوائد التقدم والأصلاح وتمتد بها المنافع التجارية داخلية كانت أو
خارجية ولا تكون الحكومة فيها عرضة للمغارم والمشاكل فإذا اكمل انشاءها
بمعرفة الحكومة وعلى نفقتها تكفل جميع المصالح العمومية وتصبح بها البلاد
المصرية والبلاد السودانية قطرا واحدا تحت نظمات وقوانين واحدة ويحصل
الاختلاط والاتلاف بين أبنائه على اختلاف عاداتهم فتعم المدنية جميع أنحاء
وتأخذ كل جهة من الأخرى فلينتقص من لوازمها فتستغنى عن أشياء كثيرة
من الخارج وتتداول دراهم البلاد بين أهلها فتشملهم الثروة بما أودعته يد
القدرة من الخيرات الجزيلة في هذه الأرض الواسعة فلا يمضى زمن طويل الا
وتكون بلاد السودان في أحسن حالة من الرفاهية والعمران .

في ١٦ رمضان سنة ١٣٠٠ هـ

أمضاء

(على باشا)

ناظر اشغال عمومية

على باشا مبارك .

في ٢١ يوليو سنة ١٨٨٣ م

صورة الوثيقة رقم (٥٦)

تقرير المسيو هاملتون ليسهيت عضو جمعية المهندسين

الملكية ومهندس السكة الحديد المصرية سابقا

أقدم :

طبقا لتعليماتكم وخلافا للتوضيحات التي أعطيت لى من المسيو (ويلد).
قد استخدمت فحصها بغاية الأعتنى ويمكننى بواسطتها أن أقدم لكم مقايضة
لأجل انتشار السكة الحديد المرغوب انشاؤها بين سواكن وبربر ولو أن
صعوبات الطريق هى جسيمة الا انها ليس من شأنها أن تحدث عوائق
هندسية مهمة ينبغى عليها تأخير انشاء الخط المذكور .

أما طول السكة الحديد سيكون على الأقل ٣٠٠ ميل والأنحدرات ستكون
تقريبا كما هى فمن سواكن الى هورتير ٩٠ ميلا ، ١٢٠٠ قدم ومن هورتير الى
كوكرب ٤٠ ميلا تبلغ ١٨٠٠/٦٠٠ قدم ومن كوكرب الى أريوب ٦٠ ميلا مع
هبوط يبلغ ٩٠٠ قدم ومن أريوب الى أبوك ٦٠ ميلا مع هبوط يبلغ ٣٠٠ قدم
ومن أبوك الى بربر ٥٠ ميلا مع بسطة (أودرج) وجميع هذه الارتفاعات قد
حسبت عن مقياس البحر بسواكن وأننى الآن مشغل بغاية الدقة فيما يختص
بالمقايضة وتفصيلات التشغيل وعلى حسب ظنى لاتوجد هناك صعوبة فى
وجود مقاولين يتكفون ويتعهدون بإنشاء السكة الحديد وتتميمها فى مسافة
١٨ شهرا من تاريخ البدء فى العمل بمبلغ ٢٩٥٠ جنيه عن كل كيلو متر بما ذلك
عدة وابورات كاملة من عربات ذو جوانات وخلافة فهذا الحساب سيكون مطابقا
بوجه العموم اذا فحص جيدا لما يتساويه كل كيلومتر من خطوط السكة الحديد
المصرية والمقايضة التى صار تحضيرها بمعرفة (جون فولر) لأجل انشاء
سكة حديد السودان من وادى حلفا الى شندى ولو أخذنا أحصائيات مسيو
(ويلد) بالنظر للتجارة الحالية بواسطة طرق القوافل أساسا وفرضنا ضرورة
قطر فيها يذهب ويأيب يوميا فمن رأى اعتمادا على ماضى اختياري فى نمو

الانتجارة وانى على العموم أنا الفاتح لسكة حديدية أنه يمكن الاعتماد كثيرا
على نقل ١٥٠.٠٠٠ تونيلاطه سنويا بالأقل. فان حسبنا ذلك بتعريفه مناسبة
في ليرتين التونيلاطة لتحصلنا على الايرادات الآتية : -

ليرة

٣٠٠.٠٠٠

١٥٠.٠٠٠ تونيلاطة في ليرتين بمبلغ

٤٠

١٢٠.٠٠٠

منها مصاريف التشغيل بواقع

١٠٠

١٨٠.٠٠٠

الباقى

١٨٠.٠٠٠ الف ليرة

فيبقى تحت اليد ربح صافى مقداره

لاجل دفع الفائدة واقلوا النخ ٠٠٠

(امضاء)

(*) تقرير المسيو هاميلتون ليسميث عضو جمعية المهندسين الملكية
وباشمهندس السكك الحديدية المصرية سابقا - المحفظة ١٥ مجلس الوزراء
(السيدان)

صورة الوثيقة رقم (٥٧)

تقرير المسيو كار والخاص بتشكيل قومية بانية تختص بانشاء سكة حديد السودان

قد أطلعت على تقارير المسيو (ويلد)، والمسيو (لى سميث) وتخابرت، مع أكبر محلات المالية بلوندره الذين تهتمهم أشغال مصر ويمكننى أن أؤكد بأنه فى حالة اذا تحقق حصول التزام أعنى ضمانه مقدارها ٦٠٠٠ ألف ليرة سنويا وهذا الضمان تحقق انشاء الخط والمكتبين يعرضون بتشكيل قومية بانية فى الحال على الأساس الآتى : -

برأس مال مقداره ٢٥٠٠٠٠٠ ليرة يكون من ١٥٠٠٠٠٠ ليرة يوجد بها سندات ممتازة بفائدة قدرها ٧٪ مع مبلغ للاستهلاك مقداره ٢٪ ، ١٠٠٠٠٠٠ مليون سندات عادية منه مبلغ ٥٠٠٠٠٠ يصير ترتيبه للحكومة المصرية بدلا عن ضماناتها وأن يحفظ للحكومة المصرية حق تعيين من ٣ الى ٦ مديرين ويصير ترتيب مبلغ ٥٠٠ ليرة بكل منهم وزيادة على ذلك يحفظ للحكومة المصرية فى أى وقت كان اثنى عشر سنوات فى استهلاك السندات الممتازة وبربح مقداره ، ١٠٪ وفى مشترى أسهم الكومية الاعتيادية بقيمتها الأصلية .

(الأمضاء)

(*) المحفظة ١٥ مجلس الوزراء (السودان) حرره الرئيس مسيو كار

صورة الوثيقة رقم (٥٨)

تقرير المسيو وايلد المقدم الى جمعية سكة حديد بربر وسواكن

يذكر وايلد الذى عمل بالتجارة في سواكن لمدة ٨ سنة أن هذه التجارة الجارية من وادى النيل الى سواكن تشتمل على سن الفيل وريش النعام والصمغ والجلد والعطارات بما فيها السنامكى تبلغ قيمتها سنوية ١٠٠٠٠٠ ر. ١٠ آلاف طونولاته ومضارييف النقل من وادى النيل الى سواكن تبلغ ٥٠ ريالاً عن كل طونولاته والقوافل تنقل أثناء رجوعها من التجارة مقدار ٤٠٠٠ ر. أربعة آلاف طونولاته سنوياً من مانيفاتورة ومؤن ونبيذ ومشروبات روحية وغير ذلك من جميع واردات أوربا والهند أما البضائع الثقيلة فلا يتييسر نقلها نظراً لصعوبة وسيلة المواصلات وأن أجرة النقل التى تدفع عن قيمة النقل والنقل بين سواكن وبربر تبلغ ١٥٠ ألف ليرة تقريباً . فمضارييف النقل هذه تمنع منعا مطلقا الاتجار فى المحصولات قليلة القيمة الواردة من السودان ولهذا السبب لا يتييسر إرسال القطن والقمح وكافة أنواع الحبوب والجنزبيل والبلح والأثمار والنباتات من جميع الأصناف الى الساحل وكذلك مديريات البحر الأحمر القليلة النتاج وبلاد العرب التى تستهلك وحدها ٥٠ ألف طونولاته مؤونة وارده بحر برا ويمكن تموينها من واردات وادى النيل بواسطة السكة الحديد وتؤدى السكة الحديد الى زيادة الزراعة حتى لا يعتمد السكان على محصول واحد .

(الأمضاء)

(*) المحفظة والملف ١٥ - تقرير مقدم الى جمعية سكة حديد بربر وسواكن من المسيو وايلد .

صورة الوثيقة رقم (٥٩)

خطاب من المسيو وايلد الى شريف باشا

رئيس مجلس النظار يطلب فيه البدء فى مد سكة حديد السودان

انه نظرا لما يترأى لى من الاهمية والفوائد العظيمة التى تترتب من وضع مواصلات سريعة مع السودان وقد تحصلت على الراسمال اللازم من لندن لأجل مد سكة حديد بين سواكن وبربر فى حالة ما اذا كانت الحكومة المصرية تدفع ٦٠٠٠٠ ألف جنيه مصرى سنويا عبارة عن فائدة قدرها ٤٪ على قيمة تكاليف هذا المشروع أعنى ١٥٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية وميناء سواكن له أهمية تجارية أكثر من الوصول عن طريق وادى النيل واذا تم المشروع فتصبح الخرطوم على مقربة من القاهرة تبعد ٦٥ يوم عن طريق سواكن بينما عن طريق دنجلة حوالى ١٠ يوم كما يساعد المشروع على نقل تجارة الحبشة الى سواكن عن طريق الخرطوم والبحر الأزرق - وبهذه الكيفية يتيسر منع أى مسابقة أو منافسة كانت تصدر من جهة مصوع .

وأطلب مقابلة سيادتكم لبحث هذا الموضوع .

(الأمضاء)

(*) المحفظة والملف ١٥ - خطاب وارد لدولتو. افندم شريف باشا
رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية من المسيو وايلد فى ٣٠ ديسمبر سنة
١٨٨٢ م .

صورة الوثيقة رقم (٦٠)

مذكرة ماسون بك بشأن مد سكة حديد السودان

اننى بناء على ماعينته بنفسى فى السودان أرى من الضرورة القصوى انشاء سكة حديدية بأقرب وقت بين مصر والسودان عن طريق مجارى النيل الممكن السفر فيها وكلامى عن السودان لايشمل الطرق الموصلة اليها لأن بلاد السودان الخصبة ذات المحاصيل لاتبتدىء إلا من الدرجة الثامنة عشرة من العرض الشمالى التى هى الحد الشمالى للمطر (١٠ الخريف) فى بربر الواقعة بقرب الدرجة ١٨ من العرض الشمالى لحد رجاف الواقعة جنوبى الدرجة الخامسة من العرض الشمالى يمكن السفر فى النيل طول أيام السنة ويمكن السفر فى البحر الأزرق الواقع شرقى البحر الأبيض على مسافة ٢٥٠ ميلا لحد كركوج ويمكن السفر فى بحر السباط من الدرجة التاسعة على مسافة ١٦٠ ميلا ويمكن السفر أيضا فى بحر الغزال على مسافة ١٥٠ ميلا لجهة الغرب جملة ذلك ١٤٠٠ ميلا يمكن مسيرها بحرا فى بلاد كلية الخصوبة خصتها الطبيعة بطرق مواصلات لاينكر نفعها الا انه دون الوصول اليها قطع برارى وجبال تسكنها قبائل من الهمج ففى أسفارى للسودان قطعت أهم هذه الطرق بالطريق من كروسكو الى بربر وأبو حمد هى على مسيرة خمسة عشر يوم على الجمال والطريق من وادى حلفا الى الخرطوم من طريق دنقله ودبة هى على مسيرة ٢٦ يوم على الجمال والطرق من سواكن الى بربر هى على مسيرة ١٠ أيام على الجمال والطريق من مصوع الى سفهيت هى على مسيرة ٤٨ ساعة مع الجد بالسير فى طريق تكاد أن لاتسلك فيظهر مما تقدم أنه لايمكن الوصول الى السودان الا باجتياز الصحراء وأقرب طريق هى طريق سواكن الى بربر فمن أسبوط يسهل لنا النيل طرق المواصلات مع كروسكو ووادى حلفا لأن هذه الطريق هى أصعب الطرق ويكاد أن يكون سلوكها مستحيلا على الجمال نظرا لبعدها عن المرحلتين عن أبو حامد البالغة مسافتها ١٦٠ ميلا فى وسط برية هى أقبل وأقفر البرارى التى تحتاط مصر ويوجد من أبو حامد الى

بربر مثل هذه المسافة على محاذاة النيل غير أن هذه الجهات ليست مأهولة ويرى فقط من وقت الى آخر بعض كفور كأنها جزائر في بحر من صوان .

أما عطمور أبو حامد (الصحراء الواقعة في منحني النيل بين كرسكو وأبو حمد) فلا يمكن مد سكة حديدية فيه مطلقا نظرا لعدم وجود الماء ولقلة سقوط المطر فيه وكرسكو لاتصلح أيضا لمد سكة حديدية منها نظرا لوجوده كثرة المحطات المعدة لنقل المشحونات قبل الوصول اليها وإذا تبعنا وادي النيل حسب الخط الذي رسمه مسيو فولر نرى بلادا من أوعر البلاد فالبلاد الواقعة بين وادي حلفة و (دال) يقال لها (باتا الحجر) ومسافتها ستون ميلا ولا يمكن تصور بلاد أقحل منها لاترى فيها الا الصخور على مسافة مائتين ميلا لحد (أمام) والمزروعات في هذه الجهات نادرة جدا لا يرى فيها على شطوط النيل الا بعض أشجار من النخيل قائمة بين الصخور وقليل من المزروعات نابتة في الأراضي التي انكشفت عنها مياه النيل والصنف الوحيد الذي يتصدر من هذه الجهات هو السنامكى أما القمر فيرسل للسودان والمقاييسات والرسومات التي حضرها مسيو فولر هي عن خط طوله ٨٩٠ كيلومتر ونفقته أربعة ملايين جنيه والتعديلات التي عرضت فيما بعد ولو أنها تنقص قيمة الكلفة لو أنها تزيد في الصعوبات وفي محطات نقل المشحونات بحيث ان تجارة الأصناف الضرورية للمعيشة لاتعود ممكنة أما من خصوص نقل العساكر فيلزم جعل مخازن مؤنة في الطريق قبل تسفيرهم أو تخصيص عدد كثير من القطورات لنقل المؤنة اللازمة لأكولهم لأن مد خط السكة الحديد على محاذاة النيل لا يمنع وجود تلك البلاد في الصحراء وأهلها هم ضيقوا أسباب المعيشة ولا يتجرون لا بالغلال ولا بالأبقار وبالجملة فان طريق وادي النيل تهى لنا وسائل الاتصال بدنقلة على مسافة أربعمئة كيلومتر في الصحراء ومن دنقلة يلزم قطع مثل هذه المسافة في وسط الصحراء أيضا .

وعلى فرض أن يمكن الحكومة مصر تحمل النفقات الباهظة لإنشاء سكة حديدية عن طريق وادي النيل فزيادة الرسوم الى مجيء الحال لتقريرها على البضائع تمنع من اتساع دائرة الزراعة في السودان كما وأن الفحم وغير ذلك من معدات الوقود التي يلزم أخذها من اسكندرية تزيد أيضا في مصاريف المصلحة بحيث لايعود ممكنا دفع فائدة الرأسمال المنصرف وبعد زمن وجيز

يضمحل حالها ومهما صار تفقيص مبلغ المقيسة المقدمة من المسيو فولر • فلا يمكن خفض النفقة لأقل من ٢٥٠٠٠ ر ٢٥٠٠ ر جنيه فللحصول على هذا المبلغ يلزم تحميل الخزينة المصرية ديناً قدره خمسة ملايين جنيه وفائدة سنوية قدرها ٣٠٠٠ ر ٣٠٠٠ ر جنيه فتحميل السكة الحديد مثل هذا المبلغ من شأنه أن يمنع سلفاً كل نجاح في السودان وينبغي الالتفات أيضاً للمدة اللازمة للعمل فمن المعلوم أن روح العصيان منتشرة في السودان منذ سنتين لأن تجديد غوردون باشا لجموع التجارة أو المحلات التي كانت تتعاطى تجارة الرقيق وضعف حكومة السودان أثار خواطر الناس الغير راضين عن الحكومة وكما لا يخفى أن تجارة الصمغ والسن فيل لاتقوم بمصاريف الذين يسافرون الى حدود بلاد العبيد لجلب البضائع لأن الصمغ والسن فيل هما أرباح مايسـمونه المعاملات التجارية مع أن في نفس الأمر الأرقام قيمة تلك الأرباح •

أما المحاصيل الزراعية فتكاد أن لاتكون معروفة في السودان خصوصاً على سبيل التجارة وكل الناس تزرع قليلاً من القطن وتحبكه للزوم بيوتهم وما يتبقى يدفعونه للحكومة لسداد الأموال المطلوبة منهم وقطعة الجوخ (الدمور) تساوى نصف ريال •

أما من خصوص ثروة السودان والجهات التي تتصدر حاصلاتها الحالية فالغلال تتصدر البن وهي تزرع في السهول الخصبة الكائنة بين (عطبرة) والنيل الأبيض بمقادير كثيرة وتباع بالخرطوم بأسعار دنيئة جداً حيث تباع الذرة بسعر ريال مجيدى الأردب وهذه الصنف يمكن تصريفه في جزيرة العرب وحتى في مصر أيضاً وباقي الأصناف كالصمغ والسن فيل والسمسم والعقاقير وريش النعام والجلود والمواشى يستمر تصريفها في مصر كالآن. أما الأصناف التي يصير تصديرها لجهات أوربا والتي يجب الاعتنا بامرها فهي القطن والسكر والنيلة واللاستيك وأصناف أخرى لم يصر الالتفات إليها للآن •

فإنشاء سكة حديدية الى البحر الأحمر عن طريق النيل الممكن السفر فيه يعود بفائدة عظيمة على الحكومة الخديوية ولا يلزم اعتبار مديرية دنقلة بالنظر للسودان الا كاحدى الصحارى المحتاطة بها لان أكثر حاصلاتها

كالسنامكى والتمر والمواشى يسهل نقلها الى بربر أكثر من وادى حلفه وربما يعترض معترض بأن أكبر تجارة كوردفان تمر عن طريق دنقلة فنجيبه بأن كوردفان هي على مسيرة عشرين أو خمسة وعشرين يوم من دنقلة مع أن المسافر من (الأبيض) التي هي أهم مركز لتجارة تلك البلاد الى (الطيرة الخضرا) الواقعة على البحر الأبيض هي ثمانية أيام فقط .

ان محط جميع تجارة السودان هو الخرطوم وهذه المدينة هي على بعد أربعة أيام من بربر في جهة من النيل يمكن السفر فيها طول أيام السنة وحسب رأي أن المهم هو وجود أقرب طريق من القاهرة الى الخرطوم فمع السهولات الموجودة الآن يمكن الوصول اليها بعد تعرض الانسان للخطر في ستة عشر يوم بالمرور على سواكن معما يكون معه من العفش ولا يوجد طريق أقرب من هذه .

ومتى صار اتصال الخرطوم بالقاهرة رأسا يؤمل أن نرى في تلك البلاد موظفين ذوى دراية وإدارة فتلغى وظيفة الحكمدارية وتصير المديرية تابعة رأسا لنظارة الداخلية بحيث لا تكون حينئذ بعيدة أكثر من بعد أسنا عنها بالحالة الراهنة ويمكن حينئذ تأدية الخدمة العسكرية بالانتظام فيقوم كل آلاى بالخدمة سنتين أو ثلاثة بالمناوبة ويمكن أيضا بتنقيص مقدار العساكر المحافظين لأن مجرد العلم بأن مصر لا تبعد أكثر من ثمانية أو عشرة أيام يخمد روح الثورة وعدا عن ذلك فالاهالى يخشون إذ ذاك عدم وجود وقت كاف لهم لمقاومة أوامر الحكومة . هذه ويلزم مراعاة لثروة وسياسة السودان إيجاد مواصلات بينها وبين أوربا فتكون سواكن أو وادى حلفه رأس تلك المواصلات وتبقى القاهرة مركزها المتوسط لأن النقود تخرج من القاهرة واسكندرية اللذين هما المركزان التجاريان ومن حيث تخرج النقود تعود الأرباح ويعترض المعترضون بأن إنشاء سكة حديدية في وادى النيل من شأنه زيادة ارتباط مصر بأكبر ملحقاتها مع أن مد الخط المذكور بين البحر الأحمر والنيل ينشأ عنه انفصالهما فأرى أن هذا الاعتراض هو وهمى لأن ارتباط السودان بمصر يزداد بحسب الفوائد التي تنالها منها ويكون العكس من ذلك لو صار جعل خط تكون أجرة نقل البضائع عليه مضاعفة عما لو كانت بواسطة الخط الطبيعي

أما بصفة مركز حربي فابتداء الخط من سواكن يأتي بنفع أكثر منه في وادي النيل ويمكن الاعتراض أيضا بأن سواكن معرضة لاستيلاء دولة بحرية عليها فكل موانئ القطر المصري الواقعة على البحر المتوسط هي معرضة لمثل ذلك إذ لو فرض أن دولة بحرية بدعواها حصول الأضرار بصوالحها استولت على ميناء سواكن فيمكن لمصر المدافعة عن حقوقها في البحر الأحمر بفضل خاص من قنال السويس وحينئذ يكون الدفاع عن سواكن بالقاهرة أو بعرض النزاع على مجلس الأمم .

النتيجة

إن طريق مصوع هي عديمة السلوك نظرا للصعوبات الطبيعية وطريق (أبو حامد كوروسكو) هي أيضا عديمة السلوك للأسباب عينها وطريق دنقلة (مشروع فولر) هي كذلك عديمة السلوك نظرا لقحل البلاد التي يلزم اجتيازها وكثرة النفقات التي تتحملها مالية القطر المصري والسودان فيبقى لدينا إذا خط سواكن إلى بربر .

فالصعوبة في جعل المواصلات مع السودان بواسطة السكة الحديدية هي اجتياز الصحراء وبناء على ذلك يلزم مد الخط المذكور على الجهات المتقاربة فيما بينها الواقع بعضها على سواحل البحر الأحمر والنيل والطريق التي وجدها التجار بخبرتهم أنها الأفضل هي طريق سواكن إلى بربر إذ أنه لا يتخللها إلا ٣٠٠ كيلو متر من الصحراء مع أن يتخلل طريق وادي النيل ٨٩٠ كيلومترا من الصحراء .

أما مرور الخط عن طريق كسلة وجلابات فيكون في بلاد ليس لتجارتها ذكر الآن ولا تقدم على ذلك إلا حكومة غنية أمل زيادة السكان والعمران في البلاد التي يمر الخط فيها .

وجلابات وقضارف هما أهم مركز للتجارة في شرق السودان وترد إليهما أكثر أصناف التجارة عن طريق كسلة من البحر الأزرق وهما على مسافة واحدة من بين كسلة وأبو حسن ومتى فتحت المواصلات بين السودان وباقي

جهات العالم يرجى انها لاتعود السودان ثقلا على الحكومة المصرية بل
تساعدها بايراداتها على استهلاك دينها .

نحريرا في مدينة الفيوم ١٥ يونيه ١٨٨٣ م .

(الأمضاء)

(ميزون)

ميرالاي اركان حرب سابق

(*) محفظة ٣٦ مجلس الوزراء - السودان - ترجمة مذكرة محرره من
ميزون بك عن تسهيل المواصلات مع السودان بواسطة مد سكة حديد اليها .

صورة الوثيقة رقم (٦١)

قرار القومسيون المشكل بشأن سكة حديد السودان

ان القومسيون المشكل للبحث عن أحسن جهة لمد سكة حديد لأجل تسهيل المواصلات بين القطر المصرى والسودان بعد أن أمعن النظر في الأوراق التي تقدمت له من مجلس النظار وفي جملة مستندات أخرى وأدلة شفاهية واستعلامات تلغرافية صار الحصول عليها من جهات السودان استقر رأيه على ما هو آت وهو :

حيث أن جهات الاقطار السودانية هي من ملحقات الحكومة الخديوية ومناسبة تباعدها عن القطر المصرى بحسب موقعها الجغرافى وصعوبة الوصول اليها للموانع الموجودة طبعا في السفر في النيل صارت المواصلات بين الجهتين صعبة جدا ومعلوم كما لا يخفى لزوم سرعة اتخاذ التدابير المقتضية للحصول على وسائل مستحسنة لقرب المواصلات بين الجهتين المذكورتين فلهذا السبب قد عرض على القومسيون ثلاثة تصميمات من شأنها اتمام هذا الخط .

التصميم الأول

فهو مد سكة حديد في طول وادى النيل أما من مصر لغاية السودان من ابتداء الخط الواصل الى أسيوط أما لعدم التكلف بمصاريف باهظة في مد هذه الخط المستطيل يصير استعمال السفر في النيل بالجهات السهلة المسير ويقتصر في مد السكة الحديد على الجهات التي يكون بها النيل ذو خطر وغير ممكن السفر به .

التصميم الثانى

هو مد سكة حديد من سواكن التي على البحر الأحمر الى كسلا وقوز رجب الكائن على نهر عطبرة ومنها أما يتجه الى الخرطوم أو الى أبى حراز الذى على النيل الأزرق .

التصميم الثالث

إنشاء سكة حديد من سواكن الى بربر الكائنة على النيل فالتصميم الأول هو الذى كان مستحسن فى القطر المصرى مدة حكم الخديوى السابق وقد صرفت مصاريف كثيرة فى إنشاء جزء من هذا الخط بالقرب من وادى حلفا وكذلك صرفت مصاريف جسيمة على كمية وافرة من المهمات وعلى فسخ الكونتراتو الذى كان عمل لذلك والمستندات التى صار الاستناد عليها فى مد هذا الخط هى أن يكون القطر المصرى متصلا بالسودان بخط داخل اراضيه حتى أنه لا يخشى من قوة أجنبية أن تمنع المواصلات وحتى تمر التجارة الواردة من السودان على الوجه البحرى فإنه قريب للعقل أدراك قوة هذه البراهين الا أنه لو فرض أن امتداد الخط على وادى النيل سهل فيوجد جملة أقوال يلزم ذكرها عند استحسان هذا المشروع .

وهى من الفحص الدقيق فى هذه المسألة يظهر ان مصاريف الخط المذكور تكون جسيمة والقيمة التى تصرف عليه تزيد جدا بالنسبة الى التجارة التى ترد وأن الادلة المضادة له هى أقوى من الأدلة المساعدة لاستحسانه وهى انه اذا امتد خط أسيوط الى شندى تكون المسافة نحو ١٨٠٠ الف وثمانمائة كيلومترا ولا تكون كلفها أقل من ٨ مليون ثمانية مليون جنيه واذا صار مد الخط من وادى حلفا يكون كلفته لا أقل من ٤ أربعة مليون جنيه وفى هذه الحالة يلزم أن البضائع الواردة من جهات الغرب والنيل تنقل من النيل الى السكة الحديد بجهة شندى ثم الى النيل بجهة وادى حلفا ثم أخيرا عند الشلال الأول ومرة أخيرة عند أسيوط توضع البضائع فى عربات السكة الحديد برسوم توصيلها الى المحروسة أو الاسكندرية فهذه التنقلات المتعددة ينشأ عنها تأخير ومصاريف حتى أنه من المحتمل أن التجار يرجحوا استعمال الجمال فى احضار بضائعهم من بربر الى سواكن لعدم تحملهم المصاريف الزائدة وعلى ذلك فالبضائع التى يصير نقلها بالسكة الحديد المذكورة تكون غير كافية لمصاريف السكة الحديد ولو فرض أنه لاجل تسهيل استعمال السكة الحديد تزيد الحكومة قيمة الفوائد والرسوم الجارى اخذها فى مينة البحر الأحمر فينشأ عن ذلك عدم ورود بضائع من السودان والحال أن الغرض من مد السكة الحديد هو تسهيل احضار البضائع التجارية ولا يخفى أنه كان تقرراً

بالقومسيون الذى عقد فى عام ١٨٨١ م أنه لأجل تنقيص مصاريف مد السكة الحديد يلزم مدها فقط من وادى حلفا الى دنقلة والمسير فى النيل من دنقلة الى الدبه وفى آخر نقطة يصير أعمال مخزن لأجل وضع البضائع الواردة من السودان ومشالها على الجمال من الخرطوم وكردفان ونحوه فإذا اعتبرنا انه لأجل تخفيف المصاريف يصير اختصار مد السكة الحديد من وادى حلفا لدنقلة فهذا المشروع يكون مستحسن لغرض التجارة ولنقل العسكر والمهمات الحربية بالنسبة لزيادة المصاريف وطول المسافة فعلى ذلك وجب على القومسيون أن يعطى رأيا نهائيا بعدم مد سكة حديد على النيل ويتأسف أيضا على المصاريف التى صرفت فى انشاء هذه السكة بلا فائدة ويرى أن صرف مصاريف زائدة فى مد سكة حديد غير متأكد من نواح مستقبلها يعد مخطأ من جملة وجوه .

التصميم الثانى

هو مد سكة حديد من سواكن الى كسلة وقوز رجب ومنها الى الخرطوم أو من قوز رجب الى أبى حراز الكائنة على النيل الأزرق .

فمن ذلك

نقول أن المعاليم التى تقدمت عن هذا الخط من الحيثية الهندسية ليست كافية الوضوح غير أنه يظهر أنه من المحتمل مكابدة صعوبات زائدة فى انشاء هذا الخط لمروره فى أودية ذات جبال فى شمال كسلة ولكون موجود مجارى مياه عديدة فى هذه الأودية ناشئة عن السيول وزيادة على ذلك صعوبات أخرى فى بربر بين العظيرة والخرطوم وحيث طول هذا الخط يكون نحو ١٠٠٠ ألف كيلومتر متوسط مصاريفه نحو ٣٥ ثلاثة ونصف مليون جنيه واكبر مستند لهذا المشروع هو ان الخط يمر فى بلاد خصبة نوعا ينتظر ورود محصولات منها تساعد بدون شك على التجارة وحيث أن المقصد الكلى هو جعل المواصلات بين مصر والأقطار السودانية ووادى النيل قريبة ذلك لا يتأتى حصوله بوجه الاستفادة بواسطة انشاء سكة حديد يقتضى لها مصاريف جسيمة ولا تذهب مباشرة الى الخرطوم وتمر بواد منعزل وعليه فليس من رأى الصواب التضحية بمنافع عموم السودان لأجل فائدة مديرية واحدة وفى

المستقبل من المأمول أنه يصير انشاء هذا الخط وان مديرية التاكة تتحصل به على فائدة اتصالها مباشرة مع البلاد الأجنبية وبناء عليه قد قرر القومسيون بعد امعان النظر والتأمل عدم مد خط السكة الحديد من سواكن وكسلا .

التصميم الثالث والأخير

هو انشاء سكة حديد من سواكن الى بربر وطول هذا الخط يكون ٤٥٠ كيلومتر ويمر في أقصر طريق بين البحر الأحمر والنيل ويصل الى جهة من النيل يمكن السفر فيها ولا يخفى أنه يوجد بين بربر والخرطوم شلال واحد فقط الا أن كل من مر عليه من السواحين يقر بأنه لو صرفت عليه مصاريف جزئية يمكن السياحة به في كل فصل من فصول السنة وبهذه الطريقة تكون المواصلات بين بربر واغلب الجهات السودانية مستقيمة بواسطة النيل الأزرق والأبيض وانشاء هذا الخط لايتوجد به صعوبات هندسية جسيمة ويحتمل اتمام تشغيلة وفتحه للتجارة بعد مضي سنتين من تاريخ الابتداء في العمل .

أما المانع الأعظم في مد هذا الخط كونه يبتدأ من ميناء كائنة على البحر الأحمر وعليه فيكون سهل لأي أمة أجنبية قطع المواصلات بين القطر المصري والسودان فعن ذلك لايرغب القومسيون اعطاء رأيه لكنه يعضد الفوائد العديدة التي تنشأ من مد هذا الخط وهو لأن يكون سبب في جلب كافة البضائع التي ترد من السودان الى البحر الأحمر ويمنع ورودها على الوجه البحري لكن حيث أن السكة الحديد مطلوب مدّها خصوصاً لأجل توسيع دائرة تجارة القطن والسكر وخلافه الموجودة (أي التجارة) اسماً بالسودان فهذا المانع لا يكون له تأثير عظيم بل يلزم الالتفات والنظر الى الوفورات الجسيمة التي تحصل في نقل العساكر والمهمات الحربية وانه من المحتمل جداً انه لو كان هذا الخط موجود به الآن فالعصيان الحاصل والحالة هذه بالسودان الذي تسببه أتعاب كثيرة ومصاريف عظيمة أما كان لم يحصل بالكلية أو كان امكن تلاشيّه قبل الآن وعيه فالقومسيون لايرى مانع في استمالة الحكومة لمد سكة حديد بين سواكن وبربر وفي الشروع في العمل وختاماً لما ذكر يرى القومسيون أن من رأيه أن هذا الخط لازم لحسن مستقبل السودان ولوجوده في حالة الرفاهية ومهم أيضاً للقطر المصري نفسه ويلزم ان الحكومة تسرع في العمل .

كما وقد استقر رأيه على أنه لا يعطى رأيا في مد هذا الخط بالنسبة
للحيثية السياسية لعدم معرفة سياسة الحكومة العمومية .

في ١٩ شعبان سنة ١٣٠٠ هـ (٢٤ يونيو ١٨٨٣ م) .

سعادة روسو باشا	سعادة عبد القاهر باشا	سعادة عثمان باشا رفقى
أعضاء	أعضاء	أعضاء
امضاء (رسو)	امضاء (عبد القادر حلمى)	امضاء (عثمان رفقى)

ناظر الحربية والبحرية

رئيس

امضاء (لطفى)

مسيو ريجوليه	كولونيل ميزن	كولونيل واتسون
أعضاء	أعضاء	أعضاء
الامضاء (ريجوليه)	الامضاء (ماسون)	الامضاء (واتسون)

(*) المحفظة ٣٦ مجلس الوزراء ٢٤ يونيو سنة ١٨٨٣ م .
— قرار القومسيون المشكل بخصوص سكة حديد السودان .

صورة الوثيقة رقم (٦٢)

تقرير مجلس النظار بشأن مناقشة مد سكة حديد السودان

الجناب الخديوى قد تداولت الآن مع صاحب السعادة مصطفى باشا فهمى وبطرس باشا فى هذه المسألة فرأينا أن ننظر ماذا يكون رأى المجلس فيها ونسمع أقوال السير (لويد بالمر) لنعلم منه اذا كان لا يوجد شركة أخرى تقبل المشتري بدون أن تضمن لها الحكومة فائدة رأسمال .

السير (لويد بالمر) الراغبون المشتري هم شركة أفريقيا ترنيش وبيت النجرو .

الجناب الخديو أننا أعربنا عن رأينا لمصطفى باشا وبطرس باشا وهو عدم موافقة البيع فأجابنا بطرس باشا أن الذى يضطرنا للبيع هو الحاجة للمال .

سعادة بطرس باشا قلت أن الغرض هو الحصول على المال وأن صندوق الدين لا يسمح لنا بأخذ شيء من الأموال المتقررة لنا لديه والاستقراض من الخارج يستدعى أيضا تصديق صندوق الذين والترخيص من الباب العالى فأجابت الحضرة الخديوية أنه مشروط دفع ثمن الخطوط الحديدية فى يناير المقبل ولحد ذاك التاريخ تكون أنهت الحملة (المهلة) ولم نعد فى حاجة الى المال .

السير (لويد بالمر) يلزمنا الانفاق عدة سنوات على سكة حديد السودان قبل أن يمكننا أخذ إيراداتها ومن المعلوم أن الاستيلاء على السودان وتنظيم الادارة فيه يكلف أموالا طائلة ليست موجودة لدينا أهل يرغب الجناب العالى أن نزيد ضرائب الأتليان .

الجناب الخديوى يوجد نسلع أخرى يمكن وضع الأموال عليها مثل الدخان .

السير (لويد بالمر) كلما تتبّعنا أنا واللورد كرومر في أمر يعود بالنفع على البلاد لا يلقي الا المعارضة .

الجناب الخديوى أن مشترى السودان الحكومة كان ويتكون بغاية الاخلاص والدقة ولم أتردد عن مفاتحة اللورد كرومر أو انظار في كل أمر لا أرى فيه فائدة للقطر وانتم تروننى الآن في غاية الهدوء والسكون أنا لا أعارض الآن فيما أراه مخالفا لمصلحة الأمة ان الله به شرفى وخصمتى وتربيتى في أوربا تجعلنى بعيدا عن كل تحرر وتعصب نحن لانزال في أول فتح السودان إذا استولى بعد على ربعه ايليق بنا في أول أعمالنا ان نعطي السكة الحديد التى هى أهم شىء فيه لشركة أجنبية .

السير (لويد بالمر) يلزمنا مائتان ألف جنيه لتمديدتها وليس لدينا هذا المبلغ لابد أننا مدينون والطريقة المتبعة في انجلترا وأمريكا اللتين بلغت فيهما السكك الحديدية غاية الاتقان والنظام هى استقلال السكك الحديدية بواسطة الشركات .

الجناب الخديو أنا مختلف معكم في رأى لأن السكك الحديدية هى أول وأعظم مساعد لنا على استرجاع السودان لما ينجم عن وجودها في يدنا من سرعة نقل العسكر وللمهمات وأنا لم أمانع في بيع اطيان الدائرة السنية والدومين لأنها كانت في الأصل ملكا للأهالى وليس من مصلحة الحكومة استغلالها لكن لايمكن الاقرار على بيع سكة حديد السودان .

سعادة بطرس باشا لايمكننا تشغيلها ولاتمديدتها نظرا لعدم وجود المال أفضل بيعها على ربط ضرائب جديدة .

الجناب الخديوى اذا كنا في حاجة للمال يمكننا زيادة بعض الضرائب أولى من بيع السكة الحديد فان ثمنها ينفق على أخذ السودان وفي آخر السنة المقبلة نرجع الى ما نحن عليه الآن والحاجة للمال .

بطرس باشا لو كان يمكننا الحصول على المال من باب آخر خلافا لحدوث ضرائب فائنى أفضل حفظ السكة الحديدية .

عطوفتلو مصطفى بك اذا كان المال عاجزا عن ادارة واستقلال ملكية جاز
له تكليف شركة بذلك لحفظ ماله من التلف والضياع .

الجناب الخديو ترويت كثيرا منذ اسبوع في المسألة وقلبتها من جميع
وجوهها فلم أقر أنه يمكنني القبول .

السير (لويد بالمر) بواسطة هذا البيع تأخذ ٩٥٠ ألف (تسعمائة
وخمسون ألفا) ويتوفر علينا مصاريف التمديد والمصاريف السنوية فهذه
المبالغ تكفيينا لفتح الخطوط وتنظيم الادارة فيها وفي بربر وبنقلة وقال اللورد
كرومر بأن حضرات النظار جميعا كانوا موافقين على البيع غير أن الجناب
العالى أبى التصديق عليه ثم بناء على طلب عطوفتلو مصطفى بك صار تأجيل
هذه المسألة .

(الامضاء)

(*) المحفظة ٣٦ مجلس الوزراء (السودان) سنة ١٨٩٤ م .

صورة الوثيقة رقم (٦٣)

خطاب يفيد اشتراك الاورط العسكرية المصرية

في مد سكة حديد السودان

قد توضح بافادة نظارة الحربية المؤرخة في ١٤ مارس الماضي انه موجود بالاورطة المكلفة بعمل السكك الحديد وفي جيش الحملة السودانية وما يتبعها من باقى الأعمال بعض مستخدمين سبق تعيينهم مؤقتا لعدم درج وظائفهم بالميزانية ولم يعلم للآن الوقت الذى يمكن الاستغناء عنهم فيه وقد يتصادف حصول مرض يترتب عليه أعطائهم شهادات طبية من أطباء الجيش للتصريح لهم بأجازة مرضية يقضونها بمصر وبناء على الأمر العالى الصادر في ٢٩ أبريل سنة ١٨٩٥ م ليس لهؤلاء المستخدمين حق بأجازة قدرها ١٥ يوم بماهية كاملة ولما كانت هذه المدة غير كافية لشفائهم قد رأت نظارة الحربية أنه بالنسبة لوجودهم بالسودان وتحملهم مشاق الحملة لا يكون من الأنصاف معاملتهم أسوة المستخدمين الوقتيين المقيمين في مصر لاسيما وأنه بعد وصولهم لهذه المدينة وأقامتهم فيها المدة المذكورة لا يقبلون الرجوع الى وظائفهم وتصادف نظارة الحربية صعوبات جمة في ايجاد خلفهم فضلا عما تكابده من التعب في سبيل تمرين البديل على العمل وعليه تطلب النظارة المشار اليها التصريح بمعاملة هؤلاء المستخدمين مثل المستخدمين الدائمين فيما يختص بالأجازة المرضية .

مراقب عموم الحسابات

(الامضاء)

تتشرف اللجنة المالية بأن تعرض على مجلس النظار الطلب المذكور قبل
المرغوب به معاملة المستخدمين المعيّنين مؤقتاً لأعمال الحملة السودانية مثل
المستخدمين الدائمين من حيث الأجازة المرضية .

رئيس اللجنة

(*) المحفظة (٥٥) من مجلس الوزراء . ترجمة مذكرة من إدارة عموم
الحسابات للجنة المالية في ٣ أبريل سنة ١٨٩٧ م نمرة (٢٠) .
وترجمة شرح من اللجنة المالية لمجلس النظار بتاريخ ١٢ أبريل سنة
١٨٩٧ نمرة (٥٢) .

صورة الوثيقة رقم (٦٤)

تلغراف الصدارة العظمى الى والى مصر

تلغراف خديوييتكم السامى المؤرخ فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣١٥ هـ
المتضمن تصور بيع سكة حديد السودان لشركة اجنبية صار مطالعة مجلس
الوكلاء المخصوص .

وحيث ان قطعة السودان المصدق بالمعاهدات على ما هو مرتبط منها
بالخديوية المصرية هى داخله فى دائرة تمامية الدولة العلية وحقوق السيادة
التي للسلطنة على الخطة المصرية لا تقبل التغير باى سبب واى وسيلة كانت
فليس مما يحتاج لدليل ان ما سبق وقوعه من بعض الحوادث بمصر لا يكون
سببا لحصول تبدل او تغير اصلا فى حقوق السلطنة السنية الصريحة لافىما
يتعلق بسيادتها ولا فيما يتعلق بالمحافظة على الامتيازات المخصوصة
المنوحة لمقام خديوييتكم ومرتبطة بالفرايم العلية .

ومع هذا فان دولة انجلترا طالما بينت شفاها وتحريرا بان احتلالها
الموقف لم يات منه خلل ، لا لحقوق السيادة التي للدولة العلية على مصر ولا
لحقوق حاكميتها وقد اتخذت الدولة العلية هذه التامينات سندا قويا بابرار
الشكر - اما ما اتخذته الدولة العلية الى الآن من الاطوار والحركات المشعرة
بالاطمئنان ما كان مبنيا لا على تلك البيانات التي ابدتها الدولة المشار
اليها .

غير ان الدولة العلية لا يمكنها التجويز اصلا بان التصميمات الحاصلة
فى بيع السكة الحديدية السودانية لشركة تصل لحيز الفعل لما فيها من المحذور
والمضرة ولهذا فان ما اظهرتموه فخامتكم من الثبات والمتانة فى المدافعة عن
هذا المشروع بما يعد اثرا جميلا لصداقة وعبودية ذاتكم الخديوية لسدة ولى
نعمتنا الاعظم كان باعنا للتقدير والشكر بالوجوب .

والآن لاجل حل المسألة بحسب المصلحة وتسويتها وصرف النظر عن تصور بيع السكة الحديدية يقتضى اصدار تعضيد حكومتكم الخديوية بتسهيل اماكن عقد قرض يقابل مصاريف السودان والتدبير الذى رؤى من المناسبة اتخاذه هو المذاكرة مع اثاره الديون العمومية المصرية لمداركة قرض بضمانة واردات السكة الحديدية المذكورة .

ولما تقرر بمجلس الوكلاء المذكور نستودع لحمية ورؤية فخامتكم المسئلة اجراء التدقيقات اللازمة فى هذا الشأن وأعطاء معلومات عن نتائجها وفى الحال لزوم اجراء شىء فبذلك من هذا الطرف يعتبر الانهاء عنه أفندم .

٢٤ مايو سنة ١٨٩٨ م

امضاء

(*) المحفظة ٣٦ - مجلس الوزراء (السودان) ترجمة تلغراف الصدارة العظمى الواردة فى ٥ محرم ١٣١٦ هـ الموافق ٢٥ مايو ١٨٩٨ م .

ثامنا : الوثائق الخاصة بالبريد والتلفراف

صورة الوثيقة رقم (٦٥)

خطاب صادر من مجلس النظار وخاص بمد سلك تلغراف بين جة وسواكن

مصلحة السكة الحديد أرسلت لنظارة الأشغال العمومية صورة مكاتبة واردة لها من مصلحة التلغراف العثمانية مذكور بها أنه قد صدر أمر الحضرة الخديوية وقد استفهمت مصلحة التلغرافات المذكورة بإفادتها المحكى عنها عما إذا كان موجود بمحطة سواكن محل لسكن المستخدمين وتركيب الآلات .

وحيث أن خطوط تلغراف السودان لم تكن تحت إدارة مصلحة التلغرافات المصرية فنظارة الأشغال العمومية أرسلت مكاتبة مصلحة التلغرافات العثمانية الى نظارة السودان لاجراء اللازم عنها .

بتاريخ ١١ مايو ١٨٨٢ م وكيل نظارة السودان أجرى تبليغ المسألة الى حكمدار عموم شرقى السودان لكى يعرفه عما اذا كان يمكن الا يستغنى عن ٣ أو ٤ محلات بمحطة سواكن لسكن مستخدمى مكتب التلغراف المذكور المستجد وتركيب آلات التوصيل .

فوردت الافادة من الحكمدار المشار اليه بتاريخ ٦ يونيو ١٨٨٢ م مفادها أن المحلات الموجودة بمحطة سواكن هى على قدر لزوم الخدما المصريين. وانما موجود أرض فضاء تعلق الميرى وممكن بناء المحلات اللازمة فيها .

وكيل نظارة السودان أرسل الأوراق المبينة أعلاه الى نظارة الداخلية دافادة رقيمة ٢٢ يونيو ١٨٨٢ م لاجراء اللازم عنها .

نظارة الداخلية أجرت ارتداد الأوراق المذكورة الى نظارة السودان ضمن افادتها الرقيمة ٢٥ يونيو ١٨٨٢ م بالقول أن هذه المسألة لاتخص بنظارة الداخلية بل بنظارتى السودان والأشغال العمومية .

نظارة السودان أجرت تبليخ المسألة الى نظارة الأشغال العمومية في ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ م لأجراء اللازم عنها .

نظارة الأشغال العمومية أجرت اعادة الأوراق الى نظارة السودان في ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٢ م بالقول أن مصلحة تلغراف السودان ليست من خصائصها وأن الأولى عرض الكيفية من طرف نظارة الداخلية .

وكيل نظارة السودان أرسل الأوراق الى نظارة الداخلية في ٤ يوليو سنة ١٨٨٢ م بالقول أن هذه المسألة هي من خصائص نظارة الداخلية وبمعرفتها والحالة هذه يصير عرضها على مجلس النظر اذا ترأى لها لزوم ذلك .

نظارة الداخلية أجابت في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ م أن اقاليم السودان تابعة الى ديوان نظارة السودان التي ليست ممنوعة من عرض المسائل التي يترأى لها لزوم عرضها على مجلس النظر للنظر فيها وأجراء ارتداد الأوراق بالثاني الى نظارة السودان المشار اليها .

وكيل نظارة السودان أرسل بالثاني أوراق المسألة الى نظارة الداخلية بأفادة رقمية ١٢ يوليو ١٨٨٢ م بالقول أن هذه المسألة هي من خصائص نظارة الداخلية دون غيرها وأنه لو صار اعاتتها لها فنظارة السودان تعتبر ذلك تصريحاً من الداخلية لحفظها وبموجب ذلك تجرى حفظها بالديوان .

نظارة الداخلية بالنظر لاختصار المخابرات قد أرسلت كافة الأوراق الى نظارة الجهادية في ٢٩ يوليو ١٨٨٢ م لكي يصير النظر فيها بالمجلس الجارى انعقاده ليلا بنظارة الجهادية واعطاء القرار بما يوافق .

بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ م وكيل نظارة الجهادية أفاد نظارة الأشغال العمومية بحفظ الأوراق نظراً لانتشاب الحسب وأرسلت ضمن الأوراق المذكورة أفادة صادرة لها من مصلحة السكة الحديد في ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٢ م مفادها أنه ورد للمصلحة المذكورة ٣ تلغرافات من مصلحة التلغرافات العثمانية مضمونها كالاتى :

التلغراف الأول في ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ م وهو أخطار لمصلحة
التلغرافات المصرية أن تركيب سلك التلغراف بين جدة وسواكن قريب
ومرغوب الأجابة من حكمدار عموم السودان عن الأفادات المرسلة له من مصلحة
التلغرافات العثمانية (ولكن الأفادات المذكورة ليست موجودة ضمن الأوراق) .

التلغراف الثانى في ٢٤ يوليو ١٨٨٢ م وهو أخطار أن السلك صار
أعماله وسيصل في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ م الى بور سعيد ويمكن وضعة
تحت الماء في ٢٠ شهر فيطلب تسهيل تركيبه في سواكن وضبط اتصاله بين
المحروسة وسواكن .

التلغراف الثالث بالتاريخ نفسه وفيه مرغوب استعمال طريقة
دوبليكتس التى من شأنها سرعة أخذ واعطاء المخابرات وتطلب من المصلحة
المصرية إرسال بعض مستخدمين لكي يتعلموا كيفية استعمال آلات دوبليكتس
إذا ترى لها موافقة ذلك أو أن المصلحة العثمانية ترسل مستخدمين لتركيب
الآلات المذكورة .

تقدمت لسعادة ناظر الأشغال

في نوفمبر ١٨٨٢ م

(*) محفظة رقم ٢٢ مجموعة ٩٩ (السودان) مجلس الوزراء عام
١٨٨٢ م سلك تلغراف تحت الماء بين جدة وسواكن بتاريخ ٢٨ أبريل سنة
١٨٨٢ م .

صورة الوثيقة رقم (٦٦)

تقرير خاص بالتعاقد الذى تم بين مصر وشركة تليفراف القومبانية الشرقية بشأن مد سلك تليفراف بين السويس وسواكن

حيث أن الحكومة المصرية تطلب سرعة مد مواصلات تليفرافية بواسطة وضع سلك البحر ما بين السويس وسواكن وبما أن القومبانية الآن مستعدة لأجراء ذلك بمصاريف من طرفها هذا ويكون على حسب الشروط الآتى ذكرها .

أولا - أن القومبانية تجرى تجهيز واستعداد المواصلات التليفرافية البحرية ما بين السويس وسواكن فى أقرب وقت بقدر ما يمكن مع إدارة وصيانة ذلك فى حالة مرضية على حسب نص هذه الشروط ما لم تطرق عليها قوة قهرية تمنعها من ذلك .

ثانيا - تخول الحكومة المصرية جميع السلطة اللازمة والوقاية لحفظ سلك القومبانية وعمالها بسواكن واستعمال أى أرض أو بناء لايقة من تعلقات الحكومة تطلبها القومبانية فى لوازم التليفراف بالميناء المذكورة

ثالثا - يكون للحكومة المصرية الأمتياز فى ارسال تليفرافاتها الرسمية على جميع خطوط القومبانية المتصلة بالقطر المصرى وذلك بأن تدفع فقط الأجر باعتبار النصف عما هو جارى دفعه من الأهالى .

رابعا - أن وابورات القومبانية المخصصة للتعمير تكون معافاة من دفع العوايد المقرر تحصيلها بالموانى المصرية ما عدا الموانى التى تكون إيراداتها غير مخصصة للحكومة المصرية .

خامسا - تقبل القومبانية أرسل التليفرافات باللغة العربية ما بين السويس

وسواكن عندما تتحصل على التلغرافية اللازمة لذلك وإذا أمكن يكون في بحر ستة شهور من تاريخ التوقيع على هذا الكونتراتو .

سادسا - تتعهد القومبانية بحفظ جميع أسلاكها المتصلة بالقطر المصرى على الدوام بحالة منتظمة وتجرى علاوة أسلاك لكل خط حسب ما تستدعيه زيادة الادارة وتتعهد أيضا مادامت اتفاقاتها مع المصالح الأخرى باقية بعدم السماح بزيادة الأجر الحالية التي تتحدد ما بين السويس وسواكن .

سابعا - أنه بالنظر لمراعاة الشروط المدونة من القومبانية تحت هذا الاتفاق الواجب دقة اتمامه يلزم على الحكومة أن تتعهد بحفظ وصيانتها ضد أى مزاحم أو مانع بمعنى أن الحكومة نفسها لايجوز لها أن توضع أو أن تصرح بوضع أى سلك جديد يكون متصل بتلغراف الحكومة ولا أن يكون هذا مزاحم مع تلغراف القومبانية أو غير ذلك مالم يتضح شدة لزوم وجود هذه الخطوط المستجدة بالفوائد العمومية المصرية أو لحكومة بريطانيا العظمى أو لمنافع الدولة المختلطة بشرط إذا كان يستقر الرأى على وضع اسلاك جديده والقومبانية تكون لها حق الأولوية في القبول أو انعقاد الكونتراتو -اللازم عن ذلك .

ثامنا - للحكومة المصرية الخيار في أى وقت ما في فتح البنود المار ذكرها المدونة بهذا الاتفاق عند إعلانها للقومبانية بـ ١٢ شهرا مقدما ودفع مبلغ ١٥٠ ألف جنيه التي هي قيمة ثمن وضع الأسلاك البحرية ما بين السويس وسواكن مع إضافة مبلغ قيمة فايز المبلغ المذكور الذى لايتجاوز عن ٥٠ ألف خمسون ألف جنيه وذلك بحسبما تقرره الحكومة الانجليزية . وللحكومة المصرية حفظ حقوقها المدونة بهذا البند عندما تدعوها الى ذلك الحكومة الانجليزية .

تاسعا - ان مجال دفع المبلغ المشترط عليه بالبند السابق فالخط التلغرافى البحرى بين السويس وسواكن يكون من تعلقات الحكومة المصرية انما القومبانية يكون لها الحق في الحصول على مكتب بسواكن لادارة خطها ما بين ذاك الجهة وعدمه .

عاشرا - جميع المسائل التي تنتج من هذه الشروط فالنظر يكون بمعرفة حكومة
جلالة الملكة التي حكمها في ذلك يكون نافذ المفعول أعنى قطعى .

حادى عشر - ان لم ترد الحكومة أن تجرى مفعول بند ثان فهذه الشروط تكون
نافذة الاجرا أو المفعول لغاية انتهاء الاتفاق المبرم ١٨٧٣ م ما بين
الحكومة المصرية والقومبانية بما فيه الحق عن تجديد مدة ٢٠ سنة
كما هو مدون بالاتفاق المذكور .

ثانى عشر - وهذا الاتفاق لا يكون له اختصاص بإدارة التلغراف المصرى
الداخلى بما أن الحكومة المصرية لها الحرية المطلقة في ذلك .

أمضاء	أمضاء	أمضاء	أمضاء
نوبار	أفلين بارنج	جون بيخر	جورج ديربر
رئيس مجلس النظار وكيل وقنصل جنرال رئيس	سكرتير		

(*) ترجمة صورة شروط عقد في اليوم العاشر من شهر يناير ١٨٨٤ م
ما بين حكومة جلاله الملكة من الجهة الأولى والحكومة المصرية من الجهة الثانية
وشركة تلغراف القومبانية الشرقية من الجهة الثالثة .

— المحفظة ١١ مجموعة بدون رقم رئاسة مجلس الوزراء عام ١٨٨٣ م .

صورة الوثيقة رقم (٦٧)

No. 288

Sudan Telegraph Department

Cairo January 16th 1868

Excellency,

I have the honour to inform your Excellency for the information of his Highness the viceroy that I waited upon Colonel Stanton to day on his return from Suez.

He states that having fully considered the best mean of establishing Telegraphic communication between Cairo and Massawah, he has come to the conclusion that it can be more easily, efficiently, and rapidly effected by following the route originally determined on by the Egyptian Government, namely via sowakin, Kassala and Berber.

On this subject he will do himself the honor of waiting upon his highness.

It now remains for me to give Your Excellency an Estimate of the quantity of Materials and labor required for the Section between Sowakin and Massawah, a distance, allowing for deviations of 250 Miles.

Sowakin-Massawah Section

250 Miles

Construction.

Posts	5.500
Wire (No. 8)	260 Miles

Wire (No. 16)	6 Cwt
Insulators (Intermediate)	4.8 (1)
(straining)	1.200
Sorewing Keyo	40
Mores instruments	6
Batteries	10
Sorew drivers	26
Augurs	100

His Excellency
 Reas Pasha
 Giza

(Massawah Suakin Section)

Continued

Fire pots	10
Soldering Irons	20
Iron Ladles	20
Axes	40
Saws	40
Pliers	40
Files	40
Ladders	24
Barrows (wire winds)	12
Blooms & Pullies	20
Land Chains	8
Earth Plates	2
Galvanometers	6
Telegraph Riband (Paper)	1000 Rolls
Gutta Percha Cov.d wire	800 Yards
Tar	30 barrels
Charcoal	80 Cwt
Solder	5 Cwt
Mercury	150 Ekes
Sulphate of Copper	10 casks
Sulphuric acid	3 Cwt
Muriatic Acid	3 Cwt

The whole of these materials are at Suakin and I recommend that one half of each given quantity be shipped from thence to Massawah, so that the Works may be simultaneously commenced at both Termini.

The subtraction of the above Materials from the general Stock at Sowakin, will necessitate orders being given to Arafey Bey, who is at present super-intending the construction of the line between of double Line between Sowakin and Kassala, to immediately discontinue the erection of a double Line to the latter place or in other words, to continue with One wire only.

H.E. the Governor General of the Soudan should also be directed, to despatch an immediate order to Mr. Jacobson, now on the line between Ambakel and Berber, to also discontinue his double line, but to save his Materials, and push on the Works to Kassala with a Single Wire, with the utmost possible rapidity.

This should be done without delay, otherwise Mr. Jacobson on reaching Berber will continue his Works to Khartoum, and this command can be better conveyed to him through the instrumentality of the Governor General of the Soudan than by myself.

SOWAKIN — MASSOWAH SECTION

Labor

	au crayon	
Carpenters	40	30
Fellahs, with their fasses and Mattocks	600	
Pick-men, with tools for boring rocky ground	40	30
Tin Smiths, for soldering wires	10	
Hazirs of Works	4	
Store Keepers	4	
Telegraph Clerks with all necessary office Stationery	4	
Camels	800	
Water skins	600	
Tents (say)	110	
Engineers	2	
Provisions for all hands		

Of the number of hands above stated, One Half should commence work at Massawah. The Two Engineers will direct the Works, one at each Terminus. Each «gang», under favorable circumstances ought to complete this Section in Thirty days.

Referring to the practicability of finding Efficient and Trustworthy Engineers for the prosecution of this work, as also for the speedy completion of the unfinished section between Wady Halfa and Dongola. I have to inform Your Excellency that I am in communication with Mr. Henry Vassel, a Prussian by birth—and an Engineer of great ability.

I have known him personally for several years, and can bear testimony to his worth.

I shall see him at Alexandria on Saturday and obtain from him the Terms upon which he will accept Service.

If his offer meets with the approval of His Highness, I shall direct him to go to Wady-Halfa,

From the Enquiries that I have made, I greatly fear that it will be impossible to find the other two Engineers here should this prove to be so, I beg to suggest that it will be well to procure them from Berlin, which can be accomplished by Telegraphing, and insure their presence here within 14 days Before leaving for Alexandria I shall leave my address with Turabi Bey.

I have the honor to be

Excellency.

Your Excellency's most obedient Servant

(signe) Hartley J. Cisgorne

Director General

Rapport du Directeur des Télégraphes du Soudan sur le
télégraphe entre Gondokoro et Khartoum.

Khartoum, 1.10.1874

Sir,

When I left Khartoum some time ago to proceed on a journey on the white Nile, it was with the intention to take observations and gather all necessary information in order to enable me to give an opinion about the possibility of constructing a telegraphline from here to Gondokoro. — I have now herewith the honour to submit to Your Excellency a report concerning the above mentioned subject and beg that it will kindly be formed to the proper quater for decision.

From Khartoum to Fashoda few impediments are in the way to construct and maintain a telegraphline ; it will have to be build at some places shout 10 or 15 miles away from the river, as the country at such places are at high wile almost level with the river for the said distance. The only mountains which have to be crossed are Gebeleen and this can easily be done, as there is a ravine between the two principal mountains, through which the line can pass.

From the first tribe on the White Nile nothing is to fear, as it has since several years completely submitted to His highness's Government.

From Fashoda to the River Sobat the line will have to be built about 15 miles distant from the river, as large impenetrable forests extend as far into the interior.

From the Sobat, in order to avoid the great curve of the white Nile the Line will have to pass across the country towards

Raba-Chambil, from then to Bor and Gondokoro the distance of the line away from the river will vary between 5 & 35 miles.

From Khartoum to Fashoda as I have already mentioned it will be easy to maintain the line. Some Curve at laka are military stations, where the employes can reside.

From Fashoda to Sobatie and Bahr Chambil the task will be a little more difficult ; with good and energetic employes however, I am fully persuaded it can also be done Fashoda is a military station, Sobatie founded by Your Excellency has also a military force, likewise Raba-Chambil, and as the distances between the three stations are not very large, the employes can reside there, enjoining the protction of th soldiers who will accompany them when they examine the line and who can at the same time be used as line guards.

Raba-Chambil will furnish soldiers as will as Bor & Gondokoro, for the protection of the employes of the said par of the line.

Concerning the material, it should be odd the very best quality. By all means iron poles, as a telegraphline in these wild countries constructed of wooden poles would never answer.

I should recommend the Siemens Brothers patent iron poles, as they are in use between Wady-Halfa and Dongola and on the line in construction to Kordofan.

I enclose a copie of your Excellency eyes map of the white Nile between Khartoum and Gondokoro, with the telegraphline as I should propose it.

I Remain Sir
Your Excellency's obedient servant
(signé) C. Ciegler
Engeneer of the Soudan Telegraph
Department

His Excellency Col. Gordon C.B.

Governor General of the White Nile provinces

Khartoum
25 August 1875

Sir,

According to Your Excellency's request I have forwarded to His Highness the Khedive a specification of the requirements of the proposed telegraph line from Khartoum to the Equatorial Provinces and I have herewith the honour to send Your Excellency a copy of the said.

The cost of the materials quoted, will amount to £ 38.88.; free delivered on board ship in London.

I have strongly recommended that all the materials be taken from Messrs Siemens Brothers London as being the only firm that can be depended upon to supply good materials.

I am Sir

Servant

Your Excellency's obedient

(signé) C. Siegler

To His Excellency

Gordon Pasha

Governor General of the

Equatorial Provinces of Egypt.

Lardo.

Specification of the requirements of the proposed Telegraphline
from Khartoum to the Equatorial provinces.

		Stations	
		1.)	Khartoum
		2.)	Corva
		3.)	Fashoda
		4.)	Sobat
		5.)	Bohr
		6.)	Lado
		7.)	Regaff
Total			<hr/>
	7	stations	
		<hr/>	
		Distances	
		in Engl., Miles	
From Khartoum	to	Corva	110
» Corva	»	Fashoda	254
» Fashoda	»	Sobat	60
» Sobat	»	Bor	240
» Bor	»	Lado	150
» Lado	»	Regaff	30
			<hr/>
Total			844 miles
The line to consist of a single wire.			

16200 Siemens Patent tubular iron Intermediate Posts No. 5
 2700 Siemens Patent tubular iron stretching Posts No. 10
 17000 Siemens patent iron-hooded Intermediate Insulators
 No. 7 complete with saddle and bolts.
 2850 Siemens Patent iron hooded Streching Insulators No. 8
 complete with saddle and wedges.
 140 tons of best galvanized iron.
 50 iron rammers.
 50 Joint twisters.
 50 sets of 2 inch pulley blookes with gun-metal sheaves,
 with galvanized side plates and with 2 Classes.
 500 Yards best trope ford.
 10 Cement shoves.
 10 shoves for melting tin
 3 fire pots for warming sockets of posts.
 50 flat and cutting pliers.
 10 iron wire drums with stands.
 50 gallons Salamoniack.
 5 crot tin solder.
 50 pick axes with their handles.
 50 shovels.
 2000 sheets of emery papper.
 50 hammers.
 30 single ladders made of eplit wood or light but durable
 constructions with iron shoes and stay
 10 pairs of shearlegs complete for lifting the wrought
 iron tubes into their sockets.
 20 spanners for large buckled plate bolts.
 20 spanners for small buckled plate bolts.
 50 spanners for bolts of large insulators.
 50 spanners for bolts of small insulators.
 50 Axes very best quality.

- 21 Siemens normal Ink recording Instruments with Relay
for single intermediate and end correspondance.
- 21 paper wheels on consol stands.
- 7 boxes containing spare parts of Instruments and
instrument tools for repairs.
- 7 double plated lightening dischargers.
- 21 contact breaking alarms.
- 350 bottles of telegraphink.
- 3500 rolls of telegraph paper.
- 7 copper earthplates.
- 210 Yards of gutta percha connection wire.
- 700 battery jars.
- 2100 porus sells.
- 2100 zincs & coppers joined.
- 350 single zincs.
- 350 single coppers.
- 350 battery clamps.
- 21 cwt of sulphate of copper.
- 43 gallons sulphuric acid.
- 70 gallons Nitric acid.
- 3 1/3 Cwt Mercury.

Télégraphe

Compléter le télégraphe entre Berber et Kassala

Etablir une nouvelle ligne de Sawakin à Massawah.

Etablir une nouvelle ligne de Kassala à Massawah avec stations à Kouffit et Bogos.

Etablir une nouvelle ligne de Kassala à Gadarif et Metama.

Etablir une nouvelle ligne de Massawah à Berbera.

La Ligne de Sawakin-Massawah servira pour la ligne de Massawa - Berbera.

Munzinger Bey doit indiquer approximativement la distance et les stations pour que le matériel soit commandé sans retard à Mr. John Fowler. Il n'est pas nécessaire d'indiquer à Monsieur John Fowler le nom des pays, mais seulement le système.

Station entre Massawah et Berbera.

Le premier fil à installer est de Massawah jusqu'à Assab. Les Stations intermédiaires seront installées d'après l'avis de Munzinger Bey.

La station entre Assab et Berbera sera faite après.

A établir aussi un télégraph de Khartoum à Sennar, de sennar à Fazoglou et de Fazoglou jusqu'à Fedassi.

S'informer de Munsinger Bey ce qu'il a en fait de matériel télégraphique et envoyer le reste.

Bateaux-Poste

Départs — Suez en touchant Kosseir — Sawakin — Massawah — Amphila — Assab — Tadjoura — Zela — Berbera — Moumbas et de Moumbas à Zanzibar.

Dans l'établissement des postes entre nos frontières et celles d'Abyssinie, on doit observer les points stratégiques. Commerciaux et militaires.

Munzinger Bey donnera une note pour le personnel de ces postes.

Détails sur la frontière ouest de l'Abyssinie.

Organisation des ouvriers enrôlés par force et dirigés militairement.

— Document No. 12950/745 sans date.

تاسعا : الوثائق الخاصة بالزراعة

صورة الوثيقة رقم (٦٨)

بيان بالأراضي الخصبة الصالحة للزراعة الكائنة بالسودان والجهات التابعة لسواحل البحر الأحمر

١ - مصوع :

تمتد محافظة مصوع من حيث الطول الى مسافة بعيدة ، على أن طولها اعتبارا من المكان المسمى زولة الى مواطن قبيلة الحباب التي تحدّها من الجهة الشماليه ، تبلغ ٢١٠ ميلا وعرضها في اتجاه الغرب يمتد في بعض الأماكن الى ما يقرب من نصف درجة ، وفي مواطن قبيلة الحباب ممتد الى درجة واحدة ومساحة ذلك تبلغ ٨٧٠٠ ميل مربع وبحساب الأفدنة تبلغ ٨١٠١٧٦٢ فداناً وإذا ما طرح سبعة اجزاء هذه المساحة المكونة من الجبال والبرمال والأراضي التي لاتصلح للزراعة على حد رواية المحافظ مسنجر بك وغيره يبق هناك ١٢٧٤٩ فداناً ونظرا لأن العربان التابعين للمحافظة المذكورة لم يرغبوا في الزراعة فانهم يزرعون كميات قليلة من الذرة العويجة الا أن المزروع منها لا يكفي لقوتهم فيبتاعون الذرة والقطن فسوف لا يبتاعون الذرة من الخارج كما أن يمكنهم أن يبيعوا أقطانهم في نفس مصوع ولما كان تجار الحبشة يبتاعون الأقطان الواردة بالسفن الى ميناء مصوع وتشترونها لغاية ١٥ ريالاً ، فمن البدهاة ان العربان الذين بجوارهم يرغبون في شراء القطن اذا وجدوه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان السفن تحمل القطن من بلاد بعيدة كالهند وأستراليا عن طريق البحر الأحمر الى أوروبا والقطن الذي يزيد عن حاجة تجار الأحباش بميناء مصوع يمكن شحنه الى أوروبا عن طريق السويس حيث يباع هناك .

٢ - سواكن :

هناك جهات صالحة لزراعة القطن تقع في الاتجاه الغربي الشمالي من عقيق وتوكر ونفس سواكن تمتد لغاية دارور ودرج وروابة والمساحة الصحيحة

لتوكر ٢٠٠ ألف فدان ، وعدا عن ذلك هنالك في السواحل المذكورة ما يزيد على ٢٠ ألف فدان من الأراضي التي يمكن ريها بواسطة السيول وهنالك أيضا سيول كثيرة غربي سلسلة الجبال القائمة غربي سواكن ولما قمت في هذه المرة لمهمتي في سواكن أخذت أرغب عربان تلك الجهة في الزراعة فقوى لدى الأمل بالنظر لما شاهدته منهم من الميل والرغبة والانتساع الأرضي في زرع ما يتجاوز العشرين ألف فدان غربي الجبال المذكورة فقط ، وقد تحمس العربان وازدادوا رغبة عندما نما القطن الذي زرع في بعض جهات الأراضي المذكورة سيما بعد أن جنوه وحملوه الى سواكن حيث باعوه حالا أن الأراضي المذكورة الواقعة غربي سنكات أي غربي سلسلة الجبال الآنف الذكر - تمتد طولا وعرضا حتى عطبرة - مسافة ١٢ يوم ومنها مساحات واسعة تروى في أيام الصيف بالامطار والسيول ، وهنالك أراضي واسعة ، شرقي وغربي السيل المسمى خور العرب الذي هو الحد الغربي لعربان سواكن . وقبل بضع سنين وضع خريطة هذه الجهات اعتبارا من عطبرة الى شندى ، اسماعيل بك ناظر الرم_dxانة والمهندسخانة ومن معه من المهندسين فاذا تفضلتم بالرجوع الى هذه الخريطة أمكنكم الوقوف على حالة أراضي تلك الجهة حيث انهم دونوا ورسموا فيها الأماكن التي صادفوها في طريقهم ان في هذه الجهة اراض واسعة منبئة واذا كان عربان حمدان وفرهياب وشعودنياب وغيرهم من العرب المقيمين فيها يكتفون حتى الآن بزراعة الذرة فانهم بناء على التشويق والترغيب الواقع يزرعون نحو ٢٠ ألف فدان قطنا والذين بالقرب من سواكن سيرسلون اقطانهم الى سواكن والقريبون من عطبرة يرسلونها الى فوز رجب .

٣ - مديرية التاكة :

لقد اكتشف داخل حدودها المعلومة ٧ مليون وكسور من الأراضي الخالية منها مليونان وكسور في وادي قاش فقط ، وهذا الوادي يروى من نهر القاش الذي يجري من شمال الحبشة ويدوم جريانه مدة ٣ شهور بدون انقطاع وعرض هذا النهر يتراوح بين ١٠٠ ، ١٥٠ لغاية ٢٠٠ مترا وعمقه متران هذا عدا موسم الأمطار الذي هو عبارة عن فيض رباني وقد أبان (مسنجر بك) أن عدد نفوس المديرية المذكورة على أصح تقدير يتجاوز المليون ، والقطن الذي يزرع بالجهات الشمالية من المديرية المذكورة يرسل

محتسولة الى توكر أو الى سواكن والمحصول المزروع منه في الجهة القبليية يرسل الى قوز رجب حيث يشحن من هناك على السفن التي تعوم به ايان فيضان النيل مجتازة شلال حلفا في طريقها الى المحروسة وفي الامكان تنظيم كشف مفصل لكل قبيلة يشعر بأنه من المستطاع زرع ١٠٠ الف فدان من القطن بالتاكه وفي السنة القادمة ومتى أدرك العربان ثمرة الزراعة أى أنهم متى جنوا المحصولات وباعوها ازدادت مع الايام رغبتهم في الزراعة .

٤ - مأمورية القصارف :

أنه بالنظر لبعد موطن عربان الشكريه وحرمان والضباينة والقبائل الأخرى القاطنة شرقى مديرتى سنار والخرطوم عن مركز هاتين المديريتين فان ادارة أمور هذه الجهة (مأمورية القصارف) . محمولة على جيش السر سوارى على كاشف الصاغ أغا وهذه المأمورية تضم اليها أراضى واسعة طولها وعرضها مسافة ٦٠ ساعة وهى مأهولة بقبائل العربان المنتشرة فيها ولما كانت الجبال والرمال قليلة في هذه الجهة فان جميع أراضيتها منبتة وصالحة للزراعة وأراضيتها تتشقق قبل موسم هطول الأمطار فاذا ما أمطرت السماء انساب الماء في الشقوق وتشبعت الأرض بالماء ورويت على أحسن وجه وبما أن أراضيتها مسطحة فان المسير فيها يتعطل فيها لمدة شهر أو شهرين من جراء تشبعها بالماء . وفي هذا الدليل الكافى على صلاحيتها للزراعة وعربان هذه المنطقة الفو زراعة بعض المواد ولكنهم نظرا لقلة تصريفها يعمدون الى زرع مايمكنهم بيعه منها فقط ، فاذا ما انشئت ترسانة بالمكان المسمى صوفية القريب من القصارب . وتوجد المراكب اللازمة لكى يصرفوا محصولاتهم ، وقاموا بها من عطبرة فى ايان الفيضان بطريق النيل أمكنهم فى هذه الحالة أن يزرعوا ٢٠٠ ألف فدان من القطن وحيث أن القطن الذى سيزرع هنا يروى تماما لمدة شهرين أو ٣ شهور فانه لن يقل جودة عن أحسن أنواع القطن المسقاوى المصرى ومتى كفل أمر تصريف المحصولات على نحو ما تقدم بيانه طرقت الزراعة مع الايام .

٥ - مديرية سنار :

أن مساحة الناحية المسماة ولد عباس من أعمال هذه المديرية اعتبارا من حدودها الشمالية حتى جبال فونج القائمة فى جنوب قسم فازوغلى وتمتد

الى مسافة تزيد على ١٠٠ ساعة الا انه من فازوغلى فما فوق لاتسير المراكب أما الجهات التى تعمل فيها المراكب فان شرقها وغربها ليس فيهما أثر للجبال والرمال وأراضيها واسعة وخصبة وهى تروى بالأمطار مثل أراضي القصارف ويباع هنا رحل (حمل) السمسم أى أردبان الا ربع بثلاثة ريالات . ولما كان القطن فى هذه الجهة من المرتبة الاولى كقطن القصارف ، وشرق هذه المساحة وغربها مأهول بالعدد العظيم من النفوس فقد فهم من اقوال الخبراء ومن اتساع هذه المنطقة المرسوم على الخرائط ان من الممكن أن تتجاوز المساحات المزروعة قطننا فى هذه المديرية ، فى خلال سنتين الى ٣٠٠ ألف فدان .

٦ - مديرية الخرطوم :

تمتد مديرية الخرطوم الى مسافة ٦٠ ساعة على طول النيل واذا كان حول الخرطوم اراضى فيها القليل من الرمال فان الاتجاه الشرقى والغربى منها متسع ، ومأهول بقبائل متعددة . ومواطن بعض هؤلاء القبائل على النيل الأزرق كما يقطن البعض الآخر على امتداد النيل الأبيض ، وبحر عطبرة وجميع اراضيهم تروى بماء المطر . وهناك أيضا أكثر من ٢٠٠٠ الفين ساقية . وبما أن مواطنهم تجاوز الأنهار المذكورة فان وسائل النقل متوفرة لديهم أكثر من أية مديرية أخرى . ولذلك يمكن ابلاغ المساحات المزروعة قطننا فى هذه المديرية الى مائتى ٢٠٠ ألف فدان فى خلال سنتين .

٧ - مديرية البحر الأبيض (أى فاشودة) :

ان اراضى هذه المديرية تمتد الى مسافة طويلة وأراضيها هذه منبئة الا أنه نظرا لحدثة تشكيلها فان الحالة تستدعى الوقوف على أحوال أهاليها فليس من المناسب والحالة هذه تقدير المساحات التى يمكن زرعها الآن .

٨ - مديرية كردفان :

أن امتداد اراضى هذه المديرية على طول النيل الأبيض حتى جبال تكلى يزيد على امتداد مديريتي الخرطوم وسنار الا أن أراضيها فى الاتجاه الشمالى رملية وهم يزرعونها تبغا . أما الجهة الجنوبية منها وهى واقعة على طول النيل الأبيض فواسعة وخصبة ويمكن زرع ١٠٠ ألف فدان فى هذه المديرية قطننا ، كما يمكن أن تزداد المساحات المزروعة مع توالى الايام أما طريقة

تصريف المحصول فتكون بشحن المحصول من الأماكن المتعددة القائمة على طول البحر الأبيض والنيل ونقله بالراكب عند فيضان النيل أسوة بمحصولات الجهات الأخرى . وإذا كانت بعض أراضي هذه المديرية رملية فإن أراضيها الصالحة للزراعة كثيرة جدا وإن وجود الأبقار بكثرة في هذه المديرية دليل على خصبة أراضيها .

٩ - مديرية بربور :

إن المساحة الممتدة من المكان المسمى حجر العسل إلى آخر قسم رباب كالذى يحد حجر العسل من الناحية الشمالية تبلغ مسافتها ٧٠ ساعة تقريبا وفيها أكثر من ٣ آلاف ساقية هذا غير الجزر الواسعة المنبقة . وفي الجهة الشرقية فيها سيما في الجهة التي يتلاقى فيها نهر عطبرة بالنيل وفي الزاوية المنفرجة التي أوجدها تلاقيهما هناك بضعة مئات الوف من الأمدنة الصالحة للزراعة وهي تروى بالأمطار وإذا لزم الأمر يمكن حفر ترعه في هذه الجهة

وحيث أنه يوجد أراضي واسعة في المسافة بين فم عطبرة وآخر القسم الجنوبي فمن الممكن أن يزرع في هذه المديرية أيضا ١٠٠ ألف فدان من القطن .

١٠ - مديرية دنقلة :

بعد عملية تظهير ترعة ولته يمكن أن يزرع في الجزر الممتدة على طول النيل بواسطة السواقي الموجودة بهذه المديرية نحو ٦٠ ألف فدان وعلى قدر العناية بأمور الري تتسع الزراعة . وها قد بين على قدر المستطاع الجهات الخصبة في السودان وسواحل البحر الأحمر . والمساحات التي يمكن زرعها في الوقت الحاضر وطرق نقل المحصولات في كل جهة منها وإن شاء الله متى استفاد الأهالي من الزراعة في ظل الجنب العالى فلاشبه في اتساع وازدياد الزراعة سنة فسنة .

في غرة ربيع الثانى سنة ١٢٨٨ هـ .

(*) عابدين المعية محفظة ١٥٣ ترجمة الوثيقة التركية غير معروفة الكاتب في ربيع الثانى سنة ١٢٨٨ هـ - يوليو ١٨٧١ م .

صورة الوثيقة رقم (٦٩)

ترجمة

تقرير مقدم من القائمقام سليم بك إلى جناب مساعد

أوجونانت جنرال جيش الحدود

١ - أتشرف بان أحيطكم علما بأنى قد ذهبت الى عنيبة في ١٧ الجارى ومعى الأمور والعمدة وقد عاينت الأراضى الموجودة بها والمراد اعطاؤها للمهاجرين .

٢ - فردوا على الأسئلة التى وجهها قومندان جيش الحدود أبدى أن الايضاحات الآتية التى تحصلت عليها بالمشاهدة وبالاستعلامات التى وقفت عليها من الأمور والعمدة هى على جانب من الصحة .

أولا - يوجد من ال ٣٣ ساقية ١٦ ساقية غير مستعملة الآن وكلها ملكا لبرابرة وهم يدفعون عنها أموالا وثمانية من البرابرة المذكورين مقيمون بالشاطئ الشرقى .

ثانيا - يمكن حفر ٥٢ ساقية جديدة فى الأراضى المعتبرة للمهاجرين .

ثالثا - المياه الموجودة الآن فى الآبار على عمق ٨ أمتار تقريبا من سطح الأرض وهى وافية وجيدة .

رابعا - كلما انخفضت مياه النهر ازدادت مياه الآبار وتبقى وافية وجيدة .

خامسا - قلب الأرض مكون من الطمى الذى يرسب من مياه النيل وسطحها عبارة عن طبقة خفيفة من الرمل الآتى من الصحراء وليست هذه الطبقة سميكة بدرجة يتعذر معها زراعة الأرض .

سادسا - جميع المزروعات التي تنتج في الحدود ويمكن استنباتها هنا أيضا • أما محصول كل فدان بالأردب فهو كما يأتي : -

٣	أردب	قمح
٤	أردب	شعير
٤	أردب	ذرة
١	أردب	لوبيا
٢	أردب	عدس
٣	أردب	بسلة
١	أردب	زيت خروع
٥	أردب	جرمه

سابعا - يوجد خلف القرية الكائنة ، بعد $\frac{3}{4}$ ميل من النهر نحو ٥٠٠ فدان ليست ملكا لأحد ويوجد في شمال القرية ٢٠ فدان تقريبا كائنة على شاطئ النهر ويمكن ريها مباشرة منه فيتبلغ مجموع الأراضي الخالية ٥٢٠ فدان •

ثامنا - يمكن تخصيص بئر واحد أو ساقية لكل عشرة أفدنة يتوطن فيها ٣٥ شخص تقريبا ما بين رجال ونساء واطفال وبغارة أخرى عشرة رجال مع عائلاتهم •

٣ - الأراضي الصالحة للزراعة التي تمتلكها الحكومة في عنبيه تمتد خلف القرية على طول ميلين ونصف تقريبا وعلى بعد $\frac{3}{4}$ ميل من النهر وهي تشتمل على ٩٠٠ الى ١٠٠٠ فدان منها ٤٠٠ فدان صار اعطاؤها لبعض البرابرة فيبقى حينئذ ٥٠٠ فدان تقريبا خالية تصلح لأن تكون نقطة استعمارية للمهاجرين •

٤ - خط السواقي يمتد على طول الحد الغربي للأراضي إلى على بعد $\frac{3}{4}$ ميل من القرية ويبلغ عدد هذه السواقي ٣٣ منها ١١ ساقية قديمة جدا مبنية بالحجر والأتنان والعشرين الباقية ليست معنية وهي أحدث وقد شاهدت عند مروري بعنبيه كما قلت ذلك آنفا ١٧ بئرا مستعملة ، ١٦ غير مستعملة •

٥ - الأرض الخالية التي يمكن أن يشغلها المهاجرون هي كائنة بين الخط المحدد للآبار والقريبة . ولم تزرع هذه الأراضي قط ويظن أنها كانت جزيرة في سابق الزمان . وقد اتفق كل من الأمور والعمدة وغيرهما على أن جميع الأراضي هي صالحة للزراعة حالا وذلك على حسب كمية الماء التي يمكن الحصول عليها بحفر الآبار كالأراضي الكائنة على الجهة الخارجية التي بها الآبار القديمة ولكنني أشير بحفر بئرين أو ٣ ثلاثة في نقط مختلفة على سبيل التجربة .

٦ - طبقة الرمل الآتي من الصحراء هي خفيفة جدا في كثير من الجهات ولا حاجة لازالتها ولكن يوجد نحو من ٥٠ أو ٦٠ فدان تبلغ سمك طبقة الرمل فيها من ٤ الى ٥ أصابع ويمكن إزالة الرمل عنها بالسهولة وقد رأيت غيط في هذه الأحوال يمتلكه العمدة وهو غاص بالمزروعات لأنه صار نزع الرمل منه وجعل على هيئة جسير .

وقد شاهدت في جنوب البلد نزول الرمل على خط مستقيم عظيم السمك لحد النهر فاذا أمكن رى قطعة من الأرض بواسطة النيل مباشرة فلا تنتج الا زيت الخروع أو الجرمة . ويوجد في شمال البلد كما سبق القول نحو ٢٠ فدان من الأرض المتوسطة الجودة وهي كائنة على الشاطئ ويمكن للمهاجرين الإقامة بها .

ويمكن رى هذه الأراضي بواسطة ساقيتين تأخذ مياهها من النيل مباشرة والخمسين ساقية الباقية بموجب حسابي فتعمل في الخمسمائة فدان السابقة الذكر .

٧ - فبناء على الحساب الذي عملته مقتضاه ايجاد ٥٢ ساقية وتخصيص كل واحدة منها لـ ٣٥ شخص يمكن إرسال ١٨٥٠ مهاجرا أو ٢٠٠٠ تقريبا للإقامة في غيبه .

٨ - ولحظت أن العمدة وأهالي بلدة غيبه يكرهون إقامة المهاجرين بجوارهم . وقد قال لى الأمور بأنه ورد له عرائض من الأهالي بخصوص ٤٠٠ فدان أخرى ملك الحكومة .

٩. - أن الساقية الجديدة التى أمر قومندان جيش الحدود بعض المهاجرين بحفرها أخيرا هى على وشك التمام وقد جرى تشغيلها وزرع مقدار فدان تقريبا عليها . وهى كائفة على صف الـ ٣٣ ساقية الأخرى. ومخصصة لعشرة أفدنة وعلى ظنى ان المهاجرين الذين يشتغلون فيها يبلغون ٤٠ شخصا .

(الامضاء)

مسالم

(*) محفظة ١٦ مجموعة ٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٨٨٦ ،
١٨٩٢ مجلس الوزراء - السودان فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩١ م .

صورة الوثيقة رقم (٧٠)

من بندر مديرية عموم السودان الى : المجلس الخصوصى وهى خاصة بكيفية امتلاك الاراضى فى السودان وبعض المناطق الأفريقية الأخرى .

ان تمليك الأتبان بالسودان أصلا بالحوز ووضع اليد ، وتنتقل من وارث الى وارث واغلبها لا يكون لها حجج ولا وثائق ، وكان بالمد السابقة بمدة ملوك السودان ، قبل فتحها اذا ظهرت جزيرة مستجدة أو جرف يعطوه لمن يختاروه بطريقة الانعام ، سواء كان من أهل العلم أو خلافة بموجب وثيقة تتحرر اليه بختم ملك ذاك الوقت ، وتفضل بيد من استحوذ عليها الى أن يتوفى تنتقل الى ورثاء وتلك الوثائق والأوراق لا يعلم صحتها من عدمه .

وأیضا بعض الأشخاص يرغبوا اصلاح أراضى تكون غير صالحة للزراعة ويقدموا عليها أعراضات الى الحكومة ، وتصدر عليها الاوامر بالتسليم لهم فيها ويجرى فى تصليحها وقطع الأشجار وازالة الادغال التى بها ، ومن وقتها يستحوزون عليها بوضع اليد .

واذا أراد أحد مما توضح عنهم مبيع شيئا من تلك الأتبان يجرى مبيعها بموجب وثيقة تتحرر من أحد الفقهاء الموجودين بالجهة التى تكون بها الأتبان ، ونادر الذى يكون بيده حجة شرعية لأن أهالى هذه الجهة لم كانوا يلتفتوا لذلك قبل الآن ولم يحدث تحرير الحجج بتمليك الأتبان الا فى مدة قريبة .

وأما عن كيفية الأيجار ونحوه فالذى يكون ليس مقتدرا على زراعة أطيانه أو تكون أطيانه جسيمة المقدار ، ولا يمكنه زراعتها بأكملها فأطيان الضهارى التى تزرع بواسطة رى الأمطار هذا يعطى بالعشور لمن يرغب الزراعة أى صاحب الأتبان يأخذ عشر المحصول وما بقى لمن يزرع وأما أطيان السواقى والجروف هذه تحت توابع المؤجر وصاحب الأتبان بعضها يبقى

مناصفة والبعض صاحب الطين يأخذ الثلث ويترك الثلثين للمزارع ، والبعض يأخذ البيع وهما على حسب توابعهم بين بعض بالنظر للأراضي الجيدة والغير خصبة ، والأطيان التي لا يكون لها مالك ولا وارث ، فهي العقارات الغير صالحة للزراعات هذا ما كان من أمر تملك الأطيان واساسية تملكها .

وأما المقرر على أرباب الأطيان في نظير الزراعة ، فإن الذي كان جارى قديما في حق ربط الاموال هو على حسب مقدرة كل شخص وأرزاقه اشبه بويركو ، ولما كان المرحوم سعيد باشا حضر للسودان ، أبطل ما كان جارى في ربط الاموال من عهد فتوح بلاد السودان على الاشخاص وأمر بتقدير المالية بواقع زراعة الأطيان ، أعنى على الفدان بحسبما يظهر من المساحة ، وجرى ذلك ، لكن لكثرة الأراضي بالسودان ، كون أغلب ربيها بالأمطار فصارت الأهالي تترك الأراضي التي صار قياسها بالمحلات القريبة من العمار وتنتشر بالبرارى الذي تغمرها ٠٠٠٠ الأمطار ويجرى زراعة ما يكفى معاشهم والميرى صار لايتحصل على شيء من مالية زراعة تلك الأراضي التي صار مقاسمتها عليهم . وصار أشبه بمتروكة حتى تختلف من ذلك مبلغ ٣٣ ألف ، ٦٠٠ كيس . وكسور ، ولما رأى ذلك موسى باشا الحكمدار السابق أبطل مساحة الأطيان وأخيرا ربط المالية على الأشخاص بواقع مقدار نفوس كل حلة أى قرية بواسطة اهاليها وبحسب مقدرة كل واحد في الزراعة وخلافه ومن وقتها صار كل نفر من الأهالي يزرع محل ما يريد بقدر طاقته ، وإن كان على السواقي أو في الضهاري أى البرارى والميرى يستحصل على ماليته للاعتاب الكريمة .

وأما من يتوفى ولم يكن له وارث ويترك أطيانه فإنه يضع يده عليها أحد الأهالي ويزرعها عوضه ، ويدفع ما كان مربوط عليه سنوى من المالية للميرى ، وبما أن أطيان الجهات هي بكثرة ولسبق فتح السودان بقوة الحكومة الخديوية ، فإن كافة أراضيها ملكا للحكومة ليس للأهالي والنفاد فقط هو بحجج ولا يمكن حصر هذا ولا ذاك لكثرة الأطيان خصوصا عدم إمكان حصرها بالفدان ، لأنه ليس جارى استعمال مقاس الأراضي ، بهذه الجهات لداعى ان المالية هي مربوطة على نفس الأنفار لا على الأطيان ، وكان يحدد ميعاد سنة كى من يتأخر عن تركيب السواقي بالأطيان الموجودة تحت يده ، فإنها تنزع منه وتعطى لمن يؤمل فيه زراعتها وعمارتها ونصب ساقية.

عليها وتراعى بالجمعية التي صار عقدها بديوان العموم عدم إمكان ربط المالية على الفدان للمناسبات التي توضح بالبنود وبإفادة مديزية الخرطوم وقد صدر أمر المجلس الخصوصي والأمر الكريم باعتمادها للإستحصال على سداد الأموال الميرية بأوقاتها وعدم تأخير شيء من ذلك ولذا يرام النظر في ذلك ، وصدور الأمر بما يوافق طي إفادة الخرطوم المحكى عنها .

(*) صورة المكاتبة الواردة من بندز مديزية عموم السودان الى المجلس الخصوصي ، والخاصة بحقوق الملكية الزراعية في السودان بقون تاريخ .

صورة الوثيقة رقم (٧١)

خطاب خاص من المعية السنية الى تفتيش اقاليم بحرى والخاصة
بترحيل عائلات الجنود المصريين الى السودان

جواب بختم سعادة المهدار صورته وردت للمعية السنية افادة من
سعادة عثمان رفقى باشا فريق عساكر السودان وسواحل البحر الأحمر رقم ٢
الماضى نمرة ٦٧ حاصلها أن ٢١ نفر من عساكر الزراعة بقوكر التمسوا احضار
عائلاتهم من جهات اقامتهم بمديريات بحرى وقبلى وتوصيلهم لطرفهم وان
أجرة ترحيلهم تكون على طرف العساكر المذكورين وارسل كشف بأسمائهم
وجهات اقامتهم وقد تعلقت الأرادة السنية بعدم المانع لذلك وأن يتحرر الى
كلا من تفتيش اقاليم بحرى وقبلى بجمع العائلات المذكورة وسفريتهم الى
سواكن على وجه ما أوضحه الباشا المومى اليه بحيث ان ارسال تلك العائلات
لم يكن بحالة جبرية على التوجه بل يكون باختيارهم ورضاهم ومن لم
يرتضى منهم بالتوجه فلا يجبر على ذلك ولهذا قد توضح أدناه أسماء وجهات
العائلات الذين بجهات تابعة تفتيش طرفكم وقدرهم ٥٣ نفر ذكور وإناث ولزم
تحريره لسعادتكم لأجراء ما يقتضيه الحال لجمعهم وسفريتهم الى سواكن على
الوجه المشروح وتحصيل قيمة مضروراتهم بواسطة الجهادية وبتاريخه كتب
لتفتيش قبلى عما يخصه وصار اشعار الجهادية وسعادة الفريق الموما اليه
بما ذكر أفندم ،،،

وهؤلاء العائلات هم : -

عدد الأفراد

٣ عائلة سليمان عبده من ميت لوزه دقهلية وهم :

(السيدة زوجته - وابراهيم وعبده اولاده)

٤ عائلة على الديب من ضفت العنبة وهم :

(صالحة زوجته - ومحمد وحسن وسماح - اولاده)

٦ عائلة حسنى على الغيد من طنبة وهم

(خديجة زوجته - وعلى و خالد وخضره وزينب و ابراهيم -
اولاده) •

١٠ مذكورين من نواحي مديرية الغربية •

٥ عائلة ابراهيم أبو شنب من المحلة الكبرى وهم :

(فطومة وصالحة زوجاته - ومحمد وحسين واختهم - اولاده) •

٢ عائلة عمر الصعيدى من الناحية المذكورة وهم :

(زهرة زوجته - وست أبوها - ابنته) •

٤ عائلة شحاته دبور من كفر داوود وهم :

الست زوجته - و ابراهيم ومحمد وبدوية - اولاده) •

١ عائلة على اشانى من زفتى وهم :

(جميعه أم الفرخ زوجة) •

٣ عائلة مصطفى اشانى أخ المذكور سابقا وهم :

(فطومة زوجته - ومحمد وأم السعد اولاده)

٤ عائلة مصطفى منصور الراس من سيد الحضر وهم :

(آمنة زوجته - ومنصور وسعد ومسعدة اولاده)

٣ عائلة ابراهيم العزب من كفر السكرية وهم :

(عديلة زوجته وباشا ولده)

٣ عائلة على أحمد من طيلة ، ضمان محمد حسنين وهم :

(رحمة زوجته - وعلى وأخيه - اولاده) •

٩ مذكورين من نواحي مديرية القليوبية •

٢ عائلة أحمد أبو النصر من الرملية وميت البطبار وهم :

(سرية زوجته - والسيد ولده) •

٢ عائلة محمد مصطفى من بلقان ، ضمان حسنين شريف وهم

(ولده مصطفى ولده اسماعيل مقيمين بأورمان بنها) •

٤ مذكورين من نواحي مديرية الشرقية •

- ٦ عائلة محمد سعيد من سنبطة الأشقم ، ضمان محمد حسن وهم :
(زوجته مبروكه - وسلامة وسالم وآمنة والست وفرح - أولاده)
- ٦ عائلة أحمد عوض من الذوك ضمان شحاته محمد علام وهم :
(تكفة زوجته - وآمنة وعبد الرحمن وعوض وحميد ومبارك -
أولاده) •

* صورة الافادة الصادرة من المعية السنية الى تفتيش اقاليم بحرى والخاصة
بترحيل عائلات الجنود الى السودان • بدون تاريخ •

عاشرا : الوثائق الخاصة بعلاقة مصر ببعض الدول •

صورة الوثيقة رقم (٧٢)

من حكام عموم الأقاليم السودانية بسنهيت الى خيرى باشا • بشأن الاتفاق
والصلح مع الحبشة •

تشرفنا بالارادة السنية الصادرة لنا بالتلغراف المزين فى ٣٠ مارس
سنة ١٨٧٧م والحال ان صورة الشروط التى تعلقت الارادة السنية بارسالها
بالتلغراف الشفرة هاهى حرفيا محررة بهذا المحرر بها ابتداء شروطنا محررة
فى يوم الخميس ٢٩ مارس سنة ١٨٧٧م الموافق ١٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٤هـ
الموافق ٢١ برمهات سنة ١٥٩٣ ، حصل الرضا والتوافق بين الحكمدار المأمور
من طرف الحكومة الخديوية وبين ملك الحبشة بالكيفية - الموضحة بالوجه
الآتى بيانه أدناه :-

أولا : متاركت الحرب وهى أن لا تحصل محاربه بين الطرفين لا من جهة
الحكومة الخديوية ولا من جهة الحبشة الى جهة الحكومة الخديوية المصرية •

ثانيا : الحدود تكون على حسب ما كان تعلقه قبل وقوع الحرب الذى كان
حصل فيما بين الحبش والحكومة الخديوية المصرية وتلك الحدود هى ماهيو
ونيكوس وعابلت وسبرخمة وجمهود وعاسوس وبلاد مدين بحدود الحماسين
وما هى الحماسين للحبش وباقى الجهات التى ذكرت للحكومة الخديوية •

ثالثا : اطلاق العنان للتجارة صادر ووارد من جهات الحبش الى جهات الحكومة
الخديوية المصرية ومن جهات الحكومة الخديوية الى جهات الحبش •

رابعا : جميع الأشخاص الذين التجأوا الى الحكومة الخديوية من بلاد الحبش
فى مدة المحاربة التى كانت واقعة بين الحبش والحكومة المصرية يعفى عنهم من
طرف الحبش •

خامسا : الحكومة الخديوية متكلفة بمنع عساكر ولد ميخائيل التوجه لحدود
الحبش •

سادسا : ان كان يريد ملك الحبش ارسال احدا من طرفه الى مصوع للاقامة بها لمناظرة اشغال رعاياه فلا مانع من ذلك .

سابعا : اذا كانت الحبشة ترسل بوسطة او احد من طرفها لاي جهة وای . دولة كانت لا يحصل التعرض الى الرسول من طرفها ولا بوسقتها من طرف الحكومة الخديوية المصرية وكذلك اذا كانت ترسل بوسطة من طرف الحكومة الخديوية او يرسل احدا من طرفها لاي احد ولاى جهة كانت . بجهات الحبش لا يحصل التعرض من طرف جهات الحبش لا الى البوسطة المرسولة ولا الى الشخص الذى يرسل .

ثامنا : ولو ان البارود والاسلحة وسائر المهمات الحربية ممنوع مرورهم واستلامهم بجهات الحكومة الخديوية لكن اذا كان ملك الحبشة يستجلب لنفسه فى كل سنة قدر ٥٠ رطل بارود ، ١٠ بنادق ، ٥٠٠٠ آلاف حبة كبسولة باثمان من طرفه يترخص له من طرف الحكومة الخديوية بمرور ذلك على جهتها فى كل عام حسب ما ذكر .

تاسعا : اذا كان احدا من جهات الحبش يريد التوجه الى جهات فرنسا وانجلترا او اى جهة كانت لا مانع من توجهه محل ما يريد ما دام مصاريف سفره واجرة الواجورات من طرفه مثله كمثل الغير ، وكذا اذا كان بعض اشخاص اوربا او غيرهم يريدوا التوجه الى جهات الحبش لايمنعوا ما تعتمده . الشروط هذه هى حرفا بحرف افندم .

* فتر ٤٦ عابدين - وارد تلافاف رقم ٣٤ ص ٨ فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٧م
الموافق ١٦ ربيع اول سنة ١٢٩٤ هـ .

صورة الوثيقة رقم (٧٣)

من غردون باشا بالقطارى

الى سعادة خيرى باشا والخاص بالصلح مع الحبشة •

قد حصلت المكاملة بيننا وبين مندوب الملك يوحنا والذي انتهى اليه الحال وهو انه تحرر من طرفنا عن الشروط اللازم عقدها معه فى مادة الحدود بحسب ما تراءى وعلى حسب ما نظر لنا كتبناه ، بأن الشروط تكون على وفق الموضح بهذا وهو :

أولا - أن جهة باغوص وجهة لنسج التحتانية وحلح والماريات ما زالو يكونوا فى حوزة الحكومة الخديوية وبالمثل جهة أميديب والأراضى القريبة لها تكون فى حوزة الحكومة •

ثانيا - أن الخديوى الأعظم يأذن بأن ملك الحبش يتصرح له بأن يعين وكيل من طرفه لاقامته بمصوع أشبه بقنصل •

ثالثا - يتعين المطران وكل ما يلزم على أن تعيينه يكون من طرف الجناح العالى •

رابعا - كل من يريد التوجه من الحبشة الى القدس الشريف يترخص له بالتوجه وتعطى له المساعدات اللازمة متى حضر وبيده جواب من حكومتهم

خامسا - يجرى منع مرور الأسلحة والبارود على أعداء الملك يوحنا بحسب الامكان •

سادسا - جميع العساكر المأسورين هناك يجرى ردهم للحكومة وسترسل اليه الخواجه (ونستندى) الانجليزى مندوبا لمقابلته ونهو مادة تلك الحدود فالامل عرض ما توضح على المسامح الذكية وأن تراءى واستحسن موافقة ذلك يكرم بالأمر مع ارسال هدية فاخرة لابعائها اليه حتى تكون سببا في الوداد مع مخابرات حكومة الانجليز بواسطة دولتلوا أفندم نوبار باشا ، وبارسال تاج الملك الموجود هناك اليه اذا تراءى عدم الموافقة يجرى تعيين مندوبين من مصر ويرسلوا لنهو مادة تلك الحدود ويكرم علينا أيضا بالأمر أفندم . *

بعد دراستنا لعلاقة مصر بالحبشة يتضح لنا أن هذه العلاقة لم تستمر على حال ، ففي بعض الأحيان كانت المارك تنشب بين الدولتين ، وأحيانا أخرى كانت المفاوضات تبدأ بينهما ، وذلك لعقد معاهدة صلح بين الدولتين ومن المعروف أن هذا الصراع قد بدأ منذ أن مدت مصر نفوذها الى أفريقيا ، أى منذ عام ١٨٢٠م ، فكانت الحبشة تخشى من التوسع المصرى فى أفريقيا ، وزادت مخاوفها بعد أن هيمنت مصر على جميع الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وخاصة فى عصر الخديوى اسماعيل .

كان السبب المباشر فى اندلاع المارك بين الدولتين راجع الى مطلب الحبشة الخاص بحصولها على أحد موانئ البحر الأحمر ، فكان هذا الميناء بالنسبة لها يعتبر على جانب كبير من الأهمية ، وفى نفس الوقت كان هذا المطلب يتعارض مع السياسة المصرية .

بذلك نجد أن الحبشة كانت تتحين الفرص للانقضاض على أى جزء من أملاك مصر فى أفريقيا الشرقية ، وقد حدث هذا بالفعل عندما أجبرت مصر على الانسحاب من هذه المنطقة لكن سكان هرر رفضوا أن تنسحب مصر من بلادهم ، وكتبوا الكثير من العرائض يطلبوا فيها من خديوى مصر عدم سحب قواته من بلادهم ، حتى لا يقعوا فريسة للحبشة ، وهذا ما حدث بالفعل ، ويمكن مراجعة ذلك من قراءة البعض من هذه العرائض الموجودة خلف هذه الصفحة ، والمقدمة من سكان براوة ومن سكان اقليم هرر .

* دفتر ٥٢ عابدين - وارد تلغراف رقم ١٨ فى ٦ محرم سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

اميرال قوماندان مأمورية صاحب الشوكة والعلام الملك اسمعيل

سعادتلوا افندم

نعرض لسعادتكلم انه من منذ خمسة عشر سنة ونحن تحت حكومة السلطان
 زنجبار السيد برغش وبندفع عشيرة الله واقع المأبة خمسة عشر سنة
 على كافة الامتيا. ملعد اصنف العاج بندفع على كافر ليله اتي عشرة
 بالبطاقه وربع ومع كل ذلك لا كان يحمينا من الاعد ابل دائما
 بغروا علينا عربان من الجبال ويسلبوا اموالنا وينهبوا عيالنا
 ومرارا حصل الشكي منا الله ولا كان يفتح سمرة ولا يمكن امتناعه
 عنا ومن كون ان سعادتكلم حضروا الي بلدنا براون وقد علم لنا انكم
 مسلمون من حكومة وليت الله الملك اسمعيل وحضوركم بالنيابة
 عنه لا ويري علي جميعه سوا حل افرينا المشرقة لحد لب لنا طرة وتاكيد
 احكامها فقد الرضا بتقديم هذا به نلتقم حضور البرق الشريف
 الاسلام ووضع بالناحية بلدنا المستماة ببراون لكونوا امة ادين
 ومطاعين اليه بالتيا عنه للحكومة المصرية لاجل صيانة علم حضنا
 وحفظ اموالنا ومنع الاعد اعتنا ثم ومن كون ان جهة لب وما يليها
 من جهة الشريفه فينا وابائنا واجدادنا من قديم الزمن واحدنا
 السيد برغش ووضع يدك عليها لكونه ماله هذه الامة حتي ان الحب
 ومنازل صار تخرجه بسبب الفتنه الواقعة بيننا ولكون ان الجهة
 المذكورة هي من ضمن ملحقات الحكومة المصرية فتخرجوا من المراحه للوكنه
 بالنصرح لنا بالسكن بجهة لب وتوطننا به لان لنا بيوت فيها
 من سالف الزمن وموجودة الى الآن وندعوا لولي نعمتنا الملك اسمعيل
 ولا نجاله الكرام بل وام العز والنصر والاقبال والام موقوفه افندم
 بتاريخ ٢٤ في رمضان ١٢٩٤ هـ علم وهذا من شيخنا عبد الله ومي حسن
 وعبد النور اباين وحاج ابو بكر محمد ومحمد بر راعي شيخنا
 ومي بن علي

صورة الوثيقة رقم (٧٤)

المعاهدة الخاصة بتحديد نفوذ مصر على الساحل الشرقى الصومالى بين مصر وبريطانيا

انه بموجب المفاوضة المبعوثة صورتها لغة المعقود في ٧ ايلول سنة ١٨٧٧م بين دولة انكلترا والخيوية المصرية الجليلة قد صار التصديق من طرف الدولة المشار اليها على ما يجريه الخديوى من الحكومة تحت تبعية الدولة العلية الى حد راس هافون بسواحل صومالى وان حضرة الخديوى أيضا قبل بعض التعهدات فيما يتعلق بتجار وسفن دولة انكلترا وقناصلها ومنع ولغو تجارة الرقيق بالجهات المذكورة كما أورى بأنه سيجعل ليمانان جولهار وبربرة بور فرنك وخلاف ذلك فانه أوعده عن نفسه وعن أخلافه لعدم ترك شىء باى وجه كان من تلك الأراضي الى أحد الدول - الأجنبية وأن مشروط بالبند الخامس على أن هذه المفاوضة ستكون قطعية ومرعية الاجرا عقيب اعطاء بياتنامة رسمية من طرف الحضرة الشاهانية لدولة انكلترا المحتشمة تأمينا على عدم ترك لأحد الدول الأجنبية قسما ما من هذه السواحل باى صورة كانت فاللازم الحاقها بالارادة السنية مثل كافة سائر الأراضي المشتمة عليها الخطة المصرية التى هى من الاجرا المتمة للمالك المحروسة الشاهانية مثل سائر الاقطار الموجودة تحت ادارة الخديوى بطريق الوراثة ، وأنه من مقتضى الأمر الذى ورد لى أن أشرع فى المكالمات بخصوص الاستحصال على تلك البياتنامة الرسمية بأن هذه المفاوضة انعقدت فى الزمن الذى كانت حضرات الوكلا الفخام مشغولين بمهام الأمور ولم يستنسب بوقتها اشعار الكيفية اليه وانه لداعى أنه وخاصة الأحوال خفت الآن نوعا تروم دولتى اجرا التبليغ الى الباب العالى بأن هذه المفاوضة صار عقدها وأنها تتوقع الحصول من طرف الحضرة الشاهانية على البياتنامة الموقوف عليها أجر المفاوضة المذكورة كما تتوقع حسن تلقى هذه المفاوضة بطرف الحكومة السنية لكون صار عقدها بمراعاة حقوق حكومة الدولة العلية وحكومة الحضرة الخديوية .

وحيث أن وجود الليمانات الواقعة بالساحل المقابل في يد تصرف حكومة مقتدرة على أمساك القبائل المحلية تحت نظارة وراغبة في عدم القيد والتحديد على معاملات ومخابرات تجارة انكلترا وهو بالنسبة لدولة انكلترا أمر مهم ومعتنا به لداعى اللزوم المتراى فيه الاستحصال على المعاونة لأجل مركز عدن فلهذه الملاحظات وللرغبة في الغى وفسخ تجارة الرقيق الجارية حالا بالسواحل المذكورة صار عقد المقاولة المتنامة المذكورة فالأمر من الباب العالى أن يمنح المعاونة في اجرا أحكامها الآن .

ولقد اتخذنا بيان الحالة وسيلة لتحديد وتوصيل احتراماتنا الفايفة .
ترجمة المقاولة المتنامة المنعقدة بتاريخ ٧ أيلول سنة ١٨٧٧م بين دولة انكلترا والخديوية المصرية الجلييلة :

حيث حصلت الرغبة من جانبى دولة انكلترا والخديوية الجلييلة المصرية في عقد مقاولة متنامة تضمن تصديق دولة انكلترا على القضا والحكومة التى يجريها حضرة خديوى مصر بسواحل صومالى الى حد راس هافون تحت تبعية الدولة العلية فلهذا تعين مرخصا من طرف دولة انكلترا المسيو (قرة سيني وبويان) قنصل جنرال ومأمور البولتيقة المقيم بمصر وتعين من طرف حضرة الخديوى أيضا دولتو شريف باشا مدير الأمور الأجنبية وقرر المشار اليه على المواد الآتية :-

البند الأول : الخديوية الجلييلة تتعهد بأن توضع هذه المقاولة متنامة موقع الاجرا تحت الشروط المدرجة بالبند الخامس وان تجعل ليமானات بولحار وبربرة وبور فرنك (أن لم تكن اتخذت التدابير اللازمة في ذلك للآن) ، وأن لا تعطى انحصار ما أصلا ولا توقع أو تساعد في ايقاع موانع ومشكلات قطعا بالليمانات المذكورة وأن لا تأخذ زيادة عن المائة خمسة من رسوم الادخالات من كافة سائر الجهات الواقعة بسواحل صومالى والمائة واحد أيضا من اخراجاتها ما عد ليமானات تاجورة وزيلع مع ليமானات بولحار وبربرة السالف ذكرهما وأن يجرى دواما معاملة تبعة انكلترا وتجارها وسفنها بداخل كافة الاراضى التى ستوضع تحت قضاها وحكومتها كمثل الدولة المختصة بغاية مزيد المساعدة وذلك

اعتباراً من تاريخ التصديق الرسمي من طرف دولة انكلترا على حكومة مصر
وعلى أرض حضرة الخديوى الواقعة بسواحل صومالى .

البند الثانى : حضرة الخديوى يتعهد عن نفسه وعن خلفه بعدم ترك لأحد
الدول الأجنبية قسم ما أصلا من القطر التى سيلحق على الوجه المحرر بمصر
التي هى تحت إدارته بطريق الوراثة .

البند الثالث : سيكون لدولة انكلترا الحق والصلاحية فى تعيين مأمورين قناصل
بكافة الليمانات والمحلات الكائنة بالقطر السالف بيانه ويكون لهم الحق فى
كافة الأمتيازات والمعافاة المعطية أو التى يصير اعطاها فى المستقبل لمأمورين
قناصل الدول المختصين بغاية مزيد المساعدة ويكون تعيين أولئك المأمورين
من الأهالى المحلية أو من الأشخاص الذين أصلهم من أهالى الممالك المجاورة .

البند الرابع : وأما من خصوص مواد تجارة الرقيق والضابطة البحرية فان -
الخديوية المصرية تتعهد بمنع اخراج الرقيق وعدم حصول التجارة فيه بتلك
الأراضى والمحافظة على الانتظام والراحة العمومية الى حد بربرة كما هو
جارى بالجهات السائرة التى تحت حكومتها وإنما الشئ الذى يمكن ان
تتعهد به الآن لحين تأسيس الحكومة والقضا بصورة منتظمة على امتداد
كافة السواحل هو اجراء كافة الوسائط التى تقدر عليها فى شأن منع والغى
تجارة الرقيق بالأراضى الكائنة بين بربرة ورأس هافون والمحافظة أيضا
على انتظام الراحة وأن الإدارة المصرية توفق لما تجريه مراكب الانجليز
الخفارية الجارية النظر فى منع والغاء تجارة الرقيق من نحو ضبط كل سفينه
تجرى تجارة الرقيق أو ما يغلب على الظن جريانها فى هذه التجاره على امتداد
مياه سواحل صومالى ومصر وارسالها وتسليمها الى المحاكم اللازمة لاجراء
محاكمتها .

البند الخامس :

هذه المقاولتنامة تكون قطعية ومرعية الاجرا عقيب صدور بياتنامة
رسمية من طرف الحضرة السلطانية الى فرالجة انكلترا المحتشمة تأمينا على
أن هذه السواحل المقتضى الحاقها الى مصر بالأرادة السنية كمثل كافة سائر
الأراضى التى تحتوى .. عليها الخطة المصرية التى هى من الاجرا المتتممة

للممالك المحروسة الشاهانية لا يصير ترك قسم ما منها أصلا إلى أحد الدول
الأجنبية بأي وجه كان قطعا كأسوة الأقطار السائرة الكاينة تحت إدارة حضرة
الخدوي بطريق الوراثة .

* ترجمة التقرير الوارد من سفارة انكلترا بتاريخ ٢٧ تشرين بسنة
١٨٧٨م إلى مقام نظارة الخارجية الجليلة .

صورة الوثيقة رقم (٧٥)

الاتفاق الخاص بعصب بين مصر وايطاليا ترجمة مشروع اتفاق يتعلق بحلول حكومة ايطاليا في ميناء عصب (البند الأول)

يقر خديوى مصر الأعظم وعزيزها الأكرم سواء كان عن اسمه خاصة أو عن خلفائه على قدر الاحتياج ، برضاء الباب العالى وبرضاء حكومة دولة الانجليز فيما يخصها بأنه يعترف بالمبايعتين اللتين أجرتهما حكومة جلالة ملك ايطاليا في عام ١٨٧٠م وفي عام ١٨٨٠م عن أراضى عصب في الشاطئ الغربى من البحر الأحمر بجميع حقوق الأملاك المطلق الشرعية والسياسية من الأراضى المذكورة وبقدر مايلزم برفض جميع الحقوق او التداعيات التى يمكن اقامتها المرتبطة بالأراضى المذكورة وحلول عصب لايطاليا يمتد بطول جانب راس دارد بحرى راس سانتيار من جهة قبلى وهو يحتوى ما بين راس دارمة ورأس لومة على منطقة عرضها ستة أميال وبين راس لومة والشيخ ، دوران منطقة عرضها أربعة أميال والحاصل بين الشيخ دوران ورأس سانتيار منطقة عرضها أربعة أميال ويتكون أيضا جزءا من الحـول الايطالى كل من جزيرة سانابور الكائنة أمام راس دارمه ومن جزائر ميناء عصب الكبيرة. الثابتة بين الخطوط المتوازية على راس لومة ورأس سانتيار .

(البند الثانى)

تقر الحكومة الايطالية بأن ترض فيما يتعلق بحلول عصب بالاتفاق المشترك بين حكومة بريطانيا الكبرى والقطر المصرى فى ٤ أغسطس عام ١٨٧٧ عن منع تجارة بيع الرقيق فى ساحل افريقيا .

(البند الثالث)

يكون للمصلحة الايطالية بعصب هيئة تجارية فقط ولم يتيسر لها أن تعين لمقصد حربى ولا أن تبنى استحكامات تكون ميناء حربية ومن المعلوم أن

هذا الشرط لا يمنع المراكب قط من أن تدخل فيها وتقيم بها ولا تمنع في استعمال طرق المدافعة اللازمة لاطمئنان وراحة المستعمرة ضد الأهالي .

(البند الرابع)

مرور الأسلحة والذخائر الحربية بأراضى عصب ممنوع بالكلية مطلقا .

(البند الخامس)

حكومات إيطاليا والقطر المصرى والانكليز تقرر باتفاق مشترك كيفيات تسهيلات المخابرة والمساعدة المشتركة بين الإدارات المحلية التى هى تحت حكم هذه الحكومات عن احكام عموم المنفعة المحلية التى تكون من خصائص الادارات المذكورة خاصة .

ترجمة البند الثانى

البند الثانى من معاهدة ايطاليا ومصر

تقر حكومة ايطاليا فيما يخصها بسلطة الباب العالى وبسلطة الديار المصرية فى باقى الشاطئ الغربى من البحر الأحمر فى قبلى كما وفى بحرى غصب ومع ذلك بسبب المصطلحات السابقة تعتبر نفسها حكومة ايطاليا ملزمة بأن تضمن لسلطان رهيفة كل مشكل يمكن ان يتأتى له من الخارج بسبب تعهداته مع ايطاليا بشأن عصب وكل من الباب العالى والديار المصرية المحروسة ، يصون مركز السلطان المذكور الحالى كما هو عليه بشرط أن لا يسعى فى بيع الأراضى مهما كانت وتتعهد حكومة ايطاليا زيادة عن ذلك بأن لا توسع حدود عصب الحالية ، كما هو مذكور فى البند الأول . (١)

✽ محفظة ٦ مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٢٤ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ملف
٧ الفترة التاريخية ١٨٨١ - ١٨٨٤) .

الحادى عشر : الوثائق الخاصة بالتنظيم الادارى •

صورة الوثيقة رقم (٧٦)

تقرير مقدم من اسماعيل باشا ايوب بشأن تنظيم الأقاليم الأفريقية التابعة
لمصر .

البند الأول

جميع مديريات السودان بما فيها جهات خط الاستواء وجهات - دارفور
وشرقى السودان ومصوع وسواكن تكون ادارة واحدة تابعة حكمدارية
السودان أما جهة بربر وهرر وزيلغ وتجرة هؤلاء أيضا يكونوا ادارة واحدة
خارجة عن حكمدارية السودان لعدم وجود طريق موصل بينهم وبين الحكمدارية
عن طريق البر في أن المواصله معهم أحسن وأسهل بحرا من السويس .

البند الثانى

بما أن السبب الوحيد لعدم تقدم السودان الى الآن هو عدم سهولة
المواصله بينهم وبين مصر فلهذه من الضرورى جدا أحداث سكة حديد تكون
موصلة بينهم وحيث من مدة صار الشروع فى ايجاد تلك السكة وبالفعل عمل
منها زيادة عن الثمانون كيلو متر فضلا عن المخازن الذى صار ايجادها
والمهمات الذى جرى مشتراها وفضلت الى الآن بدون نفع فمن الأهم المباشرة
فى عمل تلك السكة لكن حيث حالة مالية الحكومة لا تساعد الآن بالقيام بهذه
المصاريف والسودان أيضا مع حالته الراهنة لا يمكن هو الآخر التحمل بذلك
دفعه واحد فلهذا متراء لى أفقية احالة عملية تلك السكة على حكمدارية
السودان لتبادر فى تشغيلها شيئا فشيء جانب من المبلغ الذى سيجرى
استقراضه على ذمة السودان وجانب مما يمكن تحصيله فيما بعد من إيرادات
السودان وكمارك سواكن ومصوع وملاحة سواكن وهذه عند انتظام ادارة
المديريات وتقليل مصاريف عساكرها بعد نهو مسألة الحبشة .

البند الثالث

حيث مبدا سكة الحديد السودانية هى من ذات بندر أسوان ومقدم الى

ذات قسم وادى حلفة واغلب المهمات والمخازن والعمال هم موجودين بالقسم المذكور فلأجل سهولة التشغيل في إدارة العمل صار من اللزوم إضافة القسم المذكور بما فيه بندر أسوان على مديرية دنقلة الذى فى الأصل كان مضاف إليها لى يمكن استعمال أهالية فى عملية تشغيل السكة والاعانة بإيراداته على مصاريقها •

البند الرابع

إدارة السكة الحديد السودانية وكافة تلغرافاتها ما عدا جهة هرر تكون إدارة واحدة تابعة حكمدارية السودان وعلى هذا يكون ترتيب مستخدمين تلك الإدارة وأحضار مهماتها ولوازمها وربط الكونترات اللازمة لذلك بمعرفة الحكمدارية خاصة وفقط حساباتها تتقدم سنوى مع الحساب العمومى الى ديوان المالية بمصر وهذا لعدم حصول وقفة وسهولة الإدارة •

البند الخامس

من منذ فتوح السودان الى الآن جارى إدارة جهاته بواسطة ثلاثة أصناف مختلطة من العساكر وهم الترك الباشبوزق والعساكر الجهادية السودانية والعساكر المصرية ومن التجارب العديدة قد اتضح عدم إمكانية الاستغناء عن صنف من الأصناف الثلاثة عندما تحصل شرارة عصيان من أحدهم ويكون رده حالا بواسطة الصنفين الآخرين فلهذا ولخلو السودان من العساكر ووجود مسألة الحبشة صار من الضرورى مداركة أقل ما يكون أربعة وعشرون ألف عسكرى من الأصناف الثلاثة من هذا الطرف كما سيأتى إيضاحه وتوزيعهم للحدود والنقط القريبة لها أما ما يكون موجود الآن من العساكر بالسودان هذا يجرى توزيعه بباقى المديرىات •

البند السادس

الأربعة وعشرون ألف عسكرى المقتضى تداركهم الآن من هذا الطرف من الأصناف الثلاث هو كما سيأتى مع الخمسمائة نفر ضايعين :

نفسر

٦٠٠٠ الايين مصرية كل آلاى مركب من ثلاثة أورط كل أورطة ألفة بتوابعها وضباطها وهؤلاء الستة أورط يكونوا من انفسار برنجى نمرة ويجرى تغييرهم كل أربعة سنوات مرة خلاف مدة الذهاب والاياب ومدة اقامتهم بالسودان تحسب لهم كنص قانون الجهادية ويضم لهم خمس الماهية علاوة .

١٠٠٠ أورطة مصرية مركبة من ألف نفر مهندسين ولعمجية تعامل مثل الآلايين المذكورين قبله .

١٢٠٠٠ أربعة آلايات سودانية الموجودين بمصر كل آلاى ثلاثة أورط كل أورطة ألف نفر بتوابعها وضباطها .

٤٠٠٠ ثمانية ارادى باشبوزق ترك كل أوردى مركب من خمسمائة نفر بضباطه هؤلاء العساكر يجرى مداركتهم من بر الترك بواسطة تعيين أربعة ذوات من ذوات الباشبوزق وهم (طوسون بك) (وسمعان بك) (وبانوش أغا) (وخير الدين أغا) وعظاهم الدراهم اللازمة من مبلغ القرض وتكليف كل منهم باحضار ألف نفر من اللائقين فى مدة قليلة والاستحصال لهم من الباب العالى على الأوامر اللازمة لعدم ممانعتهم فى تحرير وأبعاث العساكر على وجه السرعة .

٥٠٠ أربعة بطاريات طوبجية اثنين منهم كروب واثنين أوردى وأربعة بطاريات صواريخ حربى وهؤلاء عساكرهم وضباطهم يكونوا من المصريين .

٥٠٠ أوردى باشبوزق ترك واحد مركب من خمسمائة نفر ، يجرى مداركة أنفاره مهما أمكن من الترك الموجودين بالمحروسة والأرياف.

نفسر

٥٠٠ بلوكات صنايعية خمسة كل بلوك مائة نفر بصباطه وهؤلاء الصنايعية يكون موجود بهم نجارين وحدادين وبنائين وسباكين.

وخراطين وسروجية ودباغين وترزية وقلافية وسمكزية وبرادين
وغنداقجية وتونفجية وقجبية •

٢٤٥٠٠.

مركب حربى صغير لاقامتها بجهتى سواكن ومصوع تحت إدارة
الحكمدارية ومصاريفها ومرتباتها على طرف الحكمدارية •

البند السابع

آلايات العساكر الجهادية وارادى الباشبوزق جميعهم يكونوا مسلحين
سلاح رامننون واعطاهم الجبخانة الكفاية بحساب كل نفر من البيادة مايتان
وستة والمدفع والساووخ بحساب كل مدفع مايتان طلقة ويصرف
لكل أورطة من أورط الجهادية مايتان قزمة ومايتان كريك ولكل أوردى من
الباشبوزق مائة قزمة ومائة كريك ويصرف لهم أيضا الخيام اللازمة وملبوسات
سنة ويجرى ترحيلهم بواسطة وابورات الحكومة لحد حدود السودان أما
قومبانياتهم وصرف ماهياتهم قبل قيامهم من هذا الطرف هذا يكون من مدافع
المقتضى استقراضه على ذمة السودان ثم يصرف لضابط العساكر الجهادية
والباشبوزق كل واحد طبنجة رامننون وتنفيد عليه عهد مع صرف أربعة
آلاف قرية منهم الفين بستة أرواح والفين بروج واحد لزوم العساكر
التخيالة بالسودان والى عساكر موزيقات وبروجيات الآلايات يكون مع كل
واحد طبنجة رامننون حسب المعتاد ويصرف كذلك جميع الجبخانات اللازمة
حسبما تقرر •

البند الثامن

يترتب بكل أورطة واحد حكيم وواحد أجزجى بلوازماته وواحد أمام
وواحد كاتب ولكل آلاى واحد حكيمباشى ولكل أوردى من الباشبوزق واحد
حكيم وواحد أجزجى وواحد كاتب •

البند التاسع

يجرى تشغيل قدر خمسين ألف قنطار بقسمات بواسطة مخازن
الجهادية لأجل مؤنة العساكر مدة السفرية مقابلته صرف ثمنه وتكاليفه من
ضمن القرض .

البند العاشر

السته آليات يجرى انتخاب قومذاتهم بمعرفتنا من ضباط الجهادية
ولأجل ترغيبهم وتشويقهم يترخص لنا بطلب رتب لبعض القايمقامات
لترقيتهم برتبة الميرالاي ولما دون ذلك ثم سر بيادة الباشبوزق يجرى
تعيينهم من الأشخاص الذى يجرى العرض عنهم من طرفنا .

البند الحادى عشر

مما سبق ايضاحه مثل المباشرة فى عملية السكة الحديد واحضار عساكر
من بر الروم وترحيل الجميع من حدود السودان الى محلاتهم وصرف
مرتباتهم ومأكولاتهم وتكميل خطوط تلغرافات وايجاد قشلاقات لاقامة العساكر
ومخازن وجبانات بالحدود وصرف مرتبات عائلات الضباط وخلافهم بهذا
الطرف شهرى هذا جميعه يؤدى لمصاريف جسيمة غير ممكن السودان تحملها
فلهذه قد ترى موافقة استقراض من مبلغ جزئى نحو نصف مليون جنيه
مصرى على ذمة السودان بفايضى سنوى الماية ستة واثنين ويكون الثمن
ثمانية سنوى وهذا المبلغ هو لمباشرة الادارة فى أوائل الأمر وتقوية الحدود
كما ذكر والنظر فى مسألة الحبشة ونظن أن هذا المبلغ لا شىء بالنسبة الى
الخمس مليون جنيه وكسور التى صرفتها الحكومة المصرية فى سفرية الحبشة
السابقة وليس شىء أيضا بالنسبة الى التسعة مليون جنيه التى صرفتها
دولة الأنكليز فى محاربته مع تيارروس ملك الحبشة السابق وعلى حسب
ما شاهدته بالجرائد لآظهر لنا أن مسألة الحبشة الآن هى من المسائلتين
السابقتين أعنى حالة المحاربة فقط بدلا عن أن نكون نحن فى حالة التعرض
صرنا الحالة هذه فى حالة التحفظ التى هى أصعب من حالة التعرض لطول
مدتها وعدم معلومية وقت أنتهاها وطول مسافات الحدود وجسامتها ورداءة

أهويتها وصعوبة السير وتعيش العساكر فيها فمع هذا بعد التوجه لتلك الجهات ومباشرة العمل اذا صار نفاذ النصف مليون جنيه بواسطة صرفه في لزومة على موجب الحساب الذى يتقدم للمالية وأما مسألة الحبشة لم تنتهى واقتضى الحال لطلب المساعدة فعسمى أن الحكومة لا تترك على النصف مليون جنيه السالف ذكره بل لا زال تساعدنى على مطلوبى بالنقود والعساكر وبما تقتضيه ظروف الأحوال .

البند الثانى عشر

أنه لاجل عدم اشتغال ديوان المالية وتشهيل الادارة وينبغى أن مبلغ النصف مليون جنيه مصرى الذى يصير استقراضه يجرى وضعه بأحد بنوك مصر المقيدتين تحت اذن حكمدارية السودان خاصة بحيث أن بعض أخذ ما يلزم أخذه معنا من تلك المبلغ الى السودان لصرفه في لوازم العساكر وخلافه وما يتبقى منه يفضل بالبنك تحت أذننا خاصة ما دام تكون موظفين السودان وعلى حسب الأوامر والتلغرافات التى تصدر له من طرفنا يجرى صرفها لمن نعينه اليه وعلى هذا يكون بين البنك المذكور وبين الحكمدارية حساب جارى حتى أنه فيما بعد اذا تحصل شيء زيادة عن الفايض وأرسل اليه يجرى خصم من رأس المال ولا مانع من أن البنك والحكمدارية يقدموا حساباتهم سنوى الى المالية .

البند الثالث عشر

كذا لاجل عدم اشتغال الدواوين وانجاز مطلوبات السودان بأوقاتها من مشتروات وتشهيلات العساكر وصرف مرتبات عائلات المستخدمين شهرى بهذا الطرف والتوسط ما بين دواوين الحكومة والبنك متراثى لنا موافقة ترتيب واحد مأمور وكيلا عنا بهذا الطرف ويلقب بوظيفة مأمور أشغال السودان بمصر وهذا المأمور يكون برتبة لواء ويترتب له معاونين والكتاب وواحد صراف وما يلزم من قواص وسعاه وتكون مرتباتهم على السودان ويقيموا بأحد الدواوين بالقرب من الداخلية والمالية أو يؤجر لهم محل مخصوص وإذا كان أحدا منهم مرتب له شيء بالمالية أو الروزنامه فلا يصير قطع مرتبة

و فقط ما يترتب له من السودان هو علاوة على مرتبه الأصلى وسيعمل عن ذلك الترتيب اللازم بمعرفتنا •

البند الرابع عشر

مع جسامه جهات السودان وتوحش أكثر أهاليه موجود مقدار وافر به من العساكر المختلفه الأجناس والطبايع وضرورة الزام كل أحد منهم على تأدية وظيفته طوعا أو كرها خصوصا فى حالة المحاسبات ينبغى أن الرخصة والتفويض لنا فى الادارة والمجازاة يكون بالنسبة لذلك كما سيأتى توضيحه :

الأول : نكون مرخصين فى ترتيب ونقل كافة المستخدمين الملكية والعسكرية من رتبة الفريق وما دون حسب الأحوال ومقتضيات المصلحة - واستعداد ولياقة كل منهم أو رفته وإرساله لهذا الطرف •

الثانى : متى خلى محل أى رتبة أو وظيفة من رتب الملكية والجهادية حالا يجرى ترتيب من يليق لتلك الوظيفة بمعرفتنا سواء كان من رتبة تلك الوظيفة أو ما دونها برتبة ومن تاريخ ترتيبه يعتمد احتساب مرتباته بتلك الرتبة ويعرض عنه من طرفنا للاعتاب الخديوية للحصول على فرمان الرتبة •

ثالثا : نكون مرخصين فى تنفيذ أحكام المجالس المحلية فى المواد - الحقوقية والجنائية التى كانت مستوفية شرعا وسياسة مصدقا عليها من مجلس استئناف السودان ما عدا مواد القتل هذا ويضاف عليها ما يترأى لنا ونتقدم بواسطتها لديوان الحقانية بمصر وهو بعد استوفاهما يردّها لنا بالحكم لأجل تنفيذه - بواسطتنا •

رابعا : الجزاوات العسكرية والباشبورق بعد نظرها بالآياتها بمجالس عسكرية والحكم فيها بمقتضى قوانين العسكرية تتقدم لنا لاجراء تنفيذها ما عدا مواد القتل والعزل وطرد هؤلاء الضباط بعد الحكم فيها بمجالس آلاياتها وضم ما يترأى لنا عليها تتقدم من طرفنا لديوان الجهادية حتى بعد النظر فيها وأعطى الحكم ترد لنا لتنفيذ أحكامها بواسطتنا •

خامسا : إذا حدث 'فتنه' ما بين الأهالي وجانب منهم أشهروا السلاح على الحكومة فضرورة تكون الجزاء بضربهم حالا بالقوة العسكرية وطفأ للفتنة قبل انتشارها .

سادسا : إذا صار القبض على بعض قطاع الطرق المفسدين المسلحين هؤلاء يصير محاكمتهم حالا بمجلس عسكري ومتى حكم عليهم بالقصاص حالا يجرى تنفيذه بوقته لا اعتبار الغير وفيما بعد يعرض لديوان الجهادية اذ لو صار سجنهم ونظرت دعوتهم بمجالس السودان بالتسلسل ثم بالمحروسة يمضى على ذلك سنتين فى المناقصات وخلافه ولربما المسجونين يتوفوا فى السجن بالموت العادة بدون أن يحصل أدنى تأثير واعتبار لخلافهم .

سابعا : إذا حصلت فتنة أو خيانة أو عصيان ما بين أى صنف من صنوف العساكر فلا يجرى رؤية دعوة المتسببين من أى رتبة كانت على مجلس عسكري ومتى حكم بينهم بالقصاص يجرى تغييره حالا من طرفنا لأجل اعتبار الغير وبعده يعرض - جرنال الحكم للجهادية وذلك لعدم تمكن انتشار الفتنة وردع المتحاربين .

ثامنا : فى حالة السفر والمحاربة اذا هرب أحد العساكر أو الغياب وجرى ضبطة يجرى محاكمته حالا بمجلس ومتى حكم عليه بالقصاص يجرى تنفيذ الحكم عليه بوقته فى ميدان السياسة وبعده يعرض جرناله .

البند الخامس عشر

حيث فى السابق كان صدرت أوامر خديوية بتحديد مدة اقامة العساكر ومستخدمين السودان بتلك الجهات مدة أربعة سنوات وبعدها يجرى تخييرهم فى العودة الى أوطانهم فلأجل عدم اشمئزاز العساكر والمستخدمين من طول مدة اقامتهم بذاك الجهات نرم أمر على بصفة منشور عن - تحديد مدة الاقامة بالسودان أربعة سنوات فقط لسائر المستخدمين العسكرية والملكية من وظيفة الحكماء وما دونه حتى بعد انقضاء تلك المدة لا يجوز لاحدا فى الاقامة بتلك الجهات .

البند السادس عشر

حيث القرعة العسكرية لم صار أحداثها الى الآن في بلاد السودان وغير ممكن والحالة هذه ايجادها هناك لداعي توحش وتبرير أهاليها ومن القديم الجارى أخذه للعسكرية الجهادية بالسودان هو العبيد الخدماء الذى يوجدوا بطرف الأهالى أو الجبال بواسطة اعطاء أصجابهم أوراق تشخصهم مبلغ من ألف قرش صاغ وطالع أشبه بمكافأة نظير الحاقهم بخدمة العسكرية على كل نفر وبعض الأحيان اذا فقد هذا - الصنف بطرق الأهالى المتوطنين ولزم المال لتكميل بعض نقصان الأورط يجرى أخذه من أهالى الجبال العاصية بالقوة الجبرية أو - بواسطة مشايخهم ومن دون هذه الوسائط غير ممكن مطلقا تكميل نقصان واستوفاء تلك الأورط بدل الوافى مدة الفرار ولداعى ممنوعة تداول الرقيق ببلاد السودان يخشى من حمل كيفية استجلابها نقصان - العساكر بالكيفية التى ذكرتها انها وسيلة لتداول الرقيق فالتزامنا بايضاها لتكون معلومة للحكومة ولا يكون لنا ايراد شخصى خلافت ما يجرى .

البند السابع عشر

حيث ايجاد الخزائر والتعينات اللازمة للعساكر الذى سينجرى اقامتهم في مصوع وسنهيت وأميديب وكوفيت مستصعب جدا الحصول عليها من جهات السودان لقلة زراعة تلك النقط وصعوبة مسالكها من طريق البر والطريقة الوحيدة لجلب تعينات تلك العساكر هى تداركها من جهة مصوع بالمشتري من التجار فلذلك صار من الزوم استعمال ايرادات كمرك سواكن ومصوع وخلافه من واردات سواكن في مصاريق استجلابه وخزائر وتعينات ولسوازم العساكر المقيمين بتلك النقط واستعمال الوابور المحمودية الموضح عنه بالبند السادس بعضا في جلب التعينات وما يليها ومحافظة السواحل .

البند الثامن عشر

يجرى تعيين عرفه بك بوظيفة باشمهندس استحكامات الحدود بالسودان . ويعطى له قدر ستة أوثمانية ضباط مهندسين حربية برتب صغيرة يجرى انتخابهم بمعرفته ويعطى له الأوراق الهندسية اللازمة لذلك .

البند التاسع عشر

ماسون بك الأمريكانى المستخدم الآن بمصلحة يجرى تعيينه رئيس أركان حرب حكمدارية السودان ويعطى له قدر اثنى عشر ضابط من ضباط أركان حرب من الرتب الصغيرة ويكون انتخابهم بمعرفته مع الأدوات - والخرط اللازمة من مصلحة عموم أركان حرب الجهادية .

البند العشرين

عثمان أفندى غالب الدكتور يحسن اليه من لدن الاعتبار الخديوية برتبة قائم مقام ويتعين حكيم باشى حكمدارية السودان وبمعرفته يجرى - انتخاب وتعيين الحكما والاجزاجية ولوازم الصحة المقتضية لذلك الطرف .

البند الحادى والعشرون

ولو أنه بناء على استحسان مجلس حضرات النظار وتشرفنا بأمر على من لدى الاعتبار الخديوية بأحالة حكمدارية السودان لعهدتنا غير أن قبولنا لذلك الوظيفة وتوجهنا لذلك الطرف قبل الحصول على مطلوباتنا وتداركها قبل قيامنا من هنا لاينتج منه ثمرة ومع سيوق اقامتى بتلك الجهات البعيدة فى خدمة الحكومة ما ينوف عن الثلاثة عشر سنة ما زال أقدر نفسى فى خدمة وطنى وولى نعمتى كما وأنه من الواجب على كل طرف أيضا هو حفظ شرف وناموس الحكومة مهما أمكن ومساعدتنا على تأدية واجبات وظيفتنا للحصول على الثمرة المقصودة فلهذا وبالنسبة لحالة مالية مصر والسودان الآن واختبارنا أحوال تلك الجهات لمكثنا بها المدة المديدة خصوصا حالتها الراهنة قد أوضحت ماراج بفكرى من المطلوبات المدرجة بهذا الذى لايمكن التجاوز عن احداها وما دام أعظم الإدارة بتلك الجهات هو موقوف على وجود النقدية والعساكر حينئذ أقول اذا لم صار مقدم الحصول على النصف مليون جنيه مصرى ووضعه فى البنك بالكيفية التى سبق أيضاها تحت أذننا وأحضار التسعة عشر أورطة بتمامهم بما فيهم بطاريات الطوبجية والسوارىخ وبلكات الصنایعية وتسفيرهم بكافة مهماتهم ولوازماتهم من هذا الطرف وأبعث ذوات - الباشبوزق الى بر الروم لتدارك العساكر من هناك هذا جميعه قبل

قيامنا من هذا الطرف مع قبول كافة مطلوباتنا المدرجة بهذا والاقرار عليها
من مجلس حضرات النظار بموجب قرار مزين بارادة سنية بقبوله للأعتاب
الخدوية بالأجابة تشريفنا بصدوره اليانا أقول مع التأسف أنه لا يمكنى تحمل
هذه المسئولية الجسيمة .

البند الثانى والعشرون

بما أنه كان مربوط لسلفنا غردون باشا هو ٦ ستة آلاف جنيه سنوى
ولكونى من ابناء الوطن قد تجاوزت بألف جنيه منها حتى يكون مربوط
ماهيتنا سنوى خمسة آلاف جنيه مصرى فقط وهذا لاجل مكاننا اعطاء
وظيفتنا حقها وتدارك لوازماننا فى السفر والحضر والاكتفى بما يختص لنا
اذ لا يكون لنا ايراد شخصى خلاف ما يجرى ربطه لنا من طرف الحكومة وأقل
من هذا المبلغ لا يكون كافى لمعاشنا بتلك الجهات .

الخاتمة

أنه لقد توضح بهذا اثنين وعشرون بندا محتويين على مطلوباتنا الضرورية
وأتشرف بتقديمه الى مجلس حضرات النظار للنظر فيه وصدور القرار عنه ..
فى ٢ صفر سنة ١٢٩٧هـ

(اسماعيل أيوب) ..

✽ تقرير مقدم من اسماعيل باشا أيوب فى ٢ صفر سنة ١٢٩٧هـ الموافق ١٥
يناير سنة ١٨٨٠م

صورة الوثيقة رقم (٧٧)

صورة أمر عال

نحن خديوى مصر

أنه مراعاة لاستكمال شرائط الانتظام فى إدارة عموم السودان وتمكن الضبط والربط فيها واستدعاء ذلك جعلها إدارة واحدة لتأييد ارتباطها بمركز حكومتنا وبناء على ما عرض لطرفنا من مجلس نظارنا نأمر بما هو آت :

المادة الأولى

قد جعلت إدارة جهات عموم السودان بما فيها مديرية شرقى السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر ومديرية هرر وبربرة وتجرة وزيلع حكمدارية واحدة .

المادة الثانية

تتشكل نظارة جديدة بعنوان نظارة الأقاليم السودانية وملحقاتها ويكون مركزها بمصر القاهرة .

المادة الثالثة

على رئيس مجلس نظارنا اتخاذ الطرق اللازمة لتنفيذ أمرنا هذا .
صدر بسرأى عابدين فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ / الموافق ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ م .

الامضاء (محمد توفيق)

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

امضاء (محمود سامى)

ربيع ثانى ١٢٩٩ هـ فبراير ١٨٨٢ م .

* المحفظه (٤٣) مجلس الوزراء - السودان صورة أمر عال بخصوص تقسيم مديريات السودان بتاريخ ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ - الموافق ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ م .

صورة الوثيقة رقم (٧٨)

أمر عالي بتقسيم السودان الى مديريات •

بناء على أمر مجلس النظار الصادر لسعادة ناظر ديوان وحكمدار عموم الأقاليم السودانية وملحقاتها الرقيم ٤ ربيع سنة ١٢٩٩هـ ، ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢م نمرة ٢ قد صار تشكيل قومسيون تحت رئاسة سعادتته مركبا من حضرات الذوات الواضح أسمائهم بهذا النظر والتروى في كيفية تقسيم جهات السودان الى مديريات بطريقة يبنى عليها انتظام الأمور الادارية والقضائية. واجرا ما يلزم اجراه بصورة ثلاثم تلك البلاد ومن بعد أن بينه بالقومسيون الأوجه الواضحة بالأمر المشار اليه وحصول التروى فيها - فاتحاد الأرى صار تقرير ما سيأتى ايضاحه :

فصل أول

في تقسيم جهات السودان الى مديريات

بند (١)

جهات السودان عموما تنقسم الى أربعة أقسام أولا بمراعية تقاربه واتصال بعض الجهات بحسب الموقع الجغرافى وثانيا بمراعية ايراد ومصروفات بعض - الجهات حتى أن كل قسم يمكنه بحسب الامكان أن يقوم بمصروفاته من نفس ايراداته بدون احتياج لمساعدة جهة أخرى خارجة عن تبعيته والأقسام التى ايرادها لا يكن كافيا لمصروفاتها يصير طلب ما يحتاج اليه لكاملة مصروفاته من نفس عموم الحكمدارية مباشرة وثالثا لحسن سير الادارة على المحور اللاتىق •

بند (٢)

القسم الاول يسمى مديرية عموم غرب السودان وتكون عموم مديريات دارفور ، وكردفان ، وشكا ، وبحر الغزال ، ودنقلة ومركزها يكون الفاشر •

بند (٣)

القسم الثانى يسمى مديرية عموم وسط السودان وتكون عموم على مديريات الخرطوم وسنار وفاشودة وخط الاستواء ومركزها يكون الخرطوم .

بند (٤)

القسم الثالث يكون مركبا من مديرية التاكة وملحقاتها ومن محافظتى سواكن وملحقاتها ومصوع وملحقاتها لحد باب المنجب ، وحيث أن ايراد هذه الجهات لا يكن كافيا لمصروفات خدامها والعساكر الذين بها وبنقط الحدود الحبشية التابعين اليها وجهة القضايف لقربها من الحدود لها دخل عظيم فى مسايرتها عند اللزوم لتوفر وسائل الاستعداد ، لذلك بين أهاليها سيما وأنها مركز تجارة عمومية للبلاد المجاورة لها عن الموافق جعلها مديرية تسمى مديرية القضايف .

القضايف : وهى تكون مركبة من عربان القضايف الذين تحت مشيخة عوض الكريم أبو سن ويضاف عليها أهالى رفاعة الشرق الذين تحت مشيخة بخيت التابعين مديرية سنار وأهالى القلابات القريبين منها وتلك المديرية مع الجهات السالف ذكرها يطلق عليها ص ٢ اسم مديرية عموم شرق السودان تحت إدارة مدير عموم واحد مركزه مصوع لأهميتها عن غيرها ، لكل من سواكن ومصوع وكيل محافظة للمساعدة على الادارة ويكونان تحت إدارة مدير عموم شرق السودان أيضا .

بند (٥)

القسم الرابع يكون مركبا من هرر وملحقاتها ومن محافظتى زيلع وبربرة وملحقاتها وجعلهم مديرية عموم واحدة تسمى مديرية عموم هرر وملحقاتها ومركزها هرر مع ايفاد المحافظين لكل من زيلع وبربرة كما الجارى الآن لأهمية وجود محافظتين بهما .

بند (٦)

اسماء المديريات والمحافظات الأصلية تبقى على ما هى عليه (أى مديرية

الخرطوم ومحافظة مصوع وهكذا) وحسابات كل مديرية أو محافظة تكون محصورة فيها وتتقدم الى ديوان عموم الحكمدارية بمصر في المواعيد التى تنقرر .

بند (٧)

اذا دعت واجباب الانتظام لنقل قسم من مديرية الى اخرى بالنسبة لقرب واتصالات الاهالى والتجاره بالمديرية التى يلزم الضم عليها فلا مانع من ذلك لراحة الاهالى فى الذهاب والاياب واتساع التجارة وحسن الادارة من بعد العرض لعموم الحكمدارية بالفائدة التى تنأتى أو الضرر الذى يمنع من جراء هذا النقل والتصريح منها بالاستحسان .

بند (٨)

حيث أن المديرىات ستقدم حساباتها الى ديوان عموم الحكمدارية بمصر كما ذكر ببند ٦ فلا لزوم الى وجود مالية عموم السودان بل يجرى لغوها وتضيف حساباتها على حسب ما يتقرر بمعرفة ديوان عموم الحكمدارية بموجب اصول الحسابية .

بند (٩)

مدير عموم كل جهة من الجهات الاربعة المذكورة ينتخب من أمراء العسكرية المشهود فيهم باللياقة وحسن الصداقة والأمنية ويكون خاص بالأدارة العمومية على الجهات التابعة له (بدون أن يكون له دخل فى الأمور الحسابية) ولكن عليه ملاحظة تسهيل التحصيلات بأوقاتها والحث على تقديم الحسابات فى مواعيدها بالجملة ويكون مانوطا بملاحظة أحوال وحركات المديرية والضبطيات والمجالس والمحاكم الشرعية وغيره - التابعين له ويكون أيضا قومندان العساكر الموجودة بإدارته وعليه محافظة الحدود التابعة لقسمه .

بند (١٠)

يتعين لكل مديرية عموم الخدما الكفاية بحسب أهمية ودرجة جسامتها انما معاونين والجاويشية والقواصة لا يصير تعيينهم من الخارج بل يكونوا

من ضمن الضباط والعساكر الذين تحت قومندانية المديرين تخفيًا للمصاريف وأن استحقاق خدمة مديرية العموم الذين بخلاف العسكرية يكون قيده بالمديرية التي بها مركز ديوان العموم .

بند (١١)

مديرين العموم يكونون تحت إدارة وأوامر نظارة عموم الحكمدارية وعليهم تنفيذ مفعول الأوامر والأجراءات التي تصدر لهم من عموم الحكمدارية سوى كانت خاصة بالحركات العسكرية أو الأمور الإدارية والمالية والقضائية وغيره من كامل ما كان ويكونون مسئولين لهذا الديوان - عما يظهر من تقصير أو غيره .

بند (١٢)

مديرين المدرجات الموجودة في كل قسم يكونون مرتبطين بمدير عموم القسم التابعين اليه وملزمين بالتحصيلات والإدارة العمومية بمديرياتهم وبالأخص مناطق بملاحظة حركات أقسام المديرية التي تحت إدارتهم والضبطيات - والمجالس والمحاكم الشرعية وبالجمله بكل ما يترتب عليه حصول الأمن والراحة بين أهالي المديرية وتحسين حال الزراعة وتوسيع نطاق التجارة وأمن الطرق والمواصلات وغيره .

بند (١٣)

يترتب في مركز كل مديرية ضبطية يكون خاصة بالضبط والربط وإدارة - البندر ومركزية الدعاوى التي تحدث بين الأهالي وبعضها ويترتب لهذه الضبطية مأمور وناظر قلم دعاوى ووكيل وعساكر بصفة مستحفظين وهؤلاء أي المأمور والوكيل والعساكر يكونوا من ضمن ضباط وأفراد القسم العسكري الموجود بمركز المديرية واستحقاقاتهم وتعيناتهم وملبوساتهم يكونوا بالتبعية للقسم الذين هم منه ، ومع ترتيب الكتاب اللازمة لعمل اشغال الضبطية .

بند (١٤)

يكون في مركز كل مديرية محكمة شرعية مركبة من قاضى ومفتى وعمال كتابه موظفين من طرف الحكومة لنظر القضايا والدعاوى الشرعية التي تحدث بالمديرية .

بند (١٦)

يترتب في جميع جهات السودان القبلية مفتش عموم للصحة العمومية
وفي جهات هرر وزيلع وبربرة مفتشا أيضا لذلك .

بند (١٧)

يترتب في كل مديرية عموم حكيم بيطرى للبحث في حالة الحيوانات
وصحتها ووقايتها كالجارى بمديريات مصر .

بند (١٨)

حكما الصحة والحكما البيطرة يكونون بالتبعية الى عموم الصحة
المصرية في امر ما هو ما نوط بوظائفهم عليهم ان يعملوا بمقتضى القوانين
والتعليمات التى تعطى اليهم في مجلس صحة مصر بواسطة عموم الحكمدارية .

فصل ثانى

في العلوم والمعارف والصناعات

بند (١٩)

حيث ان وجود العلوم والمعارف والصناعات في كل مملكة يترتب عليه
زيادة ثروة الاهالى وتمدنها واتساع نطاق التجارة ونمو المحصولات فيها
فمن الضرورى ايجاد مدارس بجهات الاقاليم السودانية لتعليم الاهالى
العلوم والمعارف والصناعات النافعة كما الوجه الآتى : -

بند (٢٠)

يكون في كل مديرية مدرسة يترتب لها المعلمين والضباط الكفاية لتعليم
العلوم التى يتقرر تدريسها فيها وماكولهم وملبوسهم بحسب الحالة التى
توافق احوال تلك البلاد .

بند (٢١)

العلوم التى يصير تدريسها بالمدارس المذكورة سواء كانت ابتدائية
او تجهيزية تكون على حسب المقرر بمدارس مصر .

بند (٢٢)

النفقات التي تلزم للمدارس المذكورة تكون أمامه أرباب جمعيات خيرية من أهالي البر والاحسان تعقد في كل مديرية تحت رئاسة مدير الجهة أو من الأوقاف الجارية لذلك وإذا نقص شيء من نفقاتها تكون على طرف الحكومة وإذا كان أحد الأغنياء يرغب دخول ولده بأحد المدارس لا مانع من قبوله ودفع المصاريف اللازمة من طرفه اعانته لذلك .

بند (٢٣)

يترتب في كل قسم من المواقع العسكرية مدرسة حربية لتعليم أولاد الضباط والعساكر والصف ضباط والانفار الذين يكون فيهم اللياقة أو من يرغب من الأهالي لذلك ويكون خوجتها وضباطها من أئمة وضباط الأورط العسكرية ومصاريفهم وما يلزم لتعليمهم من أدوات مثل الورق والحبر والكتب تكون على نفقات الحكومة مع بناء المحلات اللازمة لها على قدر الامكان .

بند (٢٤)

على حكام الأقسام والمديريات ومديرين العموم النظر في بث الصنایع وأنواع الزراعة وتشويق وترغيب الأهالي لذلك على ازدياد الصنایع وأنواع الزراعة النافعة وعليهم أيضا الملاحظة والتفتيش والحث على اكتساب العلوم والمعارف .

فصل ثالث

في الامور المالية وما يلزم من المصاريف

بند (٢٥)

الأمور المالية الشاملة لكل ما يلزم ويمكن تقريره وتحصيله من الأموال والعوائد وغيره لا يمكن تقريرها الآن بطريقة منظمة ثابتة بالنظر لاختلاف وتنوع العوائد المربوطة على الجهات بحسب حالاتها ولأجل حصر وتقدير ذلك بالضبط الشافي بطريقة لا يفتأ منها الاضرار بحالة الأهالي ولا الأجحاف بحقوقها المدنية يلزم أن بعد تعيين مديرين العموم بالصفة السابقة يصير الاتحاد مع المديرية ومأمورين كل مديرية على حدتها ومع من يتعين من عمده

وأعيان ومشايخ أقسام المديرية وتقديره ما يمكن تقرير من الأموال والعوائد وغيره بحسب أحوال تلك البلاد .

بند (٢٦)

تقدير ما يلزم من المصاريف بالنسبة لحالة البلاد واحتياجاتها لا يمكن الآن بصفة قطعية بالنسبة لعدم الوقوف التام على ما يلزم من ذلك ولأجل حصر تلك المصاريف بالضبط الشافي يلزم أن مديرين العموم والمديرين الذين يقدرون الأموال والعوائد يقدرون أيضا ما يلزم من المصاريف بالنظر لحالة البلاد واحتياجاتها بشرط أن تكون كافية لحسن إدارة المصالح العمومية بكيفية منتظمة مع مراعاة الاقتصاد اللازم بحيث أن لا يخل بالأدارة وحسن سيرها .

بند (٢٧)

من بعد تقدير الإيرادات وحصر المصروفات بكل مديرية بالصفة الموضحة ببند ٢٥ ، وبند ٢٦ يجرى تنظيم ميزانية مستوفية عن كافة إيرادات ومصروفات كل مديرية ببيان أنواعها بغاية الضبط والدقة وعرضها من طرف مديرين العموم الى ديوان عموم الحكمدارية بمصر مصحوبة بالتقارير الشاملة لتقدير الإيرادات وحصر المصروفات وهذا الديوان يجرى تنظيم ميزانية عمومية عن كافة إيرادات ومصروفات عموم الأقاليم السودانية وتقديمها لمجلس النظار بعد ضم ماهيات ومصروفات ديوان الحكمدارية .

بند (٢٨)

انه لأجل ضبط الإيرادات والتحصيلات ومعرفة كل فرد من الأهالي بالأموال والعوائد المقررة عليه والسعى في السداد بمواعيدها يجب تعيين صيارف مخصوصة لكل قرية أو قريتين ويجعل لهم قيمة مقدرة على الأموال التي يجرى تحصيلها لأجل تقسيمها بحسب المقرر لصيارف النواحي بمدرجات مصر وصرفها لهم لحصول التحصيل مع صرف الدفاتر اللازمة لتقيد وحصر الأموال والعوائد المقررة على كل شخص والمتحصل منه .

بند (٢٩)

يعطى للأهالي أوراق مطبوعة موضحة بها أصل مقدار العوائد المقررة

عليهم وبيان تواريخ سدادها وقييد المتحصل فيها حتى لا يحصل تداخل من
أحد .

بند (٣٠)

انه لأجل زيادة ضبط وربط عملية الصيارف المرتبة بنواحى المديريات
وعدم تدخلهم فى حقوق الأهالى وقياسا على ما هو جارى بمديريات مصر
يتعين مفتشين وواحد كاتب بكل مديرية عموم ويتوجهوا بالنواحى ويجرى
تفتيش عملية الصيارف ومقابلة الوارد بأوراق الأهالى بحضور أربابها على
الموارد باليوميات والجرايد والمكلفات ومعرفة ما هو مقرر على كل شخص من
الاموال والعوائد وغير الموارد بالجرائد وبأصول الورد الذى بيده وبيان
المتسدد منه بحسب التواريخ الواضحة بالورد واليوميات وهذا الأجرى يكون
على منوال الجارى لحصول اللاحق على التفتيش وما يجد من الخل بعملية
صراف أى ناحية سواء كان بحساباته أو قشط أو تصليح أو لحس أو استولوا
على شىء من الأهالى بغير حق أو اختلاف فى تواريخ الدفعيات فمن بعد التحقيق
اللازم معه عن جميع ما يجد مخل فى عملية ترسل أوراق ذلك من طرف مفتش
الصيارف لمديرية العموم التابع لها الطرف المذكور بالأفادة اللازمة لنظر بها
فى كيفية ما يظهر واتخاذ - الاحتياطات التى يلوح له اجراها وعرض أوراق
التحقيق الابتدائية وما جرى فى شأنها بالمخاطبة اللازمة لديوان عموم النظارة
والحكمдарية .

بند (٣١)

حيث من اللازم حصر ما يكون موجودا من الديون بأنواعها وأسماء
أربابها وكيفية الوصول الى سدادها وهذا لا يتيسر الوصول اليه بمعرفة
القومسيون بصورة قطعية الآن لسبب اطالة الزمن الذى به يمكن الوصول الى
معرفة مقادير الديون المقتضى حصرها بمعلومية أسماء أربابها وكيفيته لبعده
الجهات المقيدة بها تلك الديون فاللازم هو أنه بمعرفة نظارة ديوان عموم
الحكمдарية يطلب من المديريات والجهات التابعة لها كشف عن الباقي من
الديون المذكورة لحد الآن وأنواعها وسنوات تعليتها وأسباب عدم سدادها ان
كان لوفاة أو عدم مطالبة أربابها أو من عدم وجود نقدية بالخزينة أو لطول مدة

سدادها وما اشبهه وبعد تقديمه من الجهات وتحقيق ما يكن ثابتا ولازما صرفه لأربابه .يعمل مجموع عنه ويعرض لمجلس النظار مصحوبا بالتقارير المبينة بها تلك الاسباب والطرائق التى توصل لسداده .

فصل رابع

فى الحالة العسكرية وتقدير القوة اللازمة

بند (٣٢)

لما كان من الضرورى النظر فى اصلاح الحالة العسكرية حسبما تقتضيه حالة تلك البلاد لتوطيد الأمن والنظام بكافة أنحاء الأقاليم السودانية خصوصا ما يتعلق بتقوية حدود الحبشة والمحافظة عليها فى الحالة الراهنة مع ما يترتب عليه الأمن والاطمئنان للوقاية من وقوع اذى مهاجمة على هذه الحدود وتقدير القوة العسكرية اللازمة لذلك قد صار المداولة بالقومسيون عن مقدار ما يلزم من القوة بحسب مواقع الجهات واحتياجاتها فوق ان اللازم مع مراعاة حالة المالية هو تسعة وثلاثون ألف وثمانية وخمسون عساكر نظامية وطوبجية وباشبوزق وقد علم أن مقدار العساكر النظامية والباشبوزق الموجودين والحالة هذه بالأقاليم السودانية المرتبة منها القوة العسكرية هو أربع وثلاثون وربعمائة وسبعة عشر نظامية وباشبوزق كما البيان الآتى أدناه وهذا لا ينقص عن مقدار القوة التى رآها وقدرها القومسيون الا بقدر أربعة آلاف وستماية واحد وأربعين نفر فلو أرسل اليها القدر المرقوم الآن لربما يكون زيادة عن لزوم المحافظة ويترتب عليه زيادة مصاريف بلا فائدة فالذى ترى هو الاكتفى الآن بالقوة الموجودة وعند تعيين مديرين العموم الذين هم قومندانات العساكر ومرور سعادة حكمدار عموم الأقاليم السودانية على تلك الجهات ينظر فيما هو لازم من العساكر النظامية وغيرها ويعمل عن ذلك التقرير اللازم شاملا جميع الملحوظات التى يترتب عليها ازدياد أو تقليل العسكرية ويقدم لمجلس النظار للنظر فيه .

جـ حول

القوة العسكرية التي قدرها القومسيون والقوة الموجودة والحالة هذه
القوة التي قدرها القومسيون والقوة الموجودة والحالة هذه

الجهة	سواروخ حربي	مدفع كروب	مدفع جبلي	مجانة	باشبوزق ببادة	عساكر نظامية		الجملة
						أورطة	بلوك	
الفاشر وأم شفقة	٢	—	٦	١٠٠	١٠٠	٢	—	٢٧٨٠
داره	٢	—	٦	٥٠	٥٠	٢	—	١٨٤٠
كلكل	٢	—	٦	٢٠٠	٢٠٠	٢	—	٢١٤٠
شكا وبحر الغزال	٢	—	٤	١٠٠	١٠٠	١	—	١٠٨٤
كردفان	٢	—	٦	٢٠٠	٢٠٠	٣	—	٢٩٨٠
دنقلة	—	—	٦	٥٠	٥٠	—	٢	٣١٨
الخرطوم	—	—	١٢	٤٠٠	٤٠٠	٣	—	٣٤١٦
سنار وفازو غلى	—	—	٦	٢٠٠	٢٠٠	١	٤	١٧٠٨
خط الاستواء	١٠	—	١٢	—	١٠٠٠	٢	—	٢٨٣٦
فاشودة	٦	—	٦	١٠٠	٦٠٠	٢	—	٢٣٦٤
بربر	—	—	١	١٠٠	٥٠	—	٢	٣٦٨
التاكة	٢	—	١٢	٣٠٠	٢٠٠	٢	—	٢٢٢٨
سنهيت	٤	—	١٢	—	٤٠٠	٢	—	٢٢٠٠
اميديب	٢	—	٦	—	١٠٠	١	—	١٠٠٠
الجبرة	٢	—	٦	١٥٠	١٥٠	٢	—	٢٠٤٠
القلابات	٢	—	٦	١٥٠	١٥٠	٢	—	٢٠٤٠
سواكن	—	٦	١٨	—	٤٠٠	٢	—	٢٢٩٦
مصوع	٢	—	٦	—	—	—	٤	٤٦٨
هرر	٦	—	١٨	٤٠٠	—	٤	—	٣٩٤٠
زيلح	٦	—	٤	—	—	—	٤	٤٨٨
بربرة	٢	—	٤	—	—	—	٤	٤٦٤
المجموع	٥٦	٦	١٥٨	٢٤٠٠	٤٣٥٠	٣٤	٢٠	٣٨٩٩٨

القوة الموجودة والحالة هذه

الجهة	عساكر باشبوزق	عساكر نظامية	جملة
الفاشر وأم شنقة	١٥٨	١٩٧٦	٢١٢٤
دارة	٧٨	١٢٢٤	١٣٠٢
كلكل	٤٦٤	٩٢١	١٣٨٥
شكا وبحر الغزال	٢٥٠	٦٣٦	٨٨٦
كردفان	٥٦٠	٢٧٢٣	٣٢٨٣
دنقلة	٧٩	٢٥٥	٣٠٤
الخرطوم	٨٤٠	٢١٣٠	٢٩٧٠
سنار وفازو غلى	٧٣١	١٢٢٤	١٩٥٥
خط الاستواء	٨٩٨	١٢٢٩	٢١٢٧
فاشوده	٩٥١	١٢٩٠	٢٢٤١
بربر	٢٠٢	٢٧٦	٤٧٨
التاكه			
سنييت			
أميديب			
الجبره			
القلابات	١٦٣٧	٧٩٩١	٩٦٢٨
سواكن		٤٥٢	٤٥٢
مصوع	٦٥	١٧١٦	١٧٨١
هرر	٨٤	٢٩٢١	٣٠٠٥
زيلسع		١٣٠	١٣٠
بربرة		٣٥٦	٣٥٦
المجموع	٦٩٩٧	٢٧٤٢٠	٣٤٤١٧

بند (٣٣)

أن مع الاجرا على وجه ما سبق بند (٣٢) ينتظر أيضا في تقوية استحکامات المواقع العسكرية وبالأخص نقط حدود الحبشة ومقدار اللازم من المدافع وأنواعها والى ايجاد وبناء قشلاقات واستباليات عسكرية بالمحلاته

اللازمة وتقدير مصاريقها وأعمال التقارير والرسومات ويعرض من طرف عموم
الحكمدارية لمجلس النظار للنظر .

بند (٣٤)

بما أن كل من نقط سنهايت واميديب والجبرة والقلابات فيها قوة عسكرية
شهيرة ومراكز تجارة عمومية وابنية مستوطن بها جملة أهالى وعربان القبائل
المجاورة التابعة اليهم وهذه المحلات لم يكن بها مساجد شريفة لاقامة الشعائر
الاسلامية فمن الموافق بناء مسجد شريف فى كل جهة من هذه الجهات ويؤذن
أحد أئمة الأقسام بأقامة الصلوات المفروضة بأوقاتها وخطبة الجمعة والعيدى
مع ترتيب اللازم لها من مصابيح زينة وغيره على نفقات الحكومة الخديوية .

بند (٣٥)

بما أنه لا يوجد طرق عسكرية قريبة موصلة بين نقط الحدود وبعضها
بحالة منتظمة بل عند احتياج نقل أى قسم عسكرى من نقطة الى أخرى جارى
ترحيلهم وتوصيلهم من الطرق العادية التى بين أهالى قبائل وعربان الجهات
وبعضها وهذه الطرق فضلا عن كونها ليست ذات استعداد لايق لمرور العساكر
فأنها مستطيلة والمرور منها يستدعى كثرة مصاريق ويوجد تأخير إرسال
الذخائر والمهمات والأمدادات العسكرية بأقرب دقة عندما تمس الحاجة فلأجل
توفير الوقت والمصاريق يلزم أنتظام طرق عسكرية تكون موصلة من النقط الى
بعضها بأقرب وأقصر طريق ليتمكن إرسال الذخائر والمهمات والأمدادات العسكرية
بأوقاتها وإنشاء وتبصليح هذه الطرق يجرونه عساكر كل جهة شىء فشىء
عند سنوح فرصة حصول الأمن والأطمئنان بالجهات وفى الاوقات الخالية عن
التعليمات .

بند (٣٦)

أقوى سبب موجب لصعوبة الأشغال بالجهات السودانية هو كثرة وجود
الصحارى المقفرة المسماة بالعتامير بعضها يمر بها المسافر المجد ثلاثة أيام
والبعض أربعة أيام وأطولهم عتمور أبو حمد الذى يمتد السير فيه أكثر من
ثمانية أيام بدون مأوى بسبب طول مسافاتهم ترحيل الحكومة خدماها أو

جيوشها أو غيرهم تتكلف لهم بكمية جسيمة من القرب واجر الجمال التي تحملها وقد أثبتت التجربة أن في أزمة الحرارة التي تقع في أغلب أيام السنة أن الماء يجف من القرب وفي بعض الأحيان ينشأ عن أتلانف النفوس والحيوانات وهذا فضلا عما فيه من عدم تقدم التجارة التي هي أعظم دواعى الثروة فالواجب لرفع هذه المشاق أو تخفيفها هو فحر وإنشاء آبار مياه بالمحلات المائلة لذلك حتى تزداد التجارة وتتوفر المصاريف على الحكومة .

فصل خامس

فيما يتعلق بمسألة منع تجارة الرقيق بالأقطار السودانية

بند (٣٧)

بما أن مسألة منع تجارة الرقيق هي في أشد الأهمية الواجب اتخاذ التدابير الفعالة لاستئصالها بواسطة تأسيس قاعدة قطعية للسير على موجبها فبالتروى قد تقررة البنود الآتية : -

بند (٣٨)

يترتب مفتش عمومى مخصوص يناط به منع تجارة الرقيق بكافة أنحاء الأقاليم السودانية تحت أوامر وتعليمات حكمدارية عموم الأقاليم السودانية يسمى مفتش استئصال تجارة الرقيق بالأقطار السودانية .

بند (٣٩)

يترتب بكل مديرية عموم مفتش خصوصى لمنع تجارة الرقيق يكون بالتبعية الى المفتش العمومى ومسئول لديه أما مفتش مديرية عموم هرر فيكون بالتبعية لعموم الحكمدارية لبعد هذه الجهة عن مركز المفتش العمومى .

بند (٤٠)

من بعد تعيين وترتيب المفتش العمومى ومفتشين مديريات العموم كما ذكر ببند (٣٨) ، وبند (٣٩) يصير اليحث في اجرا التحفظات اللازمة كالآتى : -

بند (٤١)

يجب على المفتش العمومي ومفتش مديريات العموم أن يتحروا بوجه الدقه عن الطريق والبوغازات والمنافذ المدة والمشهورة والمعروفة بمرور أو تهريب الرقيق منها في جميع الجهات السودانية ويعمل عن ذلك تقريراً عمومياً شاملاً لجميع النقاط والمحطات المهمة التي يترأى لهم ضرورة وجود المأمورية والنفر اللازم بها ومقدار عدده وأنواعه ويعرض على سعادة حكمدار عموم الأقاليم السودانية ومن بعد التروى فيه والموافقة عليه يصير ترتيبها وحصر مصروفاتها ودرجتها بالميزانية العمومية الخاصة بالأقاليم السودانية .

بند (٤٢)

مأمورين المحطات والنقط التي يصير ترتيبهم يكونون بالتبعية الى مفتشين منع الرقيق بجهاتهم ومستولين لديهم ومناطقين ومأمورين بمنع هذا الأمر وعدم مرور أو تهريب رقيق من مراكزهم بطريق البر والبحر أو الى جهات أخرى وضبط كل من يوجد متعاطياً ببيع مباشر أو بواسطة غيره وإرساله مع ما يوجد معهم من الرقيق أول باول الى مأمورين الحكومة الأقرب لهم بمحاضر شاملة كيفية الضبط وعدد وأجناس الرقيق المضبوط وأسماء وبنود وجهات المتجرين به والنقطة أو المحل الذي صار الضبط فيه والنقط والمحطات التي مروا منها ويعرض في الحال تقرير مثل ما ذكر الى مفتش الجهة التابع اليها وبالجمله عليهم المرور على الدورية حتى حدود مراكزهم أو محطاتهم التي تتعين لهم من قبل تفتيش منع الرقيق وان يقدموا للمفتش في كل خمسة عشر يوم تقريراً عمومياً شاملاً جميع افتقادات وتوقعات اشغال محطاتهم او نقطهم وكيفيات ما أجروه في المرور ببابه وما صار ضبطه وإرساله الى مأمورين الحكومة وما يترأى لهم من الملاحظات المؤدية لزيارة التحفظ واذا لم يصير ضبط أو لم يرى شيء فيقدمون تقارير أيضاً بما يفيد ذلك .

بند (٤٣)

على المفتشين المذكورين أيضاً البحث والتفتيش الدقى بكافة أنحاء محطات ونقط وجهات تفتيشهم وافتقاد حال واحوال المأمورين والخدماء المرتبين بواسطة مرورهم بالذات مع ما يلوح من اتخاذ الطرق المؤدى لعدم تمكن المرور

بأحد الرقيق برا وبحرا وضبط كل من يوجد متعاطيا هذا الأمر وابعائهم مع ما يوجد معهم من الرقيق محظا عليهم الى مأمورين الحكومة القريبين من محل الضبط مصحوبا بمحاضر بالكيفية الموضحة ببند (٤٢) وان يقدموا الى مفتش العموم شهريا جدولا شاملا جميع التقارير والمحاضر الواردة اليهم من مأمورين المحطات والنقط مع علاوة الوقايع التي شاهدها والاحتياطات التي أجروها بأنفسهم باثنى تفتيشهم ومرورهم على الجهات التابعة اليهم في مدة المدة أما مفتش منع الرقيق بمديرية عموم هرر وملحقاتها فتقدم تلك الجداول للعموم الحكمدارية بمصر كما ذكر .

بند (٤٤)

على مفتش العموم أجر كافة الوسائل والطرق التي يترتب عليها الاستئصال هذا الأمر كليا والتعرض عن جميع ما يحصل ويتراى أول بأول الى عموم الحكمدارية وعليه أن يقدم شهريا لها تقريراً شاملا بجميع ما ورد اليه من مفتش الجهات مع علاوة ما يتراى اليه من الملاحظات عنها وما يجريه أو يريد اجراءه في الوسائل الكافية لحفظ وصيانة وأتمام مأموريته واذا خلت بعض الشهور من حصول ضبط أو تهريب فيعرض أيضا ما يدل على ذلك أما اذا حصلت حادثة مهمة فعلية أن يبادر في الحال بالعرض عنها لعموم الحكمدارية بولا يصير توقيفها لحلول وقت التقرير .

بند (٤٥)

اذا تبالغ لأحد مأمورين المحطات والنقط والمفتشين عند مرورهم لاستكشافات جهاتهم وجود رقيق بجهة تابعة لمحطة أو نقطة أو تفتيش خارجة عن تبعيته تكون قريبة من مروره أو وجوده وتلاحظ عدم الملاحقة على ضبط ما ذكر بمعرفة مأمورين ومفتش الجهات التابعة اليهم لوجودهم وقتها بمراكز أخرى بعيدة تابعة اليهم يتعذر حضورهم في مدة قريبة فلاجل عدم ضياع فرصة الضبط فعليه أن يتوجه الى الحل الذي يتبالغ عن وجود الرقيق به ويجرى أعمال الطرق المؤدية الى ضبط ما يوجد من ذلك والاجرا فيه كما تقدم ببند ودرج توقيعاته بجرناله مع اخطار مفتش الجهة التابع له محل الضبط ومفتش العموم أيضا .

بند (٤٦)

يلزم بدرجة وصول الحاضر الشاملة ما حصل من ضبط وتهريب الرقيق سوى كانت من مأمورين المحطات أو النقط أو المفتشين كما ذكر ببند وبند فعلى مديريين العموم ومديريين المديرية إرسال الحاضر وكافة الأوراق والمستندات الدالة على جنحة ويوجدوا متعاطين بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيرهم عن الذين يكونون من تبعية الحكومة المصرية الى المجالس العسكرية التى يصير عقدها فى الحال من ضباط العسكرية الذين بالمراكز لقطع الحكم بمعرفته على المتعاطين البيع والمشتريين وعن من يتضح وقوع التساهل والأهمال أو التداخل من مأمورين النقط والمحطات والتفتيش وغيره التى مروا بها وما أجروا وسائط الضبط وتقديم جرنال الأحكام التى تتوقع الى ديوان عموم الحكمدارية للنظر فيه وأجرا ما يلزم عنه وأما عن الغير تابعين للحكومة فعلى المديرين المؤمى اليهم إرسال الحاضر والأوراق وكافة المستندات الى ديوان عموم الحكمدارية لأجرا ما يلزم لمحاكمة الجانى .

بند (٤٧)

المفتش العمومى ومفتش منع الرقيق ومأمورين المحطات والنقط يكونون مسئولين بوجه خصوصى لدى حكام عموم الأقاليم السودانية فيما يظهر من وقوع تجارة أو تهريب رقيق بجهاتهم وتفتيشهم ومحطاتهم .

بند (٤٨)

على مديريين العموم ومديريين المديرية ومأمورين الأقسام المساعدة الكلية لمفتش ومأمورين محطات ونقط منع الرقيق فيما يختص بمأمورياتهم وعليهم أيضا ملاحظة هذا الأمر بأنفسهم بغاية الدقة مع أخذ التعهدات القوية على مشايخ قبائل العربان بعدم اتجار أو تهريب أو حصول التستر أو التداخل فيهم على من يوجد متعاطيا هذا الاجرا ومن يمر عليهم من التجار بالطرق والمنافذ التابعة شياختهم وانهم يكونون مسئولين عن حصول أدنى شئ يحصل بجهاتهم عن هذا الأمر وبالجمله على المأمورين المؤمى اليهم أجرا كل الطرق الفعالة الموجبة لاستئصال هذا الأمر حتى لا يقاتى أو يسمح بالاتجار

في ذلك بجميع أنحاء الاقاليم السودانية ويكونون مسئولين ومدانون أيضا لدى حكمدار الاقاليم السودانية عما يترتب عليه حدوث أدنى شيء يختص بهذا الامر .

بند (٤٩)

لبروز هذه القاعدة من القوة الى الفعل واستبقى مشتملاتها بصفة تحفظ لها كل الاحتياطات الموجبة لكمال استئصال تجارة الرقيق يصير النشر عموما بسائر البنادر والقرى بالأقطار السودانية تحريرا وبالمناداة العلانية بأن صار محو واعدام اسم رقيق من جميع الناس وان كل من يقدم على بيع أو شراء أو تهريب أو اتجار يجازى بأشد الجزاء بحسب القوانين وكل من كان موجود من سابق بطرف أحد فانه حر مطلق التصرف كالأحرار له مالهم وعليه ما عليهم وأنه مخير بلا قيد بالأقامة طرف متبوعه بصفته تابع بما هية أو غيره والانفصال عنه وقت ما يجب ويختار بدون الزام وهكذا من الأمور التي ينشئ عنها ازدياد شهرة الحرية المطلقة في هذا الامرين العموم .

بند (٥٠)

الرقيق الذى يصير ضبطه من ذكور واثاث والذين يحصل منهم الشكوى بقصد تحريرهم يجرى في حقهم أحكام الأوامر والمنشورات الخاصة بذلك الصادرة من طرف الحكومة .

بند (٥١)

الجزاءات التي يصير ترتيبها على مرتكبين ببيع الرقيق والمشتريين معهم ومن أهملوا في ضبطهم تكون على حسب الجزاءات المدونة بالقوانين والمعاهدات الخاصة بذلك انما لأجل منع هذا الأمر بالكلية وعدم تجارى أحد على ارتكابه يجوز لسعادة حكمدار السودان ازدياد وتشديد تلك الجزاءات عن المدونة بالقوانين والمعاهدات المذكورة .

بند (٥٢)

يلزم وجود دفاتر خصوصية بطرف مأمورين المحطات والنقط والمفتشين لقيد وحصر كافة أعمالهم وتفقداتهم وتوقيعاتهم ومرورهم وما يجروه من الملاحظات وقيد التقارير والمحاضر التي يقدموها ومقدار الرقيق الذى يصير ضبطه وكيفياته واسماء المتجرين وهكذا طلبات وجزاءات عملياتهم ومأمورياتهم .

الخاتمة

حيث لا يخلو الحال من حصول حوادث عسكرية مهمة جدا يتعسر خسمها بواسطة القوة الموجودة بحدود مديرية العموم التي حدث بها هذا المهم ويستدعى الحال اجرا ما يستوجب اجراه في الوقت نفسه بمساعدة قوة أخرى من بعض الجهات الأخرى حسبما لازدياد الخطب وربما صادف حصوله عوارض إجراءات بخطوط التلغرافات الموصلة لمصر وينشئ من ذلك تأخير العرض والاستئذان والتصريح عن اللازم اجراه فيما يحصل فلا أجل زيادة الاحتياط ومداركة ما يحتمل وقوعه وضرورة الأخرى فيه وقتيا بدون ارتهان على مخابرة عموم النظارة لتعذر الأمر كما ذكر ينبغي في هذه الحالة أن المديرين العموميين يجرون المخابرة مع مدير عموم وسط السودان ويكون عليه النظر في الاحتياطات المستلزمة لذلك التي يترتب عليها حسم استعمال الأمر واجرا المساعدات التي تلزم لذلك سوى كان من جهة تبعيته أو من تبعية أخرى مستقربة وأخطار النظارة بتفصيلات الأمر وما اجراه فيه وما يكن لازما لتمامه وعلى باقي المديرين تنفيذ ما يصدر اليهم منه في هذا الخصرص .

بما أن جهات دارفور وخط الاستوى وهرر وملحقاتهم من الجهات المهمة التي أهاليها لم يصلوا للآن الى التمدن التي تحفظ للحكومة الأمن والاطمئنان الدائم بهم وبناء عليه يكون من الواجب حصول الالتفات الكلى من مديرين ومأمورين هذه البلاد الى ما يؤدى تمادى الأمن بها وسيرها بحالة حسنة منتظمة بترتيب القوة العسكرية الكافله لحسن النظام واستقرار الراحة بين أفراد القبائل ومعاملة الأهالى بمزيد العدل والهدوء المختلطان بالاحسان وانتشار العلوم والمعارف وانواع التربية الانسانية واتخاذ الطرق اللازمة في تحسين الأحوال باستعمال السياسة العادلة بالحزم والرأى الصائب حتى انتشار واستماع ما نكر بين الأهالى والمجاورة يؤمل الوصول الى الغاية المطلوبة في مسافة قليلة وبهذا تصير حكومات ثابتة ذات ايرادات وافرة تقوم مقام ما تكبدته الحكومة عليها من النفقات وتنتشر الوية عدلها في هذه الجهات على مقتضى ما تدون بأمر مجلس النظار الصادر لسعادة ناظر ديوان وحكمдар عموم الاقاليم السودانية وملحقاتها الرقم ٤ ربيع آخر سنة ١٢٩٩ نمرة ٢

تقدصار ابداء ما تراءى للقومسيون فيما يتعلق بأقاليم السودان وتدون بالأثنى
وخمسين بند والخاتمة المسطرين بهذا لتشريعهم بأتوار المطالعة وما وافق
يصدر به الأمر أفندم •

ربيع آخر سنة ١٢٩٩ هـ الموافق مارس سنة ١٨٨٢ م •
أعضاء :

«مهندس أشغال عمومية» (بكباشى ٣ جى بيادة) (بكباشى مستودع جهادية)
أحمد فهمى عبد القادر سعيد ناصف
«مأمور جميع أملاك الميرى بأسىوط» (باشمعاون الجهادية) (مدير عموم التاكاسابقا)
أحمد رامى ابراهيم فوزى محمد سعيد
«فريق عسكرية لواء سابق» (رئيس عموم أركان خرب) (رئيس القومسيون وناظر)
حسن حلمى أسستون ديوان وحكم دار أقاليم السودان
عبد القادر

(*) المحفظة ١١١ سواحل البحر الأحمر - ربيع آخر سنة ١٢٩٩ هـ -
١٨٨٢ م تقسيم السودان الى جهات ومديريات •

صورة الوثيقة رقم (٧٩)

صورة أمر عال نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ وبناء
على ما عرض لطرفنا من ناظر الأقاليم السودانية وملحقاتها بموافقة رأى مجلس
نظارنا نأمر بما هو آت :

المادة الأولى

- قد صار تقسيم جهات السودان الى أربعة أقسام كآلتى بيانه : -
- القسم الأول :** يسمى بحكمداية إقليم غرب السودان ومركزها بالفاشر
وتكون عموما لمديريات دارفور وكردفان وشكا وبحر الغزال ودنقلة .
- القسم الثانى :** ويسمى بحكمداية إقليم وسط السودان ومركزها
بالخرطوم وتكون عموم لمديريات الخرطوم وسنار وبربر وفاشودة وخط
الاستواء .
- القسم الثالث :** ويسمى بحكمداية إقليم شرق السودان وتتركب من
التاكا وملحقاتها ومن محافظتى سواكن ومصوع وملحقاتها الى باب المندب .
- القسم الرابع :** يسمى بحكمداية عموم هرر وملحقاتها وتتركب من
مديرية هرر ومحافظتى زيلع وبربرة وملحقات الجهات المذكورة ويكون مركزها
بهرر مع بقاء المحافظين لكل من محافظتى زيلع وبربرة لأهمية وجودهما .

المادة الثانية

- ناظر الأقاليم السودانية وملحقاتها مكلف بتنفيذ أمرنا هذا .
- صدر بسرأى عابدين في ١٤ جمادى الأول سنة ١٢٩٩ هـ الموافق ٢ أبريل
سنة ١٨٨٢ م .

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضاء (محمود سامي)

ناظر الاقاليم السودانية وملحقاتها

الامضاء (عبد القادر) ٠٠ (*)

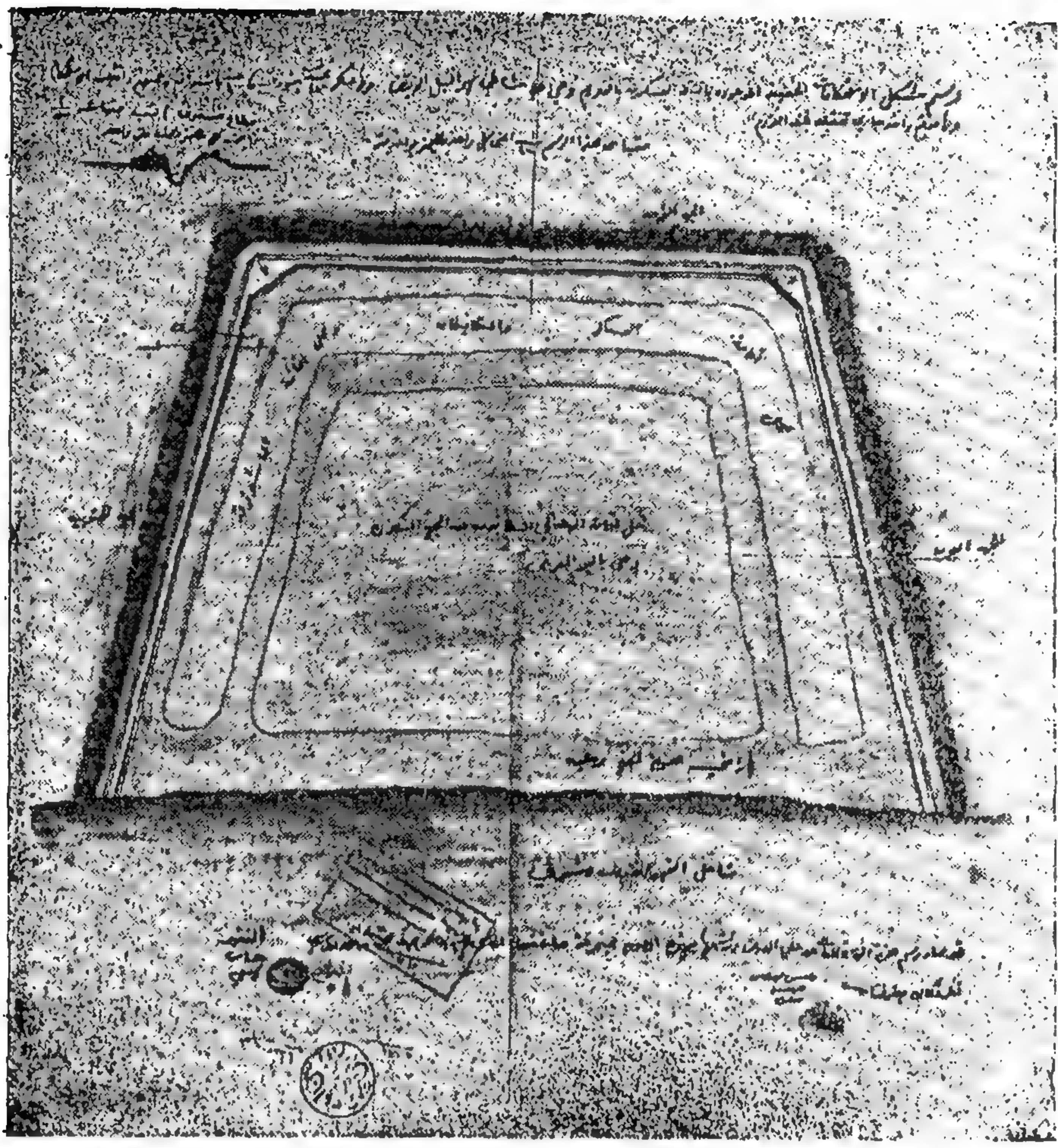
قبل عام ١٣٠٠ هـ ، الموافق عام ١٨٨٣ م ، نجد أن مصر قد اهتمت بأملاكها في أفريقيا ، وخاصة بعد قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١ م ، فكان الخديو اسماعيل قد أصدر الكثير من القرارات والأوامر ، التي كان الغرض منها تنظيم شئون هذه البلاد ، وكذلك عقدت الاجتماعات لمناقشة المشاكل التي وضعت لها الحلول . هذا الى جانب تدعيم الأمن في هذه البلاد ، وذلك بإنشاء القلاع والتحصينات اللازمة لحماية الأقاليم المصرية في أفريقيا .

وقد عثرت على خريطتين على جانب كبير من الأهمية ، توضح احدهما التحصينات الخفيفة التي أنشئت في منطقة الكوه بالبر الشرقي للنيل الأبيض وكان يتحصن بها أورطتين من اولاد العرب ، وأربعة بلوكات من جنود السودان ، ٤٠٠ جندي من جنود الباشبوزق ، بالإضافة الى تزويدها بأربع مدافع جبلي . وقد رسمت هذه الخريطة بمعرفة صاغقـول مهندس حربى عباس رسمى في يوم ١٢ جماد أولى عام ١٣٠٠ هـ الموافق ١٨٨٣ م .

وتوضح الخريطة الثانية الاستحكامات التي أنشئت في منطقة الدويم ، على طول النيل الأبيض ، وكانت هذه الاستحكامات تضم ١٨٠ عسكرى سودانى ، ٤٠٠ جندي من جنود الباشبوزق ، وزودت أيضا بمدفع واحد . وقد رسمت هذه الخريطة بمعرفة الصاغقـول أغاسى عباس رسمى في عام ١٣٠٠ هـ .

من المحتمل أن يكون السبب في إنشاء هذه التحصينات راجع الى عرقلة زحف قوات محمد أحمد المهدي ، التي كانت تتحصن في ذلك الوقت في الجنوب والغرب . ويمكن مراجعة هاتين الخريطتين خلف هذه الصفحة .

* المحفظة ٤٩ مجلس الوزراء (السودان) . أمر عال بالموافقة على تقسيم جهات السودان ، في ١٤ جمادى الاول سنة ١٢٩٩ هـ ، الموافق ٢ أبريل ١٨٨٢ م .



الثنائى عشر : الوثائق الخاصة بالتشريعات •

(م ٢٥ - الوثائق التاريخية)

صورة الوثيقة رقم (٨٠)

ترجمة امر عال خاص بضرورة فرض ضرائب على
الماشية التي تدخل سواكن •

نحن خديوى مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا
بما هو آت :

المادة الاولى

الأصناف المبينة بالجدول المرفق بأمرنا هذا وكذلك الحيوانات المعدة
للذبح يدفع عليها عند ادخالها في مدينة سواكن رسم دخولية قدره ، ٨٪ من
قيمتها الأصلية •

المادة الثانية

يلغى احتكار الحكومة للعاج ويستبدل برسم قدره ، ١٠٪ عن القيمة
الأصلية يؤخذ على هذا الصنف عند ادخاله في اية جهة من جهات القطر
المصرى •

المادة الثالثة

يدفع على كل رأس من الجمال المحملة رسم قدره خمسون مليما عند
دخولها في مدينة سواكن وفي احدى اللاموريات التابعة لمحافظة عموم سواحل
البحر الاحمر وعند خروجها منها •

المادة الرابعة

الأصناف والحيوانات المنصوص عليها في أمرنا هذا التي ترد من
الخارج ويكون دفع عليها عوايد الجمرك في احدى جهات القطر المصرى لا يأخذ

عنها الرسم المقرر في المادتين الأولى والثانية من أمرنا هذا عند ادخالها في
محافضة عموم سواحل البحر الأحمر .

المادة الخامسة

يبتدىء العمل بموجب أمرنا هذا اعتبارا من أول يولية سنة ١٨٩٢ م .

المادة السادسة

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسرأى عابدين في ١٢ أبريل سنة ١٨٩٢ م - ١٥ رمضان سنة ١٣٠٩ هـ .

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمى

ناظر المالية

عبد الرحمن رشيدى

(*) المحفظة ٣٧ مجلس الوزراء (السودان) ترجمة أمر غال ، في ١٥
رمضان سنة ١٣٠٩ هـ - ١٢ أبريل سنة ١٨٩٢ م .

صورة الوثيقة (٨١)

ترجمة أمر عال خاص بمنع ادخال المشروبات
الروحية الى الأقاليم الأفريقية التابعة لمصر •

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على الفصل السادس من العقد الخاص المختص بمؤتمر
بروكسل المبرم فيما بين الدول في ٢ يولية سنة ١٨٩٠م وبناء على موافقة
رأى مجلس النظار أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

لا يجوز ادخال أو عمل المشروبات المعطرة أو الروحية في الأقاليم التابعة
للقطر المصرى الكائنة بعد الدرجة العشرين من العرض الشمالى •

المادة الثانية

المشروبات الروحية أو المقطرة المعدة فقط لشرب غير الوطنيين من
سكان مدينة سواكن يجوز ادخالهم في هذه المدينة استثناء لأحكام المادة
السابقة ، وتحدد في قرار يصدر من ناظر الداخلية باتحاده مع ناظر
المالية الكميات التى يصرح بأدخالها والنظام والشروط الخاصة بذلك •

المادة الثالثة

كل مخالفة أو الشروع في مخالفة لأحكام المواد السابقة يستوجب مصادرة
الأصناف المراد تهريبها •

المادة الرابعة

يبتدىء العمل بأمرنا هذا بعد مضى ستة شهور من تاريخ نشره فى
الجريدتين الرسميتين •

المادة الخامسة

يبلغ أمرنا هذا للدول الموقعة على العقد العام المختص بمؤتمر بروكسل
بالكيفية المنصوص عليها في المادتين ٩١ ، ٩٥ من العقد المذكور .

المادة السادسة

على نظار الداخلية والمالية والخارجية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .
صدر بسرأى رأس التين في ٥ سبتمبر سنة ١٨٩٢م .

وكيل الداخلية	ناظر الخارجية	عباس حلمى الثانى
أحمد شكرى		بأمر الحضرة الخديوية
		بالنيابة عن رئيس مجلس
		النظار وناظر المالية
		عبد الرحمن رشدى

(*) المحفظة ٣٤ مجلس الوزراء (سودان) ترجمة أمر عال في ٥ سبتمبر
سنة ١٨٩٢ م .

صورة الوثيقة رقم (٨٢)

صورة امر عال بشأن انشاء محكمتين ابتدائيتين في سواكن •

نحن خديوى مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد
أخذ رأى مجلس شورى القوانين •

المادة الأولى

تشكل محكمتان ابتدائيتان احدهما بسواكن والاخرى بتوكر وتؤلف
الأولى من وكيل محافظة سواكن بصفة رئيس ومن عدلين بصفة أعضاء وتؤلف
الثانية من محافظ توكر أو من يقوم مقامه بصفة رئيس ومن عدلين بصفة
أعضاء •

المادة الثانية

تشكل أيضا في سواكن محكمة استئناف وتؤلف من محافظ عموم سواحل
البحر الأحمر بصفة رئيس ومن ضابط ينتخبه المحافظ المسمى اليه من الضباط
قوى الرتب السامية ومن ٣ عدول بصفة أعضاء •

المادة الثالثة

يحرر كل من وكيل محافظة سواكن ومحافظ توكر قائمة تشمل على أسماء
ثمانية من العدول ليؤخذ منهم بالدور ومن يلزم للمحكمة الابتدائية وكذلك
يحرر محافظ عموم سواحل البحر الأحمر قائمة ببيان أسماء اثني عشر عدلا
ليؤخذ منهم بالدور من يلزم لمحكمة الاستئناف •

ويكون نصف العدول من عمد الأهالى المولودين في دائرة محافظة سواكن
أو محافظة توكر على حسب الأحوال والنصف الآخر من مشايخ العربان ويكون
انتخابهم لمدة سنة ويجوز انتخابهم بعينهم لسنة أخرى •

المادة الرابعة

تحكم كل من المحكمتين الابتدائيتين في أول درجة في المواد الآتية ببيانها باعتبار دائرة اختصاص كل منهما وتلك المواد هي :-

أولا - كافة المنازعات في الأمور المدنية والتجارية .

ثانيا - كافة الجنايات والجنح التي تقع في دائرة اختصاص المحكمة من أحد الأهالي أو من أحد العريان وتحكم محكمة الاستئناف فيما يأتي :

أولا - استئناف الأحكام التي تصدر من محكمتي أول درجة في المواد المدنية والتجارية في الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف بمقتضى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، والمتبع بالمحاكم الأهلية .

ثانيا - استئناف الأحكام التي تصدر من المحكمتين المذكورتين في المواد الجنائية إلا إذا كانت تلك الأحكام محكوما فيها بالقتل أو بالأشغال الشاقة لمدة تزيد على ٥ سنين فيرفع استئنافها لمحكمة الاستئناف بمصر .

المادة الخامسة

يحكم وكيل محافظة سواكن بمفرده في مواد المخالفات الخاصة بسواكن ومحافظ توكر في المخالفات الخاصة بتوكر .

المادة السادسة

إذا كان الخصام في الأمور المدنية والتجارية من جنس واحد أي جميعهم من الأهالي أو جميعهم من العريان فيكون العداء بالمحكمة الابتدائية من أبناء جنسهم أن من الأهالي فمنهم وأن من العريان فمنهم وإذا كان الخصام من جنسين مختلفين يكون أحد العدلين من الأهالي والثاني من العريان ويراعى ذلك في المواد الجنائية أيضا ويلزم في سائر الأحوال أن يكون أثنان من العدول في محكمة الاستئناف من جنس المدعى عليه في أول درجة أو من جنس المتهم .

المادة السابعة

تحكم المحاكم المذكورة في المواد المدنية والتجارية بمقتضى القوانين المصرية المتبعة في المحاكم الأهلية مع مراعاة الفوائد المقررة في تلك الجهات إذا كانت لا تنافي النظام العمومي ولا تخالف الآداب .

وإذا لم يوجد نص في القانون أو وجد نص غير كاف أو غير صريح فيحكم بمقتضى القواعد الطبيعية وأصول العدل والأنصاف .

المادة الثامنة

وتحكم تلك المحاكم في مواد الجنايات والجنح والمخالفات بمقتضى قانون العقوبات المتبع في المحاكم الأهلية ويقوم مأمور البوليس بالتحقيقات الابتدائية ويؤدى وظائف النيابة العمومية في المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف .

ويكون التكليف بالحضور أمام إحدى المحاكم بأمر يصدر من الرئيس بناء على طلب المأمور المذكور وتتبع في الإجراءات القواعد المقررة في قانون تحقيق الجنايات الجارى العمل بمقتضاه في المحاكم الأهلية .

المادة التاسعة

يعين المحافظ كاتباً ليقوم بأعمال الكتابة في كل من المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف ويكون بطرف كل من الكتاب الذين يعينون اذلك الدفاتر الآتية :-

أولاً - دفتر لقييد محاضر الجلسات في المواد المدنية والتجارية .

ثانياً - دفتر لقييد الأحكام التى تصدر في المواد المذكورة .

ثالثاً - دفتر لقييد محاضر الجلسات في المواد الجنائية .

رابعاً - دفتر لقييد الأحكام التى تصدر في المواد المذكورة وتقييد محاضر الجلسات في مواد المخالفات والأحكام التى تصدر فيها في دفترين آخرين

مستقلين ويكون للجنة المراقبة القضائية الحق في تفتيش الأحكام
والدفاتر .

المادة العاشرة

ينتدب المحافظ واحد أو أكثر من المأمورين لإعلان الأوراق وتنفيذ الأوامر
والأحكام .

المادة الحادية عشر

يتبع في سواكن وتوكر وما يتبعهما الأمر العالى الصادر في - ١٠ فبراير
سنة ١٨٩٢ بجواز الصلح في المخالفات ويكون قبول الصلح في الاحوال التي
يجوز فيها بمعرفة الموظف المختص بالحكم في المخالفة لو لم يحصل الصلح فيها .

المادة الثانية عشر

على ناظر الحقانية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .
صدر بسرأى القبة في ٩ ربيع الثانى سنة ١٣١٠ هـ .
٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢ م .

(عباس حلمى)

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية

(إبراهيم فؤاد)

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمى)

ناظر الحربية

(يوسف شهدى)

هذه الصورة طبق الأصل في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٩٢ م .

✽ المحفظة ٣٧ - بخصوص تشكيل محكمة في سواكن وتوكر في ٩ ربيع
الثانى سنة ١٣١٠ هـ - ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢ م .
(مجلس الوزراء - السودان)

صورة الوثيقة رقم (٨٣)

قانون تقرير عوائد الدخولية عن الصمغ وريش النعام والعاج واللاستك

قد صدر الأمر بها يأتى :

- ١ - تؤخذ عوائد دخولية باعتبار عشرين فى المائة ، ٢٠٪ وزنا عن جميع أنواع الصمغ وريش النعام والعاج واللاستك الواردة من المديرىات الواقعة جنوبى مدينة الخرطوم .
- ٢ - تؤدى هذه العوائد فى أول محل تصله البضائع من المحلات التى تأسست فيها مكاتب وزن للحكومة وتنقل البضائع لوزنها فى مكتب الحكومة على مصاريف صاحبها . على أنه يجوز لمكتب العوائد أن يعطى رخصا لتأدية عوائد الدخولية فى مكتب آخر يعينه فى تلك الرخصة ففى هذه الحالة تؤدى العوائد فى المكتب المعين فى الرخصة .
- ٣ - ولصاحب البضائع الخيار فى تأدية عوائد الدخولية أما صنفا أو نقدا ، وفقا لتعريف الأثمان المعلنة فى مكتب العوايد .
- ٤ - متى أريد تأدية عوائد الدخولية بالصنف وكانت البضاعة من عينات مختلفة فمقادير العوائد التى تؤخذ عنها تختب من العينات المختلفة بالنسبة لكمياتها .
- ٤ - الطرود التى تشتمل على بضائع دفعت عوائد دخولية توضع عليها دمغة الحكومة وجميع البضائع المقرر عليها عوائد بموجب هذا القانون لاتصدر من السودان الا بطرود مدفوعة بتمغة الحكومة .
- ٥ - مقادير الصمغ أو ريش النعام أو العاج أو اللاستك التى يحصل بشأنها ما يخالف هذا القانون تحجز بأمر أحد القضاء أو رجال البوليس

ثم يجوز ضبطها لجانب الحكومة بأمر أحد قضاة الدرجة الأولى أو
الدرجة الثانية .

٦ - يسمى هذا القانون بقانون عوائد الدخولية على الصمغ لسنة ١٨٩٩ م .

(*) المحفظة ٢٦ مجلس الوزراء عام ١٨٩٩ م : قانون تقرير عوائد
الدخولية عن الصمغ وریش النعام والعاج واللاستيك .

صورة الوثيقة رقم (٨٤)

قانون استعمال الأسلحة النارية

قد صدر الأمر بما يأتى :

١ - لا يجوز لأحد أن يحمل بندقية صيد أو بندقية ششخانة أو سلاحا آخر ناريا فى بلاد السودان الا بمقتضى رخصة تعطى من المدير أو من سلطة أخرى معينة هذه الرخصة بعد التحقق من أخلاق الذى يطلبها ومن يخالف ذلك يجازى بغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ قرش أو بالسجن لمدة لا تتجاوز شهرين تقويمين (من الأشهر الأفرنجية) أو بالغرامة والسجن معا مع ضبط السلاح النارى لجانب الحكومة وتستثنى الحالات المنصوص عنها فى المادة الثانية .

٢ - نص المادة الأولى لايسرى على الاشخاص الذين يحملون أسلحة بناء على مقتضيات خدمتهم فى القوات العسكرية الموجودة فى السودان ولا على الأسلحة التى يحملها ضباط القوات المذكورة لاستعمالهم الخاص .

٣ - كل رخصة تصرف بموجب هذا القانون للسلطة التى صرفتها أن تسحبها من حاملها فى أى وقت . ومدة الرخص كلها تنقضى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة مهما كانت الحالة ولا يعاقب من يجدد رخصته فى يوم ١٤ يناير التالى أو قبله .

٤ - فئات الرسوم التى تؤخذ على حمل الأسلحة النارية عن كل سنة كاملة أو جزء منها هى : -

عن كل ريفولر	مئتين ٢٥٠ قرش
عن كل سلاح نارى غير الريفولر	٥٠ قرش

٥ - كل مخالفة لهذا القانون يجوز النظر فيها بصفة مستعجلة أو بصفتة أخرى امام احد قضاة الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية . ومع ذلك

فيجوز للقاضي أن يصدر أمرا بالقبض على المرتكب متى استصوب
ذلك .

٦ - يجوز لرجال البوليس ضبط الأسلحة النارية التي تحمل بمخالفة
نصوص هذا القانون وأخذها الى القضاى المختص بالنظر فى هذه
المخالفة وعدم إبراز الرخصة عند طلبها يعتبر اثباتا لوقوع المخالفة الى
أن يتضح خلاف ذلك .

٧ - يسمى هذا القانون بقانون الأسلحة لسنة ١٨٩٩ م .

(*) المحفظة ٢٦ مجلس الوزراء عام ١٨٩٩ م قانون استعمال الأسلحة
النارية .

صورة الوثيقة رقم (٨٥)

تقرير رسوم المشروبات الروحية والتصريح ببيعها

قد صدر الأمر بها هو آت : -

١ - لايجوز لأى شخص أو شركة ادخال الخمور أو السوائل الروحية أو غيرها من السوائل الكحولية في بلاد السودان ولا الاتجار ولا بيعها الا بمقتضى رخصة يعطيها المدير بعد التحرى عن أخلاق الطالب وكل من يخالف ذلك يعاقب بغرامة لاتزيد عن مائة جنيه مصرى وجميع الخمور والسوائل الروحية أو غيرها من السوائل الكحولية التى تكون فى حيازته أو ملكه أو فى محلات يجرى ضبطها لجهة الحكومة والمحلات التى تستعمل لذلك تكون مبينة فى الرخصة .

٢ - رسم الرخصة خمسون جنيها مصريا يدفع على قسطين متساويين أحدهما فى أول يوم من شهر يناير والآخر فى أول يوم من شهر يوليو من كل سنة وإذا اخذت الرخصة بعد ابتداء السنة فقط الستة شهور الجارية يلزم دفعه بالتام فى حال الحصول عليها .

٣ - تنتهى مدة كل رخصة فى يوم ٣١ ديسمبر من كل سنة ولكن اذا تجددت الرخصة فى يوم ١٤ يناير التالى أو قبل هذا التاريخ فلا يعتبر صاحبها مخالفا ولا يعاقب .

٤ - يجب على حاملى الرخص أن يتبعوا اللوائح التى تصدر بشأن أشغالهم والا يعاقبون بسحب الرخص وبأى عقاب آخر منصوص عنه فى اللوائح ولكن سحب الرخص لا يكون معتبرا الا اذا حصل أو تأيد حصوله بمعرفة المدير .

٥ - اذا رغب شخص أو شركة بيع الخمور والسوائل الروحية أو غيرها من السوائل الكحولية داخل زجاجات أو داخل صناديق فقط مع بيع بضائع

أخرى سوية في أكثر من محل واحد فالتصريح في هذه الأحوال يعطى من الحاكم العام ورسم هذه الرخصة لا يقل عن خمسين جنيها في السنة وحاملها يكون مقيدا بقيود خصوصية متعلقة بكيفية إدارة أشغاله ويجوز منعه عن البيع لأشخاص معلومة أو لفئات معلومة من الناس .

٦ - المحلات المعطاة لها الرخص بموجب هذا القانون إذا انتقلت في أثناء السنة من يد إلى أخرى فيجوز نقل الرخصة باسم المنقول له تلك المحلات بدون دفع رسم آخر ويتم ذلك بأمر المدير متى استصوب قبوله .

٧ - يجوز نقل الرخصة عن المحلات المبينة فيها إلى محلات أخرى بأمر من المدير .

٨ - الرخصة المعطاة بمقتضى هذا القانون لا تخول لحاملها الحق بتجديدها متى تراءى للسلطة المختصة أن ترفض ذلك لأسباب متعلقة بالأمن العام أو بالمصلحة العمومية والسلطة المذكورة لا تكون ملزمة بإيضاح الأسباب التي دعته إلى رفض تجديد الرخصة .

٩ - الغرامات التي يقضى بها هذا القانون يصير تحصيلها بصفة مستعجلة أو غير مستعجلة بمعرفة قاضى من الدرجة الأولى أو الثانية .

١٠ - لا يسرى هذا القانون على بيع المريسا (أى عرق البلح البلدى) .

١١ - هذا القانون يسرى مفعولة اعتبارا من يوم نشره إلا أن الأشخاص أو الشركات التي تكون جارية الاتجار في ذلك الوقت في أصناف تستوجب الرخصة بموجب هذا القانون يعطى لها ميعاد مقداره ، ١٤ يوم لتقديم الطلب للحصول على الرخصة .

إذا أدخل شخص واحد أو جملة أشخاص سوائل كحولية لاستعمالهم الخاص لا للاتجار وكان ذلك بموجب تصريح صادر من الحاكم العام فلا يعتبر عملهم مخالفة لهذا القانون .

١٢ - هذا القانون يسمى بقانون رخص السوائل لسنة ١٨٩٩ م .

(*) محفظة ٢٦ مجموعة ٣٠٩ مجلس الوزراء (السودان) عام ١٨٩٩ م .

صورة الوثيقة رقم (٨٦)

أمر عال بشأن تسجيل عقود الأراضي الزراعية

نحن خديوى مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا
بما هو آت :

المادة الأولى

يجب على كل من يدعى بملكية أراضى أو نخيل بمديرية دنقله بمقتضى
حجج أو حقوق أو أى سبب آخر أن يقدم لمحافظ دنقلة أو للموظف الذى يقوم
مقامه طلبا مرفوقا بالمستندات قبل حلول أول يناير ١٨٩٩ م والا سقطت
حقوقه كلها ويحقق الطلب اداريا ويصدر محافظ دنقله أو الموظف الذى يقوم
مقامه حكما قطعيا غير قابل للطعن بأية كيفية كانت أمام جهات الادارة
والقضاء ومتى قبل الطب تسجل الاراضى أو النخيل بأسماء أصحاب الشأن
بصفة نهائية .

المادة الثانية

الحائزون الآن للأراضى يستمرون فى وضع يدهم عليها ولكن بصفة
وقتية وبشرط أن يدفعوا الأموال المربوطة عليها - فاذا لم يتقدم من الغير
طلب بالطريقة وفى المواعيد المقررة بالمادة السابقة أو اذا رفضت طلباتهم تعتمد
ملكية الاراضى للواضعين يدهم عليها وتسجل بأسمائهم بصفة نهائية .

المادة الثالثة

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسرأى القبة فى ٢٨ شوال سنة ١٣١٤ هـ ، أول أبريل سنة ١٨٩٧م

ناظر المالية

أحمد مظلوم

بأمر الحضرة الخديوية

عباس حلمى

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمى

(*) المحفظة ٢٥ مجلس الوزراء (السودان) ترجمة أمر عال فى ٢٨ شوال

سنة ١٣١٤ هـ أول أبريل سنة ١٨٩٧ م

صورة الوثيقة رقم (٨٧)

قانون خاص

بأراضي الخرطوم وبربر ودنقله

حيث أن مدن الخرطوم وبربر ودنقلة قد تدمرت في مدة الثورة الأخيرة. والأراضي والمباني الموجودة فيها قد تركت وكثير منها لا يعلم أسماء ملاكها الأصليين ولا إذا كانوا أحياء أو أموات ولا الذين حلوا محل المتوفين منهم. وحيث أنه مقتضى تجديد وتنظيم هذه المدن وبنائها بطريقة صحية كافية. لراحة الأهالي وحيث تشكلت لجنة للنظر في الطلبات المختصة بالأراضي. الكائنة داخل مدينة الخرطوم فقد صدر الأمر بما يأتي : -

المادة الأولى

توصلا للغرض المطلوب من هذا القانون، تعتبر منطقة كل مدينة من مدن الخرطوم وبربر ودنقلة أنها تشتمل على مجموع المسطحات الخاصة بكل منها المحصورة داخل حدود الاستحكامات القديمة والنهر .

المادة الثانية

ان اللجنة التي تعينت لمدينة الخرطوم تشكل ثمانية من ثلاثة من الضباط الذين في خدمة الجيش المصرى سواء كانوا مشغولين بأعمال عسكرية أو مدنية ومن اثنين من أعيان الجهة وتستمر في أعمالها بشكل لجنة لتأدية الغرض المقصود من هذا القانون وتسمى لجنة أراضي مدينة الخرطوم .

المادة الثالثة

يمثل التشكيل المذكور تأليف لجنتان لمدينتي بربر ودنقله كل على حدة وتسميان لجنة أراضي بربر ولجنة أراضي دنقله .

المادة الرابعة

كل من يدعى بحق ملكية في أرض أو في جزء شايع في أراضى إحدى مدن الخرطوم وبربر ودنقلة عليه أن يقدم طلب الى اللجنة الخاصة بها قبل مضى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ م ، فاذا تأخر عن الميعاد المذكور سقطت حقوقه كلها ويقدم تلك الطلبات كتابة الى رئيس اللجنة بواسطة ايداعها في المديرية أو أى محل آخر معين لذلك أو ارسالها اليه بطريق التضمن بالبوستة ويجوز تقديم الطلبات للجان المذكورة في جلساتها العمومية من صاحب الشأن مباشرة أو بواسطة وكيل شرعى بيده توكيل مستوفى الشروط الشرعية أما الطلبات التى سبق تقديمها للجنة الخرطوم فلا حاجة لتكرار تقديمها .

المادة الخامسة

يجب ان تشتمل الطلبات على بيان الاراضى المقصودة بيانا كافيا بحيث يستدل عليها عينا وتشتمل أيضا على مقدار مسطحها وعلى ما اذا كانت أو لم تنزل أرضا للبناء أو أطيان بساتين أو أطيان زراعية ويتوضح أيضا اذا كان الطلب عن القطعة بتمامها أو عن جزء شائع فيها وعن كيفية ايلولة ذلك الحق الى الطالب .

المادة السادسة

تحصر كل لجنة الطلبات التى تقدم اليها فى قائمة معدة لذلك ومجرد عدم درج أى طلب فى تلك القائمة يكون دليلا على أنه لم يتقدم مالم يثبت خلاف ذلك .

المادة السابعة

تفصل كل لجنة فى الطلبات المقدمة اليها بعد اعلان الطالبين واعطائهم وقتا كافيا على قدر الامكان وبعد سماع أقوالهم أو أقوال وكلائهم الشرعيين اذا حضروا وتؤشر اللجنة أمام كل طلب مندرج فى قائمة الطلبات بما يفيد قبولها له تمام أو قبول بعضه فقط ومقدار القبول أو رفضها ذلك الطالب وتنصبح قرارات اللجنة انتهائية فى حق كل طالب مالم يستأنفها أصحاب الشأن فى ظرف ٣٠ يوم من تاريخ صدورها ويأمر الحاكم العام باعادة النظر

المادة الثامنة

تشتري الحكومة بثمن مناسب تقرره اللجنة كافة أطيان البساتين وأطيان الزراعة التي ثبتت طلبات أرباب الشأن فيها كلياً أو جزئياً ويجب على اللجنة عند تقدير الثمن أن لاتراعى الغرض التي تقصده الحكومة من شراء الأرض ولا كيفية استعمال الحكومة في الحالة الحاضرة .

المادة التاسعة

متى قبل طلب مقدم عن قطعة أرض غير أطيان البساتين وأطيان الزراعة يعطى لتروى الحق فيها قطعة أرض في المدينة بدلا منها تكون مساحتها مساوية لمساحة القطعة المستبدلة أو أوسع منها وتشتمل كافة حقوقه في القطعة الأصلية وعند تخصيص قطعة البديل لصاحب الشأن يجب مراعاة ما يقصده من استعمالها بقدر الامكان ويجب عليه أن يبين ذلك للجنة .

المادة العاشرة

توزيع أراضي المدينة بالكيفية السابق بيانها يفرض على الموزع عليهم تشييد بناء على الأرض المعطاة اليهم يكون موافقا لأوامر التنظيم التي ستصدر بهذا الشأن وذلك في ظرف سنتين من أول تاريخ حصل فيه التوزيع أو في ظرف سنة واحدة بالاكتر من تاريخ اعطاء الأراضي لصاحب الشأن ولو تجاوز ذلك الميعاد السابق ذكره .

المادة الحادية عشر

في حال قبول طلب مختص بجزء شائع في أرض فيكتفى بأعطاء صاحبه قطعة أرض مناسبة من جميع وجوهها للجزء الشائع الذي قبل فيه الطلب .

المادة الثانية عشر

في حالة ما اذا كان الجزء الذي يستحقه الطالب ينقص عن أقل مساحة يجوز انشاء منزل عليها بمقتضى لوائح التنظيم التي ستصدر فتعطى المساحة المذكورة للطالب أو تشتريها منه الحكومة بثمن مناسب يحدد بالكيفية السابقة .

المادة الثالثة عشر

يتبع منصوص هذا القانون فيما يختصه بتقديم الطلبات المتعلقة بالنخيل وأنواع أشجار الأثمار الأخرى وفي شراء الحكومة لتلك الأشجار وذلك بقدر ما تنطبق مواد هذا القانون الموضوع لطلبات أطيان البساتين وشراؤها .

المادة الرابعة عشر

لا ينفذ البيع وانتقال الحقوق بين الأحياء عن أى طلب خاص بأرض ما ولا حق امتياز أو حق عيني يترتب على الأرض المذكورة قبل البناء عليها طبقاً لنص المادة العاشرة ما لم يسجل ذلك في سجل الأراضى ويتعهد المشتري أو المنقول له الحق بالبناء طبقاً لنص المادة العاشرة وفي الميعاد المحدد فيها .

المادة الخامسة عشر

كل أراضى وأشجار المدن المذكورة غير ما يعطى منها بموجب نص المادة التاسعة وكل الأراضى التى تعطى ولم تشيد عليها البناء وفقاً لما هو مقرر فى المادة التاسعة وفي الميعاد المحدد فيها تكون وتصير ملكاً مطلقاً للحكومة .

المادة السادسة عشر

لا يحق لأى شخص أن يدعى على الحكومة أو يرافعها بشأن أراضى أو أشجار كائنة فى إحدى المدن المذكورة أو بأى حق ناشئ عن نصوص هذا القانون إلا طبقاً لأحكام هذا القانون .

المادة السابعة عشر

الألفاظ المستعملة فى هذا القانون بالمذكر تطلق على المؤنث أيضاً وكذلك الألفاظ المستعملة بالمفرد تطلق على الجمع وأوحد يشمل الجماعة .

المادة الثامنة عشر

يسمى هذا القانون بقانون أراضى مدن الخرطوم وبربر ودنقلة لسنة ١٨٩٩ م .

(*) محفظة ٢٦ مجلس الوزراء (السودان) مجموعة - عام ١٨٩٩ م .
قانون خاص بتسوية المسائل المتعلقة بالأراضى الكائنة داخل مدن الخرطوم وبربر ودنقلة وتحديد وتنظيم تلك المدن وتشبيدها .

صورة الوثيقة رقم (٨٨)

قانون

خاص بتسوية اراضى دنقله

حيث أنه بموجب دكريتو خديوى رقم اول ابريل سنة ١٨٩٧ م وقد وضعت احكام تسوية المنازعات المتعلقة بملكية الاراضى فى مديرية دنقله ومن المناسب وضع ما يماثل تلك الاحكام لجهات السودان الأخرى .

وحيث أن انشاء سجلات جديدة لحجج تمليك هذه الاراضى يكون أساسا لتحسين الطريقة المتبعة فى التسجيلات فقد صدر الأمر بما هو آت :-

فيما يختص بالنزاع فى حجج ملكية الاراضى

المادة الأولى

تشكل لجنة من ثلاثة ضباط يكونون فى خدمة الجيش المصرى سواء كانوا مشغولين بأعمال عسكرية أو ملكية ومن اثنين من أعيان الجهة وذلك فى كل من مديريتى الخرطوم وبربر وغيرهما من المديريات والمراكز والمدن التى يعينها الحاكم العام من وقت إلى آخر بواسطة إعلان ينشر فى غايته السودان وذلك لأجل النظر والفصل فى الطلبات المتعلقة بالاراضى .

المادة الثانية

كل من يدعى بملكية أرض لم تكن فى حيازته أو بحق رهن أو بأى حق آخر مترتب على أرض أو على ريعها فى إحدى المديريات أو المراكز أو المدن ما عدا الخرطوم وبربر وتكون قد تشكلت لها لجنة عليا أن يقدم طلبه كتابة إلى اللجنة أما فى المديرية أو فى جهة أخرى معينة بحيث لا يتأخر عن يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ م. أو عن أى تاريخ بعده يتحدد فى الأمر الذى يصدر بتشكيل اللجنة والا سقطت حقوقه كلها .

المادة الثالثة

تفصل اللجنة في الطلب المقدم اليها بعد اعلان المدعى وواضع اليد (في حالة وجوده) واعطائهما وقتا كافيا للحضور وبعد سماع اقوالهما أو أقوال وكلاهما الشرعيين اذا حضرا ويكون قرار اللجنة انتهائيا الا أنه لا يمس ذلك حقوق المدعى الذي يظهر فيما بعد ويقدم طلبه قبل فوات الميعاد المقرر قانونا .

المادة الرابعة

تنشئ اللجنة سجلا تحصر فيه بيان الأرض التي قبل الطلب المختص بها نهائيا ويقيّد بصفة مالك اسم الطالب الذي تقرر قبوله مالمالك للأرض سواء كان مالكا مطلقا أو غير مطلق التصرف كما وأنها تذكر فيه أيضا التاشيرات التي تهم كل طالب يتقرر أن له على الأرض حق أدنى من حق المالك .

المادة الخامسة

في حالة ماذا قبل حق الطالب فقط في جزء شائع الأرض ولم يقدم أحد خلافا في الميعاد المقرر قانونا طلبا عن الجزء الباقي أو رفض الطلب المختص فتعطى الأرض بتمامها لهذا الطالب الا أن في مثل هذه الحالة يمنح لذوى الحقوق في الجزء الباقي من الأرض ميعاد سنة أخرى تبتدىء من آخر يوم مقرر لتقديم الطلبات كي يحضروا في خلاله ويطالبوا بحقوقهم .

المادة السادسة

تتبع القواعد الآتية في صدور الحكم في الطلبات : -

١ - في حالة ماذا ثبت أن شخصا كان حائز الأرض أو كان يستلم ايجارها أو زيعها قبل الثورة وبعدها فيعتبر أنه كان حائزا لتلك الأرض أو أن كان يستلم ايجارها أو ريعها في الزمن الفاصل بين هاتين المدينتين أعنى بدون انقطاع ويعتمد ذلك الى أن يثبت ما يخالفه ولا يثبت البتة الى

انقطاع وضع اليد أو انقطاع استلام الايجار أو الريع متى كان ذلك بسبب القوة القاهرة .

٢ - الحيازة المستديمة أو أستلام الايجار أو الريع بدون انقطاع لمدة خمس سنوات السابقة لتاريخ الطلبات تعتبر حجة قطعية ضد الآخرين .

٣ - يجب على كل من يطلب أرضا لم يكن حائزا لها ولم يستلم ايجارها أو ريعها أن يثبت بأنه كان حائزا لها في السابق أو كان مستوليا على أيجارها أو ريعها بسبب صحيح وبأن تلك الحيازة أو ذلك الانتفاع إنما انقطعا بالقوة القاهرة في الثورة الحديثة .

٤ - استمرار الحيازة من عهد اعادة السلطة المدنية يعتبر سببا صحيحا للملكية مالم يثبت خلاف ماذكر أو يظهر للأرض طالب آخر بيده حجة أقوى .

٥ - تعتبر حيازة أو انتفاع من آل عنه حق الطالب انها حيازة واستغلال الطالب ذاته .

٦ - في حالة ما إذا ثبت أن الحيازة كانت أو لم تنزل على ذمة الغير بسبب قرابة أو غير ذلك فتعتبر أنها حيازة ذلك الغير .

المادة السابعة

في حالة ما اذا ظهر للجنة في أثناء التحقيق امكان وجود حق لقاصر أو لجنين اذا ولد فيعين شخصا ليقوم مقام القاصر أو الجنين وهما يعتبران كأنهما قدما طلبهما في الميعاد المقرر قانونا .

المادة الثامنة

اذا تأكد للجنة أن شخصا لم يكن قدم طلبا وله حق في أرض أو في وهن أو أى حق آخر مترتب على أرض ما أو على غلتها فاللجنة الخيار في النظر في قضية ذلك الشخص كأنه قدم طلبا في الميعاد المقرر قانونا .

المادة التاسعة

في حالة ماذا أثبت الطالب أنه كان يمتلك أرضا بموجب حجة صحيحة ولكنها نزعته منه بقوة قاهرة في أثناء الثورة ثم ثبتت من جهة أخرى أن شخصا آخر له في الحال حقوق على تلك الأرض بموجب القواعد السابقة فاللجنة تعرض المسألة على الحاكم العام الذي يعطي مجانا بحسب الأماكن لمثل هذا الطالب أرضا تكون مساحتها بقدر مساحة أرضه وضعفها يضاهي صقع أرضه وما يماثل هذا العطا يكون خاضعا لكافة الشروط المختصة بكيفية الانتفاع والزراعة والقرار الذي يصدره الحاكم العام في كافة المسائل التي من هذا القبيل يكون نهائيا .

المادة العاشرة

كل حق على أرض ناشئ عن طلب تقدم بموجب هذا القانون لا ينفذ الا على مقتضى أحكام هذا القانون في تسجيل الأراضي .

المادة الحادية عشر

متى نشئ سجل للأراضي في مديرية أو مركز أو مدينة ما فلا يقبل الاثبات في أى وجه من الأوجه الآتية أمام أى محكمة مدنية الا في حالة اقامة الدعوى أو اتخاذ اجراءات أخرى لتصحيح السجل :

اولا - في حالة بيع الأرض أو نقل حقوق أخرى عينية بين أحياء في أى مديرية أو مركز أو مدينة فلا يقبل الاثبات مالم يكن اسم المشتري أو المنقول اليه الحق مقيدا في السجل بصفة مالك للأرض .

ثانيا - في حالة الرهن أو الحق المترتب على أرض أو على ريعها فلا يقبل الاثبات مالم يكن هذا الرهن أو هذا الحق قد نشأ عن سند بالكتابة ويكون مسجل تماما أو تلخيصا في سجل العقارات .

ثالثا - في حالة بيع أو نقل حقوق أخرى بين الأحياء عن رهن أو حق عيني آخر مسجل فلا يقبل الاثبات مالم يكن أسم المشتري أو المنقول اليه

الحق مقيدا في السجل بصفة صاحب حق ونو صالح في الرهن أو
الحق العيني .

المادة الثانية عشرة

كل تسجيل يحصل في سجل الاراضى يعتبر ثبوتا عما هو مدون فيه
الى أن يثبت ما يخالف ذلك .

المادة الثالثة عشرة

كل تصرف يحصل في أرض نظير مقابل ويسجل بمعرفة صاحب الشأن
دون أن يعلم بحصول تصرف سابق غير مسجل يكون معتمدا دون الآخر
ولو تسجل بعد ذلك .

المادة الرابعة عشرة

الأحكام المذكورة أعلاه فيما يختص بالتسجيل لاتمس الحقوق التى
تكتسب على الأرض بمضى المدة المطلوبة .

تعريفات وخلافها

المادة الخامسة عشر

عند عدم وجود نص صريح فالألفاظ المستعملة للمفرد في هذا القانون
تطلق على الجمع والألفاظ المستعملة للمذكر تطلق على المؤنث ولفظة (طلب)
تشمل الشخص الواضع يده على أرض ولو أنه لم يقدم طلبا صريحا أما
لفظة (أرض) فتدل على ما يأتى :

أولا - كل جزء شائع في أرض .

ثانيا - كل حق يزرع مساحة معينة أو ممكن تعيينها ولو أن موقعها يجوز أن
يختلف من سنة لسنة .

ثالثا - الأشجار •

المادة السادسة عشرة

هذا القانون يسمى بقانون الحقوق في الأراضى لسنة ١٨٩٩ م •

(*) المحفظة ٢٤ - قانون خاص بتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضى
وبتسجيل الحجج عام ١٨٩٩ م (محافظ مجلس الوزراء (السودان) •

صورة الوثيقة رقم (٨٩)

قانون تقرير عوائد المراكب

قد صدر الأمر بما يأتى : -

١ - تؤخذ عوايد عن كل مركب يسافر فى النيل أو فروع فى أنحاء السودان باعتبار ٢ قرش صاغ عن كل أردب من حمولته وهذه العوايد تدفع مقدما على قسطين متساويين أحدهما فى أول يوم من يناير والآخر فى أول يوم من يوليو من كل سنة .

٢ - يعفى من هذه العوايد المراكب الآتية : -

أولا - المراكب ملك الحكومة .

ثانيا - مراكب المعديات الجائزة الرخصة .

ثالثا - المراكب التى لاتسافر جنوبى شلال وادى حلفا وتكون أصحابها مقيمة فى القطر المصرى .

٣ - المراكب التى تبتدىء بالسفر قبل اليوم الأول من يوليو يدفع عنها أول قسط فى أول يوليو أو قبله أما المراكب التى تبتدىء بالسفر بعد اليوم الأول من يوليو فيدفع أول قسط عنها قبل ابتدائها بالسفر ومقداره ، بالنسبة للعوايد السنوية يكون بحسب المدة الباقية من نصف السنة الأخيرة فقط .

٤ - يجوز دفع أقساط العوائد فى أى مديرية من المديريات .

٥ - يعطى للمركب رخصة عند دفع العوايد أول مرة ويتبين فيها مقدار حمولتها ويؤشر عليها بأنها سددت العوائد . وهذه الرخصة تقدم فيما بعد عند دفع كل قسط ويتأثر على ظهرها بما يفيد الدفع .

- ٦ - إذا فقدت هذه الرخصة تعطى رخصة جديدة بدلا عنها من المديرية التى دفع فيها القسط الاخير من العوايد وذلك بعد دفع خمسة قروش صاغ .
- ٧ - يجب أبراز رخصة المركب عند طلبها لأطلاع أحد القضاء أو أحد رجال البوليس عليها . وعدم تقديمها يعتبر أنه دليل كاف بأن العوائد لم تدفع ففى الحال يرسل البلاغ اللازم عن ذلك الى المدير .
- ٨ - كل مدير مفوض بضبط المراكب التى لا تبرز رخصتها أ والتى يتبين أنها تأخرت عن دفع قسط العوايد لمدة تزيد على شهر (بالتقويم الأفرنجى) عن وقت الاستحقاق وللمدير فى هذه الحالات ان يوقع عليها غرامة لا تتجاوز ثلاثة أضعاف العوايد المتأخرة الا اذا تحقق بأن التأخير عن الدفع نشأ عن سبب مقبول .
- والمدير يبق المركب محجوزة الى أن تدفع الغرامة المحكوم بها .
- ٩ - غير أنه اذا ظهر فيما بعد أن أقساط العوايد كانت مدفوعة كلها وفقط الرخصة كانت مفقودة ففى هذه الحالة ترد الغرامة التى أخذت بعد خصم ثمن الرخصة الجديدة .
- ١٠ - اذا لم تدفع الغرامة فى خلال ثلاثة أشهر (بالتقويم الأفرنجى) من تاريخ ضبط المركب فالمدير يأمر ببيع المركب بالمزاد العلنى وبعد خصم تكاليف الضبط ومصاريف البيع ومقدار الغرامة يسلم الباقي من الثمن الى الأشخاص الذين تظهر أحقيتهم له .
- ولكى يتأكد المدير من الأشخاص المستحقين يحفظ ما يتبقى من الثمن تحت يده لمدة ٣٠ يوم تقدم له فى أثناءها جميع الطلبات التى تتعلق بذلك .
- ١١ - هذا القانون يسمى بقانون عوايد المراكب لسنة ١٨٩٩ م .

(*) المحفظة ٢٦ مجلس الوزراء (السودان) قانون عوائد المراكب عام

١٨٩٩ م .

صورة الوثيقة رقم (٩٠)

تقرير ضرائب الأطيان وعوائد النخيل

قد صدر الأمر بما يأتى : -

١ - تربط الضرائب على أطيان المديريات والمراكز التى يصير تعيينها بأمر من الحكمدار العام بواسطة النشر عنها من وقت الى آخر فى غازيتة السودان وتستثنى من ذلك الاطيان التى يتوقف ريعها على الأمطار (الظهارى) أما فئات الضرائب فهى كالاتى : -

(١) أرض الجزائر التى تروى بواسطة السواقي والشواديخ أطيان درجة أولى ٦٠ قرش عن الفدان ، أطيان درجة ثانية ، ٥٠ قرش عن الفدان .

(ب) أرض البر الأصلى التى تروى بواسطة السواقي والشواديخ أطيان درجة أولى ٤٠ قرش عن الفدان ، أطيان درجة ثانية ، ٣٠ قرش عن الفدان .

(ج) أرض الشواطىء التى تروى بالفيضان (سكولة) ٢٠ قرش عن الفدان .

(د) الأرض التى تروى بواسطة الآبار (والمطر) ٢٠ قرش عن الفدان .

٢ - تربط العوائد على النخيل فى المديريات والمراكز التى يصير تعيينها بأمر من الحكمدار العام بالكيفية السابق ذكرها وتكون باعتبار ٢ قرش عن كل نخله ذكر كانت أو أنثى بدأت أن تثمر . على أنه يعفى من العوائد جميع النخيل الموجودة فى أحواض وجنائن البيوت التى ربطت عليها عوائد وذلك متى كانت قيمة ذلك الحوش أو تلك الجنينة داخلة فى تقدير ايجار البيت السنوى .

٣ - يصدر المدير اللوائح اللازمة لترتيب درجات الأطيان وتقدير فئات الضرائب السابق ذكرها . ويحدد أقساط الضرائب ومقاديرها وأوقات دفعها ويعلن ذلك وينشره لأحاطة العموم . ويجب على المدير عند تحديد مقادير الأقساط وأوقات دفعها أن يراعى الأوقات التي تجمع فيها أنواع المحصولات المختلفة .

٤ - إذا حصل تأخير في سداد أى جزء كان من ضرائب الأطيان وتجاوزت مدة التأخير شهرا تقويميا (افرنجيا) فالموظف المختص بذلك يرفع الأمر الى المفتش أو المدير وهذا يعلن بورقة تكليف مالك الأرض واحدا كان أو أكثر اما باسمه أو بصفته مالكا للأرض بالحضور أمامه وورقة التكليف يجوز أعلامها لأحد الملاك متى كانوا أكثر من واحد ويعتبر كأنه حاصل للباقيين فاذا لم يكن أحد الملاك ساكنا في البلد أو اذا كان غير معروف أو لم يمكن الاستدلال عليه بعد البحث الدقيق فورقة التكليف تعلن بالكيفية المبينة في القانون أو بلصقتها في محل مشهور في البلد .

٥ - إذا ظهر للقاضى عند سماعه أقوال المطلوب بالورقة السابق ذكرها أن محاصيل الأرض لم تنجح ولم يكن التسبب في ذلك المالك ولا الزارع وان دفع المال يستوجب حرمان المالك من وسائل تعيشه بالنسبة الى كونه مزارع فالقاضى يوقف النظر في الطلب ويعرض الكيفية على المدير لرفعها الى الحاكم العام .

٦ - وفيما عدا الحالة المتقدم ذكرها يصدر القاضى أمرا بحجز الأرض بالصفة الآتى بيانها ويصدر أمرا الى الأمور بالشروع باتخاذ اللازم لتحصيل المبلغ المتأخر بتمامه لسداد أموال الأطيان .

٧ - ولأجل حصول الأمور على المبلغ المطلوب يرسل أولا أمرا بحجز النقود أو المنقولات الأخرى التي تكون خاصة بالمالك أو الملاك أو بأحدهم . شرطا أن يستثنى من هذا الحجز ما يأتى : -

١ - الملابس الضرورية للمالك ولزوجته وأولاده .

٢ - عدة الصنائع وآلات المزارع •

٣ - المواشى التى يشغلها صاحبها عادة فى الزراعة ويرى القاضى أن بقاءها ضرورى للقيام بمعاشه من الزراعة •

٨ - وتوصلا لمعرفة المنقولات التى تخص المالك أو الملاك والتحقيق منها تماما يجوز للقاضى أو المأمور أن يطلب أى شخص كان للحضور أمامه وأخذ أقواله •

٩ - إذا لم يدفع المبلغ المتأخر فى خلال ١٤ يوم بعد الحجز المذكور فى المادة (٧) فالمأمور يبيع بالمزاد العلنى الأشياء المحجوزة أو قسما منها بقدر ما يكفى لسداد المتأخر من الضرائب ولسداد مصاريف الإجراءات التى عملت بشرط أن الأشياء القابلة للتلف تباع حالا •

١٠ - إذا كانت المبالغ المتحصلة بموجب المادة السابقة غير كافية لسداد المتأخر من الأموال مع مصاريف الإجراءات ولم يمكن بعد البحث المدقق جمع المبالغ المذكورة وكان فى الأرض زراعة نامية فيحال استواء الزرع يصدر المأمور أمرا بحجز المحصول وبيعه حالا بالمزاد العلنى كله أو قسما منه بقدر ما يكفى لسداد المطلوب •

١١ - إذا لم يكن فى الأرض زراعة أو إذا بيعت الزراعة وكان المتحصل من بيعها غير كاف لسداد المطلوب فالمأمور يصدر أمرا بحجز المواشى المستثناه من الحجز المذكور فى بند ٣ من المادة ٧ وبيعها حالا بالطريقة السابق ذكرها •

١٢ - بعد اتخاذ الطرق المذكورة فى المواد السابقة إذا بقى شئ متأخر من الضرائب فالمأمور يبيع الأرض بالمزاد العلنى •

الا أنه لايجوز بيع الأرض فى أى حال كان الا بعد مضى شهرين تقويميين (أفرنجيين) بالأقل من ابتداء الشروع بالأجراءات المقررة •

١٣ - المبالغ الناتجة من البيع الذى يحصل طبقا لهذا القانون تستعمل أولا لسداد رسوم الإجراءات ثم لسداد المتأخر من المال وما يتبقى يدفع الى القاضى ليسلمه الى الأشخاص الذين تظهر أحقيتهم له •

١٤ - إذا حصل نزاع مبنى على سبب صحيح فى ملكية الأشياء أو الأرض التى وقع الحجز عليها بمقتضى هذا القانون أو فى الأشخاص الذين يستحقون

الاستيلاء على المبلغ المتبقى من الثمن الناتج من البيع يجوز للمأمور أن يوقف الإجراءات وينظر في المسألة ويحكم فيها متى كانت من اختصاصاته والا فيرفعها للقاضي للحكم فيها .

١٥- بعد ما يسمع القاضي أقوال المعلن في المادة ٤ إذا ظهر له أن المالك أو الملاك لم يتأخروا عمدا في سداد الضرائب ولم يحاولوا التخلص من دفعها وكان في الأرض زراعة نامية يصدر أمره بتوقيع الحجز على الأرض ويصدر أمرا الى المأمور كي يتصرف بالحصولات عند استوائها طبقا لما هو مدون في المادة ١٠ وذلك قبل شروعه في الإجراءات المدونة في المادة (٧) .

١٦- إذا ظهر للقاضي في أى وقت كان أثناء الإجراءات انه حاصل إهمال في المزروعات النامية في الأرض المنصوص عنها في المادة ١٠ والمادة ١٥ يصدر أمره للمأمور لكي يشرع في الإجراءات كأن لم يكن على الأرض زراعة .

١٧- يتم توقيع الحجز على الأرض بإعلانه في البلد وبإعلان عمدتها أو شيخها به . . ويعتبر لاغيا كل بيع أو تكليف يحصل على الأرض أو على محصولها بدون رضا القاضي قبل رفع الحجز عنها .

١٨- إذا تأخر قسم من ضرائب التسجيل عن ميناعه زيادة عن شهر تقويمى (أفرنجى) فالمبلغ المتأخر يصير تحصيله من المالك من النخيل الأخرى التى فى ملكيته بالكيفية المتبعة فى ضرائب الأرض باعتبار أن النخيل كالأرض تماما .

١٩- الأشخاص الذين يملكون أرضا أو نخيلا على الشيوع بينهم يكونون متضامنين ومتكافلين فى سداد ضرائب الأرض أو غوائد النخيل .

٢٠- كلمة القاضي الواردة فى هذه اللائحة يعنى بها المدير أو المفتش الذى أصدر ورقة طلب الحضور الأصلية أو من يحل محله فى الوظيفة .

٢١- هذا القانون يسمى بقانون ضرائب الأرض سنة ١٨٩٩ م .

(*) المحفظة ٢٦ مجلس الوزراء (السودان) تقرير ضرائب الأطيان وعوائد النخيل سنة ١٨٩٩م .

صورة الوثيقة رقم (٩١)

قانون

تقرير عوائد الأبنية

قد صدر الأمر بما يأتى : -

- ١ - تربط عوائد تسمى (عوائد الأبنية) فى المدن التى يصير تعيينها بأمر من الحاكم العام بواسطة النشر عنها من وقت الى آخر فى غازيته السودان .
- ٢ - تؤخذ عوائد أبنية عن جميع البيوت المعدة للسكن واللوكاندات والمخازن والمعامل وغيرها من المباني باعتبار جزء من اثنى عشر من قيمة اجرتها السنوية وذلك فيما عدا الاستثناءات الآتى بيانها قيمة الأجرة السنوية لهذه المحلات هى عبارة عن المبلغ الذى يدفعه المستأجر العادى سنويا عن المحل ومتعلقاته بقطع النظر عن قيود كيفية الاستعمال . غير انه لا يلتفت الى المفروشات عند تقدير العوائد ولا الى الآلات التى ليست من الآلات الثابتة .
- ٣ - المحل الذى يتم تقديره يدفع مالكة العوائد عنه مقدما على أربعة أقساط متساوية وذلك فى أول يوم من يناير وفى أول يوم من ابريل وفى أول يوم من يوليو وفى أول يوم من أكتوبر فى كل سنة والدفع الأول يكون فى أول يوم من هذه الأيام يحل بعد نشر جدول التقدير الأول الآتى ذكره فيما بعد .
- ٤ - تعفى من هذه العوائد المباني الآتى ذكرها : -

(أ) المباني ملك الحكومة أو احدى مصالح الحكومة .

(ب) الجوامع والكنائس وغيرها من المباني التي لا تأتي ببيع وتكون مخصصة فقط للأعمال الدينية والخيرية .

(ج) المحل الذي يسكنه صاحبه ولا تزيد قيمة أجرته السنوية عن ٥٠٠ صاغ .

الا أن محل سكن الشخص المتبع المعيشة الدينية لا يعتبر انه مخصص فقط للأعمال الدينية .

٥ - المحلات التي تخلو من السكن لثلاثة أشهر متوالية (بالتقويم الافرنجى) لا تدفع بعد ذلك عوائد أملاك الى أن تسكن ثانية .

٦ - التقدير الذى يحصل على المحلات الكائنة فى احدى المدن يحصل بمعرفة لجنة تقدير مؤلفة من ستة أشخاص كالاتى : -

ثلاثة من موظفى الحكومة يعينهم المدير وثلاثة أعضاء ينتخبهم المدير من قائمة مشتملة على ١٢ شخصا من أصحاب الأملاك التى تربط عليها عوايد فى البلدة وهؤلاء الاثنى عشر شخصا ينتخبهم أصحاب الأملاك التى تربط عليها عوائد أملاك العضو الذى فى لجنة التقدير تقرر بمعرفة أعضاء اللجنة الاخرين .

٧ - وبعد تمام اجراءات التقدير ينشر جدول التقدير فى المدينة بأول وقت يمكن نشره فيه .

٨ - يجوز تقديم التوكيلات فى خلال الثلاثة أشهر (بالتقويم الافرنجى) التى تلى نشر جدول التقرير وتقديمها يكون للجنة المشكلة من المدير ومن مفتش المراكز التابعة له البلدة ومن اثنين من الملاك ينتخبهما المدير من القائمة المذكورة فى المادة السادسة بحيث لا يكونان من أعضاء لجنة التقدير وأما توكيلات الحكومة فيقدمها الأمور أو موظف آخر يعين لذلك

٩- لجنة المراجعة مفوض لها أن تقرر المصاريف المناسبة لصالح المشتكى الذي ينجح بشكواه .

١٠- وفي شهر ديسمبر من كل سنة تعدل لجنة التقدير جدول التقدير وتنشره ولكي تتوصل اللجنة الى اتمام ذلك عليها ان تعلن العموم باوقات انعقادها . فتدرج في هذا الجدول المعدل جميع المباني الجديدة ويجوز لهما درج المباني التي لم يسبق تقديرها الا أن التقدير التي تقرر على المباني وتقدر لها عوائد بموجبه لايجوز تغييره الا اذا ظهرا للجنة التقدير انه حصل تغيير او اضافة في تلك المحلات او زادت قيمة ايجارها بسبب آخر واذا برهن المالك واقنع اللجنة أن الايجار السنوى نقص بسبب من الأسباب .

التقدير الذي تقرر لايقبل التشكى بشأنه الا اذا زيدت قيمته او طلب المالك تخفيضه من اللجنة .

١١- المحلات التي يحصل فيها تغيير او اضافة يجب على مالكيها أن يقدم بلاغا عن ذلك التغيير او تلك الاضافة الى المأمور قبل مضي يوم ٣٠ نوفمبر التالى ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة لا تتجاوز عوائد سنة واحدة عن تلك الابنية .

١٢- اذا حصل تأخير في دفع قسم من العوائد لمدة شهر واحد (بالتقويم الافرنجى) من يوم استحقاق الدفع يجوز تحصيل المتأخر من المالك امام أحد قضاة الدرجة الاولى او الدرجة الثانية كأنه تعود مستحقة بمقتضى أحكام القانون .

١٣- المحل الذى يزيد عدد أصحابه عن اثنين او لم يكن صاحبه او أحد أصحابه قاطنا في البلدة او غير معروف او لم يكن وجوده ففى هذه الحالات لو حصل تأخير فى دفع قسم من العوائد زيادة ١/٥ عن شهر (بالتقويم الافرنجى) يجوز للمدير أن يعلن الساكن فى ذلك الملك بان يدفع ايجاره الى الحكومة الى أن يسدد القسم المتأخر من الفوائد

ويكون الساكن المذكور مكلفا بالاستمرار على دفع الايجار الى الحكومة الى أن يلغى المدير اعلانه المذكور ودفع الايجار الى الحكومة بهذه الصفة يكون حجة بيد الساكن أمام كل دعوى تقام ضده من المالك أو المالك بشأن الايجار أو بطلبه لو حصل تأخير في دفع الايجار الذي يصدر الأمر بدفعه الى الحكومة زيادة عن شهر واحد (بالتقويم الافرنجى) يجوز تحصيله كأنه دين مستحق .

١٤- يصدر المدير اللوائح اللازمة لانتخاب وكلاء يقومون مقام المالكين ولغير ذلك فما يكون لازم أو مناسب لأجل تنفيذ هذا القانون .

١٥- هذا القانون يسمى بقانون عوائد الأبنية لسنة ١٨٩٩ م .

(*) محفظة ٢٦ مجلس الوزراء سنة ١٨٩٩ م قانون تقرير عوائد
الأبنية .

صورة الوثيقة رقم (٩٢)

قانون المعديات العمومية

قد صدر الأمر بما يأتى : -

- ١ - كل معدية تقررها الحكومة كمعدية عمومية تؤجر في كل سنة بالمزاد العلنى بمعرفة المدير أو سلطة أخرى تعين لذلك .
والحكومة لاتكون مقيدة بقبول أعلى عطا .
- ٢ - نصف أجرة المعدية العمومية يدفع في أول يوم من شهر يناير والباقى في أول يوم من شهر يوليو .
- ٣ - يجب على مستأجر المعدية العمومية أن يتبع جميع اللوائح الصادرة بشأن تلك المعدية والا سقطت حقوقه كلها ويعاقب أيضا بأى عقاب آخر منصوص عنه في اللوائح .
- ٤ - كل مركب يستعمل للنقل بالأجرة في معدية عمومية خلافا لما هو منصوص في هذا القانون يعاقب صاحبه والشخص المناط به بغرامة لاتزيد عن ٥٠٠ قرش صاغا عن كل سفرية .
- ٥ - مخالفات هذا القانون يحكم بها بصفة مستعجلة أو بصفة أخرى بمعرفة أحد قضاة الدرجة الأولى أو الثانية الا أن الحكم بسقوط الحق لا يكون معتمدا الا اذا أصدره المدير أو صدق عليه .
- ٦ - هذا القانون يسمى بقانون المعديات العمومية لسنة ١٨٩٩ م .

(*) المحفظة ٢٦ مجلس الوزراء عام ١٨٩٩ م قانون المعديات .

صورة الوثيقة رقم (٩٣)

قانون الدلائن والمتسببين والسريحة

قد صدر الأمر بما يأتى : -

١ - لايتعاطى أحد حرفة الدلالة أو التسبب متجولا فى البلاد بالبضائع أو الخردوات الا بمقتضى رخصة يعطيها اليه المدير أو سلطة أخرى معينة بعد التحرى عن أخلاق الطالب .

٢ - كل رخصة تعطى بموجب هذا القانون تنتهى مدتها فى يوم ٣١ ديسمبر من كل سنة ولكن اذا تجددت فى يوم ١٤ يناير التالى أو قبله فلايعتبر حاملها مخالفا ولا يعاقب .

٣ - أولا : الرسوم السنوية المقررة لرخصة الدلالة هى ٢٠٠ قرش صاغ فى مدن الخرطوم وسواكن وبربر والتوفيقيّة ، ١٠٠ قرش صاغ فى الجهات الأخرى .

ثانيا : الرسوم السنوية المقررة لرخصة المتسببين بالبضائع والخردوات المتجولين فى البلاد وهى ٧٥ قرش صاغ .

ثالثا : الرخصة التى تؤخذ فى أول يوم من يوليو أو بعده تدفع عنها نصف رسوم تلك السنة .

٤ - أولا : كل شخص يتعاطى الدلالة بدون رخصة يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٥٠ قرش عن كل مرة يتعاطى الدلالة فيها .

ثانيا : كل شخص يتعاطى التسبب سارحا فى البلاد ببضائع أو خردوات بدون رخصة يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٥٠ قرش عن كل أسبوع أو جزء من أسبوع يكون قد تعاطى فيه هذه الحرفة

٥ - يجب على كل من أخذ رخصة بموجب هذا القانون أن يخضع لكل لائحة تصدر عن حرفته والا يعاقب بأخذ الرخصة منه وبأى عقاب آخر منصوص عنه فى اللوائح .

٦ - المخالفات التى تدخل تحت هذا القانون يحكم فيها بصفة مستعجلة أو بصفة أخرى بمعرفة أحد قضاة الدرجة الأولى أو الثانية ويجوز للقاضى أن يصدر أمرا بالقبض على المخالف اذا استصوب ذلك غير أن أخذ الرخص منه لا يكون معتمدا الا اذا كان بأمر المدير أو بتصديقه.

٧ - هذا القانون يسمى بقانون رخص الدالين والمتسببين السريحة سنة ١٨٩٩ م .

صورة الوثيقة رقم (٩٤)

تقرير عوائد القطعان

قد صدر الأمر بما يأتى :-

١ - تربط عوائد تسمى عوائد القطعان على كل قطيع من الجمال والمواشى والأغنام والماعز .

٢ - تدفع هذه العوائد سنويا فى اثناء ٣٠ يوم بعد التعداد وذلك على واقع الفئات الآتية وهى :-

- | | |
|---------------|----------------|
| ٣ ٪ من الجمال | ٨ ٪ من الأغنام |
| ٨ ٪ من الماعز | ٣ ٪ من المواشى |

أو على واقع فئات أخرى تنشر من وقت الى آخر فى غازيته السودان لتسرى على السودان كله أو على قسم منه .

٣ - تؤدى هذه العوائد أما نوعا أو نقدا فاذا أديت نوعا يجب أن تكون الحيوانات المقدمة بالغة صغيرة السن تنتخب من القطيع كله بمراعاة حالته . وإذا دفعت نقدا فيتقرر المبلغ المقتضى دفعه بموجب جداول تثمين تنشر من وقت الى آخر بحسب متوسط أسعار انواع الحيوانات المختلفة فى السوق وإذا كانت العوائد المقتضى دفعها على قطيع ما تشتمل على جزء من حيوان فيدفع مقابل هذا الجزء ما يوازى ثمنه نقدا أو يقدم بدلا منه حيوانات أخرى من نوع آخر يساوى ثمنها بموجب التثمين لأن ذكره ثمن ذلك الجزء أو يؤدى قسم من ثمنه نقدا والقسم الباقي نوعا .

٤ - يعفى من العوايد ما يأتى :-

١ - جميع البقر المستعملة عادة فى الزراعة .

٢ - الجمال والماعز والأغنام التى ترعى فى الأرض التى ترويهما السواقي ويدفع عليها ضرائب أطيان بشرط أن لا تتجاوز جملتين

واثنى عشر رأساً من الماعز والغنم عن كل ساقية .

٥ - التعداد يحصل سنوياً عن قطعان كل مديرية ومركز ويتبين فيه مقدار العوائد الواجب تأديتها عن كل قطيع .

٦ - كل شكوى يراد رفعها بشأن التعداد المنصوص عنه بالمادة الخامسة يجب تقديمها للمدير أو لمن يعين من القضاة للنظر في مثل هذه الشكاوى في خلال ١٤ يوم التى تلى اعلان التعداد أو نشره ويعتبر التعداد من حيث مقدار العوائد الواجب تأديتها عن كل قطيع نهائياً ولذلك بعد ان يحصل فيه التعديل الذى ينشأ بسبب الشكاوى السالف ذكرها .

٧ - اذا لم تدفع العوائد المربوطة على أى قطيع كان سنوياً في خلال ٣٠ يوم التالية لاعلان التعداد أو نشره فبدلاً من تأدية العوائد الأصلية يعاقب صاحب ذلك القطيع أو أصحابه بتأدية ثلاث أضعاف عدد الحيوانات التى كان يجب تأدية قيمتها وفاء للعوائد أو بتأدية ثلاث أضعاف قيمة هذه الحيوانات بموجب التثمين الوارد في الجداول المنصوص عنها في المادة الثالثة وهذه الغرامة تحصل أما بواسطة توقيع الحجز على العدد المطلوب من الحيوانات بناء على أمر يصدر بدون محاكمة من المدير أو من أحد القضاة الذين يفوضهم بذلك في هذا الخصوص مع حفظ الحق بهذه الحالة يرفع الشكوى للمدير أو للقاضي في اثناء السبعة أيام التالية لتوقيع الحجز أو تحصل نقداً من صاحب القطيع أو أصحابه بنفس الحالة المتبعة في تحصيل الغرامات التى تتوقع بموجب قانون عقوبات السودان أو يحصل بعضها بالطريقة الأولى وبعضها بالطريقة الثانية .

٨ - هذا القانون يسمى قانون عوائد القطعان لسنة ١٨٩٩ م .

(أمضاء)

الحاكم العام

(*) محفظة ٢٦ مجلس الوزراء - تقرير عوائد القطعان . سنة ١٨٩٩ م.

صورة الوثيقة رقم (٩٥)

شروط دخول خدمة الكتاب السودانين

في الجيش المصرى بالسودان

المرشحون للخدمة :

أن يرشح لبعض الوظائف الكتابية في الجيش المصرى بالسودان الأهالي
الذين من أصل سودانى أو عربى •

شروط الأهلية :

(أ) الدراسة :

بحيث أن يكون المرشحون حائزين لشهادة دراسة من المدرسة الحربية
بالخرطوم أو من إدارة معارف السودان •

ويستثنى من هذه القاعدة بتصديق من وزارة المالية الصولات والبلوكات
أمناء الذين من أصل سودانى أو عربى •

(ب) السن :

يجب ألا يقل سن طالب الاستخدام عن ستة عشرة سنة •

(ج) الشهادات :

يجب أن يكون كل مرشح حائزا على الشهادات الآتية :

- ١ - شهادة بخسن الاخلاق •
- ٢ - شهادة دالة على الأصل (بالنسبة لوالديه) •
- ٣ - شهادة دالة على لياقته طبيا من لجنة طبية معتمدة •
- ٤ - شهادة الميلاد أو شهادة تقوم مقامها •

— المرشحون الذين يدخلون الخدمة لأول مرة يعينون على سبيل الاختبار
لمدة سنة ويجوز أطالة هذه المدة الى سنتين بتوجيه رؤساء المصالح
وتصديق اللجنة المختصة •

وفي حالة عدم الرضا عن أى مستخدم يجوز الاستغناء عنه بأمر
السردار فى أى وقت أثناء مدة الاختبار .

— متى تمم المستخدم مدة الاختبار المذكورة بحالة مرضيه يعين نهائيا فى
وظيفة بعد مدة الاختبار التى يكون قضاها وبعد بلوغه ثمانية عشرة سنة
تحتسب له تسوية المكافأة أو المعاش .

٥ متى عين المستخدم نهائيا يعامل عن مقتضى قانون معاشات السودان فى
تسوية المكافأة أو المعاش .

تحتسب مدة الخدمة بما فيها مدة الاختبار فى المعاش من اليوم الذى يبلغ
فيه المستخدم من العمر ثمانية عشرة سنة .

٦ - استقطاعات المعاش :

— يخصم استقطاع المعاش من الماهية التى تصرف عن أى مدة تحتسب فى
المعاش على مقتضى قانون معاشات السودان .
لا يخصم استقطاع المعاش أثناء مدة الاختبار .

أنه متى عين المرشح نهائيا مما يكون مستحقا عن مدة الاختبار التى
تحتسب له فى تسوية المعاش أو المكافأة التى تحصل منه على أقساط
شهرية لا تنقص - كل منها عن المقدار القانونى الذى يحجز للمعاش من
ماهية المستخدم عند تعيينه بصفة دائمة .

ترتيب درجات المستخدمين :

٧ - ينقسم المرشحين الذين يدخلون الخدمة العسكرية ككتاب الى ثلاث
درجات وهى :

درجة (١) :

المرشحون الذين أتموا الدراسة المقررة بمدرسة ثانوية بأكملها .
— تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم اذا كانوا لائقين للخدمة العسكرية .
درجة (٢) :

(١) المرشحون الذين تلقوا دروس السنة الثانية بمدرسة ثانوية وأمضوا

الأمتحان النهائي بهذه السنة ولم يتمكنوا لشبب من الأسباب من اتمام
الدراسة. الثانوية بأكملها .

(ب) صولات الجيش السابقين .

درجة (٣) :

(أ) المرشحون الذين أتموا دراسة السنوات الأربع في مدرسة ابتدائية .

(ب) بلوكات أمناء الجيش السابقون .

٨ - فئات الماهيات :

— فئات الماهيات الشهرية الموضوعة للدرجات المبينة بعالیه هي كالآتي :

درجة (١)	درجة (٢)	درجة (٣)
مليم جنيہ	مليم جنيہ	مليم جنيہ
١٠ —	٥٠٠ ٥	٣ —
٩ —	٥ —	
٨ —	٥٠٠ ٤	
٧ —	٤ —	
٦ —		

٩ - الماهية عند الدخول في الخدمة :

— يعطى المستخدمون عند دخولهم الخدمة من الماهية أدنى فئة الدرجة
المعين فيها .

١٠ - شروط ترقى المستخدمين :

— لا يرشح المستخدمين للترقى من فئة الى أخرى في نفس الدرجة الا
بعد مضي خدمة سنتين في الفئة الأولى .

١١ - الترقى من درجة الى أخرى تالية لها يكون بالانتخاب على الاطلاق منعاً
لخلو الوظائف على شرط أن يكون المستخدم أمضى ٤ سنوات في الدرجة
الأولى . ويستثنى من ذلك فقط مستخدموا الدرجة (٣) فان هؤلاء
يجوز ترقيةهم الى الدرجة (٢) بعد مضي سنتين خدمة متى كانت
خدمتهم مرضية .

١٢- علاوة السودان وبدل المناخ :

يصرف بدل المناخ على واقع نصف الفئات المدرجة بالقانون المالي
للمستخدمين المكيين .

١٣ - يجوز الاستيلاء على يومية ميدان حسب الفئات المدرجة بقانون الجيش
للتصديق من حضرة صاحب المعالي السردار .

١٤- الانتقال :

للمستخدمين الذين ينقلون بسبب خدمة المصلحة الحق في السفر
بالدرجة الثانية على سكك حديد حكومة السودان ووابوراتها البحرية
وعند الانتقال من جهة الى أخرى بصفة دائمة يصرح بسفرهم مجانا
وأعضاء عائلاتهم الحقيقيين وبحيث لا يتجاوز عددهم ثمانية أشخاص
وتابع واحد وبسطة قناطير من العفش المستخدم للمسافر برا له الحق
في جملين لنقله وجمل لكل بالغ من أعضاء عائلته بحيث لا يزيد المجموع
عن خمسة وللحصول على تصريح بسفر العائلة مجانا يلزم ترحيلها
في خلال ستة أشهر من تاريخ النقل .

عند الانتقال للأمورية وقتية فالانتقال المجاني يكون قابضاً على
المستخدم وتابع واحد وقنطار واحد من العفش الا اذا كان السفر برا
فيصرح له بجملين فقط لاحق للمستخدمين المسافرين بالأجازة الاعتيادية
في الانتقال على مضاريف الحكومة .

١٥- يعطى للمستخدم بدل سفرية عن كل ليلة يمضيها خارجاً عن المحطة
الموجود فيها بصفة دائمة باعتبار واحد في المائة ١٪ من ماهيته عندما
يكون السفر برا وباعتبار نصف في المائة عندما يكون السفر بحراً أما اذا
كان السفر في دائرة القسم فيعطى له نصف في المائة فقط عن مدة السفر
برا بحيث لا يقل هذا البدل عن ٥ قرش صاغ يومياً باعتبار واحد في
المائة ولا يقل عن ٣ قروش صاغ باعتبار نصف في المائة .

١٦- بدل اقامة :

— يصرف بدل اقامة باعتبار واحد في المائة عندما يمكن المستخدم في
جهة في غير التي يقيم فيها بصفة دائمة عن مدة الخمسة عشر يوماً الأولى

وباعتبار نصف في المائة عن الخمسة عشرة يوما التالية وتبطل بأكملها إذا تجاوزت مدة الإقامة شهرا ولا يقل البذل عن خمسة قرش صاغ يوميا .

١٧- مساكن :

— يصرح بمساكن مجانية لهؤلاء المستخدمين متى تيسر ذلك .
١٨ - للمستخدمين الحق سنويا في إجازة لمدة ٣٠ يوما ويجوز ضم مـدد الإجازات بشرط أن يمضى المدة التي ينالها المستخدم في وقت واحد أدنى سنة واحدة تكون ستون يوما إجازة مرضية .
— للمستخدم الحق في إجازات مرضية عن كل سنتين كاملتين في الخدمة كالآتي : -

— شهر واحد بماهية كاملة .

— شهران بنصف ماهية .

١٩ - قواعد عمومية :

— أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى كالجزاءات والتأديب والعيادات الطبية والمكافآت وغير ذلك فتكون معاملة هؤلاء المستخدمين فيها طبقا لما يعامل به مستخدموا وزارة الحربية الآخرون الداخلون هيئة العمال .

٢٠- تشكل لجنة مخصوصة بالخرطوم تحت رئاسة الأجوانت جنرال للنظر في تعيين وترقية المرشحين . وتقدم جميع طلبات الاستخدام الى اللجنة بواسطة قومندانات الأقسام وتعرض جميع توصيات اللجنة الخاصة بهؤلاء المستخدمين على حضرة صاحب المعالي السردار للتصديق عليها .
٢١- التعيين في إحدى هذه الوظائف يستلزم الخدمة الدائمة في السودان وتكون الخدمة في القطر المصري استثنائية ومؤقتة محضة .

(*) المحفظة ٢٥ مجلس الوزراء (السودان) بدون تاريخ شروط دخول خدمة الكتاب السودانيين في الجيش المصري بالسودان .

رقم الايداع - ٣٩٩١ / ٨٠
الترقيم الدولى ٧ - ٠٢ - ٧٣٣٧ - ٩٧٧

دار التضامن للطباعة
٢٢ شارع سامى - ميدان لاطوغلى
تليفون ٣٠٥٥٦ - القاهرة

